التّقرير الدوريّ الأوّل لرصد مدى التّقدم ومتابعته في مؤشرات الأداء

للأعوام 2021 و2022 و2023

للإستراتيجية الوطنية للسّكان (2021-2030)

جدول المحتويات	
تمهيد	3
الملخص التنفيذي	7
المحور الأول : الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية	19
الهدف الإستراتيجي الأول : تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	20
المحور الثاني : المرأة والشباب	104
الهدف الإستراتيجي الثاني : تمكين المرأة والشباب	105
المحور الثالث : الصحة والصحة الجنسية والانجابية	135
الهدف الاستراتيجي الثالث : تحقيق الرفاه الصحي	136
المحور الرابع: الهجرة واللجوء والأزمات	172
الهدف الاستراتيجي الرابع: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات	173
التوصيات العامة للتقرير	200
الملاحق : ملحق الأشكال ملحق الجداول ملحق اللجنة التوجيهية والفنية	 203 204 205
قائمة المصادر	207

تمهيد

شهدت السّنوات الأخيرة تحوّلًا ملحوظًا في طريقة معالجة قضايا السّكان والتّنمية؛ إذ أصبح الاعتماد على تحليل البيانات والتّشريعات والسّياسات الوطنية عنصرًا محوريًّا في دعم اتّخاذ القرارات الإستراتيجية، ويعتمد هذا النّهج على الأدلّة العلمية الموجّهة التي تستهدف صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية تعزّز رفاهية الأسر، وتُسهم في تحقيق التّنمية المُستدامة.

في ظلّ هذا التّوجه، تبنّت اقتصادات العالم مفهوم التّنمية الشّاملة والمستدامة؛ نظرًا لآثارها الإيجابية في جميع جوانب الحياة، الاقتصادية، والاجتماعية، والثّقافية، وقد أثبتت التّجارب الدّولية في الدّول المتقدمة والنّاشئة أنَّ النّمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية لا يكفيان وحدهما لتحقيق التّنمية المنشودة من دون النّظر في قضايا أخرى مثل البيئة والعدالة في توزيع الدّخل والمتغيرات الدّيموغرافية المختلفة.

إن العلاقة بين المتغيرات الدّيموغرافية والتّنمية علاقةٌ تبادليةٌ معقدة؛ حيث يؤثر كلٌّ من حجم السّكان، وتركيبهم العمري، ومعدل نموهم، وخصائصهم الدّيموغرافية والجغرافية في نتائج التّنمية في مختلف المجالات، ويبرز هذا التّأثير بوضوح في مدى قدرة الدّولة على تحسين دخل الفرد، ورفع نوعية الحياة، والحدّ من الفقر. ومع ذلك، فإنَّ التّغير المناخي يمثّل تحديًّا إضافيًّا؛ نظرًا لارتباطه الوثيق بحجم السّكان والنّشاط البشري؛ ما يُضاعف الضّغوط على الأنظمة البيئية والموارد الطّبيعية.

وتواجه العديد من الدّول صعوبةً في الخروج من الحلقة المفرغة لهذه العلاقة المعقدة. فالزّيادة السّكانية السّريعة قد تؤدي إلى فجوةٍ بين الموارد الطّبيعية والاقتصادية المتاحة وبين الطّلب المتزايد عليها؛ ما يؤثر سلبًا على التنمية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ غياب التّنمية المستدامة يعزّز من معدلات الزّيادة السّكانية. ومهما كانت طبيعة العلاقة، فإنَّ النمو السّكاني السّريع يفرض ضغوطًا متزايدةً على الموارد المالية والبيئية؛ ما يُعيق تحقيق أهداف التّنمية المستدامة.

استجابةً لهذه التّحديات، يعمل المجلس الأعلى للسّكان باستمرار على تقييم تأثير التغيرات السكانية في التنمية. حيث قام المجلس الأعلى للسكان مؤخراً، بإعداد تحليلات لتعميق المعرفة حول تأثيرات التغيرات الديموغرافية المنتظرة في مخرجات التنمية ولكسب المؤازرة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة. وتستهدف نتائج هذه التحليلات واضعي السياسات ومتخذي القرار ومدراء البرامج وقادة الرأي والأحزاب والمشرعين، لتبصيرهم بالتأثيرات المتوقعة للتغيرات الديموغرافية في مخرجات التنمية وكسب التأييد لإدماج الأبعاد والخصائص السكانية الراهنة والتغيرات السكانية المتوقعة في السنوات القادمة عند تقديرات الاحتياجات الأساسية للسكان وعند وضع الخطط القطاعية لتغيير مسار المتغيرات الديموغرافية و/أو الاستجابة لحاجات ورغبات الأسر الأردنية والمصالح الوطنية. وتتعلق هذه التحليلات بالمجالات الهامة التالية: الرعاية الصحية الأولية (الاحتياجات من خدمات الأمومة الآمنة والاحتياجات من وسائل تنظيم الأسرة وعناصر الصحة الإنجابية والأحمال والولادات غير المخطط لها....)، والاحتياجات من الخدمات التعليمية، والمياه، وسوق العمل، والسكن. كما تتضمن تحليلات لبيانات نظام التزويد الخاص بوسائل تنظيم الأسرة في وزارة الصحة لتقدير عدد الأزواج المحميين سنوياً وبيان التغير في عددهم وفقاً للقطاعات المقدمة للخدمات في السنوات الأخيرة.

انطلاقًا من رؤية المجلس الأعلى للسّكان التي تؤكد على أنّ "البُعد الدّيموغرافي يُعدُّ محورًا أساسيًّا في عملية التّنمية لتحقيق المواءمة بين السّكان والموارد ورفاه المواطن الأردني"، جاء إعداد الإستراتيجية الوطنية للسّكان (2021-2030)، وتستند هذه الإستراتيجية إلى فهم عميق للتّحولات الدّيموغرافية وأثرها المباشر على التّنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف رفع مستوى المعيشة في المملكة الأردنية الهاشمية.

تركّز الإستراتيجية على أربعة محاورَ رئيسةٍ:

1. المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية.
2. محور المرأة والشباب.
3. محور الصّحة العامّة والصّحة الجنسية والإنجابية.
4. محور الهجرة واللّجوء والأزمات.

وتهدف هذه المحاور مجتمعة إلى تحسين حالة المعافاة والرفاه الصّحي والاجتماعي والاقتصادي لجميع سكان المملكة؛ ما يعزّز قدرتهم على المساهمة الفاعلة في تحقيق التّنمية الشّاملة والمستدامة.

يتطلّب تحقيق رؤية الإستراتيجية الوطنية للسّكان رصدًا مستمرًّا لمدى التّقدم في تنفيذ السّياسات المرتبطة بها، ومتابعتها على المستوى الوطني من خلال مراقبة مؤشرات الأداء التي تعكس الأوضاع السّائدة في مختلف القطاعات ضمن منهجية محكمة كما هو موضح في الشكل رقم 1، وتُعدُّ هذه العملية ذات أهمية بالغة؛ إذ تعكس مدى تحقيق الأهداف المرسومة والقيم المستهدفة للمؤشرات الدّيموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، كما تُتيح المتابعة المستمرة للخطة الوطنية لرصد ومتابعة التّقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسّكان 2021-2030 فرصةً لتحديد العقبات والتّحديات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف؛ ما يسمح باتخاذ التّدابير المناسبة لتصحيح المسارات.

الشكل 1: منهجية إعداد تقرير الرصد

تجميع نماذج الرصد الواردة من ضباط الارتباط، وتحليل قيم المؤشرات المحدثة الواردة في نموذج الرصد ومقارنتها بالقيم السابقة حسب السلسلة الزمنية التي يغطيها كل تقرير من التقارير.

تحليل الأسباب الكامنة وراء تحسن أو تراجع مؤشرات الأداء المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية للإستراتيجية الوطنية للسكان، والخروج بالتوصيات والمقترحات المناسبة.

إرسال مسودة التقرير الأولي إلى ضباط الارتباط للمراجعة والتغذية الراجعة.

تعديل المسودة الأولى من قبل المجلس الأعلى للسكان استنادًا إلى ملاحظات ومراجعات ضباط الارتباط.

عقد ورشة عمل سنوية تضم كل ضباط ارتباط الجهات الشريكة والمعنية وأعضاء اللجنة الوطنية التوجيهية؛ بهدف مناقشة المصفوفة الكلية، وتحديد أسباب النمو أو التراجع في قيم المؤشرات الخاصة لكل منهم، والوقوف على أبرز التحديات والمخاطر واقتراح التوصيات حول التدخلات المقترحة.

تقر اللجنة الوطنية التوجيهية التقرير، ويُرفع لوزارة التخطيط –رئيس المجلس الأعلى للسكان– لاعتماده، ولمخاطبة الجهات المعنية لاتّخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسات.

يعمل المجلس على نشر نتائج التقرير وتوصياته من خلال أساليب مختلفة تهدف إلى تحفيز الإنجاز، وتأكيد أهمية تنفيذ السياسات المطلوبة، من خلال استخدام قنوات الاتصال وأدواته المعتمدة.

يهدف هذا التقرير الأول لرصد ومتابعة مدى التّقدم المُحرز في مؤشرات الأداء الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) خلال الفترة 2021-2023 ، حيث يشتمل الإطار المنطقي للإستراتيجية على سلسلة من الأهداف الإستراتيجية والفرعية الموضحة في الشكل رقم 2

الشكل 2: الإطار المنطقي لسلسلة الأهداف الإستراتيجية والفرعية

كما يهدف أيضا إلى تسليط الضّوء على مستوى الإنجاز المُحقّق في تنفيذ السّياسات المحدّدة، كما يقدّم تقييمًا عمليًّا لمصفوفة المؤشرات ومستوى التّقدم المُنجز حتى الآن؛ ما يسهم في تحديد أولويات التّدخل للسنوات القادمة بناءً على الإنجازات المُحقّقة خلال هذه الفترة.

ولتوفير إمكانية معرفة مستوى التقدّم المحرز بكل هدف/سياسة بطريقة مرئية، فقد تم ترميز الانجاز باستخدام الألوان إستناداً إلى نموذج الاشارات الضوئية؛ حيث يدل اللون الأحمر على تحقيق قيم أقل من القيم المستهدفة لعام 2023، بينما يدل اللون البرتقالي على عدم التمكّن من قياس الانجاز لغياب قيم المؤشرات ، بينما يدل اللون الأخضر على تحقيق قيم مساوي أو أعلى من القيم المستهدفة لعام 2023.

اللون الأحمر : يدل على تحقيق قيم أقل من القيمة المستهدفة لعام 2023

اللون البرتقالي : لم يتم التمكّن من قياس الانجاز لغياب قيم المؤشرات

اللون الأخضر: الإنجاز مساوي أو أفضل من المستهدف لعام 2023

لا يقتصر عمل التقرير على رصد التّقدم، بل يتعمق في تحليل النّتائج ويوفّر وثائق مرجعية تسهم في تقييم أداء الأردن في مؤشرات التّنمية المتعددة، وقد استند التقرير إلى عدد من المراجع الأساسية مثل وثيقة الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)، والخطة الوطنية لرصد ومتابعة مدى التّقدم في تنفيذ الإستراتيجية، فضلًا عن تقارير الإنجاز المقدمة من ضباط ارتباط الإستراتيجية، والتقارير الدّولية الخاصة بالأردن، كما تضمّن التقرير عرضًا لأهمّ نتائج احتساب مؤشرات قياس الأداء، واستعراض الجهود الوطنية المبذولة تُجاه تحقيق الأهداف والوصول إلى المستهدفات، والإشارة لعدد من التّحديات، و تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل الأداء لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى الأهداف الإستراتيجية والفرعية.

الأستاذ الدكتور عيسى المصاروة

الملخَّص التّنفيذي

استنادًا إلى الدور التنسيقي للمجلس الأعلى للسكان في رصد ومتابعة تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2030، أعدَّ المجلس الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التّقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان، والتي تعكس التّطلعات التي تطمح الجهات الشريكة كافة للوصول إليها من خلال تحقيق المؤشرات ذات العلاقة بقياس أهداف هذه الإستراتيجية.

يشكّل رصد مدى التّقدم ومساهمته في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان أهدافًا عمليةً مستمرةً تتصف بالأهمية؛ لما لها من انعكاساتٍ على الجهود التي تبذلها جميع الجهات ذات العلاقة في المجالات كافة، والتي تهدف للوصول إلى الأهداف المرسومة من خلال تحقيق القيم المستهدفة لجميع المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المؤشرات، كما تعدّ هذه المرحلة ضروريةً لمعرفة العقبات التي تحول دون تقدم السياسات الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للسكان، وتحقيق رؤيتها المتمثلة في أنَّ جميع السكان يتمتعون بحياة صحية واجتماعية كريمة، وفرص متكافئة في المشاركة الاقتصادية؛ ما يساعد في إيجاد الحلول المناسبة لتخطي العقبات وتصحيح المسارات.

ويأتي هذا التقرير لرصد ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2023، في سياق متابعة مدى تحقّق الأهداف الإستراتيجية التي حددتها مؤشرات الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التّقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030، وبيان مدى النجاح أو (الإخفاق) في تحقيق القيم المستهدفة للمؤشرات، وبالتالي مدى التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان وأهدافها.

وللتأكيد على دقّة الرّصد وفاعليته، نُظِّمتْ ورشتا عملٍ تشاركيّتان مع ضباط ارتباط الإستراتيجية واللجنة التوجيهية والفنية. وقد نوقشت خلال هذه الورشات الإنجازاتُ التي حققتها المؤسسات الشريكة، واستعراض التحديات التي واجهتها في أثناء التنفيذ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الإنجازات.
وبعد تلك الورشات، جُمعت البياناتُ وحُلِّلتْ لإعداد مسودة التقرير، والتي خضعت لمراجعة دقيقة من المجلس الأعلى للسكان. وباعتماد النّسخة النّهائية من قِبل اللجنة التوجيهية ووزارة التّخطيط وُجِّهت الجهات المعنية لاتّخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المؤشرات التي تم الاخفاق فيها ضمن الإستراتيجية الوطنية للسكان..

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية رافقها تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة، وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان والعوامل المسؤولة عن التغير السكاني؛ (المواليد والوفيات والهجرة الخارجية والداخلية والتقدم في العمر). حيث لعبت الهجرة دورًا مهمًا في التغيرات السكانية؛ فقد استوعب الأردن في المئوية الأولى العديد من موجات الهجرة الدولية حيث ازداد عدد السكان تقريباً إلى 11.7 مليون نسمة (ثلثهم لا يحملون الجنسية الأردنية)؛ وستة (6) ملايين من الحجم الحالي للسكان حصلت في آخر 20 سنة ، وإن متوسط حجم الأسرة في الأردن بلغ 4.8 فرد، فيما بلغ عدد المواليد من جميع الجنسيات المسجلين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2010-2023 نحو 2.9 مليون مولود، أي بمتوسط مليون مولود كل خمس سنوات ، ويتوقع أن يستمر هذا الحال لأن لدى الأردن نسبة عالية من صغار السن (فنصف الأردنيين دون سن 23 سنة)، لذا ستدخل أفواج كبيرة منهم في سن الزواج والإنجاب كل سنة، فمقابل كل 100 سيدة تبلغ سن 50-54 سنة تدخل نحو 280 فتاة الفئة العمرية 15-19 سنة. وبلغ معدل النمو السكاني السنوي 1.9%، ومن المرجح أن يصل عدد السكان إلى 12.5 مليون مع نهاية عام 2028 ،وقد كان هذا الارتفاع الكبير بسبب النزاعات في الإقليم وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين، وكان لقدوم اللاجئين من سوريا دور فيه إذ بلغ عدد من يحمل الجنسية السورية 1.27 مليون وفق التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. كما ساهم الإنجاب أيضًا في الزيادة السكانية السريعة التي شهدها الأردن، فقد سُجل لدى دائرة الأحوال المدنية والجوزات نحو 2.7 مليون مولود خلال السنوات 2010-2022، أي أُنجب هذا العدد من المواليد في 13 سنة، بمتوسط مليون مولود كل خمس سنوات، وبصورة عامة، أُضيف 6 ملايين إلى سكان الأردن في عقدين من الزمن، ما يعني أن عدد السكان قد تضاعف في فترة زمنية وجيزة. وما تزال أعداد اللاجئين/ات مستمرة في النمو لارتفاع معدلات الإنجاب بينهم حيث بلغ عدد المواليد السوريين المسجلين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2012-2023 نحو 204 آلاف مولود، يشكلون 64% من إجمالي عدد المواليد غير الأردنيين. وبهذا يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين/ات مقارنة مع عدد المواطنين/ات، أما عدد غير الأردنيين فقد ازداد بمقدار 2.5 مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين الأخيرين، فارتفعت نسبتهم

أيضًا من حوالي 8% إلى 31%، وبمعدل نمو سنوي غير مسبوق مقداره 18%، مرد معظمه للجوء السوري في السنوات الأربع السابقة للتعداد الأخير لعام 2015، إذ شكل السوريون 43% من إجمالي عدد غير الأردنيين، يليهم المصريون (21.8%)، ثم الفلسطينيون (21.7%) والعراقيون (4.5%)، وبقية الجنسيات الأخرى (نحو 9%)،

لذا، أصبحت هذه التغيرات السكانية المتسارعة تتطلب توجيه السياسات العامة لضمان تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، وهو ما تعمل عليه الإستراتيجية الوطنية للسّكان (2021-2030)، عبر رصد وتقييم هذه التحولات بشكل مستمر. وقد نتج عن عملية الرصد والمتابعة لهذا العام مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

المحور الاول : المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية.

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

الهدف الفرعي الأول الحدّ من الفقر:

لم تتوفر البيانات لمؤشرات قياس الهدف الفرعي الأول، لذلك تعذّر قياس مدى تحقّق الهدف الفرعي (الحدّ من الفقر)؛ لعدم توافر البيانات الفعلية للأعوام 2022 و2023، وغياب القيم المستهدفة لعام 2023. ومع ذلك، أشار تقرير "الأردن بالأرقام 2023" وبناء على نتائج آخر مسح لدخل ونفقات الأسرة (2017-2018) إلى أنَّ نسبة الفقر المطلق في الأردن بلغت 15.7%، مع فجوة فقر بلغت 3.5%، وشدة فقر 1.2%. كما أظهرت النتائج أيضا أنَّ حوالي 1.069 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الوطني. أما نسبة الفقر المدقع (فقر الجوع) فقد بلغت 0.12% أي ما يعادل 7,993 فردًا.

ومن أهم التحديات التي تعيق الجهود المبذولة للحدّ من الفقر نقص الدّراسات الحديثة المرتبطة بالفقر؛ إذ تعود بعض الدراسات المتاحة إلى أكثر من 10 سنوات؛ ما يعرقل فعالية محاولات فهم الواقع الحالي ووضع حلول جذرية،

وعلى الرغم من غياب البيانات التي تساعد في قياس الفقر إلا أنّ الجهود الوطنية الموجهة لمكافحة الفقر ما زالت فاعلة ضمن برامج الحماية الاجتماعية، ودعم المشاريع الصغيرة والرياديّين، وضبط الأسواق ومعدلات الأسعار في الأسواق المحلية، لذا يجب العمل على انشاء مظلة وطنية شاملة تضمّ جميع الجهات المعنية في جهود الحدّ من الفقر؛ لضمان تكامل العمل، وتحديث البيانات، والبحث عن حلول فاعلة ومستدامة.

الهدف الفرعي الثّاني: تخفيض نسبة البطالة.

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي الثاني "تخفيض نسبة البطالة" إلى تحسن في عدد من المؤشرات، حيث انخفض معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر من 24.1% في سنة الأساس إلى 22.8% في عام 2022، ثم إلى 22.0% في عام 2023، متجاوزًا القيمة المستهدفة البالغة 24.6%. كما شهد معدل البطالة بين الذكور نمطًا إيجابيًا بانخفاضه من 22.4% في عام 2021 إلى 19.6% في 2023، بينما انخفض معدل البطالة بين الشباب الأردنيين (15-24 سنة) من 43% في 2022 إلى 40.9% في 2023، محققًا انخفاضًا قدره 4.5% عن سنة الأساس. كذلك، اقترب صافي فرص العمل المستحدثة من القيمة المستهدفة لعام 2023 (100,000 فرصة)، حيث تم استحداث 95,342 فرصة عمل، مقارنة بـ58,079 فرصة في سنة الأساس.

في المقابل، تراجع معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر، حيث انخفض من 34% في سنة الأساس إلى 33.2% في 2023، بفجوة بلغت 1% عن المستهدف. كما انخفضت نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى 15.8% في عام 2023 مقارنة بعام 2022 والتي بلغت 15.9% ، بفجوة 3.2% عن المستهدف، مما يعكس تحديًا في ضبط سوق العمل.

ساهمت الجهود المبذولة مثل تحسين سياسات دعم فرص العمل وبرامج تمكين الشباب في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة بين الأردنيين وصافي فرص العمل المستحدثة. ومع ذلك، تمثل تحديات ضعف النشاط الاقتصادي وزيادة العمالة غير الأردنية عقبات رئيسية أمام تحقيق أهداف المشاركة الاقتصادية. للتغلب على هذه التحديات، يُوصى بوضع سياسات لتعزيز النشاط الاقتصادي ورفع مشاركة القوى العاملة الأردنية، مع تعزيز الرقابة على العمالة غير الأردنية وضمان تقنين نسبها بما يحقق التوازن في سوق العمل ويدعم النمو الاقتصادي المحلي.

الهدف الفرعي الثّالث: تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا.

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي "تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا" إلى تحسن في عدد من المؤشرات، حيث تقدم الأردن في مؤشر التنافسية التكنولوجية العالمي من المرتبة 53 في عام 2022 إلى المرتبة 50 في عام 2023، ما يعكس جهودًا متعددة ساهمت في هذا التحسن، منها تعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يساهم بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي. كما شهد مؤشر الأمن الغذائي العالمي تقدمًا ملحوظًا، حيث ارتفع ترتيب الأردن من المرتبة 49 في عام 2021 إلى المرتبة 47 في عام من بين 113 دولة 2022، مدفوعًا بتبني الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 والخطة الوطنية للزراعة المستدامة، إلى جانب تعزيز الجهود في القضاء على الجوع وتوفير الغذاء المستدام. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت نسبة المساحات الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة من 56% في 2021 إلى 62% في 2023، بفضل توسع مشاريع استصلاح الأراضي وتطوير الإنتاج الزراعي باستخدام تقنيات حديثة. أما نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي فقد ارتفعت من 72% في 2022 إلى 73% في 2023، كنتيجة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه التي تضمنت خططًا لتوسيع شبكات الصرف الصحي في المناطق ذات الأولوية.

في المقابل، شهد مؤشر معدل انتشار نقص التغذية تراجعًا، حيث ارتفع المعدل من 15.8% في عام 2020 إلى 17.9% في عام 2022، مما يعكس زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى حوالي مليوني شخص. كما تراجع مؤشر الأداء البيئي بشكل كبير، إذ انخفض ترتيب الأردن من المرتبة 48 في عام 2020 إلى المرتبة 81 في عام 2022، مع انخفاض في الدرجة بمقدار 6.8 نقطة، على التوالي 50.46 43.60 مما يشير إلى تحديات كبيرة في إدارة الموارد البيئية وتحسين الأداء في هذا المجال.

ساهمت الإجراءات المتخذة في تحسين بعض المؤشرات مثل التنافسية التكنولوجية والأمن الغذائي وتوسيع المساحات الزراعية، لكنها تبقى جزءًا من جهود متعددة تحتاج إلى تعزيز مستدام. في المقابل، تتطلب التحديات المتعلقة بنقص التغذية والأداء البيئي استجابة فورية، من خلال إنشاء نظام وطني لرصد وتحليل حالة الأمن الغذائي، وتطوير خطة شاملة لتحسين الأداء البيئي تتضمن تعزيز التشريعات، توسيع مشاريع الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ولتحقيق المزيد من التقدم في الأمن الغذائي، يجب على الأردن استغلال ميزاته النسبية ليصبح مركزًا إقليميًّا للأمن الغذائي، مع تحديث البيانات الوطنية، وإنشاء نظام معلومات متكامل لإدارة الأمن الغذائي على المستوى الوطني ودون الوطني.

الهدف الفرعي الرّابع: تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

تظهر بيانات قياس الهدف الفرعي "تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع" تباينًا في أداء المؤشرات .**المؤشرات التي تحسّن أداؤها** شملت نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال (المرحلة الثانية)، التي ارتفعت إلى 67.4% في العام الدراسي 2023/2022، بزيادة قدرها 2.3% عن العام السابق، حيث سجلت الإناث ارتفاعًا أكبر بنسبة 4.5% مقارنة بارتفاع طفيف للذكور بنسبة 0.2%. كما ارتفعت نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي من 97.1% إلى 97.4% خلال الفترة نفسها، مدعومة بأن التعليم الأساسي مجاني وإلزامي، ما يساهم في تحقيق المستهدف لعام 2025 البالغ 98.3%. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي ارتفاعًا طفيفًا من 82% إلى 82.8%، مع زيادة أكبر بين الذكور بنسبة 1.4% مقارنة بثبات نسبة الإناث عند 88.1%. ومن جانب آخر، تجاوز عدد الملتحقين والمنتظمين ببرامج التدريب المهني التابعة لمؤسسة التدريب المهني المستهدف لعام 2023 (16500 ملتحق)، ليصل إلى 16.702ملتحقًا في عام 2022. وقد ساهمت هذه التحسينات في دعم رؤية التحديث الاقتصادي التي تركز على تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل.

في المقابل، **المؤشرات التي تراجع أداؤها** تضمنت نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي، التي لم تتجاوز 12.5% في العامين الدراسيين 2022/2021 و2023/2022، بفجوة قدرها 1.5% عن المستهدف لعام 2023. ويعزى هذا العزوف إلى شح فرص العمل وعدم ربط البرامج بسوق العمل وضعف جاذبيتها للطلاب. كذلك، شهدت نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس انخفاضًا كبيرًا، حيث تراجعت إلى 61.97% في عام 2023 مقارنة بـ 83.8% في عام 2021، ما يعكس تحديات مرتبطة بارتفاع الرسوم الجامعية وضعف القدرة الاستيعابية للجامعات. بالإضافة إلى ذلك، تراجع عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق البحث العلمي من 59 مشروعًا في 2021 إلى مشروع واحد فقط في 2023، بفارق 26 مشروعًا عن

المستهدف لعام 2023، كما انخفضت المشاريع الابتكارية المدعومة في الحاضنات ومسرعات الأعمال إلى مشروعين فقط في 2023 مقارنة بستة مشاريع في سنة الأساس.

على الرغم من الجهود المبذولة مثل توسعة البنية التحتية لرياض الأطفال والتدريب المهني، لا تزال التحديات المتعلقة بضعف جاذبية التعليم المهني وشح الدعم البحثي تشكل عقبات. وللتغلب على هذه التحديات، يُوصى بتعزيز ربط برامج التعليم والتدريب المهني بسوق العمل المحلي والإقليمي، وزيادة الدعم المخصص للبحث العلمي والابتكار، بما يشمل إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع البحثية التطبيقية، وتطوير التشريعات لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية.

الهدف الفرعي الخامس: توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري، وتوفير مظلة للجميع.

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي " توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري، وتوفير مظلة للجميع " إلى تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات، فيما تراجع أداء مؤشرات أخرى. المؤشرات التي تحسّن أداؤها شملت عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي، حيث ارتفع عدد المشتركين من 1,412,041 في عام 2021 إلى 1,555,232 مشتركًا في عام 2023، متجاوزًا القيمة المستهدفة بفارق 143,191 مشتركًا، مما يعكس نجاح المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في تحقيق هدفها الإستراتيجي لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية. كما أظهرت منصة "سجل" لبرنامج التشغيل الوطني تطورًا إيجابيًا، حيث ارتفعت نسبة المسجلين المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية من 28.4% في 2022 إلى 40% في 2023، مع زيادة عدد المشتغلين من خلال المنصة من 1,566 في 2022 إلى 2,460 في 2023، وهو ما يعكس دور المنصة في تعزيز فرص التشغيل للباحثين عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأردن في درجة مؤشر التنمية البشرية، حيث ارتفعت الدرجة من 0.72 في 2021 إلى 0.74 في 2023، مع تحقيق ترتيب عالمي متقدم من المرتبة 102 إلى المرتبة 99، ويرتبط هذا التحسن بالإصلاحات التشريعية، ومنها تعديل قانون العمل الذي يمنع التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

في المقابل، المؤشرات التي تراجع أداؤها شملت نسبة المؤمن عليهم الفعّالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين، التي انخفضت من 85% في 2021 إلى 83.9% في 2023، بفجوة عن القيمة المستهدفة البالغة 85.07%. ويُعزى هذا التراجع إلى ضعف تطبيق العقوبات على أصحاب العمل المتهربين من شمول العاملين لديهم بالضمان الاجتماعي، إضافة إلى انسحاب النساء المبكر من سوق العمل .

ساهمت جهود مثل توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وإطلاق برامج تشغيلية مبتكرة وتعزيز التشريعات في تحسين بعض المؤشرات. ويعتبر الأردن أول بلد في المنطقة العربية ينشر نشرة إحصائية شاملة لمؤشرات الحماية الاجتماعية،ومع ذلك، تبرز تحديات في تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي وتوسيع شمول العاملين، مما يتطلب توصيات مثل تشديد العقوبات على التهرب التأميني، وتقديم حوافز لأصحاب العمل لزيادة شمول العاملين، إلى جانب تعزيز برامج إعادة إدماج النساء في سوق العمل وتقوية آليات الرقابة لضمان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بشكل أكثر فعالية.

الهدف الفرعي السادس: تحقيق نمو حضري أكثر استدامة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.

أظهرت نتائج قياس مؤشرات الهدف "تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية" تقدمًا في بعض المجالات، مع ثبات في أخرى. على صعيد المؤشرات المتقدمة، حققت معالجة مياه الصرف الصحي بطريقة آمنة تحسنًا كبيرًا، حيث ارتفعت النسبة من 64% في عام 2020 إلى 88.5% في عام 2023، مما يعكس جهودًا واضحة في تحسين البنية التحتية البيئية. كما بلغ ترتيب الأردن عالميا ضمن مؤشر ليجاتوم للإزدهار في مجال النقل على المرتبة 70 من بين 167 دولة لعام 2023، مما يشير إلى تطور ملحوظ في جودة وتوافر البنية التحتية للنقل. في المقابل، ظلت المؤشرات الثابتة مثل نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة آمنة، ونسبة السكان الذين تتوافر لديهم وسائل النقل العام المناسبة، عند مستوياتها السابقة دون توسع أو تحسن، ما يعكس تحديات مستمرة في توسيع هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، بقيت درجة الرضا عن خدمات النقل العام ثابتة عند 68%، مما يشير إلى الحاجة لتحسين جودة الخدمة.

لتحقيق هذه التحسينات، بذل الأردن جهودًا بارزة شملت إعداد أول سياسة حضرية وطنية لتوفير إطار شامل للتنمية الحضرية، وتطبيق قانون الإدارة المحلية لعام 2021 لتعزيز تفويض السلطات المحلية ومشاركة المواطنين في التخطيط التنموي. كما تم اعتماد إستراتيجية النقل للأعوام 2024-2028، التي تهدف إلى تطوير منظومة نقل مستدامة وتقليل الآثار البيئية، بالإضافة إلى إطلاق نظام النقل السريع (BRT) في عمان عام 2021، والذي ساهم في تقليل الازدحام وزيادة استخدام النقل العام.

لمعالجة التحديات وضمان نمو حضري مستدام، يُوصى بتفعيل السياسة الحضرية الوطنية كإطار توجيهي شامل، وتطوير القدرات البشرية والمالية للبلديات لتحسين تقديم الخدمات والبنية التحتية. كما يُنصح بتعزيز التخطيط المجتمعي من خلال إشراك المواطنين في قرارات التنمية المحلية، وتقليل الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وزيادة مشاريع الإسكان لذوي الدخل المتوسط والمنخفض. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي البناء على تجربة عمان في الاستعراض المحلي الطوعي لتشمل مدنًا أخرى، مع إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والإعاقة في التخطيط الحضري لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الهدف الفرعي السابع تحقيق النمو الاقتصادي

حقق الأردن تقدمًا ملحوظًا في "تحقيق النمو الاقتصادي" حيث تحسن أداء معظم المؤشرات، فقد ارتفعت نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من 60.4% في سنة الأساس 2021 إلى 61.4% في عام 2023، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في سوق العمل الأردني وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص. يمكن تفسير هذا التحسن بفعالية بعض السياسات الحكومية وبرامج وزارة العمل التي عززت استقرار العمالة وضمان حقوق العاملين. كما شهدت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين الأردنيين تحسنًا، حيث ارتفعت من 8.8% في 2022 إلى 9.6% في 2023، ما يشير إلى نمو المبادرات الفردية وتزايد العمل الحر، ربما كرد فعل على محدودية الفرص الوظيفية التقليدية. كذلك، تحسن ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 56 في عام 2022 إلى المرتبة 54 في عام 2023، وهو ما يمكن ربطه بتحسن الأداء الاقتصادي في قطاعات محددة. وفي مؤشر التنمية البشرية، تقدم الأردن من المرتبة 102 بدرجة 0.72 في 2021 إلى المرتبة 99 بدرجة 0.74 في 2022، واستمر في الحفاظ على هذه المرتبة في 2023، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للإصلاحات التشريعية الداعمة للعدالة الاجتماعية والمساواة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) من 413 مشروعًا في 2021 إلى 944 مشروعًا في 2023، مما يعكس دورًا محوريًا في دعم ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص.

في المقابل، شهدت بعض **المؤشرات تراجعا في أداؤها، فكان هناك** ضعفا في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث تراجع من 3.7% في سنة الأساس إلى 2.4% في 2022، ثم سجل تعافيًا طفيفًا إلى 2.6% في 2023، لكنه لم يصل إلى المستهدف البالغ 2.7%. قد يُعزى هذا التباطؤ إلى تداعيات الجائحة العالمية وتأثيرات إقليمية مستجدة على الاقتصاد. كذلك، انخفضت نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني من 61% في 2021 إلى 60% في 2022، مما يعكس تحديات مستمرة تتعلق بعدم توافق التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل، وضعف الأجور، ومنافسة العمالة الوافدة.

يمكن تفسير تحسن بعض المؤشرات بفعالية بعض التدخلات الحكومية وتحسن المناخ الاقتصادي في قطاعات محددة، بينما يعكس التراجع في مؤشرات أخرى الحاجة إلى مزيد من التكيّف مع التغيرات الإقليمية والدولية، وتوجيه الجهود لتحسين الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وزيادة مواءمة التعليم المهني مع احتياجات السوق وتشجيع الشباب للعمل في الاعمال التي لا تحتاج إلى مهارة. بناءً على ذلك، يبدو أن تطوير سياسات مستدامة لتوسيع الفرص الاقتصادية وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال هو المسار الأنسب لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

الهدف الفرعي الثامن: إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تشير نتائج قياس مؤشرات الهدف إلى تحسن في أداء جميع المؤشرات المتعلقة بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي. فيما يخص **نسبة العنف المبلغ عنه للنساء**، ارتفعت النسبة من 50.7% في عام 2021 إلى 80.2% في عام 2022، قبل أن تصل إلى 66.9% في عام 2023. يمكن تفسير هذه النتائج بزيادة الوعي لدى النساء والفتيات بحقوقهن وأهمية الإبلاغ عن أي شكل من أشكال العنف، وهو ما يعكس نجاح الجهود التوعوية والمجتمعية.

ساهمت حملات التوعية وبرامج الدعم المجتمعي في تعزيز وعي النساء والفتيات بأهمية الإبلاغ عن العنف، إلى جانب التشريعات والسياسات الداعمة التي وفرت إطارًا قانونيًا للحماية. ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة، مثل ضعف الوصول إلى قنوات الإبلاغ في بعض المناطق والعوائق الاجتماعية والثقافية التي تمنع البعض من الإبلاغ عن العنف.

لضمان استمرار التحسن في المؤشرات، يُوصى بتعزيز حملات التوعية المجتمعية المستدامة وخاصة في المدارس، وتوسيع نطاق قنوات الإبلاغ لتشمل المناطق النائية، وتطوير آليات رصد واستجابة أكثر شمولًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز تطبيق التشريعات وتوفير الدعم القانوني والنفسي للضحايا، وحماية الاشخاص المبلغين لضمان حماية مستدامة للنساء والفتيات من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن يكون هناك تشريع واضح ومختص في حماية المرأة من العنف .

المحور الثاني : المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين المرأة والشباب.

الهدف الفرعي الأول: تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

الهدف الفرعي الثاني: تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات

تم قياس الهدفين تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات من خلال مؤشر واحد وهو **نسبة الشباب المشتغلين (15-24 سنة) من مجموع قوة العمل للشباب في الفئة العمرية نفسها وقد** .أظهرت نتائج قياس المؤشر تحسنًا طفيفًا خلال فترة الرصد، حيث ارتفعت النسبة من 12.3% في عام 2021 إلى 12.8% في عام 2022، قبل أن تنخفض إلى 12.5% في عام 2023، مسجلة تغيرًا إيجابيًا طفيفًا بنسبة 0.2% خلال فترة القياس. يمكن تفسير هذا التحسن بتبني مجموعة من الإستراتيجيات الوطنية والبرامج التنفيذية، مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) والإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، بالإضافة إلى مبادرات وزارة العمل كبرنامج التشغيل الوطني، والمنصة الوطنية للتشغيل، ومنصة مهني للعمل عن بعد، وبرنامج التمكين الاقتصادي، واستشراف فرص العمل المستقبلية، وتعزيز العمل في المهن الخضراء. ومع ذلك، فإن الانخفاض الطفيف في المؤشر لعام 2023 يشير إلى تحديات مستمرة تتعلق بربط الشباب بفرص عمل مستدامة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في سوق العمل. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للبرامج القائمة وتطوير سياسات جديدة تستهدف تمكين الشباب بشكل أكبر، خاصة في القطاعات الواعدة مثل المهن الخضراء وريادة الأعمال.

الهدف الفرعي الثالث: تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تشير نتائج قياس الهدف الفرعي المتعلق بتعزيز الأعراف والاتجاهات الاجتماعية الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تحسن أداء معظم المؤشرات، مع تسجيل تراجع في مؤشر واحد. شهدت قيمة مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية ضمن مؤشر الفجوة الجندرية العالمية تحسنًا، حيث ارتفع ترتيب الأردن من المرتبة 133 بين 156 دولة بدرجة 0.538 في عام 2021 إلى المرتبة 125 بين 146 دولة بدرجة 0.542 في عام 2023. كما ارتفعت نسبة ملكية السيدات لمساحات الأراضي من 11.7% في عام 2021 إلى 19% في عام 2022، وارتفعت نسبة ملكية السيدات لمساحات الشقق من 20.7% إلى 25.6% خلال الفترة نفسها. وفي المجال السياسي، حققت المرأة تقدمًا ملموسًا في التمثيل البرلماني، حيث ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب العشرون لعام 2024 إلى 19.6% مقارنة بـ11.45% في المجلس التاسع عشر لعام 2020، وهو تحسن مدفوع بالتعديلات التشريعية على قانوني الأحزاب والانتخاب لعام 2022، التي عززت فرص

تمثيل المرأة في القوائم الوطنية والمقاعد المحلية. وعلى صعيد مجلس الأمة بشقيه، بلغت نسبة التمثيل النسائي 13%، ما يعكس تطورًا محدودًا لكنه يستدعي تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. في المقابل، تراجعت نسبة ملكية الإناث من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم) من 44.7% في عام 2021 إلى 42.6% في عام 2022، مما يشير إلى تحديات في تمكين المرأة اقتصاديًا في مجال الاستثمار المالي.

يعكس التحسن في بعض المؤشرات تأثير السياسات الداعمة والتشريعات المعدلة، إلى جانب الجهود الحكومية والمجتمعية لتعزيز تمكين المرأة، بينما تبرز تحديات مرتبطة بالقيم المجتمعية التقليدية وتدني المشاركة الاقتصادية. ولتعزيز التقدم، من الضروري تحسين الوعي الاقتصادي للنساء من خلال برامج تدريبية تستهدف الاستثمار وإدارة الأصول، بالإضافة إلى مراجعة السياسات الاقتصادية لتشجيع ملكية النساء للأصول المالية والعقارية. كما يجب مواصلة تنفيذ التعديلات التشريعية التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة، إلى جانب تصميم مبادرات تقلل الفجوة الجندرية في القطاعات الاقتصادية والسياسية، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الهدف الفرعي الرابع: ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

تشير نتائج قياس الهدف الفرعي المتعلق بضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تحسن أداء بعض المؤشرات، مع تراجع في أخرى. على صعيد التحسن، أظهرت نسبة الزواج للإناث دون سن 18 عامًا انخفاضًا من 13.7% في عام 2021 إلى 11.9% في 2022، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 11.2% في 2023، وهو ما يعكس تأثير السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقليل زواج القاصرات، رغم استمرار التحديات في بعض المناطق مثل محافظة المفرق واللاجئين السوريين، حيث تبقى النسب مرتفعة. كما ارتفعت نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن 15 عامًا فأكثر من 50.7% في 2021 إلى 80.2% في 2022، قبل أن تنخفض إلى 66.9% في 2023، مما يشير إلى زيادة وعي النساء والفتيات بحقوقهن وأهمية الإبلاغ. أما نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات دون سن 18 عامًا، فقد انخفضت من 18.7% في 2022 إلى 15.5% في 2023، وهو ما يُعزى إلى تحسينات في الإطار القانوني مثل قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017، الذي يوفر حلولًا بديلة للتعامل مع النزاعات داخل الأسرة.

في المقابل، أظهرت بعض المؤشرات تراجعًا في الأداء، مثل نسبة العنف المبلغ عنه للنساء من الفئة العمرية 60 عامًا فأكثر، التي ارتفعت من 1.17% في 2022 إلى 1.33% في 2023، وهو ما قد يعكس زيادة الوعي لدى هذه الفئة بالإبلاغ عن حالات العنف. كما انخفضت نسبة العنف المبلغ عنه للأشخاص من ذوي الإعاقة من 0.59% في 2022 إلى 0.52% في 2023، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى ضعف الوعي بأهمية الإبلاغ، رغم الجهود المبذولة مثل الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء (2019-2029)، التي تهدف إلى دمج ذوي الإعاقة في المجتمع وحمايتهم من التعرض للعنف.

يعكس التحسن في بعض المؤشرات أثر القوانين والتشريعات مثل قانون حقوق الطفل لعام 2022، إلى جانب برامج التوعية المجتمعية، في حين تبقى التحديات قائمة بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على معدلات العنف وزواج القاصرات. لضمان تقدم أكبر، يتطلب الأمر تعزيز برامج التوعية الموجهة للفئات الأكثر عرضة للعنف، وتكثيف الجهود لتحسين آليات الإبلاغ والاستجابة، مع تطوير سياسات تهدف إلى تمكين النساء والفتيات وحمايتهن في جميع المجالات.

الهدف الفرعي الخامس: ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس

تشير نتائج قياس الهدف الفرعي المتعلق بضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية إلى تحسن طفيف في بعض المؤشرات، مع تراجع في أخرى. على صعيد المؤشرات الإيجابية، ارتفعت نسبة النساء المشتغلات الأردنيات من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر من 18.8% في عام 2021 إلى 19.1% في عام 2023، رغم انخفاضها في عام 2022 إلى 18.7%. ورغم أن هذا الارتفاع العام يُعد إيجابيًا، إلا أنه ما زال محدودًا، ويعكس تأثير القيود الاجتماعية والثقافية، مثل حصر النساء في مجالات عمل تقليدية كالتعليم والصحة، ونقص شبكات المواصلات الآمنة والملائمة، ما يعيق حرية تنقل النساء واندماجهن في قطاعات أخرى. في المقابل، شهدت نسبة النساء في المناصب الإدارية تراجعًا ملحوظًا، حيث انخفضت من 57.2% في عام 2021 إلى 47.5% في عام 2022، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 52.3% في عام 2023. ورغم هذا التحسن، إلا أن التمثيل النسائي في الفئة العليا من القطاع العام لا يزال محدودًا، حيث

يشكل النساء 17% فقط من موظفي الفئة العليا مقارنة بـ 83% للذكور، وهو ما يعكس فجوة جندرية كبيرة ناجمة عن انسحاب النساء المبكر من سوق العمل بسبب محدودية فرص الترقي وعوامل أخرى مرتبطة بسياسات التقاعد .

لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال، يجب تحسين البنية التحتية لدعم مشاركة المرأة، مثل توفير مواصلات عامة آمنة وحضانات، مع إطلاق برامج تمكين مهني لتعزيز الترقي الوظيفي للنساء. كما يُوصى بمراجعة سياسات التقاعد لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، إلى جانب حملات توعية لتغيير المفاهيم المجتمعية التي تحد من مشاركة النساء في مختلف القطاعات الاقتصادية والقيادية.

المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والانجابية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحقيق الرفاه الصحي

الهدف الفرعي الأول: تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل

أظهرت نتائج قياس مؤشر نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي توفر بيانات لعام 2021 فقط، حيث بلغت نسبة التغطية للتأمين المدني فقط (72%). وفي عامي 2022 و2023، توفرت بيانات تتعلق بالتأمين الصحي المدني فقط، حيث بلغ عدد المؤمن عليهم 3,219,177 في عام 2022، وارتفع العدد في عام 2023 ليصل إلى 3,388,648، بزيادة قدرها 169,471 مؤمنًا .
يمكن تفسير هذا الارتفاع في أعداد المؤمن عليهم إلى جهود تطوير مظلة التأمين الصحي، خاصة في عام 2022، حيث شُملت فئات إضافية ضمن التغطية التأمينية. ومنها منتفعي صندوق المعونة الوطنية، وتم تعزيز التأمين الإلزامي لموظفي القطاع العام من خلال توسيع التغطية لتشمل أبنائهم وإخوانهم اختيارياً. كما تم تعديل الشروط لتوسيع قاعدة المستفيدين، وفتح المجال للمؤمنين من الدرجتين الثانية والثالثة لمراجعة طوارئ المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وزيادة أعداد المستفيدين.

الهدف الفرعي الثاني: ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

شهدت مؤشرات هدف ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية تحسنًا في عدة جوانب، حيث انخفض **معدل الإنجاب الكلي** من 2.7 طفل/امرأة (2017-2018) إلى 2.6 طفل/امرأة في 2023، مع تفاوت بين الأردنيات والسوريات. كما ارتفع **توقع الحياة عند الميلاد** من 73.3 سنة في 2021 إلى 75.3 سنة في 2023، مع تفوق الإناث على الذكور بنحو 3 سنوات. علاوة على ذلك، شهدت **معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي** تحسنًا كبيرًا، حيث انخفض المعدل من 19 وفاة في 2017-2018 إلى 15 وفاة في 2023. وإنخفض **معدل وفيات الأمهات** لكل 100,000 ولادة حية من 29.8 عام 2021 إلى 23.7 لكل 100 ألف ولادة حية عام 2023.
في المقابل، تراجعت **نسبة الطلب الملبى لوسائل تنظيم الأسرة** من 56.7% (2017-2018) إلى 54.1% في 2023، نتيجة تحديات تتعلق بتداعيات جائحة كورونا وتأثيراتها على النظام الصحي. كما ارتفعت **نسبة الولادات القيصرية** لتصل إلى 42.8% في 2023، متجاوزة النسبة المثالية الموصى بها عالميًا، ما يسبب ضغطًا متزايدًا على مرافق الرعاية الصحية وارتفاعًا في مخاطر وفيات الأمهات. كذلك، ارتفعت **نسبة فقر الدم بين الأطفال** من 31.6% (2017-2018) إلى 32% في 2023، متأثرة بأنماط تغذية غير صحية وانخفاض ممارسة الرضاعة الطبيعية المطلقة.
ساهمت الجهود المبذولة، مثل تعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة المجانية وبرامج رعاية الأطفال، في تحقيق التحسن في المؤشرات الإيجابية، خاصة في معدلات الإنجاب ومؤشرات صحة الأطفال. ومع ذلك، تواجه المؤشرات المتراجعة تحديات متعددة، أبرزها نقص الموارد والوعي المجتمعي، والاعتماد المفرط على الولادات القيصرية دون مبررات طبية، وضعف التغذية الصحية للأطفال.

لتحسين هذه المؤشرات، يُوصى بتعزيز برامج التوعية المجتمعية بأهمية الرضاعة الطبيعية ووسائل تنظيم الأسرة الحديثة، مع تطوير سياسات تحد من الولادات القيصرية غير المبررة. كما يجب توفير دعم أكبر للأمهات العاملات عبر تحسين خدمات رعاية الأطفال وتوسيع برامج التغذية المدرسية لتعزيز الأنماط الغذائية السليمة للأطفال.

الهدف الفرعي الثالث: تعزيز أنماط الحياة الصحية

تشير نتائج قياس مؤشرات تعزيز أنماط الحياة الصحية إلى تحسن في بعض الجوانب، مع تسجيل تراجع في أخرى. على صعيد المؤشرات المتحسنة، ارتفعت **نسبة مراجعي عيادات التدخين الذين أقلعوا عن التدخين** من 6 % في عام 2022 إلى 27% في عام 2023 وبلغت نسبة المراجعات الإناث المقلعات 19.7 % في عام 2023. يعود هذا التحسن إلى الجهود المبذولة من وزارة الصحة الأردنية، التي وفرت خدمات المساعدة على الإقلاع عن التدخين عبر 29 عيادة متخصصة في جميع محافظات المملكة. تقدم هذه العيادات الدعم النفسي والإرشاد السلوكي، بالإضافة إلى العلاجات اللازمة مجانًا. كما أطلقت الوزارة خدمة الخط الساخن لتقديم المشورة وخدمات الإقلاع عن التدخين. في عام 2023، بلغ عدد الزيارات للعيادات 11487 زيارة من ضمنهم حوالي 4900 مراجع جديد ،. ومن الجدير بالذكر أن 40% من المدخنين حاولوا الإقلاع عن التدخين خلال الأشهر الـ12 الماضية، مما يعكس تأثير الحملات والجهود المبذولة.مع الحاجة إلى إستمراية الجهود للحد من تعاطي الدخان وما يرتبط بها من السجائر الإلكترونية والأرجيلة.

في المقابل، أظهرت نتائج **نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن** تراجعًا في الأداء، حيث ارتفعت النسبة من 4% عام 1997 إلى 9% في عام 2023، وفقًا لمسح السكان والصحة الأسرية. يمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى تغير أنماط الحياة والتغذية، مع انتشار الأطعمة الغنية بالطاقة والفقيرة بالمغذيات، مما أدى إلى زيادة الوزن بين الأطفال وارتفاع مخاطر الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي.

للتعامل مع هذه التحديات، يُوصى بتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية التغذية الصحية للأطفال، وتوفير برامج إرشادية للأسر حول الأنماط الغذائية السليمة. كما يجب العمل على إدراج برامج التغذية الصحية في المدارس وتشجيع الأنشطة البدنية للأطفال في سن مبكرة، إلى جانب تعزيز الرقابة على تسويق الأطعمة غير الصحية للأطفال.

الهدف الفرعي الرابع: تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي "تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية" إلى تحسن ملحوظ في كل المؤشرات، مما يعكس استجابة إيجابية لتحديات إدارة الأزمات الصحية، خاصة بعد جائحة كورونا.

فقد أظهرت **نتائج مؤشروجود خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث** تقدماً كبيراً حيث قامت وزارة الصحة في عام 2023 باستحداث خطة وطنية للاستعداد والاستجابة للمخاطر الصحية تشمل المخاطر المحتملة في الأردن. ويُرجح أن تكون هذه الخطوة قد جاءت بعد إدراك أهمية وجود خطة واضحة لمعالجة الأزمات الصحية، بناءً على الدروس المستفادة من تداعيات جائحة كورونا.

كما ارتفع **عدد الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات** بشكل كبير من 64 في عام 2022 إلى 258 في عام 2023، مسجلاً زيادة قدرها 400%، ومتجاوزاً المستهدف بنحو 42 كادراً صحياً. هذا التطور يُبرز الحاجة الملحّة إلى تدريب الكوادر الصحية على إدارة الأزمات، في ظل ما أظهرته جائحة كورونا من تحديات في استجابة القطاع الصحي للأزمات، فضلاً عن التغيرات المناخية والاضطرابات الإقليمية.

وفيما يخص **نسبة غرف عمليات الأزمات المجهزة والمرتبطة مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس في مستشفيات وزارة الصحة**، فقد شهد هذا المؤشر تحقيقاً متميزاً حيث تم تجهيز وربط 100% من غرف العمليات في 22 مستشفى بوزارة الصحة بحلول عام 2023، متجاوزاً المستهدف البالغ 27%. هذا الإنجاز يعكس التقدم في جاهزية البنية التحتية للتعامل مع الأزمات الصحية.

على الرغم من هذه الإنجازات، فإن غياب المؤشرات الدالة على التحديات المرتبطة بالاستدامة والتوسع في الخطط التدريبية والربط الشامل بين المستشفيات يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لضمان التحسين المستمر. يُوصى بمواصلة الاستثمار في تدريب الكوادر الصحية ورفع كفاءتها، إلى جانب التوسع في ربط

غرف عمليات الطوارئ لتشمل المستشفيات الجامعية والمستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى تطوير أدوات التقييم والمتابعة لضمان استدامة كفاءة الخطة الوطنية للاستعداد والاستجابة.

المحور الرابع: الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

الهدف الفرعي الأول: تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي "تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين" إلى تباين في الأداء بين المؤشرات خلال فترة القياس. من جهة، شهد مؤشر وجود خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية المحدثة تحسنًا ملحوظًا، حيث قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتحديث خطة الاستجابة للفترة (2020-2022) في عام 2023 بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة. وركزت الخطة المحدثة على مراجعة الأولويات الوطنية وتلبية الاحتياجات الناتجة عن تداعيات وباء كورونا، بما يهدف إلى تخفيف الأثر على المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة، مع انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة والميثاق العالمي للاجئين، واعتمادها نهجًا إنسانيًا وتنمويًا شاملًا.

في المقابل، أظهر مؤشر نسبة التمويل المقدم من الجهات المانحة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة تراجعًا في الأداء، حيث انخفضت النسبة من 30.6% في عام 2021 إلى 29.2% في عام 2023، بعد أن بلغت 33.4% في عام 2022. ويفسر هذا التراجع بتوجه التمويل الدولي إلى أزمات أخرى في المنطقة وتوقف بعض الجهات المانحة عن تقديم الدعم اللازم.

في ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة لتعزيز الجهود الدبلوماسية مع الجهات المانحة لتأمين استدامة التمويل اللازم، إلى جانب تحسين الشفافية في إدارة التمويل لتعزيز الثقة الدولية. كما يُوصى بتقوية التنسيق بين الأطراف الوطنية والدولية لضمان فعالية الاستجابة للأزمة، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لدعم المبادرات المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المستضيفة، مما يخفف العبء على الخزينة ويضمن استدامة الجهود التنموية.

الهدف الفرعي الثاني: تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية

تشير بيانات قياس الهدف الفرعي "تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية" إلى وجود تفاوتات ملحوظة في التوزيع الجغرافي للسكان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. استقرت **نسب التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات** خلال الأعوام 2021-2023 عند 8% في إقليم الجنوب، 63.5% في إقليم الوسط، و28.5% في إقليم الشمال. يعاني إقليم الجنوب، الذي يشغل أكثر من نصف مساحة المملكة ويحتضن معظم الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية الوطنية، من تدني نسبة السكان، مما يؤثر سلبًا على استغلال تلك الموارد ويزيد الأعباء الإدارية والمالية. في المقابل، يشهد إقليم الوسط اكتظاظًا سكانيًا مع وجود ثلاثة أرباع السكان في ثلاث محافظات فقط (العاصمة، إربد، والزرقاء)، مما يرفع أسعار الأراضي السكنية، ويزيد الضغط على البنية التحتية والخدمات، ويؤدي إلى تدهور بيئي وانحصار الاراضي الزراعية بفعل الامتداد العمراني.

لم تتوفر بيانات حول **نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني**، وهو مؤشر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤكد أهمية توفير هذه البيانات من قبل الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الإدارة المحلية ودائرة الإحصاءات العامة.

على صعيد التشريعات، لا تزال عملية **تعديل نظام تنظيم واستعمالات الأراضي** (رقم 6 لسنة 2007) و**تعديل قانون تنظيم المدن والقرى** قيد الإنجاز للأعوام 2022-2024، مما يشير إلى الحاجة إلى تسريع إقرارها لتلبية معايير مدن المستقبل وتحقيق التخطيط العمراني المستدام. أما **نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مساكن غير لائقة**، فلم تتوفر بيانات حول هذا المؤشر، وهو أمر يتطلب اهتمامًا فوريًا لضمان تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية.

للحد من الهجرة الداخلية وتحقيق توزيع عادل للتنمية، يُوصى بتطوير سياسات فعالة تشجع الاستثمار في إقليم الجنوب لاستغلال موارده الاقتصادية، وتخفيف الضغط على إقليم الوسط من خلال إنشاء مراكز حضرية جديدة ودعم المجتمعات الريفية. كما يُنصح بتسريع تعديل التشريعات المرتبطة بالتخطيط العمراني واستعمالات الأراضي لضمان تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيانات دقيقة تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي.

الهدف الفرعي الثالث: الحد من المخاطر البيئية والطبيعية

أظهرت مؤشرات الأداء لتحقيق هدف الحد من المخاطر البيئية والطبيعية تباينًا واضحًا بين التقدم والتراجع. بالنسبة للمؤشرات المتراجعة، شهد **مؤشر نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء** انخفاضًا من 27% في عام 2022 إلى 26.28% في عام 2023، مما حال دون تحقيق المستهدف البالغ 27%. ويعكس ذلك تحديات مرتبطة بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة واستدامة التمويل المخصص لها. كما ارتفعت **كمية النفايات الخطرة الأخرى المعالجة** من 60000 طن عام 2021 إلى 77000 طن سنة 2023 ، وفيما يتعلق **بكمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني**، انخفضت من 3.98 مليون طن في عام 2021 إلى 2.8 مليون طن في عام 2023، وهو تراجع قد يشير إلى تحسن جزئي في إدارة النفايات، ولكنه يتطلب مزيدًا من التقييم لضمان استدامة هذا الاتجاه.

في المقابل، حققت بعض المؤشرات تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت **كمية النفايات الطبية الخطرة المعالجة** من 6,570 طن في عام 2020 إلى 14,400 طن في عام 2023، بفضل التعاون مع القطاع الخاص ومشاريع التخلص الآمن من النفايات. كما ارتفع حجم **النفايات الإلكترونية الخطرة المعالجة** من 25,000 طن في عام 2020 إلى 45,000 طن في عام 2023، مدعومًا بإصدار تعليمات إدارة النفايات الإلكترونية ومنح تراخيص لشركات متخصصة، مما يعكس نجاح السياسات البيئية الوطنية.

لتعزيز الأداء في هذا الهدف، يُوصى بزيادة الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة وتذليل العقبات التي تواجهها، إضافة إلى إنشاء مواقع مخصصة وآمنة للتخلص من النفايات الخطرة، مع تحسين عمليات إدارة النفايات الصلبة. كما يجب البناء على النجاحات المسجلة في معالجة النفايات الطبية والإلكترونية لتعزيز الاستدامة البيئية وتوسيع التعاون مع القطاع الخاص.

الهدف الفرعي الر ابع: الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات

الهدف الفرعي الخامس: تعزيز السياسات والإستر اتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية

تشير نتائج قياس الهدفين الفرعيين "الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات" و"تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية"، والتي تم قياسها من خلال خمسة مؤشرات، إلى تباين في الأداء. ففيما يتعلق بمؤشر **نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على إجازات دون راتب أو إجازات تفرغ علمي يقضونها خارج الأردن**، أظهرت النتائج تذبذبًا واضحًا، حيث انخفضت النسبة من 5.04% في عام 2021 إلى 5.01% في عام 2022، لكنها عادت للارتفاع في عام 2023 لتصل إلى 6.9%، متجاوزة المستهدف البالغ 4.71% بفارق 1.86% عن سنة الأساس. يعكس هذا الارتفاع زيادة الطلب على الكفاءات الأردنية في الخارج، مما يشكل تحديًا للجامعات الأردنية بسبب فقدان الكفاءات الأكاديمية.

أما **قيمة تحويلات المغتربين العاملين في الخارج**، فقد أظهرت تحسنًا واضحًا، إذ ارتفعت من 1,701.6 مليون دينار أردني في عام 2021 إلى 2,482.7 مليون دينار أردني في عام 2023، مسجلة زيادة قدرها 31.78 مليون دينار أردني، وبنسبة 1.4% عن سنة الأساس و0.4% عن المستهدف. تُعد هذه التحويلات موردًا اقتصاديًا مهمًا يدعم التنمية الاقتصادية، خاصة مع العدد الكبير من الأردنيين المقيمين في الخارج، والذي بلغ 924,850 فردًا نهاية عام 2021، يتركز معظمهم في دول الخليج بنسبة 81.7%.

ومع أن التحويلات المالية تشكل مصدرًا مهمًّا للدخل، إلا أن استمرار هجرة الكفاءات يعكس تحديًا أكبر يتمثل في ضعف السياسات الداعمة للحفاظ على الموارد البشرية المؤهلة. يُوصى بتطوير سياسات تركز على تحسين البيئة الأكاديمية والبحثية في الأردن وتوفير حوافز للكفاءات، إلى جانب تعزيز برامج استثمار تحويلات المغتربين في مشاريع تنموية مستدامة لزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الهدف السادس: إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث

تشير نتائج قياس الهدف الفرعي "إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث" إلى تباين في توفر المؤشرات وقياسها. ففيما يتعلق بمؤشر وجود إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيًا مع إطار سنداي للفترة 2015-2030، أظهر التقدم تحسنًا ملحوظًا؛ حيث تم إعداد ثلاث خطط وطنية في عام 2022 وخطتين إضافيتين في عام 2023 من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. ويستمر العمل على تطوير هذه الخطط بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية لتتناسب مع طبيعة التهديدات والمخاطر المختلفة.

أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى، مثل عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص، وعدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث، والخسائر الاقتصادية التي تعزى إلى الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تعذر توفير بيانات لهذه المؤشرات من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بسبب خصوصية عمله، وفق ما ورد في تقارير رسمية.

تعكس هذه النتائج الحاجة الماسة إلى تعزيز القدرات الوطنية في جمع البيانات وتحليلها بشأن الكوارث، بما يضمن تتبعًا دقيقًا لتأثيراتها على السكان والاقتصاد. ولتحقيق ذلك، يُوصى بتطوير نظام وطني شامل لرصد وتوثيق الأضرار الناجمة عن الكوارث، مع التركيز على تحسين التنسيق بين الجهات المعنية وتوفير الموارد اللازمة لدعم التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المستنيرة في حالات الأزمات.

المحور الأول

الإقتصادي والإجتماعي والحماية الإجتماعية

المحور الأول: المحور الإقتصادي والإجتماعي والحماية الإجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

يقاس مستوى الإنجاز على مستوى الهدف الإستراتيجي الأول **(تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي)** من خلال مدى تحقق الأهداف الفرعية وعددها (8):

- الحد من الفقر
- تخفيض نسبة البطالة
- تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمائي والطاقة والتكنولوجيا
- تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع
- توفير الحماية الاجتماعية وبخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل ذوي الإعاقة وكبار السن وتوفير مظلة الضمان الاجتماعي للجميع
- تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان النفاذ إلى الخدمات الأساسية
- تحقيق النمو الاقتصادي
- إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

ويتم قياس مستوى التقدّم المحرز في تحقيق الهدف الأول والأهداف الفرعية من خلال (57) مؤشر أداء تفصيلي، منها (مؤشر واحد) يتم قياسه كل (5) سنوات، و(53) مؤشرًا يتم قياسها سنويًّا و (مؤشر واحد) كل سنتين ومؤشران كل 2-3 سنوات.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الأول: 1.1.1 الحد من الفقر

السياسة: 1.1.1 تنفيذ إستراتيجيات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر

السياسات الفرعية:

1.1.1.1 التحفيز والتمكين و إتاحة فرص العمل لتوليد الدخل للفقراء في سن العمل

1.1.1.2 التوسع والتحسين المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية

يبين الجدول رقم (1) نتائج قياس الهدف الفرعي الأول (الحد من الفقر) من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في :

المؤشر1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر (خط الفقر المطلق).

المؤشر2: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) للعام 2020)

المؤشر3: نسبة الأطفال ضمن المرحلة العمرية (5 – 17) سنة الذين يعملون إلى إجمالي الأطفال في المرحلة نفسها.

ويلاحظ أن القيم المتحققة الفعلية للأعوام 2022و2023 (غير متوفرة) والقيمة المستهدفة للعام 2023 غير متوفرة لذا تعذرت المقارنة مع قيمة الأساس لعام 2021.

الجدول رقم 1 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول (الحد من الفقر)							
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة/ الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال السنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية							
الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي							
الأهداف الفرعية:							
1.1.1 الحد من الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر (خط الفقر المطلق)	15.7% عام 2017[1]	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفرة	غير متوفرة	
	مؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) للعام 2020.	10.5% عام 2017	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفرة	غير متوفرة	
	نسبة الأطفال ضمن المرحلة العمرية (5 – 17) سنة الذين يعملون إلى إجمالي الأطفال في نفس المرحلة	1.89% (2016)	غير متوفر	خفض النسب عن سنة الأساس	غير متوفرة	غير متوفرة	

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: الحد من الفقر

المؤشر 1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر (خط الفقر المطلق)

لا تتوفر بيانات حول القيمة المتحققة والمستهدفة لهذا المؤشر لقياسه في الجدول رقم 1، وقد أشار تقرير "الأردن بالأرقام 2023" إلى أنَّ نسبة الفقر المطلق في الأردن بلغت 15.7%، مع فجوة فقر بلغت 3.5%، وشدة فقر 1.2%. وحوالي 1.069 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وأن نسبة الفقر المدقع (فقر الجوع) بلغت 0.12%، ما يعادل 7,993 فردًا، ما يعكس تباينًا في مستويات الفقر بناءً على معايير الإنفاق والدخل حيث إن زيادة كلفة المعيشة أثرت بشكل سلبي على الأسر الأكثر فقرًا، حيث تضطر هذه الأسر إلى تخصيص جزء أكبر من دخلها لتلبية الاحتياجات اليومية. هذا الوضع قد يدفعها نحو الاقتراض أو تقليص نفقاتها، ما يقلل من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية لأطفالها.

المؤشر 2: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) للعام 2020

لا تتوفر بيانات حول القيمة المتحققة والمستهدفة لهذا المؤشر لقياسه في الجدول رقم 1 ,بالاستناد إلى آخر مسح لدخل ونفقات الأسرة الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة (2017-2018)[2] ، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار يوميًّا وفقًا لتعادل القوة الشرائية (PPP) للعام 2020 حوالي 10.5%.

المؤشر 3: نسبة الأطفال ضمن المرحلة العمرية (5 – 17) سنة الذين يعملون إلى إجمالي الأطفال في نفس المرحلة

لا تتوفر بيانات حول القيمة المتحققة والمستهدفة لهذا المؤشر لقياسه في الجدول رقم 1 بسبب غياب مسح حديث لقياس نسبة عمالة الأطفال منذ عام 2016. ومع ذلك، تشير الإستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال (2022-2030) إلى أن الأطفال يشكلون 40% من سكان الأردن، أي نحو 3.8 مليون طفل. وفقًا لمسح عام 2016، وقد بلغت نسبة عمالة الأطفال 1.89% من إجمالي الأطفال، بواقع 3.24% بين الذكور و0.45% بين الإناث. ونظرًا لغياب البيانات الحديثة، أصبح إجراء مسح جديد أو تضمين استمارة مسح العمالة والبطالة(استمارة الأسرة)أسئلة عن عمالة الأطفال ضروريًا لتحديث السياسات، خاصة مع زيادة الظاهرة محليًا. تُعد ظاهرة عمل الأطفال من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة المرتبطة بحقوق الطفل المحمية قانونيًا تعود أسبابها الرئيسة إلى الفقر، والبطالة، وتدني مستويات المعيشة، والتسرب المدرسي، وضعف التحصيل الدراسي، والتفكك الأسري، وحجم العائلة الكبير. ولكن يبقى الفقر هو السبب الأبرز وذلك لتعدد العوامل المرتبطة به كما هو موضح في الشكل رقم (3) .

الشكل 3: العوامل المرتبطة بالفقر لدى الأسرة

المصدر: الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف الحد من الفقر (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- وزارة التنمية الإجتماعية: إقرار قانون التنمية الاجتماعية رقم 4 لسنة 2024 .
- إصدار قانون عصري للعمل الاجتماعي بهدف مهننة العمل الاجتماعي عام 2024.
- صندوق المعونة الوطنية: إقرار التعليمات المعدلة لتعليمات المعونات المالية لحماية الأسر المحتاجة رقم 6 لسنة 202،والتعليمات المعدلة لتعليمات معونات التأهيل الجسماني رقم 7 لسنة 2022. والتعليمات المعدلة لتعليمات تدريب وتأهيل وتشغيل أفراد الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة لسنة 2022. والتعليمات المعدلة لتعليمات برنامج الدعم النقدي الموحد للأسر المحتاجة لعام لسنة 2022، وتعليمات صرف معونة الشتاء للأسر المنتفعة من الصندوق لعام 2022. وإقرار التعليمات المعدلة لتعليمات تدريب وتأهيل وتشغيل أفراد الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية لعام 2023، والتعليمات المعدلة لتعليمات المعونات المالية لحماية الأسر المحتاجة رقم 5 لسنة 2023، مراجعة وتحسين نظام الاستهداف في عام 2022 بالشراكة مع البنك الدولي وذلك من خلال استخدام مؤشرات مسح دخل ونفقات الأسرة لتقدير دخل الأسر خصوصًا العاملين بشكل غير منتظم.
- وزارة العمل : إقرار رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 260 دينارًا، وبدأ تطبيق هذا القرار إعتباراً من بداية عام 2021.
- المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي: إصدار التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل الاجتماعي المؤقت وغير المتفرغين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في إستحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أطلقت مبادرة (اشمل نفسك) للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة والجهات المعنية : إقرار قانون حقوق الطفل رقم (7) لسنة 2022 الذي تضمن ضمن مواده واجبات الدولة والمؤسسات والأسرة تجاه الأطفال. تعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021؛ بهدف فرض العقوبات وتشديدها على الجرائم ذات العلاقة. وكفل القانون الالتزام بسرية المعلومات، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وتوفر دور إيواء مناسبة ومحكمة خاصة للنظر بقضايا الاتجار بالبشر ومنها عمالة الأطفال.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- رؤية الأردن 2025 رؤية وإستراتيجية وطنية [3] والبرنامج التنفيذي التنموي لها للأعوام (2019-2022)، الذي يعد بمثابة الخطة الوطنية المتكاملة في التنمية والتي تحتوي مخرجات الخطط والإستراتيجيات المختلفة، وأهم توجهات البرنامج هو خفض مستويات الفقر والبطالة .
- رؤية التحديث الاقتصادي 2033 والبرنامج التنفيذي للأعوام 2022-2025 [4] والتي استهدف زيادة وخلق فرص عمل جديدة خلال عشر سنوات.
- الميثاق الوطني للتشغيل [5] الذي يتضمن برنامج "خدمة وطن"، و"المنصة الوطنية للتشغيل"، وبرنامج "انهض" للتشغيل الذاتي.
- الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025) التي تهدف لحماية المواطنين وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتمتعهم بالمعيشة الكريمة وحصولهم على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل وتعزيز قدرتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الفقر.
- تحديث للإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام (2026 -2030)، وربطها مع رؤية التحديث الاقتصادي وفق التوجيهات الملكية.
- الإستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال (2022-2030) نحو مجتمع خال من استغلال الطفل في العمل وإنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 [6] : تضمنت معالجة الاحتياجات الخاصة بالإناث الأكثر هشاشة في المجتمع وداخل الأسرة وضمان وصولهن إلى خدمات وإجراءات وأنظمة الحماية الاجتماعية من خلال عدة مبادرات
- إستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية 2019-2024.

- إستراتيجية قطاع النقل للأعوام 2024-2028 [7] هدفت إلى خدمة المواطنين ولمختلف المراحل العمرية، بما فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك ضمن توجه وزارة النقل من توفير وسائط نقل مهيئة (برية، بحرية، جوية) وذلك لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع من خلال حقهم في التنقل للوصول لكافة الخدمات بما فيها التعليم والصحة والعمل والسياحة والترفيه وغيرها.
- الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019 - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25+ / تسريع الوعد للأعوام 2021-2030 [8]، والتي تضمنت التزام الأردن بتنفيذ إستراتيجية الحماية الاجتماعية (2019-2025) والتي تستجيب لاحتياجات الفئات الهشة من ذوي الإعاقة وكبار السن والفقراء واللاجئين لتعزيز الحق في العدالة الاجتماعية على مستوى العمل اللائق والخدمات والمساعدات الاجتماعية.
- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016- 2025 [9]: وتناولت هذه الخطة في المحور الثالث منها حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك.
- خطة الاستجابة المحدثة 2023 للأزمة السورية والتي تقدم مثالًا على التعاون الوثيق بين الأردن والمجتمع الدولي في الحد من تداعيات الأزمة السورية ومن خلال تقديم الدعم للمجتمعات المستضيفة واللاجئين.
- إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام 2022-2026
- الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام 2020 -2023 [10]
- الخطة الإستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية 2023 –2026 [11]
- الخطة الإستراتيجية لأمانة عمان الكبرى للأعوام 2022 -2026 [12]

ثالثًا: البرامج [13]:

- البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة/ الجزء الثاني – البرنامج التفصيلي - 2021 – 2024 [14] وقد تضمن أولويات السياسات والبرامج والمشاريع التي ستعمل عليها الحكومة الأردنية خلال الفترة الزمنية المذكورة. ومن ضمن هذه الأولويات تعزيز الحماية الاجتماعية.
- برامج وزارة التنمية الإجتماعية المتعلقة بالحماية والرعاية الإجتماعية للفئات المستضعفة وتمكين الفقراء خاصة في المناطق الفقيرة والنائية.
- يقدم صندوق المعونة الوطنية برامج تهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، تشمل التحويلات النقدية والمساعدات الطارئة وبرامج التمكين الاقتصادي مثل "تخريج"، الذي يربط الأسر المحتاجة بفرص عمل لتحسين معيشتها. كما تم إنشاء السجل الوطني الموحد للأسر وربطه إلكترونيًا مع 40 جهة حكومية، ويجري تطوير منصات للإقراض والمساعدات الاجتماعية، مع تعزيز الرقمنة والشراكات لتوزيع المساعدات عبر المحافظ الإلكترونية.

أبرز التحديات العامة التي تواجه الحد من الفقر وعمالة الأطفال

- نقص الدراسات والبيانات والمسوح المتعلقة بالفقر وعمالة الأطفال.
- ضعف قواعد البيانات التي تساعد في الاستهداف ضمن منظومة الحماية الاجتماعية (مؤسسات، أفراد، خدمات)، بما في ذلك غياب البيانات المصنفة حسب الجنس حول الفقر.
- غياب التنسيق للتمويل الأجنبي المخصص لمنظومة الحماية الاجتماعية.
- ضعف الأداء الاقتصادي الكلي وخلق فرص عمل ونمو متوسط الدخل الفردي.
- محدودية الموارد وتنامي الطلب على خدمات قطاع الحماية الاجتماعية بشكل كبير ودخول فئات جديدة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.
- مخاطر الائتمان الناتجة عن حدوث خسائر مالية بسبب عدم مقدرة عملاء المؤسسات على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.
- إنخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل
- ارتفاع معدلات البطالة خصوصًا بين فئة الشباب.
- نقص التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية يؤدي إلى ضعف الجهود المبذولة لمكافحة عمالة الأطفال.
- التوسع الحضري السريع.

التوصيات المقترحة للحد من الفقر وعمالة الأطفال:

- تحديث الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي.
- تطوير نموذج استشرافي للمتغيرات التي تؤثر على الحماية الاجتماعية [15]
- توليد الدخل للفقراء من خلال العمل المرن وتشجيع الإنتاج المنزلي بالشراكة مع القطاع الخاص في الأماكن التي تزيد فيها نسب البطالة (تخفيف الضريبة، الدعم النقدي، الأراضي المجانية).
- تعزيز مظلة الضمان الإجتماعي لتشمل قطاع العمل غير المنظم.
- وضع التشريعات اللازمة لحماية المرأة والطفل.
- إجراء مسوح دورية محدثة حول أعداد وواقع عمالة والمتعلقة بالفقر.
- تفعيل تطبيق الإستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال.(2022-2030)
- وضع برامج استجابة لحماية الأطفال من التسرب المدرسي والانخراط في سوق العمل.
- تنفيذ حملات توعية وإجراءات للإبلاغ عن حالات عمالة الأطفال.
- التركيز على الإجراءات الحكومية في الجوانب الاقتصادية والجهود المبذولة في الجانب التعليمي والمتعلقة بإستمرار تلقي الأطفال التعليم.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرّفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الثّاني: 1.1.2 تخفيض نسبة البطالة

1.2.1 السياسة: رفع نسب التشغيل للأردنيين

السياسات الفرعية:

1.2.1.1 زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل وزيادة الإقبال على العمل الريادي والتشغيل الذاتي وحاضنات الأعمال

1.2.1.2 دعم الإقبال على التدريب والتعليم المهني والتقني

يبين الجدول رقم (2) نتائج قياس الهدف الفرعي الثاني (تخفيض نسبة البطالة والمتعلقة بسياسة رفع نسب التشغيل للأردنيين) من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في :

المؤشر 1: ا- معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (الإجمالي)

ب- معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (حسب الجنس).

المؤشر 2: أ- معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (إجمالي) .

ب- معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (حسب الجنس).

المؤشر 3: معدل البطالة بين الشباب الذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة) أردني.

المؤشر 4: معدل البطالة بين الشابات الإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) أردني.

المؤشر 5: صافي فرص العمل المستحدثة سنويًا.

المؤشر 6: نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية.

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي المنقحة، والبطالة، من مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية، وتتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي بمؤشرات الاستثمار حيث يرتبط تحسّن مؤشرات الاستثمار بالانتعاش الاقتصادي وزيادة فرص العمل؛ وبالتالي خفض البطالة وتحسين متوسط الدخل، أي أنَّ قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان من خلال خلق فرص عمل ونشاط اقتصادي منتعش ومستوى دخل أفضل مرتبطة بشكل مباشر بمجموعة كبيرة من المؤشرات ذات العلاقة بحجم السكان ومستوى الكفاءة والتعليم، وكذلك جاذبية الدولة للاستثمار وانتعاشه بنوعيه الأجنبي والمحلي، ومن ناحية أخرى تعتمد قدرة الدولة على تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية والاستثمارية على استقرار الزيادة السكانية، والاستقرار الجيوسياسي للمنطقة، حيث لا يمكن تحليل مؤشرات الانتعاش الاقتصادي دون تحليل المؤشرات المالية والاستثمارية والسكانية والسياسية.

الجدول رقم2 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني - تخفيض معدل البطالة

البيان	المؤشرات		القيم				نتائج الرصد	
			سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال السنوات 2021-2023
			2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية								
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي								
الأهداف الفرعية:								
1.2 تخفيض معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (الإجمالي) [18]		%34	%33.7	[17]%33.2	[16] %34.1	لم يتحقق	-% 0.8 سلبي
	حسب الجنس	ذكر	%54	% 53.1	[19] %53.2	غير متوفر	لم تتحقق	-% 0.8 سلبي
		أنثى	%14	%13.9	[20] %14	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	
	معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (إجمالي)		% 24.1	%22.8	[21]%22.0	%24.6	تحقق	%2.1 إيجابي
	حسب الجنس	ذكر	%22.4	% 20.6	[22]%19.6	% 22.5	تحقق	%2.8 إيجابي
		أنثى	%30.7	%31.4	%30.7	% 32.7	لم يتحقق	0
	معدل البطالة بين الشباب الذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة) أردني		[25]%45.4	[24]43%	[23]%40.9	غير متوفرة	اتجاه ايجابي نحو التحسن	%4.5 إيجابي
	معدل البطالة بين الشابات الإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) أردني		[28]%67.6	[27] %64.2	[26]% 66.2	غير متوفرة	اتجاه ايجابي نحو التحسن	% 1.4 إيجابي

	صـــافي فـرص الـعـمـل المستحدثة [29]	58,079 لعام 2021	89,504	95342 ألف فرصة عمل	100 ألف فرصة عمل	تحقق	37,263
	نســبــة الـعـمـالـة غير الأردنية المسـجلة لـدى وزارة الـعـمـل إلى قـوة العمل الأردنية [31]	%18.4	%15.9	%15.8 [30]	%12.6	لم يتحقق	-%3.2 سلبي

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: تخفيض معدل البطالة

المؤشر 1: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (الإجمالي) وحسب الجنس

يبين الشكل رقم (4) القيم التي حققها المؤشر1: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (الإجمالي)، حيث كان الاتجاه الذي اظهره هذا المؤشر سلبيا، بحيث انخفض معدل النشاط الاقتصادية المنقح من 34% في سنة الأساس الى 33.7% في عام 2022 والى 33.2% عام 2023، كما انها لم تبلغ النسبة المستهدفة في عام 2023 والبالغة 34.1% وبفارق 1 %تقريبًا

وفيما يتعلق بمعدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15سنة فأكثر حسب الجنس، اظهرت النتائج أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور الأردنيين كان أعلى من الإناث خلال سنوات القياس، كما كان متذبذبًا أيضًا، حيث بلغ عام 2021 54% لينخفض إلى 53.1%، وعلى الرغم من عدم تحديد المستهدف في 2023 إلّا أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين قد ارتفع بمقدار 0.8 % ليبلغ 53.2%. أما الإناث فقد كان نمط القراءات متذبذبًا أيضًا حيث بلغ في كلا العامين 2021 و2023 ما قيمته 14% وانخفض بمقدار 0.1% في عام 2022 عن عام 2021، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيات ممن أعمارهم 15 سنة 13.9%. كما يظهره الشكل رقم (5).

المؤشر2: معدل البطالة بين الأردنيين(إجمالي)

كما يوضح الشكل (4) فقد أظهر معدل البطالة الاجمالي بين الاردنيين انخفاضا ولكنه متواضعا ، حيث انخفض من 24.1% في سنة الأساس الى 22.8% في عام 2022، و ليستمر بالانخفاض ليبلغ 22.0% عام 2023 متجاوزا القيمة المستهدفة في عام 2023 البالغة 24.6% ، وقد يعود الانخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر، و معدل البطالة بين الأردنيين لعدة أسباب منها كما أشار تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030 إلى مجموعة من التحديات التي أثرت على جهود خفض نسب البطالة في الأردن ومن أبرزها الارتفاع في عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة الزيادة السكانية، وتأثير الأوضاع الجيوسياسية على الاقتصاد. كما برزت مشكلة الارتفاع في الكلف التشغيلية وصعوبات جذب الاستثمار.

الشكل4 : معدل البطالة الاجمالي ومعدل المشاركة الاقتصادية المنقح للسنوات 2021-2023

الشكل5 : اتجاهات معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات 2021-2023

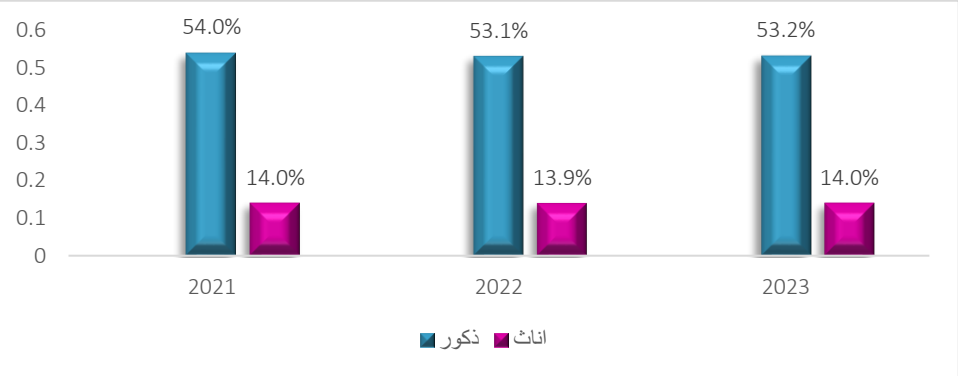

وفيما يتعلق بمعدل البطالة بين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس، يظهر بشكل واضح ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيات في الفترة التي يغطيها التقرير حيث ارتفع معدل البطالة لهن من 30.7% عام 2021 ليبلغ 31.4% في 2022، لتعود وتنخفض في عام 2023 لتبلغ 30.7% كما كانت في عام 2021 ، ولكنها مع ذلك تجاوزت القيمة المستهدفة لعام 2023 البالغة 32.7% ، أما بين الذكور حقق المؤشر نمطًا إيجابيا؛ حيث حقق تناقصًا في معدل البطالة بينهم ،حيث انخفض من 22.4% عام 2021 ، ليبلغ 20.6% في عام 2022 و لينخفض الى 19.6% في عام 2023 .

الشكل6 : معدل البطالة بين الأردنيين حسب الجنس %

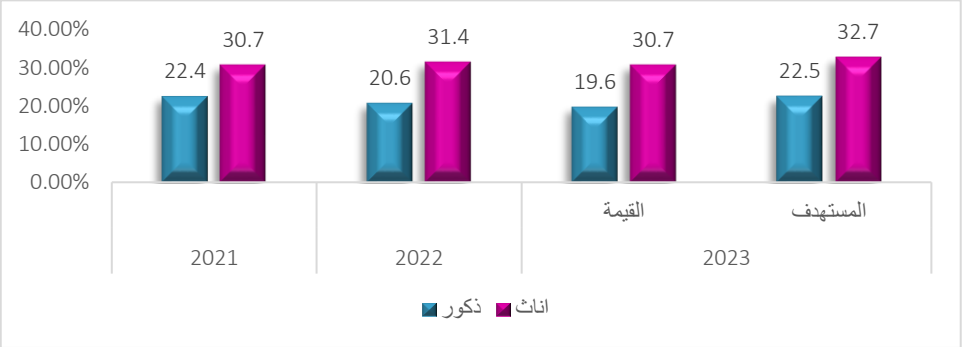

المؤشر 3 : معدل البطالة بين الشباب الذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة)

المؤشر 4: معدل البطالة بين الشابات الإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة)

يبين الشكل رقم (7) معدل البطالة بين الشباب و الشابات الأردنيين في الفئة العمرية (15-24 سنة)، حيث يظهر من الشكل ارتفاع معدلات البطالة بين الشابات بشكل عام عنها لما بين الشباب في مختلف سنوات القياس رغم انها انخفضت خلال السنوات 2021-2023 الا ان هذا الانخفاض كان متذبذبا حيث كانت قد بلغت في سنة الأساس 67.6% لتنخفض في 2022 لتبلغ 64.2% ثم لتعود وترتفع بمقدار 1.4% في 2023 لتبلغ 66.2%، أما بين الشباب فقد أظهر معدل البطالة بين الأردنيين الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) نمطًا إيجابيا، حيث انخفض في 2022 ما نسبته 2.4% عن سنة الأساس ليبلغ معدل البطالة 43%، وليعود وينخفض إلى 40.9% في 2023 و قد بلغت الانخفاض في معدل البطالة للشباب عن سنة الأساس ما قيمته 4.5%

الشكل 7 :معدلات البطالة بين الشباب والشابات للفئة العمرية (15-24)

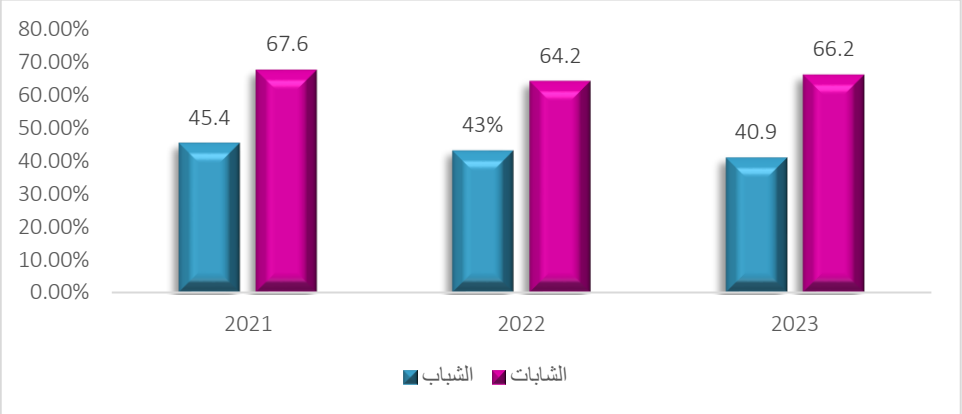

المؤشر5: صافي فرص العمل المستحدثة

استطاع الاقتصاد الأردني الاقتراب القيمة المستهدفة في 2023 وهي 100000 فرصة عمل حيث تم استحداث (95342 ألف) فرصة عمل بفارق (37,263) فرصة عمل عن قيمة سنة الأساس 2021 والتي بلغت (58,079) فرصة عمل، وبفارق 5,838 فرصة عما تم استحداثه في 2022. كما هو موضح في الجدول رقم (2)، ويشير تقرير فرص العمل المستحدثة لعام 2023 إلى أن غالبية الفرص الجديدة ذهبت للأردنيين بنسبة 87.6%، بينما حصل غير الأردنيين على 11.7%

فقط. وأظهرت البيانات أن الذكور استحوذوا على الحصة الأكبر من فرص العمل المستحدثة، حيث كانت نسبة الفرص المتاحة للإناث 23.0% فقط، مع تسجيل 29,748 فرصة عمل للإناث مقابل 65,954 فرصة للذكور.

المؤشر 6 : نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية

يبين الشكل رقم (8) انخفاضا ملحوظاً في نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية، حيث كانت النسبة 18.4% في عام 2021 وانخفضت عام 2022 لتصبح 15.9% و15.8% في عام 2023 (301033عامل من قوة العمل البالغة1,904.040) ، وبفجوة 3.2% عن المستهدف، مما يعكس تحديًا في ضبط سوق العمل.

الشكل8 : نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية %

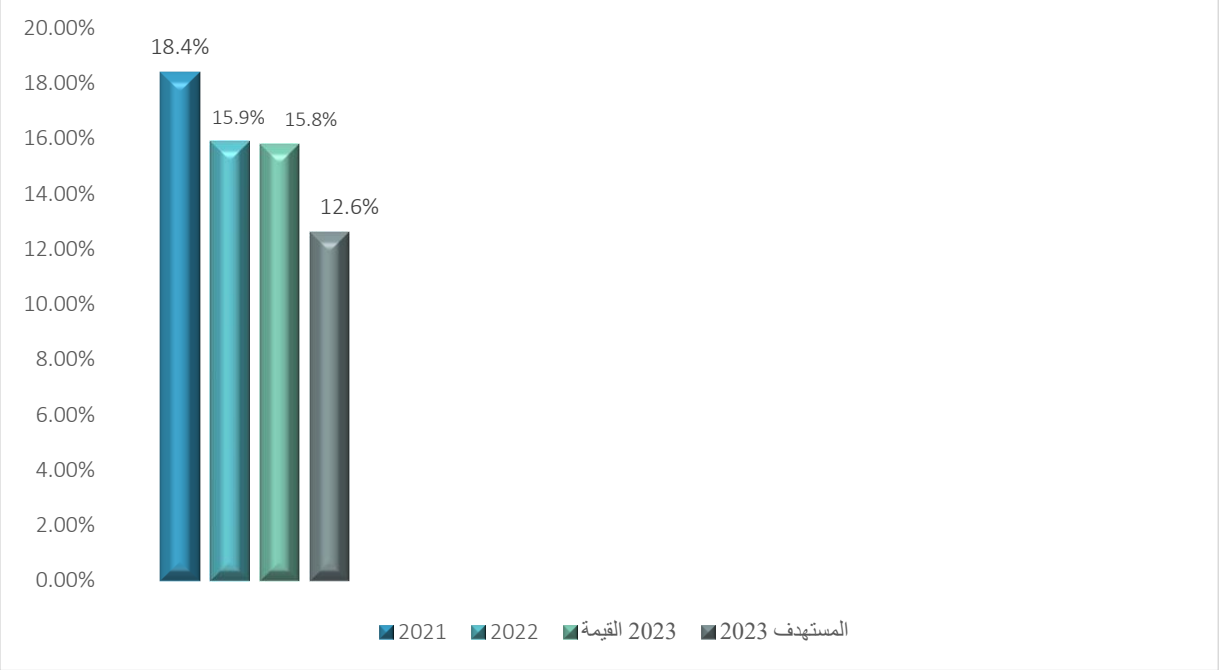

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف تخفيض نسبة البطالة (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات [32]

- قانون تنظيم البيئة الإستثمارية وممارسة الأعمال رقم 21 لسنة 2022.
- إصدار نظام العمال الزراعيين رقم 10 لسنة 2021 وشمولهم بالضمان الاجتماعي، وتعليمات لفتح الحضانات المنزلية لتنظيم القطاع.
- مشروع الإنصاف في الأجور ومن أهم أهدافه: والذي يهدف مشروع الإنصاف في الأجور إلى تعديل وتفعيل القوانين لتوفير بيئة عمل آمنة ومناسبة للمرأة، القضاء على التمييز في الأجور، وتمكين العاملين والعاملات في قطاعات مثل التعليم والصحة الخاص وقطاعات أخرى تدريجيًا.
- تعديل تعليمات شروط استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين وإجراءاته في المناطق الصناعية المؤهلة لسنة 2022 وتم بموجبها اعتماد معايير القائمة الذهبية لسنة 2022 والذي يعد نظامًا لمبادئ العمل.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط:

- رؤية التحديث الاقتصادي الممتدة لعام (2033) ركزت على القطاع الخاص لخلق فرص العمل وتشجيع ثقافة الاتجاه نحوه.
- البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، أولويات (2023-2025) تضمّن (126) مبادرة في المحركات الثمانية للرؤية (الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية، والريادة والإبداع، والموارد المستدامة، والاستثمار، وبيئة مستدامة، ونوعية الحياة).
- تضمن البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة 2021 - 2024 (محورًا للتشغيل ومكافحة الفقر) لتبنّي سياسات وبرامج ومشاريع من شأنها زيادة فرص التشغيل (التشغيل بدل التوظيف)، وتمكين العمالة المحلية وتطوير قدراتها من خلال برامج التمكين.
- وسعى برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 –2023 لمعالجة التحديات الرئيسة (البطالة، تباطؤ النشاط الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي).
- وعدد من الاستراتيجيات والخطط منها: الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 ، الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل 2022-2025 ، الخطة الإستراتيجية للتدريب المهني للأعوام 2020-2022، الإستراتيجية الوطنية للتوجيه والإرشاد المهني 2017-2022 ، الإستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، السياسة العامة لريادة الأعمال التي أعدتها وزارة الريادة والاقتصاد الرقمي في أيلول 2021 .

البرامج:

- نفذت وزارة العمل عدة مبادرات للتشغيل والحد من البطالة :
  - برنامج التشغيل والتدريب يهدف إلى تمكين الأردنيين والأردنيات (18-40 عامًا) من خلال تحفيز القطاع الخاص لتوفير فرص عمل، ودعم اشتراكات الضمان الاجتماعي، الأجور، وتطوير المهارات المطلوبة، بما يعزز فرص العمل في الاقتصاد الرسمي.
  - إنشاء الوحدات الإنتاجية في المحافظات لتشجيع دخول المرأة والشباب حتى سن 24 إلى سوق العمل في المناطق ذات معدلات الفقر والبطالة العالية، من خلال اتفاقيات مع المستثمرين بدعم من هيئة تنمية المهارات ووزارة التخطيط والديوان الملكي. وبلغ عدد المشتغلين في هذه الفروع (26,250) خلال الأعوام 2021-2023.
  - تم تطوير المنصة الوطنية للتشغيل "سجل"، وبلغ عدد المستفيدين من المشروع (45,593) خلال الأعوام 2021-2023.
  - وفي مجال جهود وزارة العمل في **الحد من عمل الأطفال** تم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2022-2030) والخطة التنفيذية لها لعام 2022 بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/6/26، وعدلت فترة تنفيذ الخطة لاحقًا لتصبح للعام 2023، حيث تضمنت العديد من المحاور، ويتولى المجلس الوطني لشؤون الأسرة مهمة المتابعة والتقييم .

- وفي مجال **تشغيل ذوي الإعاقة** في عام 2023، تم تشغيل 244 شخصًا من ذوي الإعاقة، مع تنفيذ زيارات ميدانية للتحقق من ملاءمة أماكن تقديم الخدمة. كما تم التنسيق مع ضباط ارتباط لتشغيل ذوي الإعاقة والتشبيك مع شركات ومؤسسات لتوفير فرص عمل لهم.
- وفي مجال **تشغيل المرأة** تم استحداث مديرية متخصصة في عمل المرأة والنوع الاجتماعي في وزارة العمل للحد من بطالة الإناث عامة، وممن هم ضمن الفئة العمرية 15_24 سنة خاصة.
- وتسعى وزارة العمل إلى تعزيز الحوكمة المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي بما يضمن تعزيز قدرة النساء على الوصول إلى العمل اللائق وصولًا إلى تمكينهن اقتصاديًا [33]:

- تعمل مؤسسة التدريب المهني على تأهيل الشباب لسوق العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، من خلال 120 تخصصًا تدريبيًا موزعة على 36 معهدًا و348 مشغلًا بطاقة استيعابية تصل إلى 10 آلاف متدرب في الدفعة الواحدة. خلال عام 2022/2021، التحق 8500 متدرب ببرامجها، وتم توقيع 28 اتفاقية لتشغيل الخريجين.
- قام **صندوق التنمية والتشغيل** بعدة مبادرات أهمها :

- تصميم برامج إقراضية تفضيلية: إستهدفت الشباب والنساء بهدف تعزيز التشغيل الذاتي وريادة الأعمال، مما أسهم في تمويل 2,789 مشروعًا بقيمة إجمالية بلغت 32.55 مليون دينار، وتوفير 5,536 فرصة عمل بين عامي 2021 و2023.
- حزمة إجراءات تخفيفية: من خلال تأجيل 18 قسطًا لجميع المقترضين بقيمة 40 مليون دينار أردني بين 2020/4/1 و2022/12/31، دون فوائد أو رسوم إضافية، إعادة جدولة 7,952 قرضًا بقيمة 66.5 مليون دينار أردني للأعوام 2021-2023، إيقاف الإجراءات القانونية والتحصيل لتخفيف الأعباء عن المقترضين، إعفاء مقترضي برنامج التشغيل الذاتي الجماعي من فوائد وغرامات بقيمة 4 ملايين دينار أردني.
- دعم إستدامة المشاريع المتضررة : من خلال التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتقديم تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة في جميع المحافظات، إطلاق برامج لدعم المنشآت العاملة في القطاع السياحي لتعزيز صمودها الاقتصادي.
- برامج التمكين الاقتصادي : من خلال دعم المشروعات الممولة من الصندوق ضمن مختلف المحافظات لضمان استدامتها وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل وتحقيق التنمية المحلية.

أبرز التحديات والمعيقات العامة التي تواجه سوق العمل الأردني:

- آثار جائحةCOVID-19 ، التحولات المهنية الناتجة عن التطور التكنولوجي، تصدير العمالة المؤهلة مقابل استيراد عمالة غير ماهرة، اختلال توزيع القوى العاملة، مع وجود فجوة بين العرض والطلب ونقص البيانات الدقيقة عن فرص العمل، الارتفاع في الكلف التشغيلية وصعوبات جذب الاستثمار.
- ضعف الحوكمة نتيجة التدفق المتزايد للباحثين عن العمل، ضعف التعاون بين الجهات المعنية والناظمة لسوق العمل، قلة مشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى نقص المعلومات عن سوق العمل.
- يشكل ضعف تنظيم العمالة غير الرسمية تحديًا كبيرًا أمام استقرار سوق العمل، حيث يؤدي إلى عدم حماية حقوق العاملين، انخفاض الإيرادات الضريبية، وضعف القدرة على دمج هذه الفئة ضمن الاقتصاد الرسمي. هذا الوضع يعمق مشكلات البطالة المقنعة ويزيد من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.
- إرتفاع أعداد المتعطلين الأردنيين في السنوات القادمة نتيجة التأثير طويل الأجل للأحداث الديموغرافية، حيث سيؤدي وجود 4.6 مليون طفل ويافع دون سن 18 إلى زيادة كبيرة في أعداد الباحثين عن العمل مستقبلاً، مما يفاقم الضغط على سوق العمل.[34]

التوصيات العامة المقترحة لمواجهة تحديات سوق العمل الأردني:

- تعزيز مرونة سوق العمل عبر تطوير برامج تشغيل مستدامة تركز على المهارات الرقمية، تحسين نظم البيانات لسد فجوة العرض والطلب، إعادة توزيع القوى العاملة.
- تعزيز الحوكمة بتطوير منصة وطنية لتنسيق جهود سوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص عبر الحوافز، وتحديث نظم معلومات السوق لتوفير بيانات دقيقة تدعم السياسات الفعّالة.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل يهدف إلى دمج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، من خلال تسهيل إجراءات تسجيل العاملين والمنشآت، وتقديم حوافز ضريبية وتشجيعية للمؤسسات التي تلتزم بتنظيم العمالة. كما يُوصى بتوفير برامج تدريب وتأهيل لتطوير مهارات العاملين في القطاع غير الرسمي، وضمان حمايتهم الاجتماعية والعمالية بما يعزز استقرارهم الوظيفي ويدعم استدامة سوق العمل.
- تحفيز الاستثمار في المشاريع التنموية المكثفة للعمالة، مع التركيز على توفير فرص عمل للأردنيين. كما يُوصى بتعزيز دور القطاع الخاص وريادة الأعمال، وتشجيع المهن الخضراء التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص التوظيف.
- تبني استراتيجية طويلة الأجل لخلق فرص عمل عبر تعزيز الاستثمار، دعم ريادة الأعمال، وتطوير التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية واستيعاب الزيادة المتوقعة في الباحثين عن العمل.

التحديات والمعيقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للأردنيين

- ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، حيث تُعد من بين الأدنى عالميًا (ترتيب 122 من أصل 146 دولة في مؤشر المشاركة الاقتصادية لعام 2022)، نتيجة عدة عوامل، منها نقص الظروف الملائمة للعمل، صعوبة الوصول إلى المناصب القيادية، واستمرار فجوة الأجور بين الجنسين كما تتركز فرص عمل النساء في ثلاثة أنشطة رئيسية (68.3% في التعليم، الصحة، والإدارة العامة)، مما يعكس محدودية التنوع المهني. وعلى الرغم من ارتفاع عدد الخريجات ومستويات التعليم بين الإناث، إلا أن الانسحاب المبكر من سوق العمل وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم يقللان من مساهمتهن الاقتصادية، كما أن الأردنيات ما زلن يواجهن صعوبات في امتلاك وإدارة المشاريع، ما يقلل من فرصهن في الاستقلال الاقتصادي.35 . حيث أن 2.5% فقط من الأردنيات يعملن لحسابهن الخاص.
- تدني بيئة العمل في بعض المنشآت يؤدي إلى عزوف الأفراد عن المشاركة في سوق العمل بسبب ضعف معايير الصحة والسلامة، غياب المرافق الأساسية، وعدم الالتزام بحقوق العمال، مما يضعف استدامة القوى العاملة والإنتاجية.
- يشكل تدني الأجور عائقًا كبيرًا أمام تعزيز المشاركة في سوق العمل، حيث يؤدي إلى انخفاض الحافز للعمل، خصوصًا في القطاعات التي تتطلب مهارات متخصصة أو ساعات عمل طويلة. كما يساهم في ضعف القدرة على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، ويؤثر سلبًا على مستوى المعيشة للعاملين، مما يدفع البعض للبحث عن فرص عمل خارجية أو الانسحاب المبكر من سوق العمل
- ضعف تمكين ريادة الأعمال ينعكس في غياب حاضنات متكاملة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومحدودية الصناديق التمويلية والمبادرات التي تعزز الوصول إلى الأسواق. هذا يؤدي إلى إضعاف بيئة الأعمال وتقليل فرص التشغيل الذاتي، مما يحد من مساهمة رواد الأعمال في خلق فرص عمل ودعم الاقتصاد الوطني.

التوصيات المقترحة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للأردنيين:

- تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال تحسين بيئة العمل وتوفير ظروف ملائمة تشمل سياسات مرنة وداعمة للأمهات العاملات، وتقليص فجوة الأجور بين الجنسين عبر قوانين ملزمة. كما يُوصى بتوسيع التنوع المهني للنساء عبر تشجيعهن على دخول قطاعات جديدة من خلال التدريب المهني والرقمي. بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال النسائية بتمويل ميسر وبرامج إرشاد، وتعزيز وصول النساء إلى المناصب القيادية لتشجيع الاستقلال الاقتصادي وزيادة مساهمتهن في سوق العمل.

- تحسين بيئة العمل في المنشآت من خلال تعزيز تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، وتوفير المرافق الأساسية اللازمة لراحة العاملين، وتفعيل الرقابة لضمان الالتزام بحقوق العمال. كما يُوصى بإطلاق حملات توعية لتعزيز ثقافة بيئة العمل الآمنة، وتحفيز أصحاب العمل عبر حوافز مالية أو اعترافات رسمية لتحسين ظروف العمل، مما يسهم في جذب القوى العاملة وزيادة استدامتها وإنتاجيتها.
- إعادة النظر في هيكل الأجور الوطنية لضمان تقديم رواتب عادلة تتماشى مع تكلفة المعيشة ومتطلبات القطاعات المختلفة، مع وضع سياسات لتحفيز الأجور في القطاعات التي تتطلب مهارات متخصصة أو ساعات عمل طويلة. يُوصى أيضًا بتطبيق آليات شفافة لمراجعة الأجور بانتظام، وتقديم حوافز للكفاءات لتحفيز استقطابها والاحتفاظ بها، مما يعزز استقرار سوق العمل ويزيد من جاذبيته للمشاركين المحتملين.
- إنشاء حاضنة لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تتضمن صناديق تمويلية مخصصة، وتطوير مبادرات تعزز وصولها إلى الأسواق. كما يُوصى بتصميم مشاريع تدعم بيئة أعمال خصبة، وتمكن رواد الأعمال من الوصول إلى التمويل وأدوات الدعم المستدامة، مع توفير التدريب اللازم لتعزيز فرص التشغيل الذاتي وزيادة المساهمة في الاقتصاد الوطني.

التحديات والمعيقات التي تواجه الحد من البطالة بين الأردنيين

- يشكل ارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية والوافدة غير المرخصة تحديًا هيكليًا يعوق تنظيم سوق العمل الأردني، حيث تستحوذ هذه الفئات على حصة كبيرة من الوظائف في قطاعات حيوية كالبناء والزراعة. هذا الوضع يقلل من الفرص المتاحة للأردنيين، ويؤدي إلى منافسة غير عادلة في السوق، بالإضافة إلى فقدان الدولة لعوائد اقتصادية مهمة نتيجة ضعف الرقابة وغياب الإطار التنظيمي الفعّال لهذه العمالة.
- تراجع دعم برامج التشغيل يشكل عقبة رئيسية أمام تحسين فرص التوظيف، حيث يؤدي إلى ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن العمل، خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى دعم مباشر لتوسيع فرصها. هذا التراجع يقلل من فعالية المبادرات الرامية إلى الحد من البطالة، ويزيد من اعتماد القوى العاملة على القطاعات غير المنظمة أو البحث عن فرص عمل خارجية.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق يزيد البطالة، حيث يفتقر الخريجون للمهارات المطلوبة، مما يخلق فجوة بين العرض والطلب ويعيق نمو الاقتصاد.
- يشكل ارتفاع تكاليف البرامج المهنية عائقًا أمام تأهيل القوى العاملة، مما يقلل من فرص اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل، ويُضعف قدرة الأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود، على المشاركة في برامج التدريب، مما يساهم في تفاقم فجوة المهارات وزيادة التحديات المرتبطة بالبطالة.
- ضعف التزام أصحاب العمل بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل عائقًا أمام تقليل البطالة بين هذه الفئة، حيث يؤدي إلى تهميشها في سوق العمل، وغياب الفرص المتكافئة، مما يُسهم في تفاقم معدلات البطالة ويحد من الاستفادة من إمكانياتهم في تعزيز الاقتصاد.

التوصيات المقترحة للحد من البطالة بين الأردنيين:

- تنظيم العمالة غير الرسمية والوافدة بتطوير إطار قانوني وتشديد الرقابة، مع تحفيز توظيف الأردنيين عبر حوافز للقطاعات الحيوية وتحسين آليات تصاريح العمل لضمان الالتزام وتقليل المنافسة غير العادلة.
- تعزيز دعم برامج التشغيل من خلال تخصيص موارد إضافية وتوسيع تنفيذ المبادرات الوطنية مثل البرنامج الوطني للتشغيل، ومنصة مهني للعمل عن بعد، ومبادرة الفروع الإنتاجية، وبرنامج التمكين الاقتصادي. كما يُوصى بتطوير شراكات مع القطاع الخاص لتقديم فرص عمل مستدامة، واستشراف فرص عمل المستقبل، خاصة في المهن الخضراء، مع تحسين خدمات التشغيل وتقديم حوافز للشركات لتوظيف الأردنيين، بما يسهم في الحد من البطالة وتعزيز التمكين الاقتصادي.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات وتحديث المناهج التعليمية، وتطوير البرامج التدريبية والتأهيلية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل. والتطور العلمي نحو مهن ووظائف المستقبل، كما يُوصى بتفعيل برامج التدريب المباشر والزمالة الوظيفية، وإنشاء منصات لرصد المهارات المطلوبة وضمان توافقها مع مخرجات التعليم، لتعزيز جاهزية القوى العاملة وتلبية متطلبات القطاعات المختلفة.

- تخفيض تكاليف البرامج المهنية وتقديم منح للفئات محدودة الدخل، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير تدريب منخفض التكلفة أو مجاني، مع تطوير منصات رقمية لتوسيع الوصول.
- تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إلزام أصحاب العمل بتطبيق القوانين المتعلقة بتشغيلهم، وتوفير حوافز مالية وضريبية للمؤسسات التي تلتزم بذلك. يُوصى أيضًا بتطوير بيئة عمل شاملة تتناسب مع احتياجاتهم، وإطلاق حملات توعية لزيادة الوعي بأهمية دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل وتعزيز دورهم في دعم الاقتصاد.

التحديات التي تواجه خفض أعداد العمالة الو افدة

- البطالة السلوكية الناتجة عن عزوف الأردنيين عن قبول وظائف معينة رغم توفرها خاصة في قطاعي الانشاءات و الزراعة وعمال المصانع، وغالبًا بسبب تصوراتهم أو تفضيلاتهم تجاه نوعية العمل أو مستوى الأجور أو ظروف العمل، وبالتالي عزوفهم عن هذه الأعمال التي يُنظر إليها اجتماعيًا بأنها "أقل مكانة".
- يشكل تدني أجور العمال الوافدين عائقًا أمام تقليل أعدادهم، حيث يجعلهم خيارًا مفضلًا لأصحاب العمل مقارنة بالعمالة المحلية، خاصة في القطاعات التي تعتمد على تكاليف تشغيل منخفضة مثل الزراعة والبناء. هذا التفاوت في الأجور يؤدي إلى منافسة غير عادلة تقلل من فرص تشغيل الأردنيين، مما يعمق الفجوة في سوق العمل ويزيد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

التوصيات المقترحة لخفض أعداد العمالة الو افدة

توفيرقاعدة بيانات مكتملة عن العمالة غير الأردنية مفصلة حسب الجنسية والقطاع والمهنة والجنس والعمر، وكذلك تأثيرها الاقتصادي على فرص عمل الأردنيين وحجم تحويلاتها من العملة الصعبة إلى بلدانها.

تغيير التصورات المجتمعية تجاه بعض الوظائف عبر حملات توعية، تحسين ظروف العمل والأجور، وتقديم حوافز مالية وبرامج تدريب لتشجيع الأردنيين على العمل في القطاعات المتأثرة.

إعادة تنظيم سياسات الأجور للعمالة الوافدة بما يضمن تقاربها مع أجور العمالة المحلية لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وتعزيز فرص تشغيل الأردنيين. يُوصى أيضًا بتقديم حوافز لأصحاب العمل لتوظيف العمالة المحلية، وتكثيف الرقابة على الالتزام بالحد الأدنى للأجور لضمان المنافسة العادلة في سوق العمل.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الثالث: 1.1.3 تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

1.3.1 السياسة: ضمان تحقيق الأمن الغذائي والمائي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

السياسات الفرعية:

1.3.1.1 تعظيم الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الغذائي المحلي

1.3.1.2 ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري والفردي

1.3.1.2 تعزيز منظومة الأمن الغذائي

1.3.1.3 تطوير الصناعات الغذائية

1.3.1.4 ضمان توافر مخزون غذائي إستراتيجي كافٍ

1.3.1.5 برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية غير المستهلكة وسلامة الغذاء

1.3.1.6 برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية

1.3.1.7 مواجهة آثار التغير المناخي

1.3.1.8 الاستخدام الأمثل للطاقة والمياه

1.3.1.9 تحسين سبل العيش في الريف وخاصة للنساء والشباب وتوفير العيش الكريم للاجئين

تم قياس هدف **تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (درجة الأردن في مؤشر التنافسية التكنولوجية العالمي IMDترتيب عالمي من بين (63) دولة، ونسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية، ودرجة الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي ، مؤشر معدل انتشار نقص التغذية ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ومؤشر نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة، ودرجة مؤشر الأداء البيئي EPI، والنسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة، والنسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة)، النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة، والتي تظهر في الجدول رقم (3).

الجدول رقم3 : مؤشرات الهدف الثالث - تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا								
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد		
		سنة الأساس	القيمة المستهدفة	القيم المتحققة الفعلية	القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال السنوات 2021-2023	
		2021	2022	2023	2023			
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية								
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي								
الأهداف الفرعية:								
1.1.3 تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا	مرتبة الأردن في مؤشر التنافسية التكنولوجية (الرقمي) العالمي IMDالترتيب عالمي من بين (64) دولة.	49	53	50	50	تحقق	1 ايجابي	
	نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية[37]	%99 (غاية عام 2020)[36]	%99	%99	%99	تحقق	0	
	درجة الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي [38]	الدرجة 64.6 الترتيب 49 من 113 دولة	الدرجة 66.2 الترتيب47 من 113 دولة	غير متوفر	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	تحسن مرتبتين 2 إيجابي	
	مؤشر معدل انتشار نقص التغذية ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي	في 2020 % 15.8 في 2021 %17.3	%17.9 موقع FAO[39]	غير متوفر	غير متوفر	لم يتحقق	2.1 سلبي	
	مؤشر نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	%56 عام 2020	%60	%62	%63	تحقق	%6 إيجابي	
	درجة مؤشر الأداء البيئي EPI	(2020) الدرجة 50,46[41] الترتيب 48 مقارنة مع 180 دولة	(2022) الدرجة 43.60[40] الترتيب 81 مقارنة مع 180 دولة	غير متوفر يصدر التقرير كل سنتين	.....	لم يتحقق	تراجع 33 مرتبة في الترتيب وتراجع 6.8 درجة خلال الأعوام 2022-2020	

	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة [43]	%64 (لغاية عام 2020)[42]	%88.5	%88.5	%88.5 عام 2024	تحقق	24.5 إيجابي
	النسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة) جديد تم إضافته من وزارة المياه	غير متوفر	%72	%73	%75	تحقق	1 إيجابي
	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة	%94.6 (لغاية عام 2020 [44]	%94.6	%94.6	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا :

المؤشر 1: درجة الأردن في مؤشر التنافسية التكنولوجية العالمي IMD ترتيب عالمي من بين (63) دولة

يبين الجدول رقم (3) تقدّم الأردن ضمن مؤشر التنافسية التكنولوجية العالميةIMD للعام 2023 ليحتل المرتبة 50 عالميًا ضمن 64 دولة يرصدها المؤشر، مرتفعًا 3 ثلاث مراتب عما سجله في 2022، ولكن على الرغم من التقدم في المؤشر إلا أن الأردن كان قد سجل تراجعًا للمرتبة 53 في عام 2022 وقد كانت مرتبته 49 في عام 2021، وقد يعود التحسن في مرتبة الأردن في مؤشر التنافسية التكنولوجية، لحجم مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ 0.9 مليار دينار بما نسبته (3.0%)، ويعمل بالقطاع 24.7 ألف عامل بما نسبته (1.6%) من إجمالي العمالة.[45]وهذا يعتبر تقدمًا إيجابيا عزز من تنافسية الدولة الرقمية في عدد من المجالات، حيث نجد تقدمًا ملحوظًا في توافر رأس المال للقطاع الرقمي، وتمويل المشاريع والمبادرات الرقمية، والاستثمار في الاتصالات. الأمر الذي يدل على زيادة تبني المملكة للرقمنة في مختلف الإستراتيجيات والمشاريع.

المؤشر 2: نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية

تم تعزيز وتطوير النظام الكهربائي، وتم العمل على إيصال الكهرباء لكافة المستهلكين من خلال تطوير شبكات النقل وشبكات التوزيع حتى زادت نسبة تغطية الكهرباء لتصل لـ 99% واستقرت عند هذه النسبة خلال فترة الرصد للأعوام 2021-2023 في كافة مناطق المملكة، كما هو مبين في الجدول رقم (3) ويعتمد قطاع الطاقة في الأردن اعتمادا كبيرًا على واردات الغاز الطبيعي، مع الإشارة إلى أن قطاع الطاقة المتجددة يتنامى بشكل سريع، إذ أصبح يُساهم ب 26 % من إجمالي خليط إنتاج الطاقة. كما يُعدّ قطاع الطاقة قطاعا حيويا لما له من أثر كبير في التنمية المستدامة، ونظرًا لمحدودية المصادر المحلية للطاقة استورد الأردن حوالي 88% من احتياجاته الكلية عام 2020.

المؤشر 3: درجة الأردن مؤشر الأمن الغذائي العالمي

ساهمت الإجراءات التي اتخذها الأردن في مجال الأمن الغذائي في تقدم الأردن وتحسن ترتيبه على مؤشر الأمن الغذائي العالمي كما هو مبين في الجدول رقم (3)، حيث قفز الأردن إلى المرتبة 47 من بين 113 دولة عام 2022 محققًا (66.2 درجة)، وبفارق (مرتبتين) مقارنة بالعام 2021 حيث كان الترتيب 49 عام 2021 وبدرجة (64.6 درجة) من بين 113 دولة على مستوى العالم. ويعمل مجلس الأمن الغذائي في وزارة الزراعة حالياً على وضع خطة لتحسين درجة وترتيب الأردن في مؤشر الآمن الغذائي العالمي.

يعزى التحسن الإيجابي في الأمن الغذائي في الأردن إلى تزايد الجهود الوطنية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي أعلن عام 2021 عامًا للأمن الغذائي، مما عزز اهتمام المملكة بتوفير الغذاء وتعزيز الزراعة المستدامة. شملت هذه الجهود تبني أول إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي (2021-2030)، وإعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2020-2025)، وإطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022-2025). كما تم إنشاء مجلس الأمن الغذائي وفق نظام جديد صادر في 2023، ويضم ممثلين عن الوزارات والقطاعات المعنية. ومن المتوقع إنشاء نظام وطني لإدارة معلومات الأمن الغذائي في 2024 بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لرصد وتحليل حالة الأمن الغذائي، وتوجيه القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد ومتابعة الإمدادات الغذائية.

أما على الصعيد الدولي، يعد مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) أداة شاملة لقياس جوانب الأمن الغذائي في 113 دولة استنادًا إلى أربعة محاور رئيسة: القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، كفاية الإمدادات الغذائية، جودة وسلامة الغذاء، وتأثير الموارد الطبيعية والمخاطر. يقدم المؤشر صورة مفصلة عن التحديات والفرص المتعلقة بالأمن الغذائي استنادًا إلى معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية.

المؤشر4: معدل انتشار نقص التغذية ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي

يتشير البيانات في الجدول رقم (3) الى اتجاهات مؤشر معدل انتشار نقص التغذية ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث يظهر تراجع الأردن في هذا المؤشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وبسبب عدم توفر القيم لهذا المؤشر لعام 2023 فتم تحليل اتجاهات هذا المؤشر للفترة 2020-2022، ففي عام 2020 بلغ معدل انتشار نقص التغذية 15.8% ليرتفع في 2021 الى 17.3% و يواصل ارتفاعه ليبلغ المعدل 17.9% عام 2022 وتعد هذه الأرقام بعيدةً جدًّا عن تحقيق الأمن الغذائي حيث تشكل نسبة 17.9% ما يقارب مليوني شخص في المملكة يعانون من نقص التغذية.

المؤشر 5: نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

يبين الشكل رقم (9) اتجاهات مؤشر نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة والذي يسهم في تحقيق هدف الأمن الغذائي والبيئي ، ويظهر المؤشر نمطًا إيجابيا خلال فترة القياس حيث ارتفعت نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة من 56% في 2021 الى 62% في 2023 وهي قريبة من القيمة المستهدفة لعام 2023 والبالغة 63% ، حيث ارتفعت بمقدار 2% عن القيمة المحققة في 2022 ،وفي المجموع فقد سجل المؤشر ارتفاعا يقدر بـ 6% خلال الفترة 2021-2023، و يعود هذا الارتفاع لعدد من الجهود المبذولة في توسيع و استصلاح الأراضي المخصصة للزراعة ومنها رؤية التحديث الاقتصادي 2033 تحويل الأردن إلى مركز إقليمي للإنتاج الزراعي مع ضمان استدامة الأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على الصعيد المحلي ، وتحديث وتطوير الإنتاج الزراعي، واستخدام أحدث التقنيات الزراعية والحلول الذكية لتجديد أساليب الإنتاج الزراعي ولجعل الأردن مركزًا إقليميًا لتصدير الإنتاج الزراعي، وتعزيز المخزون الإستراتيجي من الحبوب وبالأخص القمح والشعير، بما في ذلك زيادة المساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل.

الشكل 9: اتجاهات مؤشر نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة خلال السنوات 2021-2023

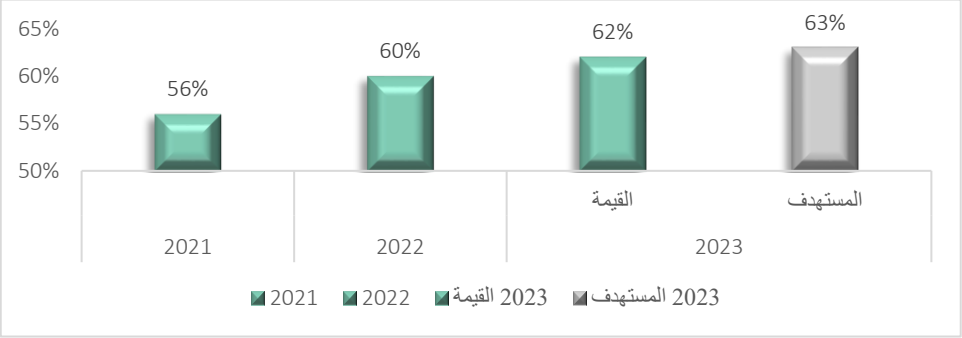

المؤشر 6: درجة مؤشر الأداء البيئي EPI

اظهرت نتائج التقرير تراجعا كبيرا في مرتبة الاردن في مؤشر الاداء البيئي، والذي (يقاس كل سنتين) (33 مرتبة) كما تراجع و 6.8 نقطة في الدرجة عما كان قد أحرزه في عام 2020 وهو الترتيب 48 من بين 180 دولة مقارنة مع المرتبة 81 من بين 180 دولة عام 2022 والذي تم إصداره بناء على معطيات العام السابق 2021، و قد يكون السبب في هذا التراجع هو عدم وضوح التشريعات المتعلقة بالتغير المناخي والإجراءات المترتبة عليها.

وقد تم تصنيف مؤشر الأداء البيئي إلى إحدى عشرة فئة، وكان ترتيب الأردن بيئيًا على الصعيد العالمي والإقليمي والعربي كالتالي لعام 2022: احتلاله المركز 81 عالميًا مقارنة مع 180 دولة مدرجة في التقرير، وفي المركز الثالث على مستوى الدول العربية والشرق الأوسط. وحاز الأردن على الترتيب (49) عالميًا في الصحة البيئية، والأول عربيًا، وفي جودة الهواء على الترتيب (46) عالميًا والأول عربيًا، وفي التغير المناخي الترتيب (76) عالميًا والثاني عربيًا. أما بخصوص مؤشر ملوثات المعادن الثقيلة "الرصاص" حصل على الترتيب (95) عالميًا والخامس عربيًا، وفي مؤشر مياه الشرب والصرف الصحي حصل على الترتيب (47) عالميًا والرابع عربيًا، و في إدارة النفايات حصل على الترتيب (72) عالميًا والخامس عربيًا. وفي مؤشر حيوية النظام البيئي حصل على الترتيب (111) عالميًا والسادس عربيًا.

المؤشر 7: النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة

كما هو موضح في الجدول رقم (3) فإن مؤشر "نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة"، قد حقق نمطًا إيجابيا؛ حيث ارتفع من 64 % في سنة الأساس إلى 88.5 % في 2023، محققًا بذلك نسبة ارتفاع قد بلغت 24.5% مقارنة بسنة الأساس 2020و2021، وعلى الرغم من عدم وضع مستهدف طموح لهذا المؤشر والاكتفاء بالثبات عند نسبة 88.5 % والتي تم تحقيقها في 2022 إلا أنه تم تحقيق المستهدف لعام 2023 دون أي انحراف، وقد يعود سبب عدم رفع قيمة المستهدف لمؤشر نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة لمحدودية التمويل لتنفيذ مشاريع شبكات صرف صحي و محطات معالجة مياه الصرف الصحي،

المؤشر 8: النسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة)

يبين الشكل رقم (10) اتجاهات مؤشر النسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة)، حيث أظهرت النتائج أوجود اتجاه ايجابي في هذا المؤشر ، حيث ارتفعت النسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي من 72% في عام 2022 لتصبح 73% في 2023 وبفارق نقطتين عن تحقيق المستهدف لتلك السنة والبالغ 75% ، ويعود هذا الارتفاع في المؤشر لعدة أسباب منها بدء العمل في الإستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025) والتي تضمنت تطوير خطة عمل لتحديد أولويات التوسع في شبكات الصرف الصحي، مع اقتراح إنشاء محطات جديدة في التجمعات السكانية الكبيرة (أكثر من 5,000 نسمة) وإعطاء الأولوية للمناطق ذات المخاطر العالية لتلوث المياه الجوفية.

الشكل 10: المؤشر 8: اتجاهات لنسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة) للأعوام 2022-2023

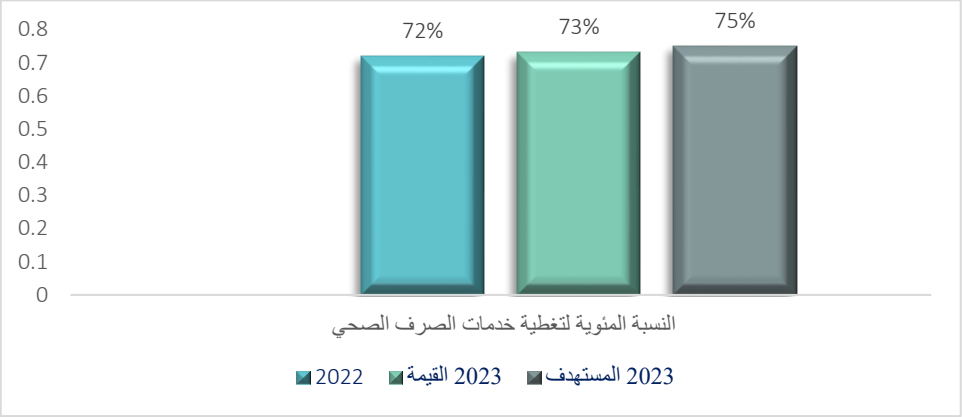

المؤشر 9 : النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة

بالرغم من شح المياه في الأردن، فقد بلغت النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة (94.6 %) وهذه النسبة كانت ثابتة خلال سنوات القياس 2021 -2023، كما هو موضح في الجدول رقم (3). يُعزى ذلك إلى جهود مستمرة في إدارة الموارد المائية المحدودة بكفاءة وتحسين البنية التحتية لشبكات توزيع المياه، مما يضمن استمرارية وصول المياه الآمنة للسكان. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل استهلاك الفرد اليومي في الأردن يبلغ حوالي 65 لترًا، وهو أقل من الحد الأدنى الموصى به عالميًا من قبل منظمة الصحة العالمية، والذي يبلغ 100 لتر يوميًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الفرد السنوية لجميع الاستخدامات تقل عن 100 متر مكعب، أي أقل من 10% من معدل خط الفقر العالمي للمياه.[46]

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات :

الطاقة :

- إصدار الأسس المعتمدة لإيصال الكهرباء على حساب فلس الريف عام 1992 والتعديل عليها باستمرار حسب المستجدات وكان أخرها عام 2024 ، ووفقا لهذه الأسس يتم إيصال الكهرباء للتجمعات المكونة من 5 منازل فأكثر خارج حدود التنظيم، بتكلفة 3.5 آلاف دينار للمنزل، كما يتم دعم مشاريع الزراعة (الدواجن، الأبقار، الأغنام) بمساهمة فلس الريف بقيمة 12 ألف دينار، وفي الباقي تُنار الشوارع المؤدية للمقابر خارج التنظيم بمساهمة 5 آلاف دينار للمقبرة.
- إصدار قانون الكهرباء العام لسنة 2023.
- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتحسين الامتثال وإنفاذ المعايير المتعلقة بمعالجة المياه العادمة وفق الممارسات العالمية.

التغير المناخي :

- مأسسة الجهود الوطنية حول التغير المناخي من خلال إنشاء المديريات في المؤسسات المعنية، والاستمرار في تلبية الالتزامات لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيُّر المناخي، بالإضافة إلى تحديث وثيقة المساهمات المحددة وطنيًا والتي كانت بمثابة جهد وطني رفعت نسبة طموح انخفاض غازات الاحتباس الحراري من 14٪ إلى 31٪ بحلول عام 2030.
- إصدار أول نظام للتغير المناخي في العام 2019 تم بموجبه إنشاء لجنة وطنية للتغيُّر المناخي لتكون مسؤولة عن تنسيق العمل المتعلق بالتغيرات المناخية وتقديم النصح والمشورة ووضع السياسات ذات العلاقة بالقطاع.
- الانضمام إلى الاتفاقيات والتعهدات الدولية حول التغير المناخي ومنها اتفاق باريس والتعهد العالمي لخفض انبعاثات غاز الميثان المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، بنسبة 3% بحلول عام 2030.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط:

الأمن الغذائي :

- إصدار إستراتيجية سلامة وأمن الغذاء في الأردن 2018-2024.
- تضمنت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 وخطتها التنفيذية للأعوام 2022 – 2024 تحقيق أربعة محاور رئيسة هي ضمان توافر الغذاء وتحسين إمكانية الوصول/الحصول على الغذاء، وتعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له، بالإضافة إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي من أجل توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- إنشاء المجلس الأعلى للأمن الغذائي في 2023 كإطار إشرافي لتوجيه السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي ودعم المؤسسات المعنية. وقد تم إعداد وتنفيذ خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.[47]
- سيتم تطوير نظام إدارة معلومات للأمن الغذائي في الأردن عام 2024 ضمن الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2022-2030)، بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ووزارة الزراعة ودائرة الإحصاءات العامة يهدف النظام إلى بناء قاعدة معلومات وطنية لرصد وتحليل حالة الأمن الغذائي، وتقديم تقارير تحليلية وتنبيهات مبكرة للجهات المعنية.
- تتضمن الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام 2022 – 2025 (73) مشروعًا وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمزارعين وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين كفاءة استخدام مياه الري.
- شددت كلٌّ من الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016 - 2025)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم (2018 - 2022)، والإستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (2018 - 2022)، وخطة التعليم خلال الأزمات (2020 – 2023)، والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 - 2025) على أهمية التغذية المدرسية لضمان صحة ورفاه الأطفال ونموهم السليم.[48]
- إعداد خارطة الطريق لإعداد إستراتيجية المناخ طويلة الأجل 2050، وخطة مدينة عمان لمواجهة التغير المناخي/خطة المدينة الخضراء، وخطط لامركزية للمحافظات والبلديات للاستجابة لظاهرة التغير المناخي.

الطاقة والمياه:

- الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة 2020-2030.
- تحديث وثيقة المساهمات الوطنية المحددة مسبقًا خلال عام 2021، وتضمنت رفع نسبة التزامات الأردن بتخفيض الانبعاثات إلى 31% عام 2030 مقارنة بما كان مستهدف وهو 14% وذلك نظرًا لما حققه الأردن من تخفيض للانبعاثات، حيث كان لقطاع الطاقة دور كبير في ذلك، والذي ساهمت مشاريعه بحوالي 81% من نسبة التخفيض المتحققة.[49]

- تتطلع رؤية التحديث الاقتصادي 2033 إلى التوسع في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام أنواع جديدة من الطاقة مثل (الهيدروجين)، وتشجيع الاستخدام الأمثل للطاقة.
- تم تطوير عدد من الإستراتيجيات لقطاع المياه، وأهمها: الإستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025)، والإستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040)، سياسة الطاقة لقطاع المياه 2020 – 2030.
- تم تشكيل لجنة وطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2016 – 2030، ومراقبة مؤشراتها المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

ثالثًا: البرامج

الأمن الغذائي:

- تضمنت الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022–2025 (73) مشروعاً لتحسين معيشة المزارعين وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي، مع التركيز على تحسين كفاءة استخدام مياه الري، وتشجيع الزراعة الأسرية في الأرياف لدعم الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرًا. تشمل المشاريع تعزيز دخل الأسر الريفية عبر القروض المدعومة، توفير المياه لمربي الثروة الحيوانية، ودعم استصلاح الأراضي الزراعية. كما تركز الخطة على الرقابة على جودة وأمن الغذاء وفق المعايير الدولية.
- تقوم عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل ضمن منظومة الحماية الاجتماعية بتقديم الدعم المباشر للأسر غير الآمنة غذائياً والهشة نحو انعدام الأمن الغذائي، ومن خلال الدعم النقدي و/أو الغذائي الشهري.
- تنفيذ مبادرة لتقييم أنماط استهلاك السكان في عمان لغايات برامج التغذية في وزارة الصحة.
- تنفيذ ممارسات سلامة الغذاء، بناءً على مسح غير منشور يهدف إلى رصد ممارسات الاستهلاك والمعرفة، ما يساهم في تغذية رسائل التوعية.
- أكدت الإستراتيجيات الوطنية المختلفة، مثل إستراتيجية تنمية الموارد البشرية (2016-2025) وإستراتيجية التعليم (2018-2022) والصحة المدرسية (2018-2022) وخطة التعليم خلال الأزمات (2020-2023) وإستراتيجية الحماية الاجتماعية (2019-2025)، على أهمية التغذية المدرسية لضمان صحة الأطفال ونموهم السليم. تساهم هذه الإستراتيجيات في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتحقيق فوائد تعليمية وصحية واقتصادية، خاصة في مناطق جيوب الفقر، من خلال تحسين البيئة المدرسية وتعزيز العادات الغذائية الصحية لطلبة لضمان نتائج تعليمية أفضل .

الطاقة والمياه والتكنولوجيا:

- وضع خارطة طريق لتحوّل الطاقة تشمل التحول إلى الطاقة المتجددة، وتطوير محطات الطاقة، وتعزيز الربط الإقليمي. وتتضمن الخطة وضع سياسات جديدة، واستحداث حوافز لخفض التكاليف، وإطلاق عمليات التنقيب لدراسة الاحتياطيات مثل النفط والغاز. كما تشمل اعتماد تكنولوجيا لخفض الانبعاثات، وتطوير بنية تحتية ذكية للطاقة، وتحديث التعرفة.
- تطوير قطاع الطاقة ليصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، وتعزيز النمو المستدام وخلق بيئة استثمارية جاذبة. تشمل المبادرات مشروع "دعمنا من شمسنا" لتركيب أنظمة خلايا شمسية للأسر المحتاجة، بهدف تخفيض تكلفة الطاقة على ذوي الدخل المتدني وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، تماشيًا مع توجيهات الملك عبد الله الثاني.
- تم تحفيز السوق التنافسية للشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة المتجددة وتم ترخيص ما يقارب 500 جهة عاملة في توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وفحص نظم مصادر الطاقة المتجددة.

- تم زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى 26% بنهاية عام 2021 مقارنة بـ1% فقط في 2014، بتركيب نحو 43 ألف نظام بطاقة إجمالية 947.6 ميجاواط لتغطية احتياجات المنازل والمؤسسات. وفي 2023، ركبت وزارة الطاقة أنظمة طاقة متجددة وسخانات شمسية لـ900 أسرة مستفيدة من صندوق المعونة الوطنية لتخفيف الأعباء المالية وخفض فاتورة الكهرباء.[50]
- تعمل الحكومة على استكمال ربطها الكهربائي بالدول المجاورة لتعزيز تبادل الطاقة، بما يشمل إعادة تشغيل خط الربط الأردني-السوري-اللبناني، وتدعيم الربط مع مصر لزيادة القدرة التبادلية إلى 1100 ميجاواط بحلول 2025، إضافة إلى الربط مع العراق لتصدير الكهرباء بجهد 400 ك.ف، والربط مع فلسطين بإنشاء محطة تحويل الراما لزيادة الطاقة المصدرة إلى 80 م.ف.أ.
- أبرز المبادرات الحكومية في مجال المياه تشمل تقليل الفاقد بنسبة 2% سنويًا، إطلاق مشاريع تحلية المياه، تشجيع استثمارات القطاع الخاص، تحسين كفاءة الطاقة والمياه، استخدام الطاقة البديلة، تعزيز مراقبة إدارة العرض والطلب، إطلاق برامج توعية، تعزيز مقاومة المناخ، وتشكيل مجلس للتنسيق بين وزارات المياه والزراعة والطاقة والبيئة.
- المباشرة بإجراءات تنفيذ مشروع (الناقل الوطني) بطاقة 300 مليون م3 سنويًا الذي يعد من المشاريع الإستراتيجية الوطنية الكبرى.
- إنشاء العديد من مشروعات الهيدروبونك لبعض المحاصيل والذي يقلل من استهلاك كميات المياه من 60-70 % والتوجه إلى الزراعات ذات العائد الاقتصادي العالي وذات القيمة الإنتاجية العالية، وإدخال تقنيات الري الحديثة للمحاصيل الزراعية.
- تنفيذ مشروع لتجميع مياه الفيضانات في خزانات تحت الأرض في منطقة الزهور في 2021 لاحتواء مياه الفيضانات المفاجئة في المناطق الساخنة لحدوث الفيضانات في مدينة عمان ومن ثم الاستفادة منها في ري المناطق المحيطة
- تقوم وزارة الصحة ببرامج مختلفة لضمان جودة المياه ومأمونيتها، وتتضمن برنامج الرقابة على نوعية مياه الشرب في جميع مراحلها، وبرنامج الرقابة على المياه العادمة لمعالجة وإعادة استخدامها .برنامج الرقابة على استيراد وتداول المواد الكيميائية الضارة على الصحة.[51]
- المبادرات الحكومية المقترحة في رؤية التحديث الاقتصادي 2033 لتعزيز مكانة الأردن كمركز للاستثمار الرقمي تشمل: إطلاق خدمات الجيل الخامس، إنشاء منطقة حرة افتراضية للشركات الناشئة، تسريع تشريعات التكنولوجيا، تدريب قوى عاملة مؤهلة، تحديث قوانين العمل، إنشاء جهة لإدارة البيانات العامة، تسريع التحول الرقمي بالشراكة مع القطاع الخاص، تحسين حوافز الاستثمار، تعزيز الهوية التجارية محليًا ودوليًا، وإطلاق صندوق للبحث والتطوير وترسيخ مؤشرات الأداء الوطنية.
- إطلاق مركز الابتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة والذي يعزز القدرة التنافسية في قطاع التصنيع وقطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال تسهيل الوصول إلى الابتكارات.[52]

التغير المناخي:

- إنشاء نظام الرصد والإبلاغ والتحقق من وجود الانبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الوطني في عام 2022، حيث يعد الأردن وفقًا للبنك الدولي أول بلد نام ينشئ بِنية تحتية رقمية لتتبع خفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
- قيام وزارة البيئة بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات البيئية لتنفيذ المشاريع في مجالات إدارة النفايات والزراعة المائية والاقتصاد الدائري وإعادة التدوير، وفي تنفيذ عدد من المشاريع لحماية البيئة البحرية في خليج العقبة وتساعد على الإدارة المستدامة لمحمية العقبة البحرية.
- إعداد وتحديث عدد من الكودات التي ستساهم في تخفيض الانبعاثات في المباني في 2023 مثل كودة الإنارة الخارجية و كودة العزل الحراري للمباني القائمة، والدليل الإرشادي للعزل الحراري وكودة المستشفيات الخضراء.
- إدراكاً لتداعيات التغير المناخي على حالة الفقر في المملكة، فقد تم إطلاق عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأقل حظا في عمّان من خلال البنية التحتية الخضراء ولزيادة مرونة المجتمعات الفقيرة والهشة لتأثيرات تغير المناخ.

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

- يعاني الأردن من نقص في البنية التحتية اللازمة لتعزيز مكانته كمركز إقليمي للأمن الغذائي، بما في ذلك مرافق التخزين المبردة وشبكات النقل المخصصة للمنتجات الزراعية. هذا القصور يحد من قدرة الأردن على استغلال ميزاته الجغرافية والاقتصادية لتحقيق تحول مستدام في النظم الغذائية.

- يواجه القطاع الزراعي بطئًا في تبني التكنولوجيا والتقنيات الحديثة نتيجة ضعف الاستثمار في البحث والتطوير وقلة الدعم الموجه لتعزيز الابتكار الزراعي، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية وتطوير نظم غذائية مستدامة.
- تعاني العمليات الزراعية من هدر في الموارد الطبيعية مثل المياه وسوء إدارة الموارد المالية والبشرية، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة واستنزاف القدرات المتاحة، ويحد من إمكانية تحقيق استدامة الإنتاج الزراعي.

التوصيات العامة المقترحة لمواجهة تحديات تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

- استغلال الموقع الجغرافي والميزات النسبية للأردن من خلال تطوير مرافق التخزين المبردة، وتحسين شبكات النقل، وتعزيز اللوجستيات لدعم دوره كمحور إقليمي للنظم الغذائية المستدامة.
- تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي عبر توفير الدعم المالي والتقني لاستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الزراعة الذكية والتقنيات الرقمية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق تحول مستدام في القطاع الزراعي.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة، بجانب تعزيز إدارة الموارد المالية والبشرية المتاحة، من خلال برامج تدريبية وإرشادية تهدف إلى تقليل الهدر ورفع كفاءة العمليات الزراعية.

التحديات والمعيقات التي توجه تحقيق الأمن الغذائي:[53]

- يواجه الأمن الغذائي في الأردن ضغوطات متزايدة بسبب ارتفاع الاستهلاك منذ الصراع السوري، وزيادة الطلب على الغذاء مع تقلب الأسعار واضطرابات التوريد. تفاقمت الأزمة خلال جائحة كورونا مع ارتفاع البطالة، رغم التدابير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لدعم الفئات الهشة، مما يجعل استدامة هذه الجهود تحديًا كبيرًا.[54]
- تسببت الأزمات الإقليمية كالحرب على غزة، والعالمية كالحرب الروسية–الأوكرانية، في تفاقم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الأردن. أدت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، مما زاد من كلفة الواردات الغذائية وضغط على الأسر ذات الدخل المحدود. في الوقت نفسه، أدت الحرب على غزة إلى زيادة الطلب المحلي على الموارد بفعل تدفق المساعدات وتعزيز الاستهلاك، مما فرض ضغوطًا إضافية على القطاعات الإنتاجية وشبكات الحماية الاجتماعية، وعمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي على الأمن الغذائي في الأردن.
- ارتفاع نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية خلال مراحل التسويق وما بعد الحصاد يشكل عائقًا أمام تحقيق الأمن الغذائي، وذلك نتيجة ضعف البنية التحتية للتسويق، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي وإهدار الموارد، ويقلل من كفاءة القطاع الزراعي في تلبية الطلب المحلي.
- ضعف استدامة القطاع الزراعي بسبب شح المياه واعتماده على مياه الصرف الصحي، تغير المناخ، وتقطيع الأراضي الزراعية يؤثران سلبًا على الإنتاجية، مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق وعزوف الأردنيين عن العمل في القطاع، مما يعمق تحديات الأمن الغذائي في ظل غياب إطار قانوني متكامل.[55]
- تراجع الموارد والصناعات الزراعية وتراجع مساحة الحيازات الزراعية بسبب الزحف العمراني وتفتت الملكية، وضعف الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية مع ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، مما يفاقم تحديات الأمن الغذائي.

التوصيات المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي

- إنشاء نظام وطني شامل لإدارة الأمن الغذائي يشمل تحديث البيانات وتحليلها، إلى جانب وضع خطط طوارئ فعالة لمواجهة الأزمات، وتعزيز المخزون الاستراتيجي للحبوب من خلال التوسع في عمل بنك البذور الوطني وبناء شراكات مع المانحين لضمان استدامة الجهود.
- تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتوفير خدمات التعبئة والتسويق، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية محليًا ودوليًا، مع التركيز على جذب الدعم المالي من المانحين والمنظمات الدولية لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليل الفاقد الغذائي من خلال تحسين خدمات التعبئة والتغليف، وتعزيز مراقبة جودة الأغذية، وإنشاء قنوات تسويقية مستدامة للمنتجات الزراعية المحلية عبر معارض وبازارات تركز على تحسين كفاءة البنية التحتية للتسويق.

- تعزيز استدامة القطاع الزراعي من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه السطحية والجوفية، دعم مشاريع الحصاد المائي، وتبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مع توفير بيئة عمل ملائمة للمزارعين وزيادة التنوع الإنتاجي.
- دعم الصناعات الغذائية المعتمدة على مدخلات محلية، وتقديم تسهيلات تمويلية للصناعات الزراعية، وتحسين كفاءة الموارد وتقليل تكاليف النقل والطاقة، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير الإنتاج الزراعي.

التحديات والمعيقات التي تواجه قطاعات الطاقة والمياه

- يشهد الأردن ارتفاعًا متزايدًا في الطلب على الطاقة نتيجة النمو السكاني المتسارع والتغير المناخي[56]، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على إمدادات الوقود ويُرهق البنية التحتية للطاقة، ويهدد استدامة تلبية احتياجات القطاعات المختلفة.
- ضعف تقنيات وإجراءات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، في ظل غياب إطار قانوني إستراتيجي يدعم تطوير هذه الكفاءة. كما يواجه القطاع بطئًا في تبني التكنولوجيا الرقمية وضعفًا في الاستفادة من التطورات المتسارعة في تقنيات الطاقة المتجددة وحلول تخزين الطاقة، مما يحد من إمكانيات تعزيز استدامة القطاع.
- يواجه قطاع الطاقة في الأردن تحديات اقتصادية كبيرة تتجلى في اعتماد الخزينة بشكل كبير على ضرائب المحروقات، مما يضعف تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق، والتشوه في التعرفة الكهربائية وإحتكار شراء الطاقة، مما يزيد من تعقيد إدارة التكاليف. كما يفاقم عبء الديون الناتج عن انقطاع الغاز المصري الأزمات المالية، في حين يُعد بطء تحديث مصفاة البترول عائقًا أمام تحسين كفاءة القطاع وقدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي بكفاءة.
- محدودية الوصول إلى التمويل لمشاريع كفاءة الطاقة وضعف التوعية لدى القطاع المالي بتمويل المشاريع الخضراء..
- يواجه الأردن تحديات تتعلق بالمخاطر الصحية والاجتماعية المرتبطة بقطاع الطاقة، حيث يُشكل تواجد بعض الأسر بالقرب من خطوط الضغط العالي تهديدًا لصحتهم بسبب التعرض المستمر للإشعاعات الكهرومغناطيسية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني المستهلكون من ضعف في الوعي بطرق ترشيد استخدام الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة الهدر وارتفاع تكاليف استهلاك الطاقة على مستوى الأسر والمجتمع.57
- غياب الاستقرار السياسي في المنطقة يؤدي إلى تقلب أسعار النفط، مما يزيد التكاليف الاقتصادية ويخلق حالة من عدم اليقين تؤثر على استدامة تأمين احتياجات الطاقة في الأردن.
- يُعد العجز المتزايد في الموارد المائية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأردن، حيث يتفاقم الوضع بفعل ضعف القدرة التخزينية للمياه، مما يعيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة المائية. بالإضافة إلى ذلك، تظل نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة محدودة، مما يقلل من إمكانية استخدامها بشكل فعّال في القطاعات الزراعية والصناعية، ويزيد من الضغط على الموارد المائية التقليدية لتلبية احتياجات السكان والقطاعات المختلفة.

التوصيات المقترحة لتعزيز قطاعات الطاقة والمياه

- التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة والبديلة مع تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية استدامة الطاقة، إلى جانب تسويق الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة واستقطاب المنح لتطوير البنية التحتية. كما يجب تخفيض تكاليف تزويد الطاقة ودعم الأسر الفقيرة لضمان وصولها إلى مصادر طاقة ميسورة التكلفة، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز الاستدامة الاقتصادية.
- تقديم حوافز مالية لتحفيز إنتاج واستخدام الأجهزة الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة، مع تعزيز المعرفة بفرص الحد من انبعاثات غازات الدفيئة عبر الدراسات المتخصصة، وزيادة الوعي بين صغار المستهلكين حول كفاءة الطاقة لتحسين أنماط الاستخدام وتقليل الاستهلاك.
- تعزيز الاستدامة البيئية للطاقة عبر تقنيات حديثة، ودعم الصناعات المحلية للطاقة المتجددة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لرفع كفاءة الإنتاج.
- تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة الخضراء عبر تسويق الفرص المتاحة، وتقديم حوافز مالية لمشاريع كفاءة الطاقة، وزيادة وعي القطاع المالي بأهمية تمويل المشاريع المستدامة.
- زيادة التوعية المجتمعية بطرق ترشيد استهلاك الطاقة على مستوى الأسر، مع تقديم برامج تدريبية لتعزيز فهم أهمية كفاءة الطاقة، وضمان الاستخدام الآمن لشبكات الطاقة الكهربائية لتحسين الاستدامة والسلامة.

- تعزيز استدامة الطاقة بالتحول إلى مصادر نظيفة وبديلة، مع وضع خطط طوارئ لتقليل الاعتماد على الوقود المستورد ومواجهة تقلبات أسعار النفط.
- تقليل الفاقد المائي عبر تنفيذ إستراتيجية شاملة، وتحسين التزويد المائي وتشجيع مشاريع الحصاد المائي، مع معالجة مياه الصرف الصحي وتدويرها لاستخدامها في الزراعة والصناعة، لتعزيز الأمن المائي والاستدامة.

التحديات والمعيقات للاستجابة للتغير المناخي

- غياب إدراج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط التنمية واستخدام الأراضي، مع عدم تعديل القوانين لتشجيع الأساليب المستدامة.
- نقص الخبرات الفنية لدى العاملين في المؤسسات المعنية بمواضيع التغير المناخي، مما يحد من فعالية الاستجابة للتحديات المناخية.
- غياب نظام تأمين شامل لتغطية الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، مثل الجفاف والفيضانات، مما يؤثر سلبًا على القطاعات الحيوية كالزراعة.
- محدودية التمويل والدعم اللازم لتنفيذ برامج التغير المناخي المنصوص عليها في السياسات الوطنية، إلى جانب ضعف البيانات النوعية المتعلقة بالجنس والعمر وتأثيرات المناخ.

التوصيات المقترحة لتعزيز الاستجابة للتغير المناخي

- دمج مفاهيم التغير المناخي في إستراتيجيات التنمية المستدامة وخطط استخدام الأراضي، من خلال اعتماد آليات تقييم التأثير المناخي، وتعزيز سياسات البناء الأخضر لتشجيع الأساليب المستدامة وتطويرها.
- إنشاء منصة بحثية وطنية تعنى بالتغير المناخي، وتطوير برامج تدريبية لتعزيز الخبرات الفنية لدى العاملين، بما يساهم في تحسين استجابتهم للتحديات المناخية ورفع مستوى الكفاءة في معالجة تأثيرات التغير المناخي.
- دعم إنشاء نظام تأمين شامل يغطي الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، مع التركيز على التأثيرات الزراعية مثل الجفاف والفيضانات، لتخفيف الأعباء عن القطاعات المتضررة وتعزيز استدامتها.
- دعم وتمويل مبادرات التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، مع تحسين جمع البيانات النوعية المتعلقة بالجنس والعمر لتوجيه السياسات بشكل أكثر شمولية وفعالية، إضافة إلى تعزيز الثقافة البيئية لدى المجتمع لزيادة الوعي العام.

المحور الأول : المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الرابع 1.1.4 تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

السياسة: 1.4.1 ربط مخرجات التعليم بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

السياسات الفرعية:

1.4.1.1 دعم الإقبال على التدريب والتعليم المهني والتقني

1.4.1.2 ضمان توافر خدمات تعليمية عادلة للجميع

1.4.1.3 موائمة النظام التعليمي مع سوق العمل

تم قياس **هدف تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال وحسب الجنس، نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي وحسب الجنس، نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي وحسب الجنس، نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي وحسب الجنس، عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني، عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم، نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على مقاعد دراسية لمرحلة البكالوريوس عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس، نسبة الأمية (أردني وغير أردني)، عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي، عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال) والتي تظهر في الجدول رقم (4).

الجدول رقم 4 : مؤشرات الهدف الرابع -تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

البيان	المؤشرات		القيم				نتائج الرصد	
			سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
			2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية								
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي								
الأهداف الفرعية:								
1.1.4 تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع	نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال(المرحلة الثانية [58] ملاحظة : نسب الالتحاق للتعليم الاساسي والثانوي ورياض الأطفال للاعوام 2024/2023 تحسب بشهر كانون الثاني2025		%65.1 2022/2021	%67.4 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	2.3
	حسب الجنس	ذكر	%65.4 2022/2021	%65.6 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.2
		أنثى	%64.7 2022/2021	%69.2 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	4.5
	نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي		%97.1 2022/2021	%97.4 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.3
	حسب الجنس	ذكر	%97.1 2022/2021	%97.5 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.4
		أنثى	%97.2 2022/2021	%97.3 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.1

	نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي		%82 2022/2021	%82.8 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.8
	حسب الجنس	ذكر	%76.5 2022/2021	%77.9 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	1.4
		أنثى	%88.1 2022/2021	%88.1 2023/2022	2024/2023 غير متوفر	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0
	نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي[59]		%11.5 2022/2021	%12.5 2023/2022	غير متوفر	%14	لم يتحقق	1
	حسب الجنس	ذكر	%12.5 2022/2021	%14 2023/2022	غير متوفر	%16.6	لم يتحقق	1.5
		أنثى	%10.2 2022/2021	%11 2023/2022	غير متوفر	%12	لم يتحقق	0.8
	عدد الملتحقين والمنتظمين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني		16300	16702	16243	16500	تحقق	202
	عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم[60]		غير متوفر	26.700 2022/2021	28.600 2023/2022	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	1.900
	نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على مقاعد دراسية لمرحلة البكالوريوس.		%83.8	%75.4	%61.97	حسب عدد الطلبات شريطة تحقيق الشروط	لم يتحقق	- 21.83

	عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس	75.387	81.436 قرض ومنحه	46.172 قرض ومنحة	حسب ما يرد من الطلبات المستحقة للدعم وتوفر المخصصات المالية	لم يتحقق	- 29.215
	نسبة الأمية (أردني وغير أردني)	% 6.2	%6.5	%5.9	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.3
	عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي	59	20	27	حسب ما يرد من طلبات	لم يتحقق	-32
	عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال	7	5	2	حسب ما يرد من الطلبات المستحقة للدعم	لم يتحقق	-5

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع:

المؤشر1: نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال (المرحلة الثانية)

يظهر الجدول رقم (4) ارتفاعا في نسبة الالتحاق الإجمالي في مرحلتي رياض الأطفال للأعوام 2022 / 2023 حيث بلغت (67.4%) وبزيادة مقدارها (2.3%) عن الأعوام 2022/2021 والتي كان قد حقق فيها المؤشر نسبة التحاق إجمالية برياض الأطفال وصلت إلى (65.1%).

ويبين الشكل رقم (11) ارتفاع نسبة الالتحاق برياض الأطفال (المرحلة الثانية) للعام الدراسي 2022/ 2023 بغض النظر عن الجنس، إلا أن الإناث سجلن ارتفاعا أكبر والتي بلغت 69.20 % وهو ما يشكل إرتفاعاً قدره 4.5% للإناث عن العام الدراسي 2022/2021، بينما سجل الذكور إرتفاعا طفيفًا قدره 0.20% للعام الدراسي 2023/2022 حيث بلغت نسبة الذكور الملتحقين برياض الأطفال 65.60% مقارنة في العام الدراسي 2022/2021 البالغة 65.40%، و بهذا فإن إجمالي الملتحقين في العام الدراسي 2023/2022 قد سجل ارتفاعا قدره 2.3% بنسبة بلغت 67.40% عما كانت عليه في العام الدراسي 2022/2021 والتي بلغت انذاك 65.10%، يرجع هذا الارتفاع إلى إيمان الحكومة بأهمية الاستثمار في الطفولة المبكرة لتحسين جودة التعليم. تستهدف وزارة التربية رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال (المرحلة الثانية) إلى 80% بحلول 2025، وصولًا إلى 100% بحلول 2033 وفق رؤية التحديث الاقتصادي.

الشكل 11: تطور معدلات الالتحاق برياض الأطفال (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2021/2020و2023/2022

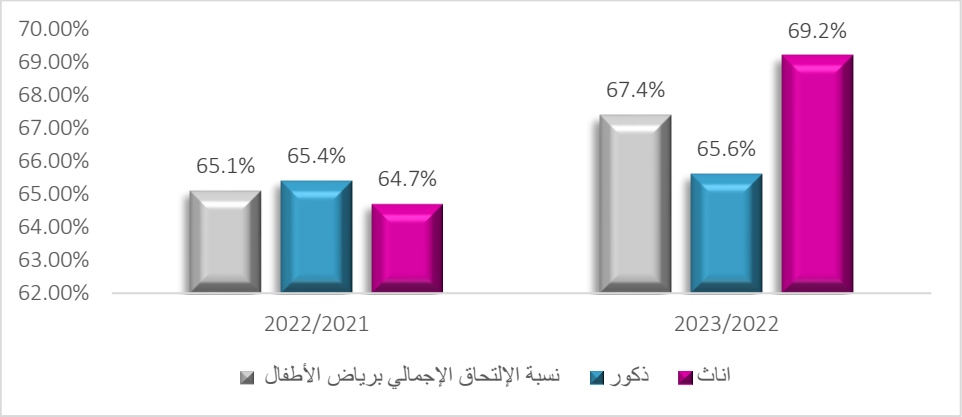

المؤشر 2: نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي وبحسب الجنس

يبين الشكل رقم (12) نسبة الالتحاق الإجمالي حسب الجنس للطلاب في التعليم الأساسي للعامين الدراسيين (2022/2021 و 2023/2022)، حيث يظهر من الشكل ارتفاع بسيط في نسبة الملتحقين في العام الدراسي 2023/2022 بغض النظر عن الجنس عما هي عليه في العام الدراسي السابق بفارق 0.30 %،حيث إرتفع إجمالي الملتحقين من 97.1% الى 97.4% ، وبالرغم من ارتفاع الملتحقات من الإناث في العام الدراسي 2023/2022 الى 97.3 % إلا أنهن قد حققن فارقًا بسيطًا عن العام الدراسي 2022/2021 وبلغ 0.10% فقط، في حين بلغ معدل الالتحاق بين الذكور 97.5 % ا بفارق بلغ 0.40 % عن العام الدراسي 2022/2021 ، ويعود سبب ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي لعدد من الأمور أهمها أن التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية. وعلى الرغم من عدم توفر قيم مستهدفة للمؤشر لعام 2023 الا ان المؤشر في اتجاهه للوصول الى المستهدف عام 2025 والبالغ 98.3 %.

الشكل12 : اتجاهات نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2022/2021و2023/2022

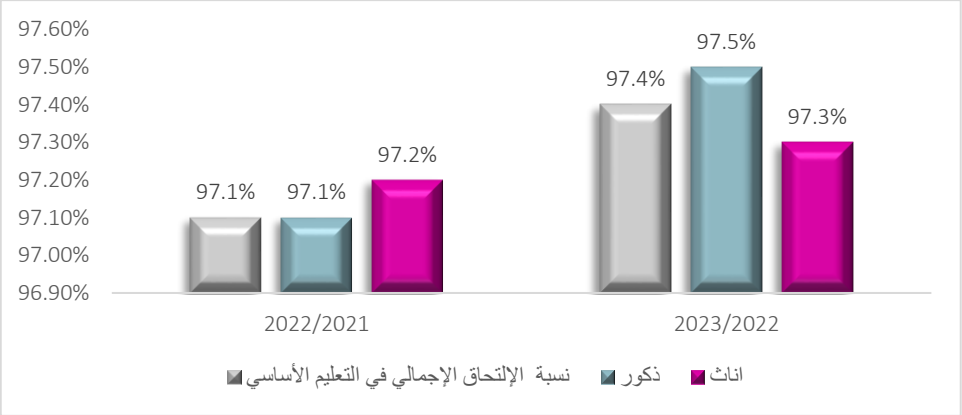

المؤشر 3: نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي حسب الجنس

يبين الشكل رقم (13) نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي الإجمالي و لكلا الجنسين في العامين الدراسيين (2022/2021 و 2023/2022) ، تشير البيانات الى ارتفاع طفيف في معدلات الالتحاق الاجمالية في التعليم الثانوي ، حيث ارتفعت من 82% الى 82.8 % على التوالي وبفارق 0.8% رغم عدم إلزامية التعليم . اما حسب الجنس يلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي بين الذكور حيث ارتفعت من76.5% الى 77.9% على التوالي وبفارق 1.4% عن

العام الدراسي2022/2021 أما بالنسبة للإناث الإناث فقد ثبتت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بينهن للأعوام الدراسية المذكورة عند 88.10% و، و يمكن تفسير إرتفاع الملتحقات الإناث في التعليم الثانوي عن الملتحقين الذكور من خلال النظر لمؤشر معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر الذي تم مناقشته سابقًا والذي يظهر إرتفاع مشاركة الذكور عن الإناث بما يقارب 40%، وهذا يدل على إنخفاض نسبة الذكور الملتحقين في التعليم الثانوي.

الشكل 13: اتجاهات نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2022/2021و 2023/2022

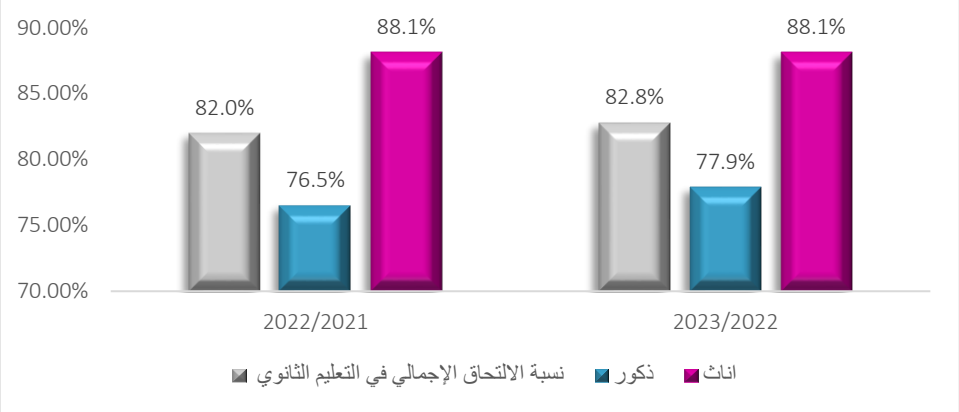

المؤشر 4: نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي حسب الجنس

يظهر من الشكل رقم (14) ضعف الإقبال على التعليم والتدريب المهني حيث لم يتجاوز إجمالي نسبة الملتحقين في التعليم والتدريب المهني 12.5% في العامين الدراسيين 2022/2021 و 2023/2022 ، حيث كانت الزيادة بين العامين بفارق فقط 1% ، علما ان القيمة المستهدفة لهذا المؤشر في عام 2023 بلغت 14% . وفيما يتعلق بالتباين في نسبة الملتحقين في برامج التعليم والتدريب والمهني إلى الملتحقات في التعليم الثانوي حسب الجنس ، فقد سجل الذكور نسبة التحاق بلغت 14% في العام الدراسي 2023/2022 وبفارق 1.5% عن العام الدراسي 2022/2021، أما الإناث فقد سجلن 11% في العام الدراسي 2023/2022 و بفارق 0.8% فقط عن العام الدراسي 2022/2021 والذي سجلت فيه الإناث ما نسبته 10.2% ، وقد يُعزى عزوف الطلاب عن برامج التعليم والتدريب المهني إلى شح فرص العمل وضعف ارتباطها بسوق العمل وتطوراته، رغم زيادة عدد مدارس التعليم المهني من 197 مدرسة عام 2016-2017 إلى 214 مدرسة عام 2021-2022، واستحداث 153 غرفة صفية و312 مشغلًا للتعليم المهني. ومع ذلك، يبقى ارتفاع أعداد الملتحقين بهذه البرامج محدودًا..[61]

الشكل 14: اتجاهات نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (إجمالي و حسب الجنس)

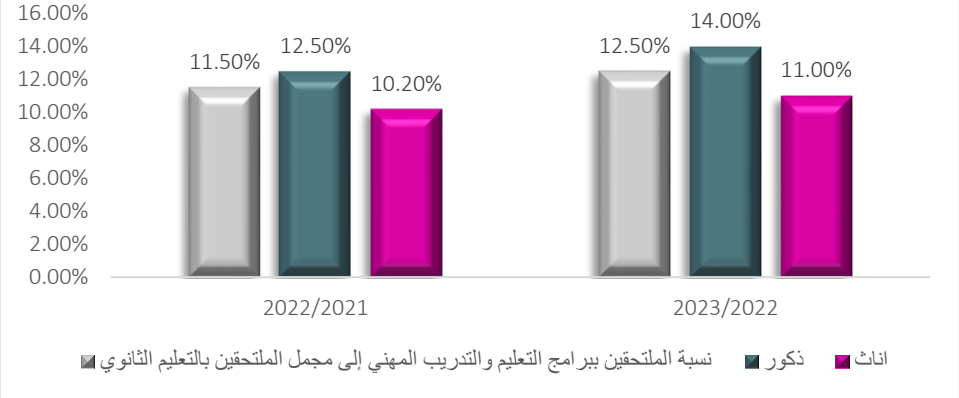

المؤشر 5: عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني

يبين الجدول رقم (4) أعداد الملتحقين والمنتظمين في برامج التدريب المهني التابعة لمؤسسة التدريب المهني، حيث ارتفع عدد الملتحقين والمنتظمين في 2022 ليبلغ 16702 وبزيادة مقدارها 402 ملتحق ومنتظم عن سنة الأساس والتي بلغ فيها عدد الملتحقين 16300 ملتحق وتجاوز أيضا بإتجاه ايجابي المستهدف لعام 2023 بزيادة مقدارها 202 ملتحق ومنتظم والبالغ 16500 ملتحق ومنتظم، قد ساهمت هذه التحسينات في دعم رؤية التحديث الاقتصادي 2033 في محور أولويات تطوير قطاع التعليم، والتي ركزت على أعداد مواطنين ذوي معرفة ومهارة قادرين على تحقيق تطلعاتهم. تشمل هذه الأولويات التعليم والتدريب المهني والتقني لأعداد قوى عاملة ماهرة ومتنوعة.

المؤشر 6: عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم

يظهر الجدول رقم (4) ارتفاع عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم من 26.700 طالب عام 2022/2021 إلى 28.600 طالب عام 2023/2022 وبفارق (1.900 طالب)، يُظهر هذا الارتفاع نجاح الجهود الوطنية في زيادة عدد الطلبة ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات وزارة التربية والتعليم، من خلال تعديل أسس النجاح والإكمال والرسوب لتشمل تقييمات خاصة لهؤلاء الطلبة، وتسهيل قبولهم في الصف الأول الأساسي بزيادة سن القبول حتى 11 عامًا، وتوسيع الفئة العمرية للقبول في غرف الإعاقة الذهنية الملحقة بالمدارس النظامية.

المؤشر 7: نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على مقاعد دراسية لمرحلة البكالوريوس.

يبين الجدول رقم (4) انخفاض في نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على مقاعد دراسية لمرحلة البكالوريوس من إجمالي المتقدمين في عام 2023 مقارنة بعام 2021، حيث بلغت نسبة المقبولين عام 2023 61.97% وبانخفاض مقداره 21.83% عن عام 2021، حيث كانت نسبة المقبولين إلى المتقدمين في عام 2021 قد بلغت 83.8% . وقد يعود هذا التراجع في أعداد المقبولين إلى تحديات مرتبطة بإرتفاع الرسوم الجامعية، والإلتزام بالقدرة الإستيعابية للجامعات نتيجة لأزمة فيروس كوفيد -19 وتضخم معدلات الثانوية العامة حيث حدث توسع في القبول الجامعي وتجاوز في الطاقات الإستيعابية للتعامل معأزمة فيروس كوفيد -19، وبعد إنتهاءأزمة فيروس كوفيد -19وضع مجلس التعليم العالي بالتنسيق مع هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها خطة لتخفيض أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية لتتناسب مع الطاقات الاستيعابية للجامعات بهدف المحافظة على جودة مخرجات التعليم العالي الأردني. وحرصا من مجلس التعليم العالي وهيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها على زيادة التوافق ما بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل فقد أصدر مجلس التعليم العالي قرارات بتخفيض القبول في التخصصات الراكدة والمشبعة في سوق العمل

الأردني بنسبة تجاوزت أكثر من 50% من عدد الطلبة المقبولين وذلك بهدف تحفيز الجامعات على إستحداث تخصصات جديدة تلبي حاجة سوق العمل إضافة إلى توجيه الطلبة للتخصصات الجديدة و التخصصات التطبيقية والمهنية وخاصة في مرحلة الدبلوم المتوسط.

المؤشر 8: عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس

يبين الجدول رقم (4) تطور أعداد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس والذي أظهر تذبذبًا، حيث بلغ اجمالي عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس في عام 2021 (75387) قرض ومنحة ليرتفع في عام 2022 ليبلغ 81.436 قرض ومنحه وبفارق 6049 قرض ومنحة وثم يعود لينخفض في عام 2023 إلى 46.172 قرض ومنحه وبفارق سلبي بلغ 29,215، ونتيجة لأزمة فيروس كوفيد -19 لعام (2022/2021) فقد تم شمول جميع الطلبة المتقدمين بطلبات الإستفادة من المنح والقروض الجامعية وإنطبقت عليهم الشروط، وذلك بهدف المساهمة بتخفيف الأعباء الإقتصادية على الأسر الأردنية في تلك الفترة، ولكن هذا الأمر تسبب في مضاعفة المديونية المترتبة على صندوق دعم الطالب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لصالح الجامعات الرسمية مما أصبح يهدد وجود هذا الصندوق الذي يعتبر منجز وطني تمكن خلال (17) عاماً من تأسيسه من شمول أكثر من نصف مليون طالب بالمنح والقروض وبتكلفه تجاوزت أكثر من 650 مليون دينار أردني، بناء على ذلك قامت وزارة التعليم العالي بالإلتزام بالعدد المنصوص عليه في نظام صندوق دعم الطالب للطلبة المرشحين حتى يتم المحافظة على وجود هذا الصندوق مستقبلاً لخدمة الأجيال القادمة وأيضا وضع خطة للبدء بسداد ما ترتب عليه من مديونية في السنوات السابقة للجامعات مما أدى إلى إنخفاض أعداد الطلبة المشمولين في المنح والقروض الجامعية من خلال صندوق دعم الطالب.

المؤشر 9: نسبة الأمية (أردني وغير أردني)

يبين الجدول رقم (4) تذبذبًا في مؤشر نسبة الأمية (أردني غير أردني)، حيث كانت نسبة الأمية (أردني غير أردني) 6.2% في عام 2021 لترتفع في عام 2022 لتبلغ 6.5% وهو ارتفاع طفيف لا يتجاوز 0.3%، ثم تعود لتنخفض في 2023 لتبلغ 5.9% ليصبح الفارق عن سنة الأساس إيجابيا وبنسبة 0.3%، قد يعود الارتفاع في نسبة الأمية لـ(أردني وغير أردني) لازدياد عدد اللاجئين في السنوات الأخيرة وتوقف مراكز محو الأمية عن العمل خلال فترة الجائحة. ورغم عدم توفر قيمة مستهدفة لهذا المؤشر في عام 2023، الا ان القيمة المستهدفة للمؤشر لعام 2024 البالغ 5% تظهر ان المؤشر في اتجاهه نحو الانخفاض وفقا للمستهدف.

المؤشر 10: عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والابتكار

يبين الجدول رقم (4) والشكل رقم (17) انخفاض الدعم للمشاريع البحثية التطبيقية من 59 مشروعا بحثيا تطبيقا عام 2021 الى 20 مشروع عام 2022 قابل (27) مشروع تم دعمها خلال العام (2023)، اي بإنخفاض مقداره 32 مشروعاً بين عامي 2021و2023 ، ويعزى التفاوت في عدد المشاريع المدعومة من الصندوق ما بين الأعوام (2021) و (2023) إلى إطلاق الصندوق لدورات دعم إستثنائية (مسار دعم المشاريع الوطنية ضمن أربعة محاور لمواجهة تداعيات ما بعد جائحة فيروس كوفيد -19) .

المؤشر 11: عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال

يبين الجدول رقم (4) عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات و مسرعات الأعمال في الجامعات الأردنية، وقد أظهر القياس نمطًا سلبيًا حيث إنخفضت المشاريع من 7 في سنة الأساس ليصبح 2 فقط في 2023 ، ويعود ذلك لتبني الصندوق في العام (2021) لمبادرة وطنية (هاكاثون المئوية: نحو جيل أردني مبتكر) والتي تمخض عنها دعم خمسة مشاريع بالإضافة لمشروعين قدمت طلباتها ضمن الدورة العادية المعلنة لإستقبال طلبات الحصول على الدعم للمشاريع الإبتكارية والريادية، و يتوقف دعم المشاريع بحسب ما يرد ويجتاز تقييم اللجان المتخصصة مع الإشارة إلى أن نوعية المشاريع التي يوافق الصندوق على دعمها تكون ذات أولوية وطنية وليس دعم مكرر لما تقدمه عمادات البحث العلمي أو مراكز الابتكار والحاضنات في الجامعات.

يبين الشكل رقم (15) القيم التي حققها المؤشر10: عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي، حيث أظهر عدم إنتظام أو تفاوت في عدد المشاريع المدعومة، ويعزى ذلك إلى إطلاق الصندوق لدورات بحثية وطنية (دورات بحثية استثنائية) أدت لتباين في المشاريع البحثية المدعومة. أما بالنسبة للمشاريع الإبتكارية يلاحظ قلة عدد المشاريع، حيث أن نوعية المشاريع التي يستهدفها الصندوق ذات معايير متقدمة ولكون ممارسات وثقافة الإبتكار لدى الفئات المستهدفة بحاجة لتعزيز أكثر وخاصة لدى الأكاديميين من الباحثين، وهذا يتطلب تعزيز بيئة الإبتكار عبر تحديد أهداف محددة، وتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات المؤسسية وللأكاديميين في مجال الإبتكار والريادة، وتشجيع التعاون بين الجهات البحثية والحاضنات لتعزيز تقديم أفكار لمشاريع إبتكارية ناضجة .

الشكل 15: اتجاهات مؤشر عدد المشاريع البحثية التطبيقية وعدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الاعمال للسنوات 2021-2023

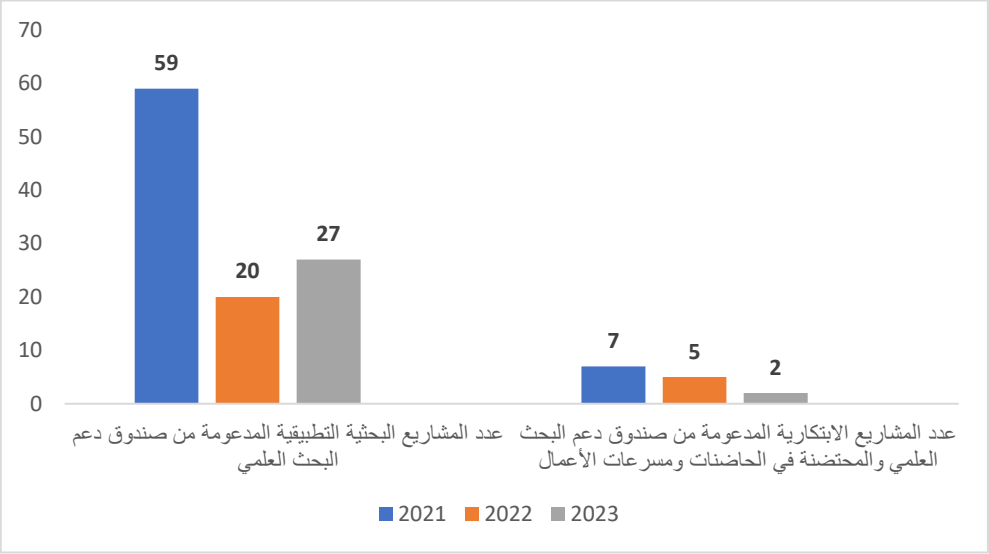

الجهود الوطنية المبذولة لتحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

1. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- إعداد وإقرار نظام جودة رياض الأطفال KG2 في المدارس الحكومية والخاصة في شهر تشرين الأول من العام 2023 وتطبيقه تجريبيًّا في 500 مدرسة حكومية وخاصة خلال العام الدراسي 2024/2023.
- يتم العمل حاليًّا على مراجعة وتعديل تعليمات رياض الأطفال رقم (2) لسنة 2015 بما يضمن إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في رياض الأطفال.
- تيسير منح الرخص للمؤسسات التعليمية والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال نهج النافذة الواحدة والتشريعات المناسبة.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط:

- تتضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2033 أولويات تنمية الطفولة المبكرة، مركزة على توفير برامج شاملة للتعليم والتطوير المبكر، وتحفيز الاستثمار في دور الحضانة ورياض الأطفال عبر إعفاءات ضريبية. تهدف الرؤية إلى تمكين الأطفال من إطلاق قدراتهم بحلول 2033، ليصبحوا مواطنين إيجابيين ومنتجين.
- تضمنت الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016- 2025 هدف ضمان وزيادة فرص الحصول على التعليم المبكر، وتحسين صحة وتغذية الأطفال والأمهات، والدعوة إلى إدخال تعديلات تشريعية لاشتراط توفير الرعاية النهارية في مكان العمل.[62]

ثالثًا: البرامج :

- تم تشكيل الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، الذي يضم ممثلين من مختلف المؤسسات الوطنية والدولية. من مهامه مساندة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الإشراف على تنفيذ السياسات الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، ورصد مؤشرات الأداء وإعداد تقرير سنوي. كما يتابع تفعيل التشريعات والسياسات المتعلقة بالطفولة المبكرة، ويعمل على تحديد الأولويات الوطنية ومناقشة التحديات وفرص التحسين. يقدم الفريق المشورة الفنية، ويساهم في إعداد مقترحات مشاريع وطنية ويبحث عن مصادر تمويل، بالإضافة إلى تعزيز قضايا الطفولة المبكرة على المستويات الوطنية والإقليمية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على التعليم المبكر، ومراقبة الجودة، وبناء رياض الأطفال وتجهيزها.
- تم وضع مناهج تعليمية مناسبة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تتمحور حول الطالب وممكنة تقنيًا وتعزز مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- توفير منهاج رياض الأطفال التطوري للمرحلة الثانية من رياض الأطفال والمواد الداعمة له ومرفقاته إلكترونيًّا/2021
- توفير دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل لتحفيز النساء العاملات.
- تنفيذ برنامج رفع الاستعداد للتعلم الريادي الذي يستهدف الأطفال من عمر (5-6) أعوام ممن لم يتمكنوا من الالتحاق برياض الأطفال KG2،لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تزويد الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالروضة بالمعارف والمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وتدريب أولياء أمورهم وتزويد بالمعارف والمهارات اللازمة لتعلم أطفالهم.

2. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

لم يتم إقرار أي تشريعات لزيادة نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- ركزت رؤية التحديث الاقتصادي 2033 على جودة التعليم والاستثمار في الموارد البشرية لتطوير القطاع، ومواكبة أساليب التعليم الحديثة.
- تضمنت أهداف الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 زيادة إمكانية الوصول إلى المدارس عالية الجودة، وتوسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية، وضمان وصوله إلى التلاميذ الأشد احتياجا، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، تطوير قطاع التربية والتعليم وتوفير الخدمات التعليميّة لجميع فئات الطلبة بعدالة ومساواة، بالتركيز على تطوير المناهج، ورفع كفاءة المعلّمين وزيادة إمكانية الوصول إلى المدارس عالية الجودة.
- الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2025).

ثالثًا: البرامج

- سعت الحكومة من خلال خطتها لتحديث القطاع العام، إلى إطلاق إستراتيجيات عدة في قطاع التعليم بهدف أعداد مواطنين ذوي معرفة ومهارة قادرين على تحقيق تطلعاتهم ولديهم قدرة على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلم الدائم، فيما تطمح إلى رفع نسب الالتحاق بالتعليم في المراحل التي تسبق التعليم الجامعي إلى 100% في العام 2033.
- تجري الحكومة مقارنات معيارية عالمية مع دول سنغافورة، فنلندا، أستراليا، الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، فيما حددت معيارًا رئيسًا من خلال تعزيز المشاركة بين القطاعين الخاص والعام مع توفير تعويض مناسب للمعلمين.
- العمل على استخدام تقنيات المعلومات داخل الفصول لتعزيز التجربة التعليمية للطلاب، حوالي 70% من طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية يستخدمون بوابات التعليم على الإنترنت وتتصل 84% من المدارس من خلال شركة الأردن تيليكوم ومن خلال الشبكة الوطنية عريضة النطاق.
- حقّق الأردن نمواً كبيرًا في مجال الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي والمساواة فيه، وتقدمًا كبيرًا في القضاء على أوجه التفاوت المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم لصالح الطالبات في مرحلتي رياض الأطفال والمرحلة الأساسية، وفي المرحلة الثانوية بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين للمرحلة الثانوية من التعليم1.06 .[63]
- قيام وزارة التربية والتعليم بتطوير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين وإضافة حلقة تعليمية رابعة للبرنامج بهدف تمكين الخريجون من البرنامج من الحصول على شهادة الصف العاشر الأساسي وإكمال دراستهم ضمن مرحلة التعليم الثانوي (المسار الأكاديمي والمهني)، أو الالتحاق بمؤسسة التدريب المهني وسوق العمل، وقامت الوزارة بتنفيذ جلسات الإرشاد الوظيفي في مراكز التعليم غير النظامي. و تنفيذ مشروع مبادرون (2) في مجال تدريب الشباب وبناء قدراتهم حول مواضيع ريادة الأعمال بالتعاون مع العديد من الشركاء.
- ينعكس التزام الأردن بعدم ترك أي شخص خلف الركب في الاستضافة المستمرة ودعم حوالي 4 ملايين لاجئ، تقدم لهم الرعاية والخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم على الرغم من مواردنا المحدودة. ومن الأمثلة الجديرة بالملاحظة الجهود المبذولة لتشجيع الأطفال السوريين على العودة إلى التعليم حيث تم تنفيذ حملات لمواجهة التسرب من المدارس والتنمر والعنف بين الطلاب، ويستمر الأردن بالتزامه بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (الأونروا)، حيث تم توفير كتب مدرسية لمدارس الأونروا لضمان تعليم ما يقرب من 119,000 طفل لاجئ فلسطيني.
- التدريب المنظم للمعلمين قبل الخدمة، وتعيين المعلمين استنادًا إلى الأداء، والتشريعات الحديثة والمساءلة الواضحة، واضطلاع النظام اللامركزي بإعداد الميزانية والإدارة المالية، وتأسيس صندوق ائتماني متعدد المانحين.

3. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- إقرار نظام توزيع الطلبة بعد الصف التاسع ليكون عدد سنوات الدراسة في التعليم المهني ثلاث سنوات بدلًا من سنتين (2023/2022)، لزيادة المهارات العملية لدى الطلبة مما يؤهلهم للالتحاق بسوق العمل مباشرة.
- تشكيل لجنة عليا في وزارة العمل بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة لأعداد إطار عام وطني لقطاع التعليم المهني ومتابعة تنفيذ محاوره.
- تم وضع واعتماد ثلاثة معايير للجودة في المدارس المهنية ضمن برنامج تطوير التعليم المهني، بعد تشكيل لجنة من الإدارات ذات العلاقة. كما تم تشكيل لجنة لوضع أسس ومعايير اختيار المعلم المهني وتحديد احتياجاته التدريبية قبل وفي أثناء الخدمة. وقد أُعدت مسودة المعايير العامة للمعلم المهني بالتعاون مع جميع الإدارات المعنية، ويجري العمل على وضع المعايير التخصصية لكل التخصصات المهنية. .

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- اقرار الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتعليم والتدريب المهني والتقني 2023 -2027

ثالثًا: البرامج:

- تم تطوير التعليم المهني عبر توقيع اتفاقية مع شركة بيرسون لاعتماد تخصصات برنامج (BTEC). تم استحداث 6 تخصصات جديدة للعام الدراسي 2024/2023، و4 تخصصات أخرى للعام 2025/2024، تتماشى مع احتياجات سوق العمل الأردني ومتاحة للجنسين. تم تدريب 1,222 معلمًا وإداريا على برنامج جودة التعليم وفقًا لمتطلبات برنامج (BTEC) من خلال توفير المادة التدريبية واعتمادها وتوفير المدربين.
- تم تقديم خدمة التوجيه المهني لأكثر من 10,000 طالب وطالبة، وتنفيذ العديد من حملات التوجيه المهني في جميع مديريات التربية والتعليم، مع التركيز على طلبة الصف التاسع. تم تنفيذ أكثر من 16,000 نشاط لطلبة المرحلة الثانوية، واستحداث مدارس ومشاغل مهنية جديدة لتسهيل وصول الطلبة المهتمين بالتعليم المهني. كما تم إتاحة الفرصة للطلبة ذوي الإعاقة للالتحاق بالتعليم المهني، من خلال اعتماد مادة تدريبية لتدريب المعلمين على إدماجهم، حيث تم تدريب 500 معلم ومدير وتجهيز 10 مدارس مهنية لاستقبال هؤلاء الطلبة.
- قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين وإضافة حلقة تعليمية رابعة للبرنامج بهدف تمكين الخريجين من البرنامج من الحصول على شهادة الصف العاشر الأساسي وإكمال دراستهم ضمن مرحلة التعليم الثانوي (المسار الأكاديمي والمهني)، أو الالتحاق بمؤسسة التدريب المهني وسوق العمل.
- وتنفيذ جلسات الإرشاد الوظيفي في مراكز التعليم غير النظامي.

4. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

لم يتم إقرار أي تشريعات خلال فترة الرصد

ثانيًا: على مستوى الإستراتيجيات: [64]

- تضمنت الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 إرساء مسارات لتشجيع وتقدير جميع أشكال التعلم وتنمية المهارات داخل النظام وفي سوق العمل، وإيجاد خيارات جديدة للتعليم والتدريب المهني والفني عالي الجودة على مستوى التعليم العالي، بالإضافة إلى تسهيل التوظيف والارتقاء والتنقل لخريجي التعليم والتدريب المهني والفني على جميع المستويات.

- هدفت الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل 2022-2025 إلى تنظيم قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني والفني، وتطوير الكوادر البشرية العاملة وتنميتهم وتأهيلهم ليتواءم ذلك كله مع احتياجات سوق العمل، وتقليل الفجوة بين العرض والطلب.
- وتضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2033 أولويات لتطوير قطاع التعليم، وتركز على أعداد مواطنين ذوي معرفة ومهارة قادرين على تحقيق تطلعاتهم. تشمل هذه الأولويات التعليم والتدريب المهني والتقني لأعداد قوى عاملة ماهرة ومتنوعة.

ثالثًا: البرامج:

- يقوم الأردن بإجراء تغييرات في حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني ومؤهلاته لتعزيز القطاع ولمواجهة معدّل البطالة المرتفع بين الشباب، حيث تتمثل رؤيته بتوفير نظام مرن وعالي الجودة وتنافسي ومبتكر مدفوع بالتقنيات قادر على تزويد الأردن والمجتمع الدولي بقوى عاملة ملهمة وجذابة وجيدة التدريب وذات مهارات عالية ومؤهلة لريادة الأعمال ومتنوعة، ومدعوم بممارسات تجارية جيدة وبيئة سياسية سليمة، ومن أولوياته إقامة شراكات وطيدة في سوق العمل، وإعداد برامج محسنة، وخلق فرص تدريب داخلي وتدريب مهني وفرص عمل، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أدوات تمويل المؤسسات، وغيرها.
- تقدم مؤسسة التدريب المهني برامج إعداد مهني بمستويات مختلفة، ورفع كفاءة العمال، وتدريب المدربين، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال 36 معهدًا مجهزًا بـ348 مشغلاً تدريبيًا، منها 13 معهدًا مخصصًا لذوي الإعاقة. خلال 2021-2023، تم تشغيل 4,736 خريجًا، تحديث 33 برنامجًا تدريبيًا، استحداث 9 برامج جديدة، ورفع كفاءة 85% من المدربين بمهارات حديثة.

5. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- تم تعديل "أسس النجاح والإكمال والرسوب" و"أسس قبول وانتقال الطلبة" بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتسهيل قبول الطلبة ذوي الإعاقة، منها رفع سن القبول في الصف الأول الأساسي حتى 11 عامًا، وتعديل الفئة العمرية لقبول الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في غرف مخصصة بالمدارس النظامية.
- نظام ترخيص المؤسسات التعليمية والخاصة والأجنبية رقم 87 لسنة 2023، حيث أدرج النظام المؤسسات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة من ضمن المؤسسات التعليمة التي تقدم خدمات تعليمية.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- صدور السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020-2030 والتي تتضمن سياسات عامة تضمن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى مجالات الحياة ومن ضمنها الحق في التعليم (جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم في عمر التعليم، يتوفر لهم إمكانية الالتحاق بمؤسسات تعليم حكومية دامجة وضمن بيئة تعليمية مساندة ودامجة) بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية الخاصة.
- الخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2022-2025 والتي تضمنت أهدافا تتعلق بتحقيق وتوفير بيئة دامجة ومعززة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى مجالات الحياة والتي انبثق عنها مشاريع تنفيذية لتعزيز حق الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم الدامج.
- إطلاق الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020-2030 وخطتها التنفيذية، لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس، تنفيذًا لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، وضمان حقهم في التعليم على أساس المساواة وتوفير بيئة تعليمية دامجة تلبي احتياجاتهم.

- إعداد الشروط المرجعية للهيكل التنظيمي لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج بالتشارك مع وزارة التربية والتعليم والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والتي تم إقرارها من قبل رئاسة الوزراء، وهي تمثل خطة العمل التنفيذية للأعوام الثلاثة الأولى من الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020 -2030)، فيما جرى تقييم الخطة التنفيذية للإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج وتطويرها للأعوام 2024-2027.
- كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022، من قبل وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع منظمة اليونيسكو والشركاء الوطنيين والدوليين في التنمية والذي التزم بموجبه بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والذي يرمي إلى " ضمان تعليم نوعي دامج ومنصف يعزز فرص التعليم مدى الحياة للجميع" بهدف زيادة الدّمج والتّنوع في التّعليم، ومراعاة الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء والتهميش في التّعليم من خلال عملية التطوير لـ "خارطة الطريق نحو تنمية القدرات لتعزيز النظام.

ثالثًا: البرامج

- قامت وزارة التربية والتعليم بمتابعة عمل هذه المراكز مع الطلبة ذوي الإعاقة من خلال الزيارات المستمرة بالإضافة لتقديم الدعم المالي للطلبة الملتحقين في هذه المراكز حيث بلغ عدد الطلبة الذين تم دعمهم (1.989) بقيمة (835.380) دينارًا.
- ولغايات توفير بديل تربوي مناسب للطلبة ذوي الإعاقة الذين تعذر التحاقهم في مؤسسات تعليمية حكومية استجابة لنص المادة (17/ب) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتم دعم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين في المؤسسات التعليمية الخاصة بواقع (1.624) طالب بمبلغ إجمالي 649.600 دينار عن العام الدراسي 2023/2022.
- نظراً لكون المدارس الحكومية الدامجة موزعة على مديريات التربية والتعليم الأمر الذي قد يعمل على التحاق الطالب ذي الإعاقة في مدرسة دامجة بعيدة عن مكان سكنه يتم تقديم دعم بدل مواصلات لهؤلاء الطلبة بمبلغ 2.173.248 مليون دينار لـ 4.116 طالب عن العام الدراسي 2023/2022.
- نفّذ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حملات توعية بالتعاون مع الشركاء في عجلون والكرك وعمان، مما أسهم في زيادة قبول الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية. شملت الجهود ورش تدريبية لمنظمات المجتمع المدني ودعم ثلاث حملات لتأهيل مدارس دامجة في الكرك وعجلون وماركا، لضمان حق التعليم للجميع.
- تطوير منظومة التعليم الدامج ضمن الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم. شملت الجهود تكليف معلمين مساندين في المدارس المستهدفة، حيث موّل المجلس رواتب 54 معلمًا للعام الدراسي 2023/2022 و57 معلمًا للعام 2024/2023 بتكلفة إجمالية بلغت 320 ألف دينار. كما تم شراء خدمات 164 أخصائي لتقديم الدعم اللازم للطلبة ذوي الإعاقة في مختلف مديريات التربية والتعليم.
- توقيع مذكرة تفاهم ما بين المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة وعدد من المدارس الخاصة لغايات تطوير منظومة التعليم الدامج فيها لتكون مدارس نموذجية في التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة.
- مراجعة أداة قياس كفاءة المعلم للممارسات الدامجة بالتشارك مع وزارة التربية والتعليم والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لغايات تكييف هذه الأداة على البيئة الأردنية لمعرفة التصور لكفاءة المعلمين في إدارة البيئة الصفية الدامجة وتلبية متطلبات التعلم المتنوعة للطلبة ليتم بناءً على نتائج تطبيق هذه الأداة وضع البرامج التدريبية المناسبة.
- تنفيذ عدد من البرامج التدريبية وبرامج رفع الوعي لـ (30) كادر في وزارة التربية والتعليم من المشرفين التربويين والمعلمين المساندين ومعلمي غرف المصادر في المدارس الـ (18) الدامجة، وتمكينهم حول مواضيع مرتبطة بالدمج والشمول في التعليم الدامج (أداة التقييم العامة والخاصة لمهارات القراءة والكتابة والحساب) وإعداد الخطط التربوية وتعديل السلوك.
- كما يتم دعم البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم الدامج للأطفال وللأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم داخل المدارس النظامية في المخيمات، وتوفير المواصلات المناسبة، ودعم أنشطة البرامج الصحية والنفسية والترفيهية وبرامج البنى التحتية والخدمات العلاجية وبرامج الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة داخل المخيمات. وتقدم مديرية شؤون اللاجئين كافة التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي/ات الإعاقة من اللاجئين داخل المخيمات.

- خلال جائحة كورونا 2020-2021، تم تنفيذ إجراءات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، منها إنشاء قناة تضم 200 فيديو توعوي للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد، بلغت مشاهداتها 15,661. كما تم توفير المناهج الدراسية الصوتية للمكفوفين بالتعاون مع مبادرة "بصيرة"، واستخدم الرابط الخاص بها 114,713 شخصًا. إضافة إلى ذلك، تم توفير مناهج بلغة الإشارة للطلبة الصم عبر قناة يوتيوب، استفاد منها 19,102 طالب.

6. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على مقاعد دراسية لمرحلة البكالوريوس. (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

- تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2033 أولويات لتطوير قطاع التعليم، وتركز على إعداد مواطنين ذوي معرفة ومهارة قادرين على تحقيق تطلعاتهم. تشمل هذه الأولويات التعليم العالي بنظام شامل وقائم على البحوث.
- تم إعداد العديد من الإستراتيجيات والخطط الوطنية لدعم إدماج أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الرابع، ومنها: الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024)، وإستراتيجية توظيف التكنولوجيا في التعليم، 2022) 2025. كما تتوافق هذه الإستراتيجيات مع أهداف وغايات التنمية المستدامة بمؤشرات قابلة للقياس، وتشمل أيضًا الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) وإستراتيجية المساواة بين الجنسين في التعليم (2018-2022).
- يتم العمل على تشجيع الجامعات على الانتقال إلى تعزيز التعلم عن بعد، وتم إنشاء مركز وطني لاستخدام التكنولوجيا ودمج مصادر التعلم المفتوحة 2023، وإعداد مسارات جديدة لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية، وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي، من خلال إدخال أحدث التقنيات إلى أساليب التدريس والتقويم التقليدية وغير التقليدية، ودعم البحث والتطوير بجميع أشكاله من خلال توفير بيئة أكاديمية وجامعية مناسبة للبحث العلمي.[65]

7. الجهود الوطنية المبذولة لتخفيض نسبة الأمية (أردني وغير أردني) (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- تعمل وزارة التربية والتعليم حاليًا على مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة لبرنامج تعليم الكبار بهدف تعزيز التعليم المستمر للمتعلمين الكبار، وتوسيع الفرص المتاحة أمامهم في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني بما ينسجم مع حاجات سوق العمل والفرص التشغيلية المتاحة وفقًا لمهاراتهم وخبراتهم.

- قامت الوزارة بمراجعة وتعديل العديد من الأنظمة والتشريعات المُتعلقة ببرنامج محو الأمية منها: تعديل أُسس برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية) للعام الدراسي (2022/2021)، ونظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (16) لسنة 1980م، وتعليمات مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (2) لسنة 2006م، وتعليمات الامتحانات الخاصة ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسات منزلية) وتعديلاتها رقم (4) لسنة 2006.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- إعداد إطار وطني لتعليم الكبار وتعلمهم في الأردن، بهدف ربط مسارات تعليم الكبار وتعلمهم بالتعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وتصميم البرامج والمشاريع والمبادرات التعليمية والتدريبية الهادفة إلى محو الأمية الأبجدية والمهنية والصحية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية بتقديم خدمات تعليم الكبار.

ثالثًا: البرامج

- برنامج تعليم كبار السن ومحو الأمية يهدف إلى خفض نسبة الأمية سنويًا بمعدل 0.5-1%، ويوفر للمشاركين الكتب والقرطاسية مجانًا. كما يركز على تزويد الدارسين بالمهارات الفنية والحياتية الأساسية، والمساهمة في تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي والعلمي لديهم، مع السعي لتوفير فرص عمل مناسبة ومحاربة البطالة.، قامت الوزارة بتقسيم البرنامج من حيث المُستوى التعليمي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تسمى مرحلة المُبتدئين ومدة الدراسة فيها (16) شهرًا، أو عامان دراسيان، يُمنح المُتخرج منها شهادةً دراسيةً تُعادل شهادة الصف الرابع الأساسي، والمرحلة الثانية تُسمى مرحلة المُتابعين ومدة الدراسة فيها (16) شهرًا أو عامان دراسيان يُمنح المُتخرج منها شهادةً تُعادل شهادة الصف السادس الأساسي. تقدم الوزارة مستلزمات الدراسة للدارسين مجانًا، حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية التي تم افتتاحها للعام الدراسي 2022 / 2023 (162) (137) مركزًا بواقع مركزا للإناث و(25) مركزًا للذكور، التحق بها (1896) دارسًا ودارسة، كان منهم (1544) دارسة و(352) دارسًا، كما يتم العمل عل مراجعة وتقييم الأنشطة الخاصة ببرامج تعليم الكبار ضمن إطار المراجعة السنوية للخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2025)، واستنادًا إلى نتائج المراجعة السنوية للخطة الإستراتيجية للوزارة .
- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين إذ تم افتتاح 204 مراكز لتعزيز الثقافة للمتسربين، التحق فيها ما يقارب الـ 4020 دارسًا ودارسة، كما تم تنفيذ برنامج التعليم الاستدراكي بهدف توفير التعليم للأطفال ممن هم خارج التعليم من عمر 9-12 عامًا، إذ تم افتتاح 76 مركزًا التحق فيها 1378 دارسًا ودارسة.

8. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والابتكار(التشريعات – الرؤى والإستر اتيجيات والخطط - البرامج)

يسعى صندوق البحث العلمي لتحقيق الهدف الوطني لوزارة التعليم العالي بتشجيع البحث العلمي التطبيقي، من خلال:

- توظيف البحث العلمي والابتكار لإحداث الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات الأمن القومي.
- نشر ثقافة البحث العلمي وثقافة الابتكار والإبداع في مختلف المجالات وتعميمها.
- بناء القدرات في مجالات البحث العلمي والابتكار والريادة.
- تقديم دعم سنوي لمركز التميز في جامعة اليرموك للاشتراك في قواعد البيانات للباحثين.
- دعم إنشاء مجلات جديدة (مجلة طب الأسنان في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، مجلة التربية البدنية وعلوم الرياضة في الجامعة الهاشمية) لسنة 2023.

9. الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال (التشريعات – الرؤى والإستر اتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- وضع مسودة تعليمات جديدة للابتكار والريادة لسنة 2024، تتضمن مسارات دعم ابتكار في قطاع التعليم العالي (برنامج احتضان، برنامج دعم المشاريع الابتكارية، برنامج التسريع والنمو) .
- وضع مسودة أسس لإطلاق جائزة أفضل ريادي/ة أردني/ة في مجال العلوم والتكنولوجيا سنة 2023.

ثانيًا: الرؤى والإستر اتيجيات والخطط

- المشاركة في إعداد البرنامج التنفيذي (2023-2025) في رؤية التحديث الاقتصادي من خلال الفريق الفني لقطاع البحث والتطوير والبيانات واقتراح الأولويات والأنشطة المرتبطة بأولويات ذات صلة بتعزيز الملكية الفكرية ودعم المواهب وتعزيز البناء التشريعي في مجال الملكية الفكرية والبحث والتطوير.

ثالثًا: البرامج

- تم تمويل برنامج لبناء قدرات الأكاديميين في الإبتكار بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز من كافة الجامعات.
- إيداع براءتي اختراع لباحثين أردنيين والسير بإجراءات تسجيلهما لدى وزارة الصناعة والتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) سنة 2023.

التحديات لتحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

- يعاني قطاع رياض الأطفال والتعليم المبكر من محدودية الخدمات المتاحة وتفاوت جودتها، مع نقص الموارد المالية والمكانية اللازمة لتلبية الطلب المتزايد وعدم وجود المساحات المناسبة لاستحداث رياض الأطفال (بناء، أو استئجار، أو تجهيز) في المناطق السكنية المكتظة، وضعف استثمار القطاع الخاص. كما يواجه القطاع تحديات في تحسين البيانات، وتطوير الحوكمة، وتوظيف وتدريب الكوادر المؤهلة، خاصة فيما يتعلق بالبرامج المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة.
- يعاني التعليم الأساسي من مشكلات التسرب المدرسي وضعف تطبيق التعليم الشامل، خاصة للأطفال اللاجئين والفئات الضعيفة، مع وجود فجوة رقمية تعرقل التعلم عن بعد.
- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، مع تركيز النفقات على الرواتب دون الاستثمار في تحسين البنية التحتية أو تطوير المناهج وأساليب التقييم.
- ضعف تدريب المعلمين على المهارات المطلوبة، وعدم الاستفادة الكافية من التكنولوجيا الحديثة في التعليم، مما يؤثر على جودة التعليم ومواكبته لاحتياجات العصر وسوق العمل.
- تنوع المؤسسات التي تقدم خدمات تعليم الكبار وضعف التنسيق بينها، مع محدودية وسائل النقل وارتفاع تكاليف المراكز وأجور العاملين.
- الفقر، والزواج المبكر، والتنقل للعمل الزراعي، والثقافة السلبية تجاه تعليم الكبار تؤدي إلى تسرب المتعلمين، خاصة الفتيات واللاجئين.

التوصيات العامة المقترحة لمواجهة تحديات تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطه بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع

- العمل على تحقيق نسبة التحاق إجمالية برياض الأطفال تصل إلى 100% بحلول عام 2033، من خلال تنفيذ السياسات والخطط المدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2033.
- توسيع القدرة الاستيعابية للمدارس وتطوير البنية التحتية لضمان التعليم الشامل، مع التركيز على دمج التكنولوجيا في التعليم لتحسين تجربة الطلبة، وتوفير محتوى تعليمي رقمي يعزز التعليم المدمج، بالإضافة إلى تنفيذ برامج علاجية لتعويض الفاقد التعليمي[66] .
- زيادة الاستثمار في قطاع التعليم من خلال رفع مستوى الإنفاق العام على البنية التحتية والمناهج وأساليب التقييم، مع تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم تطوير التعليم.
- إطلاق برامج تدريب شاملة ومستدامة للمعلمين تركز على المهارات الأساسية مثل التحليل والإبداع، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، إلى جانب تطوير إطار متكامل لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وضمان مواءمة التدريب مع احتياجات سوق العمل.[67]
- تطوير رؤية مشتركة وتوحيد الجهود بين الوزارات والمؤسسات العاملة في تعليم الكبار من خلال توفير إطار مرجعي ينظم السياسات ويحدد الأدوار والمسؤوليات، مع العمل على جذب دعم مادي من المانحين لتوسيع نطاق المراكز الجغرافية.

- إطلاق حملات توعوية لتغيير الثقافة المجتمعية السلبية حول تعليم الكبار، مع عرض قصص نجاح ملهمة، والعمل على جذب اهتمام المانحين والمنظمات الدولية لدعم برامج التعليم غير النظامي وعلاج التسرب المدرسي، بالتوازي مع تنفيذ أنشطة الحد من عمل الأطفال.

التحديات التي تواجه زيادة نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي

- قلة المخصصات المالية وضعف البنية التحتية اللازمة لإنشاء مدارس ومشاغل مهنية حديثة، واستحداث تخصصات جديدة في التعليم المهني المطور (BTEC)، مما يعيق استيعاب الطلبة الراغبين بالالتحاق.
- صعوبة تأهيل عدد كافٍ من المعلمين لتدريس التخصصات المهنية المطورة، وضعف الاتفاقيات مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب فعّالة للطلبة.
- رغم ارتفاع عدد مدارس التعليم المهني، لا يزال الإقبال عليها ضعيفًا بسبب تحديات تهيئة المدارس وعدم وجود تحفيز كافٍ للطلبة.

التوصيات المقترحة لمواجهة تحديات زيادة نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي

- تحديث قطاع التعليم المهني والتقني من خلال توفير المخصصات المالية اللازمة لإنشاء مدارس ومشاغل حديثة، وشراء التجهيزات المطلوبة، وربط التخصصات المهنية باحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.
- تطوير برامج تدريب المعلمين وتأسيس مراكز للتميز البحثي، مع توقيع اتفاقيات واضحة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص لتوفير فرص تدريب فعّالة للطلبة وتعزيز مهاراتهم بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- إجراء دراسات مسحية لتحديد ميول الطلبة وتطوير حملات توعوية لتحفيزهم للالتحاق بالتعليم المهني، مع توفير جميع التخصصات في جميع المناطق وتخصيص برامج تدريبية لاستقطاب الطلبة غير النظاميين وتلبية احتياجاتهم التعليمية.

التحديات التي تواجه زيادة عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني

- يعاني التعليم المهني من ضعف البنية التحتية ونقص الميزانية اللازمة لتوفير المدارس والمشاغل المهنية، مع غياب الدعم المالي لتنفيذ الخطط الإستراتيجية وزيادة عدد المدارس بما يتناسب مع الطلب المتزايد.
- تواجه المناهج الدراسية قِدَم المحتوى النظري وضعف معايير كفاءة المعلمين والإداريين، مع محدودية برامج التنمية المهنية وصعوبة مواءمة نظام الرتب الجديد مع الترخيص المهني، بالإضافة إلى نقص المدرّبين المؤهلين.
- ضعف في مواءمة التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل المتغير، بما في ذلك غياب التعلّم العملي الموجّه، ضعف التوجيه والإرشاد الوظيفي، وقلة التعاون مع الصناعة لتطوير مهن وتقنيات جديدة.

التوصيات المقترحة لزيادة عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني / مؤسسة التدريب المهني:[68]

- العمل على زيادة المخصصات المالية للجهات المزودة للتدريب المهني والتقني، وتوفير الدعم اللازم لإنشاء مدارس ومشاغل حديثة، وتطوير أدوات وتجهيزات التعليم المهني، بما يتناسب مع أعداد الطلبة الراغبين في هذا المجال.
- تعزيز قدرات المعلمين والمدربين وفق أفضل الممارسات العالمية، ودمج مفاهيم ومهارات الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في المناهج، مع تطوير إطار وطني للاعتراف بالتعلم المسبق والتعلم القائم على العمل، وتفعيل نظام معلومات موحد يربط مخرجات التعليم بسوق العمل.
- العمل على مواءمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات السوق عبر إدخال مناهج المهارات الرقمية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات وإعداد المناهج، وإطلاق برامج الزمالة الوظيفية، وتوفير تسهيلات تمويلية لخريجي التدريب المهني لبدء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

التحديات التي تواجه زيادة عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم:[69]

- محدودية البيئة الداعمة لتعليم ذوي الإعاقة ونقص الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المدارس، وضعف الخبرات اللازمة لتكييف المناهج الدراسية مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، مع غياب خدمات داعمة مثل لغة الإشارة، طريقة بريل، والعلاجات النطقية والطبيعية.
- ضعف تقبل الطلبة ذوي الإعاقة من قبل المعلمين والإداريين وزملائهم، بالإضافة إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة، وعبء التكاليف المالية على الأهالي لتوفير معلمات مرافقات، مع محدودية برامج الإرشاد المدرسي لتقبل الطلبة ذوي الإعاقة.
- انخفاض نسبة التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة بالمدارس نتيجة الاتجاهات السلبية في المجتمع، وعدم توفر بيانات دقيقة عنهم، وضعف وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم وتبنيهم للحرج المجتمعي تجاه إدماج أبنائهم.

التوصيات المقترحة لزيادة عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم

- العمل على إنشاء أبنية مدرسية مهيأة لتلبية احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، مع تطوير البرامج والخدمات المخصصة لهم مثل لغة الإشارة، طريقة بريل، والعلاجات اللازمة. كما ينبغي تحسين نظام المعلومات التربوية لتوفير بيانات دقيقة حول نسبة التحاقهم وتحديثها بشكل دوري بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تكثيف حملات التوعية والتواصل مع أهالي الطلبة ذوي الإعاقة لزيادة فهمهم وتقبلهم للتعليم الدامج، مع شمول الطلبة ذوي الإعاقة بجميع البرامج التعليمية المخصصة لهم في مراكز التربية الخاصة. إضافة إلى ذلك، توفير خدمات النقل وزيادة بدل المواصلات لتخفيف العبء المالي على الأسر ذات الدخل المحدود.
- توحيد الجهود بين الجهات الشريكة والمانحة لتنفيذ بنود الإستراتيجيات ذات الصلة بالإعاقة، مثل الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، وتطوير برامج تربوية خاصة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية وذوي اضطراب طيف التوحد، مع تفعيل مسار الإحالة الوطني لتقديم الخدمات بشكل متكامل بين جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

التحديات التي تواجه زيادة عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس

- نقص الموارد المالية اللازمة لتغطية الطلاب المستحقين للإستفادة يحد من قدرة الصندوق على تغطية تكاليف دراستهم.
- تزايد تكاليف التعليم بشكل عام يجعل الحاجة إلى المنح والقروض أكثر إلحاحاً ويزيد من عجز صندوق دعم الطالب ويقلل عدد المستفيدين.

التوصيات المقترحة لزيادة عدد المنح والقروض المقدمة لطلبة البكالوريوس

- تأمين مصادر تمويل مستدامة للبعثات الداخلية وضمان كفايتها لتغطية تكاليف التعليم للطلاب.
- التنسيق مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي لضمان الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال التعليم العالي والبعثات الداخلية (المنح والقروض).
- التنسيق مع الشركاء لضمان الحصول على المعلومات اللازمة بسرعة ودقة عالية.

التحديات التي تواجه زيادة نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي المتقدمين.

- ضعف القدرة الاستيعابية والمالية للجامعات :تعاني الجامعات من ضعف القدرة الاستيعابية لتلبية طلبات الالتحاق المتزايدة، إضافة إلى ارتفاع الرسوم الجامعية، مما يشكل عائقًا أمام تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم العالي، وينعكس على جودة مخرجات التعليم العالي.
- إشباع التخصصات وضعف توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل :ارتفاع أعداد الخريجين في التخصصات الراكدة، وضعف التركيز على المهارات المطلوبة في سوق العمل، أدى إلى تقليل الفرص للطلاب في التخصصات الحيوية وزيادة البطالة بين الخريجين.
- ضعف جودة التعليم العالي والبنية التحتية :تشمل التحديات قِدَم البرامج التعليمية، غياب التركيز على الكفاءات والمهارات، انتشار أساليب التلقين، وضعف استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى قصور في البحث والتطوير وتدهور المرافق الجامعية، مما يقلل من تنافسية الخريجين في سوق العمل.

التوصيات المقترحة لزيادة نسبة الطلبة الحاصلين على مقاعد لمرحلة البكالوريوس من إجمالي المتقدمين [70]

- إصلاح عملية القبول الجامعي من خلال تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص، وتطوير آليات القبول لاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة مع مراعاة احتياجات سوق العمل. تحسين النظام المالي للجامعات من خلال استحداث مصادر تمويل جديدة مثل الإعفاءات الضريبية وتسويق البحوث، إلى جانب توفير نظام دعم مالي موجه للطلبة المحتاجين لزيادة الوصول إلى التعليم العالي.
- تطوير برامج تعليمية قائمة على الكفاءات والطلب، مع التركيز على تحديث المناهج الدراسية وتبني أساليب تدريس مبتكرة. تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم ودمج التعلم الرقمي والمختلط لضمان تجهيز الخريجين بالمهارات المطلوبة لسوق العمل. دعم الشراكات بين الجامعات وقطاعات الصناعة والتجارة لاستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع المتطلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية.
- تحسين البنية التحتية التكنولوجية والبيئة التعليمية للجامعات من خلال تحديث المرافق واعتماد معايير ضمان الجودة. تعزيز الابتكار في التعليم عبر تطوير برامج مراكز التميز وتشجيع البحث العلمي التطبيقي. توفير بيئة تعليمية محفزة وشاملة باستخدام أحدث التقنيات التعليمية والبنية التحتية المستدامة لضمان جودة التعليم وزيادة تنافسيته.

التحديات التي تواجه زيادة عدد المشاريع البحثية التطبيقية والمشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال

- يعاني العديد من الباحثين من ضغط كبير في المهام الدراسية والإدارية، ما يحد من قدرتهم على التفرغ لكتابة وتقديم طلبات دعم المشاريع البحثية.
- يفتقر صندوق دعم البحث العلمي والابتكار إلى الإستراتيجيات الفعالة لتسويق خدماته وبرامجه للباحثين والمؤسسات.
- يواجه الصندوق قيودًا إدارية ومالية تحد من استقلاليته، ما يؤثر على مرونته وقدرته على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.
- عدم مواكبة نظام المشتريات والعطاءات الحكومية والأنظمة المالية والتعليمات النافذة لمتطلبات دعم المشاريع البحثية، ما يعيق تنفيذ المشاريع بكفاءة.

التوصيات المقترحة لزيادة عدد المشاريع البحثية التطبيقية والمشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال

- إنشاء حاضنات الأعمال والتكنولوجيا التي ترتكز على الإبداع والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- تطوير منظومة البحث العلمي من خلال التوسع في إنشاء مراكز الابتكار وضمان توفير الدعم الفني واللوجستي للأبحاث قصيرة وطويلة المدى.
- دعم المواهب في مجال البحث والتطوير.
- تعزيز الإنفاذ وحماية الملكية الفكرية من خلال تطوير برامج تحفيز الملكية الفكرية والترويج لها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

المحور الأول : المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول : تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الخامس 1.1.5 توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع

السياسة 1.5.1 تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند

السياسات الفرعية :

1.5.1.1 زيادة الحماية المتعلقة بالعمل وزيادة فرص العمل، وإمكانية الوصول إليها ونوعية الوظائف

1.5.1.2 الحد من تفضيل الأردنيين للعمل في القطاع العام دون القطاع الخاص، وتجنب زيادة التوقعات في الحصول على الوظائف الدائمة في القطاع العام

1.5.1.3 زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على برامج العمل

1.5.1.4 تطوير برامج المساعدات الاجتماعية المقدمة من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة ومنظمات المجتمع المدني بما يضمن فاعلية الأداء وكفاءة الإنفاق.

1.5.1.5 الإبقاء على برنامج التغذية المدرسية لأهميته في نمو الطفل وصحته

1.5.1.6ضمان تو افر خدمات تعليمية عادلة للجميع

1.5.1.7مو ائمة النظام التعليمي مع سوق العمل

1.5.1.8 تضمن وزارة التنمية الاجتماعية برامج رعاية وحماية اجتماعية مناسبة للفئات المستهدفة

تم قياس **هدف توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين، عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي، عدد المراكز التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية بموجب معايير معتمدة (منها على سبيل المثال :خدمات الإرشاد الأسري، الحماية من العنف الأسري، خدمات ذوي الإعاقة، دور الإيواء، دور كبار السن ، نسبة المشتغلين من الحاصلين على تدريب من برامج صندوق المعونة الوطنية، ، نسبة المسجلين ضمن منصة سجل في برنامج التشغيل الوطني المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية من إجمالي المسجلين في المنصة، درجة مؤشر التنمية البشرية، نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.) ، والتي تظهر في الجدول رقم (4).

إن الحماية الاجتماعية تعد ركنًا أساسيًا في بناء مجتمع متماسك وقوي باعتبار أن الحماية الاجتماعية هي التي تحفظ كرامة الإنسان من خلال إيجاد وتوفير أدوات وبرامج حماية أكثر شمولية وموسعة لتساعد الفئات الفقيرة لتصبح منتجة وناشطة اقتصاديًا. حيث تعكس برامج الحماية الاجتماعية التزام الأردن في تحسين حياة مواطنيه وتوفير الأمان والدعم للأسر الأكثر احتياجا وتعتبر استثماراً في السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

الجدول رقم5 : مؤشرات الهدف الخامس - توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية							
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي							
الأهداف الفرعية:							
1.1.5 توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير	نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين	%85[71]	%85	%83.9	زيادة 0.035. % سنويًا حسب الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2023-2020 %85.07	لم يتحقق	-1.1 سلبي
	عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي (مليون)	1,412,041	1.503.019	1.555.232	معدل الزيادة السنوية (3.11%)	تحقق	+143.191 ألف مشترك
	عدد المراكز التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية بموجب معايير معتمدة (منها على سبيل المثال: خدمات الإرشاد الأسري، الحماية من العنف الأسري، خدمات ذوي	غير متوفر	غير متوفر	عدد المراكز الحكومية المعتمدة (48) عدد المراكز الخاصة المعتمدة (25) عدد المراكز التطوعية المعتمدة (23)	غير متوفر		لم يتم القياس لعدم توفر المؤشرات لغايات المقارنة

مظلة للجميع.	الإعاقة، دور الإيواء، دور كبار السن.			موزعة كالتالي: **مراكز ذوي الإعاقة:** الحكومية (5) رعاية (16) نهاري دامج الخاصة (20) التطوعية (2) **مراكز التسول** حكومية (2) **مراكز الأحداث** الحكومية (6) ذكور و(5) دور حماية للإناث الخاصة: (1) دار حماية للفتيات **الأسرة والطفولة (الأطفال- كبار السن)** حكومي (4) دور رعاية أطفال أيتام وفاقدي السند الأسري خاص (4) دور مسنين تطوعي (16) دار رعاية أطفال أيتام وفاقدي السند		

			الأســـري و(5) دور مسنين.				
	نسـبة المشـتغلين من الحاصلين على تدريب من برامج صـنـدوق المعونة الوطنية ملاحـظـة: لا يـوجـد نسـبـة فـقـط عـدد حسب إفادة صندوق المعونة الوطنية	غير متوفر	عـدد المتـدربين 2056 مـوزعـة 900 ذكـــور و1156 إناث المشـتغلين من خلال الشـركاء 444 وبنسـبـة 22% مـوزعـة 266 ذكـــور و178 إناث المجموع الكلي للمشغلين خلال العام 2022 من خلال المنصـــة والشـــركاء هو 1566 مـوزعـة 1222ذكـــور و344 إناث	عـدد المتـدربين 1396 موزعـة 807 ذكـور و589 إنـاث بنسـبـة 42% من الإناث عـدد المشـتغلين من خلال الشـركاء 1285 وبـنسـبـة 92% مـوزعـة 846 ذكـور و439 إنـاث بمـا نسـبتـه 34% من الإنـاث وعليـه فـإن المجموع الكلي للمشـــغلين خلال الـعـام 2023 مـن خـلال المـنصـــة والشركاء هو 2460 موزعـة 1434 ذكور و 1026 إناث	تحسن عن السنة السابقة	تحقق	لا يعتمد نسبة
	نسـبـة المسـجلين ضـمن منصـة سـجل في برنـامج التشـغيل الوطني المسـتفيدين من صـنـدوق المعونة الوطنيـة من إجمـالي المسجلين في المنصة	غير متوفر	المشتغلين من خلال منصة سجل " برنامج التشغيل 1122 موزعة 600 ذكور و522 إناث %28.4	المشتغلين من خلال منصة سجل " برنامج التشغيل الوطني" 1175 موزعة 588 ذكور و 587 إناث %40	تحسن عن السنة السابقة	تحقق	+11.6 إيجابي

	درجة مؤشـر التنمية البشرية	0.72 102 من أصل 191 دولة	0.736 99 من أصل 193 دولة آخر رصد للمؤشر حسب تقرير التنمية البشرية للأعوام 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP	0.74 99 من أصل 193 دولة حسب تقرير 2024.	99 ترتيب 0.80 درجة عام 2025	تحقق	تحسن في الدرجة بمقدار 0.02 درجة تحسن 3مرتبات إيجابي
	نسـبة السـكان الحضـريين الـذين يعيشـون في أحيـاء فقيرة أو مسـتوطنات غـير رسـمية أو مساكن غير لائقة.	23.4 (2018)	غير متوفر	غير متوفر	خفض عن سنة الأساس	غير متوفر	

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع

المؤشر 1: نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين

يظهر في الشكل رقم 16 نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الإجتماعي إلى إجمالي المشتغلين، حيث يظهر مؤشر نسبة المؤمن عليهم المشمولين في الضمان الإجتماعي إلى إجمالي المشتغلين إتجاهاً نحو الإنخفاض حيث تراجعت النسبة من 85% عام 2021 إلى 83.9% في عام 2023، إلى جانب عدم تحقيق القيم المستهدفة لعام 2023 والبالغة 85.07%، وقد يعود ذلك لضعف في تطبيق العقوبات الرادعة على أصحاب العمل لمنعهم من التهرب التأميني ذلك بعدم شمول أصحاب العمل لكل أو بعض العاملين لديهم بالضمان وبالتالي حرمانهم من الاستفادة من المنافع التأمينية التي يوفرها قانون الضمان لهم أو من خلال إشراكهم على أساس أجورهم غير الحقيقية وهو ما ينعكس بالسلب على مقدار المنافع التأمينية المخصصة لهم، وكذلك الغنسحاب المبكر للنساء من سوق العمل، وتعويضات الدفعة الواحدة التي تحرمهن من الحماية الاجتماعية.

المؤشر2: عدد المشتركين في الضمان الإجتماعي

أظهر مؤشر عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي اتجاها إيجابيًا كما يبين الشكل (17)حيث ارتفع من1,412,041 مشتركا عام 2021 الى1.555.232 مشتركا عام 2023 محققا زيادة قدرها 143.191 مشترك عن ما هو مستهدف لأعداد المؤمن عليهم عام 2023، وقد يعود ذلك للبدء بتحقق الهدف الإستراتيجي الثاني من الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام 2020 -2023، والذي تهدف المؤسسة من خلاله إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، والقيام بدور حيوي في دعم منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تفعيل الشراكات والمساهمة في توفير الحماية الممكنة لكافة فئات المجتمع من خلال سياسات توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي.

الشكل 16: نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين

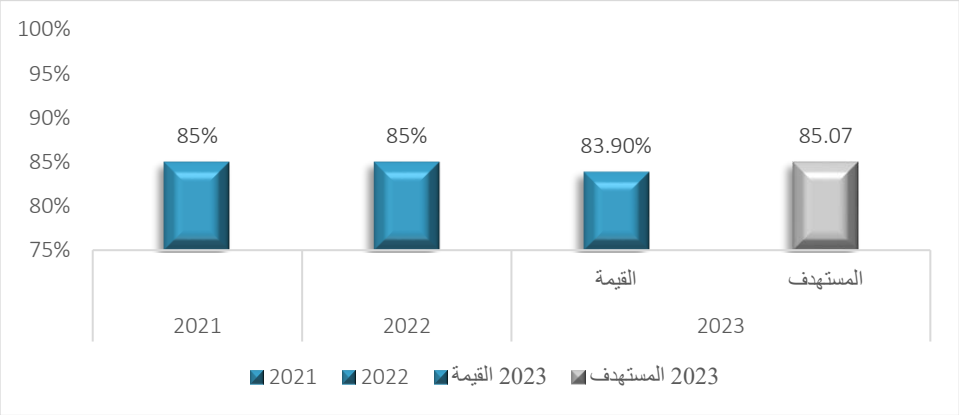

الشكل 17: عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي (مليون)

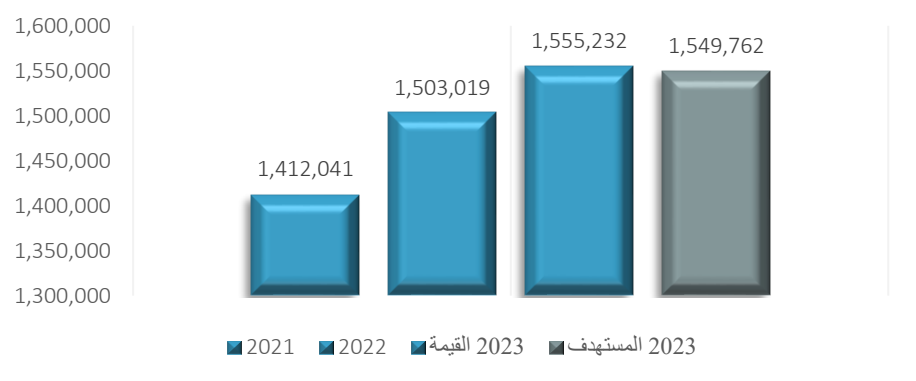

المؤشر 3: عدد المراكز التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية بموجب معايير معتمدة (منها على سبيل المثال :خدمات الإرشاد الأسري، الحماية من العنف الأسري، خدمات ذوي الإعاقة، دورالإيواء، دور كبارالسن

يظهر من الجدول رقم (5) أن عدد المراكز الحكومية قد بلغ (48) مركزًا، وعدد المراكز الخاصة (25) مركزًا، وعدد المراكز التطوعية (23) ، وقد تم اعتمادها وفقا لمعايير الإعتماد وذلك حسب بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للعام 2023. وهي موزعة كالتالي:

- مراكز ذوي الإعاقة المعتمدة وفقا لمعايير الاعتماد : الحكومية (5) رعاية (16) نهاري دامج في الكرك ، معان ، الطفيلة، العقبة، جرش، عجلوان، اربد، المفرق، عمان ، الزرقاء، الرصيفة ، الخاصة (20) في عمان – مادبا – الرصيفة- ، التطوعية (2)
- مراكز التسول المعتمدة وفقا لمعايير الاعتماد : حكومية (3) في عمان-مادبا – الكرك
- مراكز الأحداث المعتمدة وفقا لمعايير الاعتماد : الحكومية (6) للذكور و(5) للإناث في الرصيفة، اربد، غرب وشرق عنان، مادبا، العقبة، الخاصة: (1) دار حماية للفتيات في عمان / شفا بدران
- (الأطفال) المعتمدة وفقا لمعايير الاعتماد : دور رعاية أطفال أيتام وفاقدي السند الأسري ، حكومي (4)، تطوعي (16) دار رعاية أطفال أيتام وفاقدي السند الأسري عمان - اربد – العقبة - الزرقاء – السلط - عجلون .
- كبار السن : تطوعي (5) دور مسنين في عمان / الجويدة وشارع وصفي التل وشفا بدران ، الزرقاء الجديدة، الفحيص - خاص(4) دور مسنين في عمان الجندويل – مرج الحمام عدد 2 – اربد .

المؤشر 4: عدد المشتغلين من الحاصلين على تدريب من برامج صندوق المعونة الوطنية

يبين الجدول رقم (5) أن عدد الحاصلين على تدريب في 2022 من برنامج صندوق المعونة الوطنية قد بلغ 2056 موزعة 900 ذكور و 1156 إناث، وبلغت نسبة المشتغلين منهم من خلال الشركاء 22% وعددهم 444 موزعين كالتالي 266 ذكور و 178 إناث، أما في 2023 فإن عدد الحاصلين على تدريب قد ارتفع ليصل إلى 1396 موزعة 807 ذكور و 589 إناث بنسبة 42% من الإناث، كما ارتفعت نسبة المشتغلين من خلال الشركاء لتبلغ 92% وعددهم 1285 موزعة 846 ذكور و 439 إناث بما نسبته 34% من الإناث ، وقد يعود الارتفاع في عام 2023 إلى إقرار التعليمات المعدلة لتعليمات تدريب وتأهيل وتشغيل أفراد الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية لعام 2023، نفذ صندوق المعونة الوطنية برامج تمكين اقتصادي تستهدف إخراج الأسر من دائرة الفقر عبر التدريب والتأهيل والتشغيل. وتركز البرامج على تخريج المستفيدين من التحويلات النقدية من خلال تقوية مهاراتهم وإيجاد فرص عمل تؤمن دخلاً ثابتًا وتأمينًا اجتماعيًا، مستهدفة الفئة العمرية 18-40 سنة، مع التركيز على التدريب في مكان العمل والتدريب المنتهي بالتشغيل.

المؤشر5: نسبة المسجلين ضمن منصة سجل في برنامج التشغيل الوطني المستفيدين صندوق المعونة الوطنية من إجمالي المسجلين في المنصة

تساهم وزارة العمل من خلال منصة برنامج التشغيل الوطني (سجل) في تشغيل أفراد الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية من خلال التشبيك مع الجهات المشغلة، وكما هو موضح في جدول رقم (5) فقد بلغت نسبة المسجلين ضمن منصة سجل في برنامج التشغيل الوطني المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية من إجمالي المسجلين في المنصة 40% في عام 2023 مسجلة ارتفاعًا قدره 11.6% حيث بلغت نسبة المسجلين في 2022 28.4% ويعود ذلك لحداثة المنصة ، ومن الجدير بالذكر أنه تم إطلاق المنصة في نهاية عام 2019 ، والمنصة تستقطب كلا الجنسين الذكور والإناث حيث بلغ عدد المسجلين على منصة "سجل" 224844 باحثًا عن عمل 40% منهم إناث [72] وعليه فان المجموع الكلي للمشتغلين خلال العام 2022 من خلال المنصة والشركاء هو 1566 موزعة 1222ذكور و 344 إناث، أما المشغلين من خلال منصة و المجموع الكلي للمشغلين خلال العام 2023 من خلال المنصة والشركاء هو 2460 موزعة 1434 ذكور و 1026 إناث.

المؤشر 6: درجة مؤشر التنمية البشرية

يبين الجدول رقم (5) تقدم الأردن في درجة مؤشر التنمية البشرية فقد حقق الأردن ارتفاعًا من درجة 0.72 و بترتيب 102 من أصل 191 دولة في عام 2021 ليتقدم إلى المرتبة 99 من أصل 193 دولة وبدرجة 0.73 عام 2022 وبفارق (3 مرتبات) ثم ليحافظ على المرتبة نفسها للعام 2023 وبدرجة 0.74. وبحسب بيانات تقرير الأردن في المؤشرات الدولية والذي تصدره دائرة الإحصاءات العامة فقد جاء ترتيب الأردن عربيًّا في المرتبة التاسعة للعام 2022.
وبيّن تقرير التنمية البشرية أن تقدم الأردن الكبير يرجع إلى التعديلات التي جرت على القانون المعدل لقانون العمل رقم 10 لسنة 2023 الذي يعد أول قانون يمنع التمييز المبني على النوع الاجتماعي في تشغيل العاملين بصراحة بموجب القانون.

المؤشر 7: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

لا يتوفر بيانات حول قيم مؤشر نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

الجهود الوطنية المبذولة توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع

الجهود الوطنية المبذولة لزيادة نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- إصدار التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل الاجتماعي المؤقت وغير المتفرغين في تموز 2021، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في إستحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحيات لتخفيض إشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية.
- إجراء عدة إصلاحات تشريعية تضمنت إصدار نظام العمال الزراعيين رقم 10 لسنة 2021 لتنظيم القطاع الزراعي وشمول العاملين فيه بالضمان الاجتماعي.
- صدور قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي رقم (11) لسنة 2023 الذي تضمن جملة من الإصلاحات تخص (شمول المؤمن عليهم العسكريين، وإصلاحات تتعلق بالتنظيم الإداري للمؤسسة، وتوسعة الحماية للمؤمن عليهن تأمين الأمومة، وكذلك استحقاقها للرواتب التقاعدية للأرملة والمطلقة، وإضافة مادة تتعلق بتخفيض نسبة اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
- سعى برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 – 2023 إلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي من أجل تخفيض نسب الاشتراكات على الداخلين الجدد إلى سوق العمل لفترة تمتد إلى عشر سنوات.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- استجابت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للتوجيهات الملكية السامية بأهمية رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تنفيذ خدمات التحول الإلكتروني والذي يشمل 186 خدمة متاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وتطبيقات الهواتف الذكية وإتاحة خدمات المؤسسة الإلكترونية على تطبيق "سند" الحكومي وحوالي 2.1 مليون حساب إلكتروني على موقع المؤسسة حتى نهاية العام 2023.
- تهدف الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام 2020-2023 إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز الشراكات وتطبيق سياسات توسعة الشمول. تشمل الأهداف مكافحة التهرب التأميني، تنظيم شمول العمالة الوافدة، وضم فئات جديدة مثل

العاملين في المنازل وأبناء الأردنيات وأبناء قطاع غزة. لدعم المجتمعات الهشة، تم رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب التقاعدية بما يتماشى مع معدلات التضخم.

- أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي خطتها الإستراتيجية للأعوام 2024-2026 المواكبة لرؤى التحديث الوطنية واستشرافها للمستقبل من خلال تحديث رؤيتها ورسالتها وقيمها الجوهرية وأهدافها الإستراتيجية.
- وتضمن البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024) / المحور الثاني وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالعمل اللائق والضمان الاجتماعي، وإشراك العاملين بالضمان الاجتماعي، تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي بما يضمن استدامته، وإشراك فئات جديدة من العمال.

ثالثًا: البرامج:

- برنامج السلف التقاعدية في آب 2021 : أتاحت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لمتقاعديها إمكانية الحصول على سلف شخصية تصل إلى 10 أضعاف الراتب التقاعدي وبسقف لا يزيد عن 5,000 دينار وبفترات تقسيط تصل إلى 60 شهراً، وذلك بهدف التسهيل عليهم لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة، ويستفيد من هذا البرنامج متقاعدو المؤسسة الأردنيون وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات والأرملة والوالدان المستحقان.
- برنامج تقسيط: أطلقت المؤسسة برنامج تقسيط لمتقاعدي الضمان الاجتماعي من الأردنيين أبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات بالإضافة إلى مستحقيهم من الأرامل والوالدين دون ترتيب أي فوائد على عملية التقسيط، حيث يمكّن البرنامج الفئات المشمولة من شراء مستلزماتهم من شبكة المتاجر والموردين المعتمدين في البرنامج. كما قامت المؤسسة بتوقيع مذكرات تعاون واتفاقيات مع عديد الجهات والتي تصب في مصلحة هذه الفئات أيضا أبرزها: توقيع مذكرة تفاهم بين الضمان الاجتماعي وجامعة الشرق الأوسط تتضمن منح خصومات وتقسيط للرسوم الجامعية لأبناء المتقاعدين، وذلك بتاريخ 2022/3/20.
- أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية برنامج "استدامة++" في 2021، الذي يدعم اشتراكات المؤمن عليهم العاملين لحسابهم الشخصي أو منشآت القطاع الخاص بتقديم دعم نقدي كحافز شمول لمدة 12 شهراً. بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 15,570، ويستهدف 34,000 مستفيد. كما تقدم المؤسسة سبع حمايات اجتماعية من أصل تسع وفقًا لاتفاقية منظمة العمل الدولية 102، وأطلقت مشروع بادر لتوسيع الشمول للمنشآت غير المشمولة. كما تسهل المؤسسة عملية الاشتراك الاختياري إلكترونيًا وتنفذ حملات ترويجية لهذه الفئات عبر قنوات التواصل المختلفة.
- برنامج "اشمل نفسك" من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يتيح للعاملين في منشآت القطاع الخاص تقديم طلبات مباشرة للشمولة بالضمان الاجتماعي إذا لم تقم جهة العمل بشمولهم أو إذا لم يكن الأجر المصرح به هو الأجر الحقيقي. يهدف البرنامج إلى حماية حقوق العاملين وضمان استفادتهم من المنافع التأمينية، بالإضافة إلى مكافحة التهرب التأميني. حتى نهاية عام 2022، تقدم للبرنامج 8,599 مؤمناً عليهم.
- برنامج رعاية وبرنامج دعم الكلُف التشغيلية للحضانات المتفرع من تأمين الأمومة في 2021، حيث بلغ عدد المستفيدات من برنامج رعاية حوالي 19 ألف سيدة، وبلغ عدد الحضانات 336 حضانة وذلك حتى نهاية العام 2023، حيث بلغ إجمالي عدد المربيات والمستخدمات المستفيدات من دعم الأجور (15) ألف مربية ومستخدمة.
- برامج الدعم المقدمة من مؤسسة الضمان الاجتماعي في أثناء جائحة كورونا (كوفيد -19) والتي أدت إلى استدامة أكثر من 100 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص. كما قامت بالاستجابة إلى الجائحة بالوقت والقدر الكافيين، فكانت داعمة للمنظومتين الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث تم تصميم برامج المؤسسة وفق منهجية تركزت في محورين: توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في المملكة، وتوفير السيولة المالية لمنشآت القطاع الخاص، ومساعدتها لتجاوز تداعيات هذه الأزمة حيث بادرت المؤسسة لتشكيل خلية مسؤولة عن إدارة الأزمة ومواجهتها، من خلال مجموعة من البرامج وهي: تضامن 1 وتضامن 2 وحماية واستدامة وتمكين، أما بما يتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية لفئة كبار السن وعمال المياومة فقد تم في أثناء جائحة كورونا (كوفيد -19) تخصيص نسبة لا تتجاوز 50 %من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى وعمال المياومة وتم وقف العمل بها.

الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد المراكز التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية بموجب معايير معتمدة (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

فئة الأشخاص كبار السن

- تفعيل نظام رعاية كبار السن لعام 2021 وضمن تعليماته لعام2022 (تعليمات الانتفاع والاتفاق من حساب رعاية المسنين 2022)؛ وقد قامت وزارة التنمية الاجتماعية ليكون ضمن اليانصيب الخيري جزء سنوي يرفد الصندوق والحساب الذي جاء بموجب هذا النظام، ومن هذا العام سيتم تغذيته بما نسبته 9% من هذا الريع.

فئة الأشخاص ذوي الإعاقة

- ألزم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017 وزارة التنمية الاجتماعية (وفقا للمادة27/ هـ) على العمل لتكون دور الحضانة ومراكز ومؤسسات رعاية الأيتام والأحداث وكبار السن وضحايا العنف الأسري دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول. وبيّن القانون أن على وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة كل حسب اختصاصه بالتنسيق مع المجلس (وفقا للمادة 29/ي) القيام بتوفير برامج الوقاية من العنف والكشف عنه، وكيفية التبليغ والإخبار عن وقوعه وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على ذلك، يتضمن ذلك الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والأشخاص ذوي الإعاقة النفسية وأسرهم.
- صدور نظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية رقم (62) لسنة 2021 [73] الذي تضمن البدائل المتمثلة في الدمج الأسري والبيوت الجماعية إضافة إلى الخدمات المساندة كالتأهيل المجتمعي، المرافق الشخصية، الاستراحة القصيرة، التدخل المبكر، التدريب، المراكز النهارية الدامجة. كما تضمن شروط العاملين لتنفيذ بدائل الإيواء والخدمات المساندة وتشكيل لجنة لتحديد قيم المخصص المالي في بدائل الإيواء والخدمات المساندة، وإعداد مسودة تعليمات النظام من خلال المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية.
- صدور نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (35) لسنة 2021 74والذي نص على إلزام صاحب العمل بتوفير الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة في بيئة العمل، إضافة إلى صلاحيات مفتشي العمل بالتفتيش والتحقق من نسبة التشغيل في مكان العمل وعدم وجود تمييز على أساس الإعاقة، كما ونص النظام على التنسيق ما بين وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني لتهيئة مراكز التدريب المهني وتطوير البرامج التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعديل المادة (44) من نظام الخدمة المدنية رقم (6) لسنة 2022 والمتعلقة بتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام بموجب تقرير يصدر من لجنة تكافؤ الفرص المشكلة في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلزام الدائرة التي يعين بها الشخص ذو الإعاقة بتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكينه من ممارسة العمل.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

فئة كبار السن

- الإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام 2018-2022، التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تهدف إلى تحسين رفاهية كبار السن في الأردن. تم إعداد تقرير تحليلي عام 2023 لتقييم الإستراتيجية، ونتائج التقييم أدت إلى تحديث الإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام 2025-2030. هذه الإستراتيجية الجديدة تركز على توفير حياة كريمة لكبار السن في بيئة آمنة وداعمة، وتلبية احتياجاتهم التنموية والصحية والاجتماعية. من المبادرات المقترحة في رؤية الأردن 2025: تعزيز قدرات مراكز رعاية المسنين وفقًا للمعايير الدولية، دعم منظمات مجتمعية غير ربحية لتوفير خدمات أساسية، وتقليل التقاعد المبكر من خلال رفع السن إلى 55 سنة للنساء و60 سنة للرجال.

- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025، تتناول حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك، بما في ذلك كبار السن. المحور الثالث يركز على تطوير التشريعات لحماية الحقوق المالية والاجتماعية لكبار السن، وتوسيع مظلة التأمين الصحي، وضمان مراعاة قضاياهم في السياسات والخطط الوطنية. كما يشمل تعزيز الرقابة على دور الرعاية، تحسين الخدمات المقدمة، وزيادة مشاركة كبار السن في الحياة العامة.
- الخطة الإستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية : 2022-2026والتي أدرجت كإحدى أولوياتها الوطنية الاهتمام بكبار السن وتوفير الحياة الكريمة وخصصت هدفاً فرعياً يقضي بتحسين الخدمات المقدمة لكبار السن والهائمين، وذلك من خلال تنفيذ مشروع رعاية حقوق كبار السن وحمايتها ضمن برنامج الأسرة والطفولة.
- إستراتيجية قطاع النقل 2024-2028 تشمل تحسين خدمات النقل لجميع المواطنين، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال توفير وسائل نقل مهيأة (برية، بحرية، وجوية) لتسهيل الوصول إلى الخدمات مثل التعليم والصحة والعمل. تشمل المواصفات توفير مكانين لذوي الإعاقة في الحافلات الكبيرة، منحدرات مائلة، ووسائل نقل سياحية مهيأة وفقًا لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تتضمن الخطة الإستراتيجية لأمانة عمان الكبرى 2022-2026 مشاريع لدعم كبار السن، مثل تأهيل حافلات باص عمان لتكون ملائمة لهم، تحسين البنية التحتية كالأرصفة والحدائق، وإطلاق مشروع "عمان مدينة صديقة لكبار السن" لتقديم برامج توعوية وخدمية تلبي احتياجاتهم وفق المعايير الدولية.

فئة الأشخاص ذوي الإعاقة

- إطلاق السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020-2030.
- الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020 -2030 / بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم كخارطة طريق لدعم ذوي الإعاقة والعمل على دمجهم في المجتمع- والعمل على تأسيس ثقافة التزام بتعليم كافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية.
- إعداد المسودة النهائية الخاصة بـ "معايير التنمية المجتمعية الدامجة"، والتي تم تطويرها من قبل لجنة فنية مختصة ضمت عدد من الجهات الشريكة المعنية وبالتعاون مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء الحكومية والخاصة (2019-2029) / بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية.
- إطلاق الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة 2019-2029م بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الأشغال العامة والإسكان.

ثالثًا البرامج :

فئة كبار السن

- البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة :2021-2024 وقد تضمن الأولويات ذات العلاقة بكبار السن منها قيام الحكومة الأردنية بدراسة إنشاء صندوق خاص لدعم المسنين وتوفير جميع احتياجاتهم الضرورية (التمريض المنزلي، والدعم النفسي، والأندية النهارية)، وضمان عيش كريم لهم، توفير الرعاية الإيوائية لكبار السن على نفقة وزارة التنمية الاجتماعية. تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكل فئات المجتمع، تطبيق معايير العمل اللائق وإشراك العاملين بالضمان الاجتماعي، تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي بما يضمن استدامته، وإشراك فئات جديدة من العمال.
- تم تنفيذ دراسة تحليلية لتقييم واقع دُور رعاية المُسنين في الأردن أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، هدفت إلى تقييم واقع حال هذه الدُور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والبالغ عددها تسع دُور موزعة ضمن أربع محافظات: العاصمة عمَّان، البلقاء، إربد، الزرقاء، وبواقع خمس دُور رعاية ضمن القطاع التطوعي، وأربع دُور ضمن القطاع الخاص. ولأغراض التقييم، تم تصميم استبانة رصد وتقييم الأداء المؤسسي وتقييم جودة

الخدمات المُقدمة للمُسنين، بالاستناد إلى توجُّهات خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ومعايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دُور الرعاية الإيوائية الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وشروط الترخيص الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية. واعتمدت الاستبانة على منهجية المشاهدات والمعطيات والإنجازات الفعلية وذلك من واقع ما تم رصده من خلال الزيارات الميدانية لدُور الرعاية، بالإضافة للمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال مدراء الدُور، و/أو الشركاء الإستراتيجيين في الإشراف والرقابة على دُور الرعاية. وقد أظهرت نتائج الدراسة والزيارات الميدانية افتقار معظم الدُور إلى الكوادر البشرية المتخصِّصة، ونقص التمويل والتي تؤدي إلى إعاقة عمل هذه الدُور. وأوصت الدراسة إلى إنشاء مركز تدريب متخصِّص لرعاية المُسنين، وتوفير دليل إجرائي للعاملين في دُور رعاية كبار السن، وتقديم أفضل الخدمات الإيوائية للمُسنين.75

- الدليل الإجرائي للعاملين في دور رعاية كبار السن2022 المعد من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة يهدف إلى توضيح وتنظيم إجراءات سير العمل الخاص بتقديم الخدمات للمسنين في دور رعاية كبار السن التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية، واختصار الوقت والجهد فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات لمحتاجيها. ويسهم الدليل أيضًا عملية المراجعة والتدقيق والعمليات الإشرافية، وتوحيد النماذج، وبالتالي تسهيل طريقة العمل، وتبادل المعلومات بين الوزارة والمؤسسات المختلفة، والوصول إلى فهم مشترك يدعم آليات التعامل مع كبار السن، وتقديم الخدمات اللازمة لهم، وتوحيد الإجراءات ضمن إطار تقديم خدمات متكاملة وشاملة.
- تقدم مراكز الخدمات المجتمعية والبالغة 19 مركزاً التابعة لأمانة عمان أنشطة وبرامج ترفيهية لكبار السن والتي تعد بديلًا عن النوادي النهارية كما تسعى وزارة التنمية الاجتماعية وأمانة عمان إلى تعميم هذه التجربة في المحافظات الأخرى، وحث البلديات على إقامة مثل هذه المراكز.
- إنشاء نادي نهاري لكبار السن في العاصمة – وادي الحدادة من قبل أمانة عمان الكبرى بالتشارك مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة وجمعية الأسر التنموية.
- وخلال العام 2023 بدأ المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى ووزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الأسر التنموية بالعمل على مبادرة فتح نادي نهاري في مركز وادي الحدادة التابع لأمانة عمان، وحاليًا يجري العمل على الصيانة والتأثيث بالإضافة للسير بإجراءات ترخيصه، وأيضًا قام المجلس بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الخيرية الهاشمية بخصوص العمل على إنشاء نوادي نهارية لقضاء فئة كبار السن أوقات فراغهم والاستفادة من خبراتهم.
- قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ المشاريع التالية: مشروع تطوير أماكن تقديم الخدمة في دور الإيواء للأعوام 2022-2026 ، مشروع حساب رعاية المسنين للأعوام 2022-2026، مشروع رعاية وحماية الأشخاص الهائمين للأعوام 2022-2026 .

فئة الأشخاص ذوي الإعاقة

- تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير خدمات الحماية والرعاية للفئات المستهدفة بموجب الأطر التشريعية الناظمة لعملها، والتي تشمل (الأيتام، كبار السن، فاقدي السند الأسري، النساء المعنفات، ضحايا الاتجار بالبشر من خلال استحداث المراكز التي توفر خدمات الحماية والرعاية لهذه الفئات، بما يشمل الحماية من العنف. وبلغ عدد مراكز التدخل المبكر 16 مركز موزعة على محافظات المملكة، والتي تهدف إلى تدريب مقدمي الرعاية (من أفراد أسرة ومانحي الرعاية) على برامج وخدمات التربية الخاصة المبكرة للأطفال لغايات دمجهم في أسرهم وفي بيئات الطفولة المبكرة منذ لحظة الولادة وتيسير عملية تطورهم. ويشكل الأشخاص ذوي الإعاقة تقاطعاً مع جميع هذه الفئات ما يستدعي تقديم خدمات الحماية لهم توفير متطلبات محددة لغايات ضمان وصولهم وحصولهم على خدمات الحماية من العنف بشكل تام.
- تأهيل الكوادر العاملة في مراكز ومؤسسات الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، والتدريب على برامج التدخل المبكر.
- نفذ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من (200) زيارة تفتيشية استهدفت عدد من المؤسسات والمراكز المتخصصة بتقديم الخدمات الإيوائية والتعليمية والتأهيلية والعلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك للاطلاع واقع حال المنتفعين فيها وعلى البرامج والخدمات المقدمة في تلك المؤسسات، ورصد الانتهاكات والمخالفات إن وجدت وتحويلها للجهات ذات الاختصاص. وفي إطار تهيئة المباني والمرافق العامة للأشخاص ذوي الإعاقة قام المجلس بالكشف الحسي على أكثر من ((148) مدرسة مقترحة كمركز اقتراع نموذجي للأشخاص ذوي الإعاقة للتأكد من توفر متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة فيها.

- تقديم الدعم الفني لمختلف الجهات الوطنية لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة للمباني والأماكن العامة واستخدام وسائل النقل، من خلال الكشف الحسي على هذه المباني والمرافق وإعداد التقارير التي تبيّن التوصيات اللازمة لتوفير متطلبات إمكانية الوصول فيها للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم زيارة ما لا يقل عن (500) مرفق.
- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية من خلال تقديم الدعم الفني لوزارة السياحة ودائرة الآثار العامة وهيئة تنشيط السياحة لتهيئة المواقع السياحية والأثرية وتدريب الكوادر العاملة في مجال السياحة على متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية.
- مراجعة وتحديث كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير دليل العمل عليها، واستحداث كودة المدارس التي تتضمن المتطلبات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير مجموعة من الأدلة الإرشادية حول متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لعدد من القطاعات الخدماتية والتدريب عليها (متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمطاعم والمقاهي، متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الفندقية، متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمستشفيات).

الجهود الوطنية المبذولة لزيادة عدد المشتغلين من الحاصلين على تدريب من برامج صندوق المعونة الوطنية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

- تحديث وتطوير قسم التدريب داخل صندوق المعونة الوطنية، بما يشمل الرقمنة الشاملة لعمليات التدريب وتحسين أنظمة إدارة المعلومات الخاصة ببرنامج التخريج، مع ضمان الربط الفعال مع قواعد البيانات الوطنية بطريقة إلكترونية.
- تحديث برامج التدريب لتتوافق مع متطلبات وتوجهات سوق العمل الحديثة، وتطوير قائمة جديدة للمهن المطلوبة وإبرام الاتفاقيات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية تتماشى مع احتياجات سوق العمل وتتناسب مع مهارات أفراد الأسر المستفيدة.
- إجراء تقييم شامل لجاهزية الأسر المستفيدة للانخراط في سوق العمل، وذلك عبر جمع وتحليل بيانات هذه الأسر التي تشمل معلومات حول الجنس، الحالة الصحية، الموقع الجغرافي، المهارات، السجلات الوظيفية السابقة، المستويات التعليمية، الخبرات، والتطلعات المستقبلية، بهدف تحقيق التوافق المثالي بين هذه البيانات ومتطلبات سوق العمل وبرامج التشغيل والتدريب المتاحة.
- تطوير وتحديث قاعدة بيانات شاملة لأفراد الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية، لضمان إدارة فعالة وشاملة للمعلومات الخاصة بهم.
- توجيه الأسر المستفيدة نحو سوق العمل عبر تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية التوجه نحو سوق العمل والتعريف بالمزايا والامتيازات التي يقدمها الصندوق.

الجهود الوطنية المبذولة لخفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- قانون الإدارة المحلية، الصادر في عام 2021 يمهد الطريق للوصول إلى وضع السياسات والتخطيط المكاني والحضري من خلال المجالات الرئيسة التالية: تفويض سلطات أوسع (على المستوى المحلي) في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين، تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم وتطوير رؤية مستقبلية من خلال نهج تشاركي وديمقراطي.
- يوجد نظام تنظيم استعمالات الأراضي رقم 6 لعام 2007 ويتم تحديثه حاليًا وهو في المراحل النهائية لرفعه لديوان التشريع ويعنى هذا النظام بتصنيف الأراضي حسب خصوبتها وجودتها للزراعة ويحدد استعمالات كل تصنيف حسب طبيعة تربة الأرض وذلك للمحافظة على الأراضي الزراعية.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- إعداد أول سياسة حضرية وطنية أردنية تمثل إطاراً وطنياً للتنمية الحضرية لضمان تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية، وإلى توسع حضري أكثر تحويلاً وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل.

ثالثًا: البرامج

- تعاون المجلس الأعلى للسكان مع وزارة الإدارة المحلية خلال الأعوام 2018-2022 لتعزيز إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي من خلال تنفيذ برامج بناء قدرات لوحدات التنمية المحلية وأعضاء مجالس المحافظات ومجالس البلديات بعض البلديات في مجال إدماج البعد السكاني والنوع الاجتماعي في الخطط المحلية وكان ذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والسفارة الهولندية.
- تعزيز جهود إدارة النفايات الصلبة والتخلص منها في العديد من المدن في الأردن، وخصوصًا في ظل الإستراتيجية الوطنية لإدارة التفايات الصلبة، حيث استفادت العديد من الجهات المحلية وزادت من مستوى الأداء الفني والتشغيلي فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة ومكاب النفايات.
- دعم العديد من المبادرات في وسائل النقل العام، حيث تم إطلاق نظام BRT في عمان في عام 2021 لتقليل الازدحام المروري بالشوارع، ويهدف إلى زيادة استخدام وسائل النقل العام من 13٪ إلى 20٪ خلال العام الأول من تشغيله، وقد استخدم أكثر من 25000 شخص النظام منذ إطلاقه. ومن المتوقع أن ينقل أكثر من 315 ألف مسافر يوميًا خلال العام الأول من تشغيله.
- تم تنفيذ مشاريع تنموية مهمة، منها مشروع "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء" في غور الصافي لتحسين الوصول إلى مساحات آمنة وخضراء، ومشروع "تعزيز سلامة اللاجئين الفلسطينيين" لتحسين مرافق المياه والصرف الصحي في مخيماتهم، خاصة خلال الجائحة.2022..

التحديات والمعيقات التي تواجه توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع والتوصيات المقترحة للتغلب عليها

التحديات التي تواجه زيادة نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي.

- تهديدات الديمومة الاكتوارية بسبب العوامل الديموغرافية والتضخم، وارتفاع نسب التقاعد المبكر الذي يزيد العبء المالي على المؤسسة ويؤثر على استمرارية التوازن المالي.
- التهرب التأميني في القطاع الخاص وتضخم القطاع غير المنظم يؤديان إلى فجوة في التغطية التأمينية وانخفاض نسب النمو في الاشتراك الاختياري. 76
- الصدمات الاقتصادية والتغيرات في سوق العمل مثل جائحة كورونا وتغير أنماط العمل، بما في ذلك انتشار الوظائف عن بعد، تحد من قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات الجديدة وتلبية احتياجات أسواق العمل المستقبلية.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التوصيات المقترحة لزيادة نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي

- تبني إصلاحات تشريعية لتعزيز الديمومة الاكتوارية للمؤسسة تشمل مراجعة نظام التقاعد المبكر، وتحفيز الإقبال على التقاعد الوجوبي من خلال تقديم حوافز مالية وتقليل الفجوة في التغطية التأمينية، إضافة إلى اعتماد سياسات استثمارية مبتكرة لمواجهة تأثير التضخم وزيادة العمر الافتراضي.
- إطلاق حملات توعية تستهدف أصحاب العمل والعمال حول أهمية شمولهم في الضمان الاجتماعي، إلى جانب تفعيل أدوات رقابية صارمة للحد من التهرب التأميني، وتوسيع قاعدة المشتركين من القطاع غير المنظم من خلال تقديم حوافز مرنة للاشتراك الاختياري.
- تعزيز الابتكار في تصميم برامج الحماية الاجتماعية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية المفاجئة مثل برامج استدامة وتمكين، وإعداد استراتيجية وطنية لمواكبة التغيرات في أنماط العمل، مع التركيز على وظائف المستقبل والتعلم المستمر للعاملين.

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توقيع اتفاقيات شراكة طويلة الأمد، إضافة إلى تحديث آليات التوظيف واستقطاب الكفاءات عبر برامج تدريبية تخصصية لتحسين أداء المؤسسة وتلبية احتياجاتها من الكوادر البشرية المؤهلة.

التحديات التي تواجه زيادة عدد المراكز المعتمدة لتي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية

كبار السن

- انخفاض الحاجة الملحة لإنشاء دور رعاية جديدة نظرًا لوجود إشغال جزئي بنسبة 70.8% في عام 2022، وعدم توفر مرافق صديقة لكبار السن من حيث البنية التحتية، بالإضافة إلى تراجع عدد الأندية النهارية بسبب ارتفاع الكلف التشغيلية وعدم توفر وسائل نقل آمنة.
- عدم تقبل الرعاية الإيوائية، حيث يفضل معظم كبار السن البقاء في منازلهم للتواصل مع أفراد أسرهم ومجتمعهم، مما يحد من تقبل فكرة الإقامة في دور الرعاية الإيوائية.
- انخفاض وافتقارخدمات الرعاية المنزلية لكبار السن إلى إطار وطني مؤسسي، مع افتقار الكوادر المؤهلة في مجالات طب وتمريض الشيخوخة، وارتفاع الكلفة التشغيلية لهذه الخدمات.

الأشخاص ذوي الإعاقة[77]

- نقص أعدادا الكوادر المؤهلة لتقديم خدمات تعليمية ملائمة، وغياب الترتيبات التيسيرية مثل تكييف المناهج وإستراتيجيات التعليم، إضافة إلى نقص الخدمات الداعمة كطريقة بريل، ولغة الإشارة، والعلاج الوظيفي.
- محدودية إمكانية الوصول للخدمات والمعلومات، حيث واجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبة في الوصول للمرافق الخدمية والنقل والمعلومات الأساسية، بما في ذلك المؤسسات العدلية والخدمات الحكومية الإلكترونية، مما يحد من مشاركتهم المجتمعية.
- محدودية عدد مراكز الحماية من العنف، وعدم تهيئتها لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب ارتفاع كلفة خدمات الرعاية المنزلية، ما يحد من قدرتهم على الوصول إلى خدمات الوقاية والحماية.

التوصيات المقترحة لزيادة عدد المراكز المعتمدة لتي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية

كبار السن

- تعزيز تطبيق "نظام رعاية المسنين رقم 97 لعام 2021" والتعليمات التنفيذية الخاصة به، مع توفير الدعم المالي اللازم لدور الرعاية لضمان تقديم خدمات صحية ونفسية واجتماعية متكاملة، وتلبية معايير تقديم الخدمة.
- مراجعة شروط ترخيص النوادي النهارية وتخفيف القيود التشغيلية لتحفيز القطاعين الخاص والتطوعي على إنشاء نوادٍ صديقة لكبار السن، مع التركيز على تحسين الوصول وتوفير النقل الآمن.
- تحسين الرقابة على دور الإيواء :تعزيز الرقابة والتفتيش على دور الرعاية لضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة، مع اتخاذ إجراءات صارمة في حال التقصير، وتنفيذ توصيات الدراسات التقييمية ذات الصلة.
- تغذية الحساب لرعاية كبار السن الذي تم انشاؤه بموجب نظام رعاية كبار السن لعام 2021 ، والتوسع في التوعية والترويج له من خلال وزارة التنمية الغجتماعية والمجلس الوطني لشؤون الاسرة واللجنة الوطنية لكبار السن.

محور الأشخاص ذوي الإعاقة

- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم من خلال حويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة تعزز الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة مع أسرهم، وتوفير الدعم المناسب لضمان استدامة هذا التوجه.
- تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة وفرص العمل من خلال تهيئة المباني والمرافق العامة، وتوفير الترتيبات التيسيرية لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع.
- إعفاء الأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية من دفع أجرة الباصات.

- التوسع في بناء قدرات المعلمين حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إنشاء مراكز حماية مهيأة لتقديم خدمات الوقاية والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تطوير معايير شاملة لتيسير الوصول لهذه المراكز، وتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة وخدمات منخفضة التكلفة أو مدعومة للرعاية المنزلية لتعزيز قدرتهم على الاستفادة من هذه الخدمات.

التحديات التي تواجه خفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

- يفتقر الأردن إلى إطار وطني شامل للتنمية الحضرية، مما يؤدي إلى غياب رؤية متسقة للتوسع الحضري السريع وصعوبة التخطيط الاستباقي، مع وجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ وضعف الرقابة على تنفيذ الخطط الحضرية على المستوى المحلي والإقليمي.
- محدودية الموارد وضعف البيانات الحضرية: تعاني التنمية الحضرية المستدامة من نقص في الموارد المالية نتيجة انخفاض الإيرادات البلدية وضعف استخدام المساعدات الخارجية، مع غياب آليات لتبادل البيانات الحضرية بين الحكومات المحلية لاستخدامها في التخطيط والتطوير.
- ضعف التصنيف واستدامة الأراضي: غياب قانون لتصنيف الأراضي واستعمالاتها يهدد الأمن الغذائي ويفتح المجال لتحويل الأراضي الزراعية إلى أغراض تجارية وسكنية، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الريفي والمرأة الريفية.

التوصيات المقترحة لخفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

- تعزيز إطار التنمية الحضرية الوطني :اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية لضمان رؤية موحدة ومتكاملة للتنمية الحضرية المستدامة، مع تفعيل آليات الرقابة والمتابعة لتحسين التخطيط والتنفيذ.
- رفع كفاءة البلديات وتطوير قدراتها :تحسين القدرات البشرية للبلديات في تقديم الخدمات والبنية التحتية، وزيادة مواردها المالية من خلال تحسين آليات تحصيل الإيرادات وتطبيق القوانين ذات الصلة.
- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري :إدراج حقوق النساء، الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة في التخطيط الحضري، مع تطوير قاعدة بيانات مصنفة على المستوى المحلي لتعزيز التوجه الشامل والمستدام.
- تشجيع التخطيط التشاركي :تعزيز التخطيط المجتمعي بمشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات، وضمان الحفاظ على المساحات العامة وصيانتها، بالإضافة إلى إنشاء مساحات خضراء جديدة.
- تعزيز التجارب المحلية والدولية :البناء على تجربة عمان في إعداد الاستعراض المحلي الطوعي، وتوسيع التجربة لتشمل مدنًا أخرى كوسيلة لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة.
- دعم مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود :زيادة مشاريع الإسكان الموجهة للفئات المتوسطة والمتدنية الدخل لتلبية احتياجات السكان وتحسين ظروفهم المعيشية.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي السادس: 1.1.6 تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية

السياسة: 1.6.1 تعزيز النمو الحضري المستدام وضمان النفاذ إلى الخدمات الأساسية

السياسات الفرعية:

1.6.1.1 تعزيز دور المؤسسات من أجل نمو بلدي وحضري مستدام

1.6.1.2 تحسين النفاذ إلى الخدمات العامة ونوعيّتها للتنمية العمرانيّة المتكاملة

تم قياس هدف **تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة، نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية، النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة، نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، درجة وترتيب الأردن ضمن مؤشر البنية التحتية للنقل من مؤشر التنافسية العالمي، درجة الرضا عن خدمات النقل العام)، والتي تظهر في الجدول رقم (6).

تشكل المناطق الحضرية الغالبية العظمى في الأردن[78] ، حيث يعيش 90.3٪ من السكان في المناطق الحضرية، ويعيش 9.7 % من السكان في الريف. علاوة على ذلك، فإن معدل التحضر المرتفع في الأردن آخذ في الازدياد، حيث تولد المدن الأردنية معظم الناتج المحلي الإجمالي الأردني والوظائف، وهي مسؤولة عن جزء كبير من انبعاثات الكربون في البلاد واستهلاك الطاقة والمياه، ويشكل إطار قانون الإدارة المحلية الجديد رقم 5 عام 2023، والذي يهدف إلى توسيع صلاحيات الإدارات المحلية في صنع القرار من أجل التنمية وتعميق مشاركة المواطنين إضافة نوعية في هذا المجال. هذا وتلعب بعض البلديات دورًا مهماً بشكل خاص في توفير أثر ذي قيمة نوعية على نوعية الحياة للمواطنين والبيئة الحضرية، وإشراكهم في عملية صنع القرار.

الجدول رقم 6 : مؤشرات الهدف السادس - تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية								
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2023-2021
		2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية							
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي							
الأهداف الفرعية:							
6.1.1 تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	64% (لغاية عام 2020)	%88.5	%88.5	غير متوفرة	تحقق	24.5 إيجابي
	نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية	%99 (غاية عام 2020)80	%99	% 99	7999	تحقق	0
	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة	%94.6 (لغاية عام 2020 82	94.6%	94.6%	غير متوفر	تحقق	0
	نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة	8313	غير متوفر حاليًا سيتم توفيره في حال تنفيذ مشروع الأنظمة الذكية (ITS).	غير متوفر حاليًا سيتم توفيره في حال تنفيذ مشروع الأنظمة الذكية (ITS).	غير متوفر حاليًا سيتم توفيره في حال تنفيذ مشروع الأنظمة الذكية (ITS).	غير متوفر	
	ترتيب الأردن عالمياً ضمن مؤشر ليجاتوم للإزدهار في مجال النقل	غير متوفر	غير متوفر	70 [84] من بين 167 دولة	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسين كونه مؤشر جديد	مؤشر جديد تم استحداثه في عام 2023 وسيتم قياسه سنويا
	درجة الرضا عن خدمات النقل العام	% 68	%68	غير متوفر	% 68	تحقق	0

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي السادس تحقيق نمو حضري أكثر إستدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية

المؤشر 1: النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة

تم تناوله سابقًا في المحور الاقتصادي والاجتماعي / هدف تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

المؤشر 2: نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية

تم تناوله سابقًا في المحور الاقتصادي والاجتماعي / هدف تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

المؤشر 3: النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة

تم تناوله سابقًا في المحور الاقتصادي والاجتماعي / هدف تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا

المؤشر 5: نسبة السكان الذين تتو افر لهم وسائل النقل العام المناسبة

غير متوفرة حاليًا نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة سوف يتم توفيرها في حال تنفيذ مشروع الأنظمة الذكية (ITS).

المؤشر 6: ترتيبالأردن عالمياضمن مؤشر ليجاتوم للإزدهار في مجال النقل

يبين الجدول (6) استبدال مؤشر درجة وترتيب الأردن ضمن مؤشر البنية التحتية للنقل من مؤشر التنافسية العالمي والذي تم الغائه للتوقف عن قياسه عالميا وإستبداله بالمؤشر ترتيب الأردن عالميا ضمن مؤشر ليجاتوم للإزدهار في مجال النقل، والذي حصل الأردن من خلاله على الرتبة 70 من بين 167 دولة لعام 2023 ، والذي أصبح يقاس منذ عام 2023 على المستوى العالمي، مما يشير إلى تطور ملحوظ في جودة وتوافر البنية التحتية للنقل.

المؤشر 7: درجة الرضا عن خدمات النقل العام

استقرت درجة الرضا عن خدمات النقل العام عند الدرجة 68 خلال فترة الرصد للأعوام 2021-2023.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- إعداد أول سياسة حضرية وطنية أردنية في آذار 2024، مما يوفر إطاراً وطنياً للتنمية الحضرية لضمان تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية.
- يمهد قانون الإدارة المحلية، الصادر في عام 2021 الطريق للوصول لبعض غايات الهدف الحادي عشر ذات الصلة بشكل كبير بوضع السياسات والتخطيط المكاني والحضري من خلال المجالات الرئيسة التالية: 1) تفويض سلطات أوسع (على المستوى المحلي) في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين و2) تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم وتطوير رؤية مستقبلية من خلال نهج تشاركي وديمقراطي.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- إعداد التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في 2021.
- تعزيز جهود إدارة النفايات الصلبة والتخلص منها في العديد من المدن في الأردن، وخصوصًا في ظل الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، حيث استفادت العديد من الجهات المحلية وزادت من مستوى الأداء الفني والتشغيلي فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة ومكاب النفايات.

- إستراتيجية قطاع النقل للأعوام 2024-2028، والتي تهدف[85] إلى تطوير منظومة نقل مستدامة ومرنة، تجعل الأردن مركزًا محوريًا للنقل، وتعزز مشاركة القطاع الخاص، مع تقليل الآثار البيئية السلبية والازدحام المروري، وتحسين البنية التحتية للنقل المتعدد. كما تواكب المستجدات العالمية في التغير المناخي والتكنولوجيا، وتدعم مشاريع لتقليل الانبعاثات واستخدام الوقود الحديث.
- كما اعتبرت رؤية التحديث الاقتصادي 2033 قطاع النقل من القطاعات الرئيسة المعنية بجعل الأردن دولة منخفضة الانبعاثات الكربونية من خلال تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى انضمام الأردن إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية المتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية لتطوير قطاع النقل.
- ويتضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، أولويات (2023-2025) تنفيذ نظام النقل الذكي لتحسين نوعية خدمات النقل العام.

ثالثًا: البرامج[86]

- بدأت عدة بلديات أردنية في دمج أهداف التنمية المستدامة في مبادرات التنمية الحضرية الخاصة بها.
- تعزيز التحضر المستدام من خلال برنامج دعم الحكم المحلي، حيث يعمل البرنامج على ثلاث مكونات رئيسة: (1) تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، (2) التطوير المؤسسي، و(3) تعزيز المشاركة والتماسك المجتمعي من خلال إنشاء وحدات التنمية المحلية. ويعمل البرنامج أيضًا على تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال مراعاة العدالة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في جميع تطبيقاته.
- دعم العديد من المبادرات في وسائل النقل العام، حيث تم إطلاق نظام BRT في عمان في عام 2021 لتقليل الازدحام المروري بالشوارع، ويهدف إلى زيادة استخدام وسائل النقل العام من 13٪ إلى 20٪ خلال العام الأول من تشغيله، وقد استخدم أكثر من 25000 شخص النظام منذ إطلاقه. ومن المتوقع أن ينقل أكثر من 315 ألف مسافر يوميًا خلال العام الأول من تشغيله.
- يساهم قطاع النقل والخدمات اللوجستية للبضائع والسلع بفعالية في خلق فرص العمل حيث يعمل في هذا القطاع 93.6 ألف عامل بما نسبته 5.9 من إجمالي العمالة، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 1.6 مليار دينار بما نسبته 5.4% بحسب تقديرات عام 2021 لرؤية التحديث الاقتصادي 2033، إلا أنه يعتبر دون مستوى الطموح مقارنة بتجارب دول مشابهة.
- أن وسائل النقل التي يوفرها القطاع تساهم في حصول الأفراد على فرص عمل أفضل، خاصة ضمن فئتَي المرأة والشباب.
- ويشكّل قطاع النقل عاملاً أساسياً في ربط محرك الصناعات عالية القيمة بالموقع الجغرافي الإستراتيجي للمملكة الذي من شأنه أن يُمكّن النقل الإقليمي، بما يشمل ميناء العقبة الذي يعدّ أحد المرتكزات الإستراتيجية لنمو القطاع كما حاز مطار الملكة علياء الدولي على العديد من الجوائز.
- دعم العديد من المبادرات في وسائل النقل العام، حيث تم إطلاق نظام BRT بين عمان والزرقاء في عام 2024 لتقليل الازدحام المروري، وزيادة استخدام وسائل النقل العام.
- تنفيذ مخرجات المخطط الشمولي المرحلة الثانية / محافظة جرش حيث إنه تم تحديد مستوى الخدمة المطلوب وعمل تحليل مالي لمعرفة الدعم اللازم وصدر قرار مجلس الإدارة باعتماد الخطة التشغيلية البديلة لضمان تنفيذ المخرجات لغايات الانتهاء من مشروع ITS.
- مشروع تأهيل وتدريب العاملين في قطاع النقل البري: تم إعداد منهاج للنقل العام ومنهاج تدريبي للنقل المدرس ومنهاج للنقل السياحي ومنهاج نقل المواد الخطرة، وتم عقد دورتين حيث تم تدريب (31) دورة، إعداد وتأجير الحافلات، تم عقد (12) دورة تدريبية للسائقين العاملين في النقل المدرسي والجهات التعليمية.
- مشروع تحديث وبناء قاعدة البيانات الخاصة بجميع أنماط النقل للركاب وأتمتة خدمات الهيئة: تم الموافقة على توريد برمجيات خدمات التأجير والنقل السياحي وبرمجيات خدمات النقل الدولي وخدمات النقل الخصوصية وتوريد برمجيات خدمات النقل التكسي وتوريد برمجيات خدمات النقل العام للركاب لغايات فحصها.
- مشروع إنشاء وإعادة تأهيل البنية التحتية للنقل العام (مراكز الانطلاق والوصول) تم الانتهاء من جميع المراكز في المحافظات ما عدا البلقاء والزرقاء.، والمشاريع منجزة بالكامل ومشغلة ، وتم تشكيل لجان لإصدار الأوامر التغييرية، تم إصدار امر تغييري الطفيلة وإربد، كما تم تشكيل لجنة لدراسة الأمر التغييري الخاص بمعان ، وحاليًا في مرحلة التحضير لإعادة الطرح لمركز انطلاق ووصول البترا الداخلي ، وتوفير مواقف تحميل

وتنزيل لوسائط النقل العام، وتم الانتهاء من مظلات جرش المرحلة الأولى والثانية، الرصيفة، الجيزة، سحاب والموقر، الزرقاء، مأدبا، مظلات القطرانة.

- مشروع دراسات وتصميم إعادة تأهيل المجمعات في الألوية والقرى تم إنجاز مشاريع ذيبان، البتراء الداخلي، غور الصافي، غور المزرعة، الرمثا، إربد الشمالي، توسعة الطفيلة، البتراء الخارجي.
- تحديث أسطول حافلات النقل العام لتتوافق مع التنفيذ التدريجي لمستويات الشبكة الهرمية تم تحديث (3.945) حافلة من عام 2008 لغاية تاريخه، هذا المشروع مرتبط بتاريخ انتهاء رخص المركبات.
- ولضمان الكفاءة في توفير الطاقة والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن قطاع النقل تم تبني مفهوم استخدام المركبات البديلة (المركبات الهجينة والمركبات الكهربائية)، ووضع مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى تخفيض متوسط العمر التشغيلي للمركبات بالإضافة إلى تبني مجموعة من المشاريع التي تخدم البعد البيئي لكافة أنماط النقل.
- تم تنفيذ مشاريع لتوفير المساحات العامة، مثل حديقة الملك عبد الله الثاني في عمان التي افتتحت عام 2019 لخدمة 1.2 مليون ساكن، وحديقة الرصيفة البيئية في الزرقاء لإعادة تأهيل منطقة تلال الفوسفات. كما تُبذل جهود لجعل شبكة الشوارع أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ عدد من المشاريع التي ستعود بفائدة تنموية على المجتمعات المحلية أبرزها: مشروع التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء المستضعفات في غور الصافي للاستجابة لأثر الجائحة على النساء"، مشروع تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمرونة للمجتمعات الأردنية الضعيفة واللاجئين السوريين في عمان ضد السيول المفاجئة، مشروع تعزيز سلامة اللاجئين الفلسطينيين وقدرتهم على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة "على تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواجهة الجائحة في مخيم سوف والشهيد.
- إنشاء خلية مبطنة في مكب دير علا لاستقبال نفايات الحجر الصحي والعزل الوبائي من منطقة البحر الميت. يجري العمل على إنشاء خلية مبطنة جديدة.
- جعل عمال الوطن موظفين دائمين على كوادر البلديات ما يحسن فرص تحسين جودة العمل وزيادة القدرات لهم، وبالتالي ينعكس على الظروف الصحية والبيئية العامة.
- تنفيذ حملة النظافة الوطنية التي أصبحت عملاً روتينيًا للبلديات من خلال تجميل وتنظيف مداخل ومخارج البلديات من بين مناطق رئيسة أخرى.

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية

- غياب الإطار الوطني والتنظيمي للتنمية الحضرية :يعاني الأردن من غياب إطار وطني متكامل للتنمية الحضرية وضعف آليات مشاركة البيانات بين الحكومات المحلية، مما يؤدي إلى فجوة بين التخطيط والتنفيذ وغياب الرقابة والمتابعة على تنفيذ الخطط.
- تحديات القدرات والموارد :تواجه الإدارات المحلية ضعفًا في القدرات الفنية والهيكلية، ومحدودية الموارد المالية اللازمة لدعم التنمية الحضرية المستدامة، مع تخصيص معظم التمويل لمبادرات البحث بدلًا من المشاريع ذات الأثر الملموس.
- إدماج النوع الاجتماعي والاستدامة :هناك نقص في المنهجيات والأدوات لإدراج النوع الاجتماعي بفعالية في التخطيط الحضري وغياب البيانات المصنفة حسب الجنس، إضافة إلى تأثير التغير المناخي على المناطق الحضرية اقتصاديًا واجتماعيًا.

التوصيات العامة المقترحة لتحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات

- إطار وطني متكامل للتنمية الحضرية: اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية لتوفير إطار توجيهي واضح يضمن تنسيق الجهود نحو تحقيق رؤية تنمية حضرية شاملة، مع تعزيز دور السلطات المحلية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030. يشمل ذلك مراجعة التشريعات، تعزيز التخطيط المستدام باستخدام الأدوات التقنية مثل نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، ومراجعة قوانين تنظيم استعمال الأراضي لتحقيق معايير مدن المستقبل.

- تعزيز القدرات والموارد المحلية: تطوير القدرات البشرية للبلديات لتحسين تقديم الخدمات والبنية التحتية، وزيادة الموارد المالية الذاتية المصدر من خلال تحسين آليات تحصيل الإيرادات وتقديم الحوافز. بالإضافة إلى ذلك، تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع التنمية الحضرية، وتحسين إدارة النفايات الصلبة وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية للمياه والصرف الصحي.
- شمولية التخطيط الحضري: إدراج نهج النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والإعاقة في التخطيط الحضري، وتطوير قاعدة بيانات شاملة لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. مع تعزيز التخطيط المجتمعي وتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تسهم في الحد من استهلاك الأراضي وتحسين المساحات العامة الخضراء.

التحديات التي تواجه توفير وسائل النقل العام المناسبة للسكان

- ضعف البنية التحتية والمواصلات العامة: يعاني قطاع النقل في الأردن من ضعف الربط بين المدن، غياب بنية تحتية متطورة للسكك الحديدية، ونقص التمويل الحكومي والحوافز لجذب استثمارات القطاع الخاص، إلى جانب الاعتماد الكبير على السيارات الخاصة نتيجة نقص وسائل النقل العام، مما يسبب الازدحام وارتفاع استهلاك الوقود.
- ارتفاع الانبعاثات وتلوث البيئة: يشكل قطاع النقل 34% من الانبعاثات الكربونية الكلية في الأردن، مع استهلاكه 43% من إجمالي الطلب على الطاقة، مما يجعله المصدر الأكثر تلويثًا، وفقًا لتقارير البلاغات الوطنية الأردنية.
- تحديات السلامة والموثوقية: تشمل ضعف كفاءة وسائل النقل، سوء الوعي المروري للسائقين، ارتفاع نسبة الوفيات والإصابات بسبب الحوادث، بالإضافة إلى قلة الخدمات المخصصة للنساء، ذوي الإعاقة، وكبار السن، مما يزيد من التحديات الاجتماعية والبيئية في قطاع النقل.

توصيات التحسين لقطاع النقل : [87]

- تحسين البنية التحتية وتعزيز الشراكات :تعزيز البنية التحتية للنقل من خلال التوسع في شبكات النقل الحضري وإعادة تأهيلها، تطوير الربط بالسكك الحديدية لنقل السلع والبضائع، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين التمويل وزيادة الاستثمار في القطاع.
- تقليل الانبعاثات وتحفيز النقل النظيف :تقديم حوافز لاستبدال المركبات التقليدية بالمركبات الكهربائية، وتشجيع وسائل النقل العام والنقل التشاركي، وتطوير مرافق التنقل بالدراجات الهوائية والسير على الأقدام، بما يساهم في خفض انبعاثات قطاع النقل وتحقيق أهداف البيئة المستدامة.
- تعزيز جودة الخدمة والسلامة في النقل :وضع معايير صارمة للسلامة والانبعاثات البيئية في النقل العام، تحديث مرافق نقل الركاب، وتطوير برامج تدريب وتأهيل للسائقين، بالإضافة إلى تفعيل تطبيقات تقنية مثل "مواصلتي" لمراقبة وتحسين جودة خدمات النقل العام.
- التحول الرقمي والتكامل بين وسائل النقل :تبني أنظمة الدفع الإلكتروني وتطوير تخطيط المدن الذكية والمستدامة، مع وضع خطط إستراتيجية لإنشاء خطوط مواصلات متشابكة تدعم النقل متعدد الوسائط وتعزز التكامل بين وسائل النقل المختلفة.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي السابع 1.1.7. تحقيق النمو الاقتصادي

السياسة: 1.7.1تحفيز النمو الاقتصادي

السياسات الفرعية:

1.7.1.1رفع كفاءة الإنفاق العام

1.7.1.2زيادة الإيرادات العامة

1.7.1.3 تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية من خلال بيئة جاذبة للاستثمار

1.7.1.4 تطوير الأردن ليكون مركزاً إقليمياً للصناعة

تم قياس هدف **تحقيق النمو الاقتصادي** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر للعام (الإجمالي) وحسب الجنس ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار أردني)، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، معدل البطالة بين الأردنيين وحسب الجنس، نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص، نسبة الملتحقين بالعمل من إجمالي عدد المشاركين في برامج الوطني للتشغيل المشرف عليه من قبل وزارة العمل، نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني نسبة الإعالة العمرية، نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتادين)، ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي ، درجة مؤشر التنمية البشرية، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(JEDCO) ، عدد فرص العمل المستحدثة الصافية المتوقع استحداثها والتي تظهر في الجدول رقم (7).

واجهت التنمية في الأردن ظروفاً صعبة، حيث تعرض الاقتصاد لصدمات استنفدت نحو 44% من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الماضي[88]. وأدى ما يسمى "الربيع العربي" وتبعاته، والأزمة المالية العالمية وتداعياتها، والإرهاب الذي تصاعدت وتيرته واتسعت رقعته في المنطقة والعالم على حدّ سواء، والأزمة السورية التي تسبّبت بموجات لجوء أثقلت كاهل الأردن بأعبائها وجائحة فايروس كورونا المستجدّ، حيث كانت الجائحة وما تزال تشكل اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الشديدة. وفي مواجهة هذه الأزمة، كان لزاماً على الأردن التصدي للمهمة المعقدة والصعبة المتمثلة في الموازنة بين صحة المواطنين، والحاجة إلى حماية الاقتصاد الوطني، وحماية سبل كسب العيش على المدى الطويل، والتخفيف من حدة الفقر ومعدلات البطالة المتزايدين. وقد ساعدت استجابة الأردن للجائحة مقترنة بفتح الاقتصادات على العودة إلى النمو الاقتصادي، وبحسب بيانات البنك المركزي الأردني فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 2.1% في عام 2022 [89]، وأخيراً الأزمة الروسية الأوكرانية والحرب على غزة التي أدّت إلى تعطيل سلاسل الإمداد والتوريد وتسبّبت بأزمة غذاء وبموجة من التضخم وارتفاع الأسعار على مستوى العالم حيث أدت هذه التحديات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم7 : مؤشرات الهدف السابع - تحقيق النمو الاقتصادي								
البيان	المؤشرات		القيم				نتائج الرصد	
			سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2023-2021
			2021	2022	2023	2023		
المحور الأول : المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية								
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي								
الأهداف الفرعية :								
7.1.1 تحقيق النمو الاقتصادي	معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر للعام (الإجمالي)		34	33.7%	33.2%	90 34.1	لم يتحقق	0.1 سلبي
	الجنس	ذكر	54	53.1 %	91 %53.2	غير متوفر	لم يتحقق	0.8
		أنثى	14	13.9 %	92 %14	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار أردني)[93]		2,972.8	3,056.4	3,132.8	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	160 إيجابي
	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		96 % 3.7	95 % 2.4	% 2.6	94 % 2.7	لم يتحقق	1 سلبي
	معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (إجمالي)		24.1	%22.8	97 %22.0	%24.6	تحقق	0.5 إيجابي
	حسب الجنس[99]	ذكر	22.4	%20.6	98 %19.6	% 22.5	تحقق	2.8 إيجابي
		أنثى	30.7	%31.4	%30.7	32.7	لم يتحقق	2 سلبي
	نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من مجموع المشتغلين		100 60.4	60.9%	61.4%	غير متوفر	اتجاه ايجابي نحو التحسن	1 ايجابي
	نسبة الملتحقين بالعمل من إجمالي عدد المشاركين في البرنامج الوطني للتشغيل المشرف عليه من قبل وزارة العمل		غير متوفر	تراكمي من بدء البرنامج 03/04/2022 حتى 11_6_2024 عدد عقود العمل الفعلية / عدد	تراكمي من بدء البرنامج 03/04/2022 حتى 11_6_2024 عدد عقود العمل الفعلية / عدد	%33.8	تحقق	3.6 إيجابي

			المسجلين على المنصة =88496/33174 %37.4	المسجلين على المنصة =88496/33174 %37.4			
	نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني	%61[101]	%61	غير متوفر	%60	لم يتحقق	1- سلبي
	نسبة الإعالة العمرية	10361.4	61.4	61.4	10261.4	تحقق	0 إيجابي
	نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتادين) أردني	9.2[104]	غير متوفر	9.8	8.8	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0.6
	غير أردني	6.5	غير متوفر	5.8	7.1	لم يتحقق	0.7
	المملكة	8.1	غير متوفر	8	8	اتجاه ايجابي نحو التحسن	0 إيجابي
	ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي	49 107	54 من أصل 63 دولة 105	54 من أصل 63 دولة	56 من أصل 63 دولة 106	تحقق	5 مراتب
	درجة مؤشر التنمية البشرية	0.72 102 من أصل 191 دولة	99	0.74 99 من أصل 193 دولة حسب تقرير 2024.	0.73 99 من أصل 193 دولة آخر رصد للمؤشر حسب تقرير التنمية البشرية للأعوام 2024 /2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	تحقق	0.02 في الدرجة 3 مراتب إيجابي
	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(JEDCO)	413	381	944	636	تحقق	531 مشروع

	عدد فرص العمل المستحدثة الصافية المتوقع استحداثها	58.079 لعام 2021	89,504 109	95342 ألف فرصة عمل	100 ألف فرصة عمل 108	تحقق	37,263 إيجابي

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي تحقيق النمو الاقتصادي

المؤشر 1: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر للعام (الإجمالي) وحسب الجنس

تم استعراضه في المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية / الهدف الثاني تخفيض نسبة البطالة

المؤشر 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار أردني)

يبين الجدول رقم (7) ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 132.3،8 دينار في عام 2023 مقارنة بسنة الأساس 2,972.8 دينار و بفارق 160 دينار ، وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى إلا أن تصنيف الأردن انخفض من اقتصاد ذي دخل متوسط مرتفع إلى ذي دخل متوسط منخفض بحسب تقرير البنك الدولي 2023، ليتراجع بذلك الأردن إلى هذا التصنيف بعد أن تمكن من الحفاظ على مدار السنوات الست الماضية على تصنيفه كاقتصاد ذي دخل متوسط مرتفع، نتيجة لتواضع نمو الاقتصاد الوطني، وتراجع المستوى المعيشي، وارتفاع عدد السكان، وتداعيات أزمة اللاجئين السوريين، و تواضع معدلات النمو الاقتصادي، وتآكل الأجور في ظل التضخم وارتفاع الأسعار الناتج عن الأزمات العالمية.

المؤشر 3: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

يظهر الجدول رقم (7) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي يظهر نمطًا متذبذبًا ففي سنة الأساس كان معدل النمو 3.7 % و تراجع في عام 2022 إلى 2.4 %ليعود يرتفع في 2023 محققا معدل نمو بلغ 2.6 %وعلى الرغم من عدم تحقيق المؤشر للمستهدف 2.7% إلا أنه ارتفع ارتفاعا طفيفا عن عام 2022 و يعتبر هذا التحسن ايجابيا وتعافيا من تأثير صدمة جائحة كورونا (كوفيد -19)، وأظهر الاقتصاد الأردني صموداً في مواجهة تحديات عالمية ومحلية مدفوعا بنمو قوي في القطاعات الخدمية، وسط مخاوف جديدة من تأثيرات إقليمية على الاقتصاد جراء العدوان على غزة، وتُظهر توقعات 2024 استمرار تعافي الاقتصاد الأردني بدعم من رؤية التحديث الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، مع مساهمات قوية من القطاعات الخدمية والصناعة والزراعة والسياحة، رغم تحديات عدم الاستقرار الإقليمي الناتج عن العدوان على غزة.

المؤشر 4: معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (إجمالي) وحسب الجنس

تم استعراضه في المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية / الهدف الثاني تخفيض نسبة البطالة

المؤشر 5: نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من اجمالي المشتغلين

يبين الجدول رقم (7) نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من اجمالي المشتغلين ، وقد اظهر المؤشر اتجاها ا إيجابيًا بحيث ارتفعت نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من اجمالي المشتغلين من 60.4% في سنة الأساس إلى.60.9% في 2022 و بفارق 0.5 % لتستمر في الارتفاع و تبلغ61.4% في عام 2023 وبذلك ارتفعت نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص خلال فترة التي يغطيها التقرير 1%، وقد يعود ذلك لاستقرار سوق العمل الأردني و توفير فرص العمل في القطاع الخاص والمحافظة على العاملين فيه وضمان استقراره وحقوقه، من خلال كافة سياسات وبرامج وزارة العمل إذ إنَّ خفض معدل البطالة وزيادة معدل المشاركة الاقتصادية يزيدان من المشتغلين في القطاع الخاص، كما تبنت وزارة العمل برنامج التشغيل الوطني (2021-2023) بالشراكة

مع القوات المسلحة والقطاع الخاص، بهدف توفير فرص عمل للباحثين وإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة تدريجيًا، للحد من البطالة وتلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز الاستثمارات المولدة للوظائف.

المؤشر 6: نسبة الملتحقين بالعمل من إجمالي عدد المشاركين في البرنامج الوطني للتشغيل المشرف عليه من قبل وزارة العمل

يبين الجدول رقم (7) نسبة الملتحقين بالعمل من إجمالي عدد المشاركين في البرنامج الوطني للتشغيل، تم إطلاق البرنامج عام 2022 ولذلك فإن القيمة المرجعية لهذا المؤشر البالغة 37.4%، وهي نفس النسبة الفعلية التي تم تحقيقها في عام 2023 حيث بلغت نسبة الملتحقين بالعمل من إجمالي عدد المشاركين في البرنامج الوطني للتشغيل المشرف عليه من قبل وزارة العمل 37.4% وقد حقق قيمة المستهدف وارتفع عنها بفارق 3.6%والبالغة 33.8%.

المؤشر 7: نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني

يبين الجدول رقم (7) اتجاهات مؤشر نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني، حيث يظهر انخفاض نسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني من 61% لسنة الأساس 2021إلى 60% في عام 2022، و تم تحديد مستهدف متمثل في رفع النسبة بمقدار 1% في نهاية 2023 يُعزى الانخفاض بين عامي 2021 و2022 إلى منافسة مزودي التدريب الآخرين، العمالة الوافدة، وضعف الأجور، وتعاون محدود من القطاع الخاص، ما يستدعي تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، زيادة الاستثمار، والحد من العمالة الوافدة مع تحسين الأجور.

المؤشر 8: نسبة الإعالة العمرية

إستقرت نسبة الإعالة العمرية عند 61.4% خلال فترة الرصد والمتابعة للأعوام 2021-2023.

المؤشر 9: نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتادين) غير أردني-المملكة

يظهر الجدول رقم (7) اتجاهات تطور مؤشر نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه دون وجود مستخدمين معتادين) إجمالي وحسب الجنسية، حيث تظهر البيانات تذبذبًا واضحًا كما هو مبين في الشكل رقم (18) حيث انخفضت نسبة العاملين لحسابهم الخاص للأردنيين من 9.2% عام 2021 الى 8.8% عام 2022 لتعود وترتفع الى 9.6% عام 2023 أما بين غير الأردنيين فقد ارتفعت من 6.5% عام 2021 الى 7.1% عام 2022 لتعود وتنخفض الى 5.8% عام 2023 ومن المنطقي أن تكون العلاقة عكسية بين الأردنيين وغير الأردنيين لأنهم يتنافسون على نفس الفرص في نفس سوق العمل.

الشكل 18: نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتادين) %إجمالي وحسب الجنسية

المؤشر 10: ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي

يبين الجدول رقم (7) ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي والذي أظهر تراجعًا في عام 2022 بمقدار (7 مراتب) مقارنة بعام 2021 حيث تراجع الأردن إلى المرتبة 56، مقارنة بالمرتبة 49 للعام 2021، ثم عاد ليرتفع في العام 2023 إلى المرتبة 54 من أصل 67 دولة بمقدار (مرتبتين) مقارنة بالعام 2022.

وفيما يخص المؤشرات الفرعية للتقرير فقد تقدم الأردن نقطتين من المرتبة 55 العام الماضي إلى المرتبة 53 العام الحالي محور البنية التحتية، وفي محور الكفاءة الحكومية، تقدم الأردن 3 نقاط من المرتبة 44 إلى المرتبة 41، وضمن محور كفاءة الأعمال تقدم 9 نقاط من المرتبة 45 إلى المرتبة 36 عالميًا.

المؤشر 11: درجة مؤشر التنمية البشرية

يبين الجدول رقم (7) تقدم الأردن في درجة مؤشر التنمية البشرية فقد حقق الأردن ارتفاعًا من درجة 0.72 وبترتيب 102 من أصل 191 دولة في عام 2021 ليتقدم إلى المرتبة 99 من أصل 193 دولة وبدرجة 0.74 عام 2022 وبفارق (3 مرتبات) ثم ليحافظ على المرتبة نفسها للعام 2023 وبدرجة 0.74.

وبين تقرير التنمية البشرية أن تقدم الأردن الكبير يرجع إلى التعديلات التي جرت على القانون المعدل لقانون العمل رقم 10 لسنة 2023 الذي يعد أول قانون يمنع التمييز المبني على النوع الاجتماعي في تشغيل العاملين بصراحة بموجب القانون.

المؤشر 12: عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)

يبين الجدول رقم (7) إرتفاع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(JEDCO) ، حيث ازداد عدد المشاريع من 413 في عام 2021 إلى 636 مشروع في 2022 وبزيادة قدرها 223 مشروع، وليزيد عدد المشاريع في 2023 إلى 944 مشروع وبذلك يكون عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها خلال السنوات 2021-2023 من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) 1993 مشروع .ومن أبرز هذه المشاريع خلال فترة الرصد للأعوام (2021-2023)، برنامج تصديرك على حسابنا، برنامج اعمل مشروعك، برنامج ارفع قدراتك، برنامج تحديث الصناعة الجولة الأولى، برنامج ثمار، برنامج استشارة الجولة الأولى، برنامج التنمية الريفية، برنامج بهمتكم: الفئة المستهدفة:

المؤشر 13: عدد فرص العمل المستحدثة الصافية المتوقع استحداثها

تم استعراضه في المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية / الهدف الثاني تخفيض نسبة البطالة

الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ هدف تحقيق النمو الاقتصادي (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج) [110]

أولًا: التشريعات

- إقرار قانون رقم 21 لسنة 2022 قانون البيئة الاستثمارية.
- تعزيز إجراءات التفتيش ومن خلال إصدار تعليمات إجراءات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية من قبل مفتشي وزارة العمل لسنة 2021.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- رؤية للتحديث الاقتصادي 2022-2033 111 تحت شعار "مستقبل أفضل" ترتكز على ركيزتين رئيسيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية حياة المواطنين. تركز الرؤية على تطوير القطاعات الناشئة وزيادة الفرص الاقتصادية، بما في ذلك تعزيز مشاركة

المرأة في سوق العمل. تهدف الرؤية إلى جعل الأردن مركزاً صناعياً إقليمياً من خلال دعم الصادرات ذات القيمة العالية وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر بيئة جاذبة للاستثمار.

- البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للاعوام 2023-2025.
- البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024، الذي يأخذ بعين الاعتبار مخرجات رؤية 2025 والإستراتيجيات القطاعية.
- خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر 2021-2025 [112] والتي تهدف إلى تحقيق النمو الأخضر، الذي يعرف بأنه "مستدام بيئياً وشامل اجتماعياً ". وتدمج الخطة الاستثمارات المناخية والخضراء في ست قطاعات رئيسة (الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والمياه والنفايات)،
- إعداد السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية 2021-2025 [113]، والتي تهدف إلى تهيئة بيئة صديقة ومحفزة لريادة الأعمال في المملكة وإزالة العوائق أمامها، كما تم تعزيز برامج لدعم ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المشاريع المملوكة من النساء.
- تطوير إستراتيجية إدارة الدين العام متوسطة المدى (2023-2027)، بهدف ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والتزاماتها المتعلقة بالسداد مع اتباع تدابير ضبط المالية العامة.
- إقرار الإستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021-2025 والتي تهدف إلى تمكين قطاع السياحة من التعافي من جائحة الكورونا.
- إستراتيجية تنمية الموارد البشرية والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والإستراتيجية الوطنية للشباب والإستراتيجية الوطنية للمرأة .[114]

ثالثًا: البرامج

- أطلق الأردن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023 لتعافي الاقتصاد من آثار جائحة كورونا، عبر إصلاحات في الاستثمار وبيئة الأعمال، وجذب التمويل وخلق فرص عمل. ورغم أعباء الأزمة السورية المستمرة، التي شملت استضافة 1.6 مليون لاجئ وتوفير الخدمات الأساسية لهم، بما في ذلك تصاريح العمل المرنة، فإن التزام الأردن يتأثر بتراجع الدعم الدولي، مما يضطره إلى تعويض النقص رغم محدودية الموارد. [115]
- الإستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية في إطار مصفوفة الإصلاحات (2018-2022)[116]، التي تم إعدادها وتطويرها من قبل الحكومة الأردنية بدعم من البنك الدولي، والتي تم تمديدها إلى عام 2024 في ظل التطورات السياسية والاقتصادية وتبعات جائحة كورونا، وتحديثها لتشمل مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الجديدة التي تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الخدمات الحكومية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين.

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق النمو الاقتصادي

- المخاطر المستمرة في البيئة الاقتصادية العالمية الناتجة عن الأزمات الجيوسياسية وتداعياتها على سلاسل التوريد، وأسعار الطاقة والغذاء، وارتفاع كلفة الحفاظ على الأمن الحدودي.
- استمرار عبء اللاجئين السوريين بالنظر إلى انخفاض حجم المنح الدولية لتلبية احتياجاتهم التنموية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.
- التحولات في طبيعة المهن وإختفاء بعضها وظهور مهن جديدة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع.
- بالإضافة إلى العديد من التحديات التي تؤثر على النمو الاقتصادي المرتبطة بالمناخ، ومنها الزيادات الكبيرة في درجات الحرارة وانخفاض تساقط الأمطار وزيادة موجات الجفاف، والاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية.
- والآثار السلبية المترتبة عن الاقتصاد غير المنظم، مثل تراجع الإيرادات الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع العجز المالي الحكومي، إضافة إلى تحديات أخرى مثل صغر حجم الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي وضعف وفورات الحجم والكفاءة.

التوصيات العامة المقترحة لتحقيق النمو الاقتصادي

- تعزيز السياسات الاقتصادية المرنة من خلال تنويع مصادر التوريد والطاقة، وبناء مخزون استراتيجي للمواد الأساسية، وإطلاق برامج دعم للمؤسسات المتأثرة بالأزمات.
- إطلاق برامج وطنية لتمكين اللاجئين اقتصاديًا من خلال تعزيز المهارات والمشاريع الصغيرة، مع تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لزيادة التمويل والدعم التنموي.
- تحديث مناهج التعليم والتدريب المهني لتشمل المهارات الرقمية والمهن المستقبلية، وتعزيز الإرشاد المهني والتدريب المستمر للعاملين.
- وضع وتنفيذ خطة وطنية للطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية، مع التركيز على الحلول المبتكرة للتكيف مع التغير المناخي وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية.
- تطوير إستراتيجية شاملة لتحفيز الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تخفيف الأعباء الضريبية والإدارية، وضمان الحماية الاجتماعية للعاملين فيه.

التحديات التي تواجه النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

- تراجع الأداء الاقتصادي وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي: يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستدامة، وهو تحدٍ مباشر لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- المخاطر الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على سلاسل التوريد والطاقة والغذاء: تؤثر هذه الأزمات بشكل مباشر على كلفة الإنتاج والاستهلاك، مما يعيق النمو الاقتصادي.
- التحديات المناخية وانخفاض الموارد الطبيعية: تشمل ارتفاع درجات الحرارة، انخفاض تساقط الأمطار، وزيادة الجفاف، مما يؤثر على القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والطاقة، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

التوصيات المقترحة لتعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

- ضرورة تسريع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 لتحقيق معدلات نمو مستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.
- دعم وتحفيز الاستثمار وتهيئة بيئة اقتصادية محفزة للمشاريع التنموية المكثفة للعمالة لتخفيف أثر الأزمات الخارجية.
- تعزيز ريادة الأعمال والمهن الخضراء وإعداد الموارد البشرية الأردنية لمواكبة التطورات في التكنولوجيا والمهن المستدامة.

التحديات المتعلقةللرفع من نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من مجموع المشتغلين

- إرتفاع حجم العمالة غير الرسمية ووجود العمالة الوافدة غير المرخصة :يؤدي ذلك إلى تفضيل أرباب العمل العمالة الوافدة أو غير الرسمية بسبب انخفاض التكلفة، ما يقلل من فرص الأردنيين للعمل في القطاع الخاص.
- اختلال التوازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل :يؤدي هذا الاختلال إلى بيئة عمل غير جاذبة للأردنيين في القطاع الخاص، ما يحد من انخراطهم في هذا القطاع.
- انخفاض المساهمة الاقتصادية للمرأة بسبب ظروف العمل غير الملائمة :سوق العمل في القطاع الخاص يعاني من بيئة غير داعمة للنساء، ما يقلل من مشاركة المرأة الأردنية.
- قلة توفر البيانات عن سوق العمل الأردني وخصوصًا سوق العمل غير الرسمي وبحسب النوع الاجتماعي :يعوق ذلك وضع سياسات دقيقة وموجهة لزيادة نسبة الأردنيين في القطاع الخاص.
- وجود بيئة عمل غير لائقة وغير آمنة في بعض مؤسسات القطاع الخاص :يجعل القطاع الخاص أقل جاذبية للأردنيين مقارنة بالقطاع العام.

التوصيات المقترحة لرفع نسبة الأردنيين المشتغلين في القطاع الخاص من مجموع المشتغلين

- تعزيز السياسات والأطر الناظمة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مع التعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي لتطوير آليات توسع قاعدة المساهمة الاقتصادية لجميع أطياف المجتمع.
- تطوير نظام بيانات سوق عمل شامل لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وتحقيق توازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل.
- إعداد نظام ضريبي مبسط وشفاف يعمل على تعزيز النمو في القطاعات التي تسهم في زيادة نمو الاقتصاد من خلال بيانات شاملة ودقيقة.
- دعم وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لتحسين بيئة العمل وزيادة جاذبية القطاع الخاص.
- رفع مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال توفير بيئة عمل جاذبة وممكنة للمرأة، مع ساعات عمل مرنة وخدمات رعاية أطفال مناسبة.

التحديات المتعلقة بنسبة العاملين من الطلبة الخريجين في المجال المهني:

- إنخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من مجموع طلبة المرحلة الثانوية، ما يؤدي إلى قلة الخريجين المؤهلين للعمل في هذا المجال.
- ضعف مواءمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل، يؤدي ذلك إلى عدم توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات السوق، مما يقلل من فرص توظيف الخريجين.
- بيئة العمل غير الجاذبة في القطاع المهني تؤدي إلى عزوف الخريجين عن الالتحاق بالوظائف المهنية.
- قلة توفر البيانات عن سوق العمل الأردني وبحسب النوع الاجتماعي: يؤثر ذلك على قدرة الجهات المعنية في تحديد احتياجات السوق المهنية وتوجيه الطلبة نحوها.
- ارتفاع حجم العمالة غير الرسمية ووجود العمالة الوافدة غير المرخصة: يؤدي ذلك إلى تنافس غير عادل في سوق العمل المهني، مما يحد من فرص الخريجين الأردنيين.

التوصيات

- النهوض بقطاع التعليم المهني والتقني وتحفيز الطلبة للالتحاق به وربطه بسوق العمل واحتياجاته المحلية والإقليمية والدولية.
- إعداد الموارد البشرية الأردنية لمواكبة الحداثة والتكنولوجيا والتطور العلمي نحو مهن ووظائف المستقبل.
- دعم وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية خاصة للإناث، وخلق بيئة عمل مهنية جاذبة.
- تطوير نظام بيانات سوق عمل شامل لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار، مع التركيز على النوع الاجتماعي وسوق العمل المهني.
- تعزيز السياسات والأطر الناظمة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وتوسيع قاعدة المساهمة الاقتصادية لجميع أطياف المجتمع.

التحديات التي تواجه العاملين لحسابهم الخاص من غير الأردنيين من إجمالي العاملين

- الآثار السلبية للاقتصاد غير المنظم: تراجع الإيرادات الضريبية وغياب معايير العمل اللائق يحد من قدرة العاملين لحسابهم الخاص على النمو والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.
- عدم شمول العمالة غير الأردنية في قوانين رفع الحد الأدنى للأجور ومشاريع الضمان الاجتماعي: يؤدي ذلك إلى غياب الحوافز للعاملين لحسابهم الخاص من غير الأردنيين لتطوير أعمالهم أو العمل بشكل رسمي.

التوصيات المقترحة للحد من التحديات التي تواجه العاملين لحسابهم الخاص من غير الأردنيين من إجمالي العاملين

- تعزيز السياسات والأطر الناظمة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم والتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي لتوسيع قاعدة المساهمة الاقتصادية لجميع أطياف المجتمع.
- تطوير نظام ضريبي مبسط وشفاف يعمل على تعزيز النمو في القطاعات التي تسهم في زيادة نمو الاقتصاد من خلال تشريعات مالية واضحة وسهلة التطبيق تعزز من المناخ الاستثماري.

المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الفرعي الثامن. 1.1.8 إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

السياسة العامة: 1.8.1 مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

السياسة الفرعية:

1.8.1.1 توفر آليات الوقاية والحماية والاستجابة الفعالة للعنف المبني على أساس الجنس في القطاعات والمجالات الخاصة والعامة والرقمية

تم قياس **هدف إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر، نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًا، نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح)، والتي تظهر في الجدول رقم (8).

الجدول رقم8 :مؤشرات الهدف الثامن - إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الأول: المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية							
الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي							
الأهداف الفرعية:							
8.1.1 إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي	نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر. بمعادلة الاحتساب: عدد النساء والفتيات المجني عليهن ممن بلغن (15) عامًا فأكثر مقسوماً على العدد الإجمالي للمجني عليهم ضمن الفترة الزمنية.	%50.7	% 80.2	% 66.9	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	%16.2
	نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًا. تم إضافته من قبل إدارة حماية الأسرة والأحداث معادلة الاحتساب: عدد الفتيات المجني عليهن ممن لم يتجاوزن (18) عامًا مقسوماً على العدد الإجمالي للمجني عليهم ضمن الفترة الزمنية.	غير متوفر	%18.7	%15.5	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	% 3.2
	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح.	%20.4 لغاية عام 2017-2018[117] 118	غير متوفر	%15 مسح السكان والصحة الأسرية 2023	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	%5.4

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي

المؤشر1: نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر.

يظهر الجدول رقم (8) نتائج قياس مؤشر نسبة العنف المبلغ عنه للنساء وتظهر النتائج تذبذبًا واضحًا، حيث كانت النسبة في 2021 تبلغ 50.7% لترتفع في 2022 إلى 80.2%، ثم يعود وينخفض إلى 66.9%، ومن الممكن أن يكون ارتفاع نسبة التبليغ مؤشرًا إيجابيًّا على زيادة الوعي عند النساء والفتيات بحقوقهن وضرورة التبليغ لأي شكل من أشكال العنف.

المؤشر2 نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًا.

تم تحليل هذا المؤشر في محور تمكين المرأة والشباب / هدف ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

المؤشر3 نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح.

تم تحليل هذا المؤشر في محور تمكين المرأة والشباب / هدف ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

المحور الثاني

المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني : تمكين المرأة والشباب

يقاس مستوى الإنجاز على مستوى الهدف الإستراتيجي الثاني (تمكين **المرأة والشباب**) من خلال الأهداف الفرعية وعددها (5)، وهي :

- بناء قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.
- تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس.
- ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس.

ويتم قياس مستوى التقدّم المحرز في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني (تمكين المرأة والشباب) والأهداف الفرعية التابعة له من خلال (22) مؤشر أداء تفصيلي، منها (مؤشر واحد) يقاس كل (5) سنوات، و(20) مؤشراً سنويًا و(مؤشر واحد) كل 2-3 سنوات.

المحور الثاني : المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني : تمكين المرأة والشباب

الهدف الفرعي الأول: 2.2.1 تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي

السياسة العامة:

2.1 تعزيز مهارات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي

السياسات الفرعية:

2.1.1بناء قدرات الشباب لتأسيس المبادرات الفاعلة

2.1.2 تمكين الشباب في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبناء قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة

الهدف الفرعي الثاني 2.2.2: تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات

السياسة العامة : 2.2.1.1 تعزيز البيئة التمكينية لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال

السياسات الفرعية :

2.5.1.1 زيادة الإقبال على العمل الريادي والتشغيل الذاتي

تم قياس هدف تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهدف تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات من خلال مؤشر واحد وهو نسبة الشباب المشتغلين 15-24 سنة من مجموع قوة العمل الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة.

يدرك الأردن أن الاستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد أساساً مهماً في التنمية الشاملة المستدامة إذ كان للتغيرات التي حدثت في ديناميكيات السكان في الأردن تأثير جوهري على التركيب العمري للسكان والذي يعتبر فتيًا مع تدني معدل المشاركة الاقتصادية ، وحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2023 بلغ عدد السكان الإناث (5,419,000) نسمة بنسبة (47.1%) من إجمالي سكان الأردن (11,516,000) نسمة، مقارنة بعدد السكان الذكور (6,097,000) نسمة بنسبة 52.9%، كما بلغ عدد السكان الإجمالي للفئة العمرية 15-24 سنة (2,288,040 نسمة) وبنسبة (19.9 %) من عدد السكان الإجمالي للمملكة حيث بلغ عدد السكان الإناث للفئة العمرية 15-24 سنة (1,058,620) نسمة بنسبة (19.5%) من إجمالي سكان الأردن ، مقارنة بعدد السكان الذكور للفئة العمرية 15-24 سنة (1,229,420) نسمة بنسبة (20.2 %) .

الجدول رقم9 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول: تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومؤشرات الهدف الفرعي الثاني: تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.

(تم استخدام نفس المؤشر لقياس الهدف الأول والثاني)

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2023-2021
		2021	2022	2023	2023		
المحور الثاني: المرأة والشباب							
1.1 الهدف العام للمحور: تمكين المرأة والشباب							
الأهداف الفرعية :							
2.2.1 تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. 2.2.2 تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات	نسبة الشباب المشتغلين 15-24 سنة من مجموع قوة العمل للشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة.	%12.3	%12.8	%12.5	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	0.2 إيجابي

نتائج وتحليل مؤشرات الأهداف الفرعية :

الهدف الفرعي الأول : تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي

الهدف الفرعي الثاني : تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.

المؤشر 1 للهدفين الأول والثاني : نسبة الشباب المشتغلين 15-24 سنة من مجموع قوة العمل للشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة.

يبين الجدول رقم (9) نسبة الشباب المشتغلين 15-24 سنة من مجموع قوة العمل للشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة، حيث يظهر قياس المؤشر تذبذبًا خلال فترات القياس، في عام 2021 بلغت النسبة 12.3% لترتفع في عام 2022 لتبلغ 12.8% ، لتعود و تنخفض في عام 2023 لتصبح 12.5%، وعلى الرغم من التذبذب في نتائج المؤشر إلا أن التغير خلال فترة القياس لنسبة الشباب المشتغلين 15-24 سنة من مجموع قوة العمل الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة قد بلغ 0.2%، وقد يعود هذا التغير الإيجابي رغم تواضعه لتبني عدد من الإستراتيجيات و البرامج التنفيذية التي تهدف لصقل مهارات الشباب و تمكينهم في

سوق العمل وعلى سبيل المثال لا الحصر ، الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، والإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025، وبرنامج التشغيل والتدريب الذي تشرف عليه وزارة العمل والمتضمن البرنامج الوطني للتشغيل، والمنصة الوطنية لتشغيل ، ومنصة مهنتي للعمل عن بعد، وتطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة ، ومبادرة إنشاء الفروع الإنتاجية ، وبرنامج التمكين الاقتصادي، واستشراف فرص عمل المستقبل وتعزيز العمل في المهن الخضراء.

كما يشير الجدول أدناه فقد بلغت نسبة الأردنيين من كلا الجنسين للفئة العمرية (15-24 سنة) المتعطلين وغير الملتحقين بتعليم أو تدريب (10.3%) و(26.2%) على التوالي، ولغير الأردنيين (9.5%) و (16.1%)على التوالي، ويظهر الشكلين 20 و 21 نسبة الشبان الأردنيين 15-24 سنة المتعطلين وغير ملتحقين بتعليم أو تدريب والتي بلغت (13.7%) و(31.6%)؛ ونسبة الشابات الأردنيات 15-24 سنة المتعطلات وغير ملتحقات بتعليم أ و تدريب (6.4%) و (18.5%) على التوالي في سنة 2023، وقد يعود ارتفاع نسبة الشباب لوجود فرص عمل وفيرة متاحة للمتعطلين الذكور وليست بحاجة إلى تدريب مهني لمن لا يرغب منهم في السعي للحصول على تدريب عبر برامج الشركة الأردنية للتدريب والتشغيل وغيرها (التدريب وبناء المهارات من أجل العمل).

نسب المشتغلين والمتعطلين وغير الملتحقين بمؤسسات تعليمية/تدريبية بين الشبان والشابات 15-24 سنة (2023)

	الأردنيون			غيرُ الأردنيين		
الفئة	الشبان	الشابات	الجنسان معاً	الشبان	الشابات	الجنسان معاً
مشتغل/ة	%19.8	%3.3	%12.5	%31.1	%18.9	%25.0
متعطل/ة	%13.7	%6.4	%10.3	%17.1	%2.3	%9.5
غير ملتحق/ة حاليًّا	%(31.6)	%(18.5)	% (26.2)	%(16.1)	%(3.9)	%(16.1)
غير نشيط/ة اقتصاديًّا	%66.5	%90.4	%77.6	%51.1	%78.9	%65.4
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل لعام 2023 (النتائج السنوية)، الجدول 3-1.

وحتى لو انخفضت معدلات البطالة بين الأردنيين، فإن أعداد المتعطلين الأردنيين في السنوات القادمة سوف يبقى مرتفعاً وربما يزداد لوجود 4.6 مليون طفل ويافع دون سن 18 سنة، إذ ستدخل نسبة مرتفعة منهم إلى سوق الباحثين عن العمل في السنوات القليلة القادمة.

الشكل 19: نسب المشتغلين والمتعطلين وغير الملتحقين بمؤسسات تعليمية/تدريبية بين الشباب الأردنيين 15-24 سنة (2023)

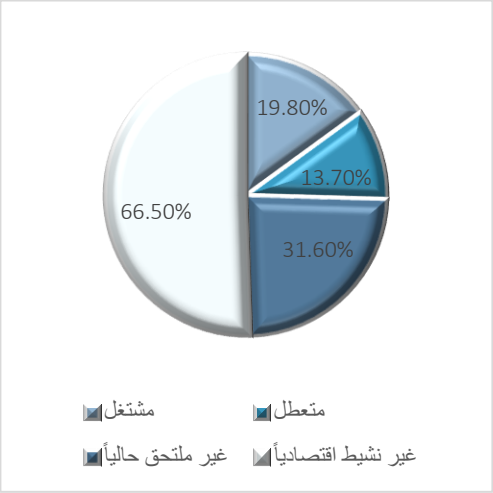

الشكل 20 :نسب المشتغلين والمتعطلين وغير الملتحقين بمؤسسات تعليمية/تدريبية بين الشابات الأردنيات 15-24 سنة(2023)

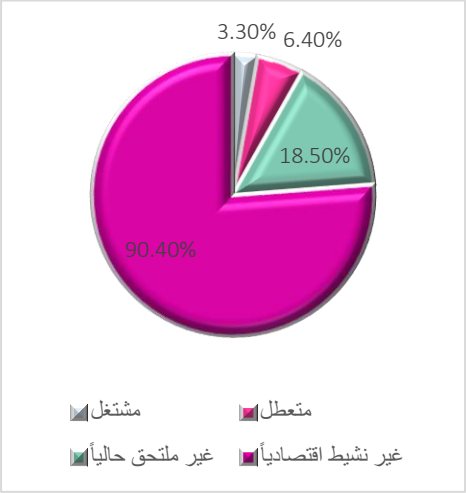

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف الفرعية :

تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًّا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي

تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.

(التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط – البرامج)

أولًا: التشريعات:

تحديث منظومة التشريعات والإستراتيجيات الوطنية لتلبي احتياجات فئة الشباب وضمان مشاركتهم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومنها:

- مراجعة وإعداد وإقرار تعليمات الإطار العام لأسس التطوير الوظيفي في المسارات المهنية والتقنية بهدف التطوير " التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية" على مستوى درجتي البكالوريوس والماجستير المهني في المسار المهني.
- نصت الفقرة (7) من المادة (6) 2022 من الدستور على أن: (تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون).119

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط:

- تم إعداد عدة إستراتيجيات تهدف إلى تمكين الشباب في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتطوير مهاراتهم والعاملين معهم معرفيًّا ومهارياً حيث لا تكاد تخلو إستراتيجية وطنية أو إستراتيجية قطاعية في الأردن من تضمين محور أو برنامج يتعلق بالشباب سواء بشكل مباشر ضمن محاور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب مباشرة أو من خلال توفير بيئة ممكنة للشباب من خلال مخرجات هذه الإستراتيجيات والخطط الوطنية فالشباب هم محركات هذه الإستراتيجيات وهم غاياتها ومنها الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم

(2022-2018) والخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024)، والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2022) وتضمنت الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 محوراً لتمكين الشباب.

- تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين مع التركيز على الشباب.
- الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) والخطط التنفيذية المنبثقة عنها (2023 -2025) وتتضمن الإستراتيجية سبعة مجالات تعنى بالمواضيع ذات الأولوية للشباب وهي : الريادة والتمكين الاقتصادي، التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة، والأمن والسلم المجتمعي والصحة والنشاط البدني. وتبنى الهدف الوطني للإستراتيجية على بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذي إنتاجية مرتفعة.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتعليم والتدريب المهني والتقني 2023 -2027.
- تضمنت الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) ضمن محاورها وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024) التركيز على المشاركة الاقتصادية للمرأة في سن العمل.
- إنشاء نظام معلومات موحد لربط مخرجات التعليم بسوق العمل في النصف الأول من عام 2023، واعتماده مع منظمة العمل الدولية.

ثالثًا: البرامج

- تطوير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لتمكينهم من إكمال دراستهم أو الالتحاق بمؤسسة التدريب المهني، وتنفيذ جلسات الإرشاد الوظيفي ومشروع "مبادرون 2" لتدريب الشباب وبناء قدراتهم في ريادة الأعمال.
- قدم مؤسسة التدريب المهني برامج إعداد ورفع كفاءة العمال وتدريب المدربين وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال 36 معهدًا تدريبيًّا بطاقة استيعابية لـ20 ألف متدرب/ة، تضم 348 مشغلاً، منها 13 معهدًا مجهزًا لذوي الإعاقة.
- أعدت وزارة العمل الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محاور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسة لدعم التشغيل لفئة الشباب. ومن ضمن البرامج الرئيسة للميثاق برنامج "خدمة وطن"، و"المنصة الوطنية للتشغيل"، وبرنامج "انهض للتشغيل الذاتي."
- أطلقت الحكومة برنامج التشغيل الوطني لتوفير 60 ألف فرصة عمل للفئة العمرية 18-40 عامًا، تشمل 35% إناث، مع تحفيز منتفعي صندوق المعونة الوطنية على العمل دون فقدان الدعم المالي. يركز البرنامج على التدريب الميداني وفق احتياجات القطاع الخاص، مع دعم جزئي للأجور لمدة 6 أشهر، ويحتاج إلى تقييم لاستدامة ونوعية الوظائف المقدمة.
- أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (مشروع حافز) الذي يهدف إلى دعم تشغيل الشباب الأردنيين المختصين بتكنولوجيا المعلومات في جميع الشركات العاملة في المملكة وفقًا للشروط والأسس التي اعتمدتها الوزارة، وذلك في ضوء الاتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ووزارة المالية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- إطلاق (برنامج بهمتكم) لدعم المشاريع الريادية الشبابية في2022، ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات الشباب في إعداد خطط العمل اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية وتوفير الدعم الأولي لتمكينهم من تنفيذها، وتشجيعهم نحو مشاريع التشغيل الذاتي؛ ما يسهم في تقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر خاصة بعد جائحة كورونا.
- دعت الحكومة جميع المنشآت التي تشغل (10) عمال فأقل من مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والعاملين بأجر للاستفادة من برنامج (استدامة ++) الذي يساهم في دعم أجور واشتراكات العاملين الأردنيين وغير الأردنيين.
- صمم صندوق التنمية والتشغيل برامج إقراضية تفضيلية للشباب، مثل برنامج الباحثين عن عمل، لدعم التشغيل والحد من الفقر والبطالة، إضافة إلى برامج تستهدف تأسيس وتطوير المشاريع الحرفية والتقنية وريادة الأعمال.

- نفذت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO برامج نوعية لدعم ريادة العمال ومن أهمها برنامج (التتجير) تحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية، برامج دعم قطاعات الصناعة والخدمات، برامج رفع القدرات التصديرية، برنامج بهمتكم، وبرنامج اعمل مشروعك، وجميع هذه البرامج تستهدف الشباب ضمن قطاعات الصناعة والتصنيع الزراعي والخدمات.
- نفذت مديرية شؤون اللاجئين السوريين بالتعاون مع الشركاء الدوليين مشاريع لتمكين الشباب في مخيمات اللاجئين، شملت أنشطة لحماية حقوقهم وتوفير التدريب المهني بإشراف الجهات الرسمية ضمن خطة الاستجابة للأزمة السورية.
- قامت مؤسسة ولي العهد بالعديد من البرامج والمبادرات التي تشجع الشباب على الاستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال ومنها[120]: مصنع الأفكار، برنامج مساحة الصناع، جائزة ولي العهد لأفضل تطبيق خدمات حكومية:، برنامج التدريب الدولي:، برنامج 42 عمّان، برنامج وطني، مبادرة حقق، برنامج أنا أشارك، برنامج " أشارك:"+ ، برنامج خطى الحسين / الخدمة من أجل القيادة:، المنصّة الوطنية للتطوّع ومشاركة الشباب " نَحْنُ":، برنامج قصي للعلاج الرياضي .
- أعد المجلس الأعلى للسكان دراسة حول اتجاهات الشباب نحو ريادة الأعمال والتحديات التي تواجههم، بهدف تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحسين البيئة المؤسسية الداعمة، وتطوير سياسات لمعالجة التحديات ودعم المؤسسات الراعية لريادة الأعمال..[121]
- برامج وزارة الشباب :
- تعمل وزارة الشباب مع دائرة الإحصاءات العامة بشكل دوري على تحديث عملية جمع البيانات والإحصاءات المفصلة حول الشباب وتم توثيقها ضمن الإستراتيجية الوطنية للشباب.
- تنفيذ (1067) نشاط في مجال التعليم والتكنولوجيا استهدف (14223) من الذكور و(10323) من الإناث ، و (564) نشاط في مجال الريادة والتمكين الاقتصادي استهدف (5554) من الذكور و(8037) من الإناث .[122]
- المشاركة في الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ضمن محور العمل اللائق، عبر برامج تدريبية وتأهيلية تستهدف تمكين الشباب لدخول سوق العمل، مع التركيز على المهن الفنية والتقنية ودعم المشاريع الريادية من خلال منح وقروض للشباب الناجحين.
- ونظمت معسكرات الحسين للعمل والبناء وملتقيات الريادة في الأعمال في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والمياه والطاقة وبرامج تعزيز مهارات الشباب لدخول سوق العمل وبرامج التدريب من أجل التشغيل وتدريب الشباب على الريادة والابتكار والاختراعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. من خلال 575 ((معسكر بمشاركة (15443) شاب وشابة منهم (42%) من الشابات عام 2023.

أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه

تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي
تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.

- إرتفاع معدلات الفقر ومعدلات البطالة وضعف التشغيل خاصة ممن لا يحملون الثانوية العامة حيث إن 60% من المتعطلين دون الثانوية العامة.
- إنخفاض مواءمة مخرجات التعليم العام والجامعي مع متطلبات سوق العمل.
- ضعفالإهتمام بالمسارات المهنية والتقنية.
- ضعف التوجه للمشاريع الريادية والتشغيل الذاتي وإنتظار الوظيفة الحكومية والخوف من المخاطر.

التوصيات العامة المقترحة للحد من التحديات

- تفعيل دور مؤسسة التدريب المهني في تأهيل وبناء قدرات الشباب الراغبين من خلال إستحداث مجموعة من البرامج ضمن حاجة سوق العمل.
- ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية وضمن رؤية مستقبلية للأردن.

- إدماج الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من خلال برامج التدريب والتوظيف المتخصصة.
- ربط صغار المزارعين بالأسواق كوسيلة لتحسين الإنتاجية، وخلق فرص العمل، لا سيما بين الشباب والنساء في المناطق الريفية، وتوفير مصادر دخل إضافية.
- وضع منظومة وطنية لدعم الرياديين الجدد، وتقديم المساعدة في تطوير أفكارهم وزيادة قدرة مشاريعهم للتصدير والتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال.
- تسريع تطبيق الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية والتمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة الفرص الاقتصادية.

المحور الثاني : المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين المرأة والشباب

الهدف الفرعي الثالث :2.2.3 تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السياسة العامة : 2.3.1 بناء أعراف و اتجاهات وأدوار اجتماعية الإيجابية تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السياسات الفرعية :

2.3.1.1 تنفيذ مبادرات تدعم بناء الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2.3.1.2 رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

تم قياس **هدف تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (قيمة مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية ضمن مؤشر الفجوة الجندرية العالمية، معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر، نسبة ملكية السيدات لمساحات الأراضي من إجمالي مساحة الأراضي، نسبة ملكية الإناث لمساحات الشقق من إجمالي مساحة الشقق، نسبة ملكية الإناث من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم)، نسبة النساء في البرلمان (النواب – الاعيان) والتي تظهر في الجدول رقم (10).

الجدول رقم 10 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث - تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة								
البيان	المؤشرات		القيم				نتائج الرصد	
			سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
			2021	2022	2023	2023		
المحور الثاني : المرأة والشباب								
الهدف العام للمحور : تمكين المرأة والشباب								
الأهداف الفرعية:								
2.3 تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	قيمة مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية ضمن مؤشر الفجوة الجندرية العالمية (GGGI)[123]		الدرجة 0.538 الترتيب 133/ من 156 دولة	الدرجة 0.537 الترتيب 125/ من 146 دولة	الدرجة 0.542 الترتيب 125/ من 146 دولة	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	الدرجة 0.004
	معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر		%14	%13.9	%14[124]	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	%1 إيجابي بسيط
	نسبة ملكية السيدات لمساحات الأراضي من إجمالي مساحة الأراضي		%11.7	%19	غير متوفر	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	%7.3 إيجابي
	نسبة ملكية الإناث لمساحات الشقق من إجمالي مساحة الشقق		%20.7	%25.6[125]	غير متوفر	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	%4.9 إيجابي
	نسبة ملكية الإناث من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم)		%44.7	%42.6	غير متوفر	غير متوفر	لم يتحقق	_2.1 سلبي
	نسبة النساء في البرلمان	النواب	%11.5 المجلس التاسع عشر	13.1[126]	غير متوفر	19.6 تم تشكيل المجلس في 2024	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	1.6 إيجابي
		الأعيان	%10.8 المجلس التاسع والعشرون	%13.8[127]	غير متوفر	تم تشكيل المجلس في 2024	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	%3

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي الثالث: تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المؤشر 1: قيمة مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية ضمن مؤشر الفجوة الجندرية العالمية (GGGI)

يبين الجدول رقم (10) قيمة مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية ضمن مؤشر الفجوة الجندرية العالمية والتي تصدر عن التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي (المنتدى الاقتصادي العالمي) 128 و تقرير الأردن في المؤشرات الدولية والذي تصدره دائرة الإحصاءات العامة، فقد شهد الأردن تقدمًا في هذا المؤشر من الترتيب 133من بين 156 دولة بدرجة 0.538 عام 2021 لتصبح درجته 0.542 عام 2023 وترتيبه 125 من بين 146 دولة للأعوام 2022 و2023 ، حيث تقدم 0.004 درجة في المؤشر.

المؤشر 2: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر

يبين الجدول رقم (10) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر والذي يظهر ثباتًا نسبيًا عند 14% خلال سنوات القياس بالرغم من الانخفاض الطفيف عام 2022 حيث انخفضت النسبة إلى 13.9% بفارق 1 نقطة مئوية. الا انه لايزال بعيدا عن المستهدف في عام 2025 البالغ 20%.

المؤشر 3: نسبة ملكية السيدات من إجمالي مساحة الأراضي

يبين الجدول رقم (10) نتائج المؤشرات الجندرية والتي تعتمد على السجلات الإدارية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تحسنًا خلال عام 2022 مقارنة مع السنوات السابقة، حيث ارتفعت نسبة امتلاك النساء لمساحات الأراضي إلى 19% بفارق 7.3% مقارنة بسنة الأساس لعام 2021 والتي بلغت 11.7%

المؤشر 4: نسبة ملكية الإناث من إجمالي مساحة الشقق

كما يبين الجدول رقم (10) إرتفاع نسبة إمتلاك السيدات لمساحات الشقق إلى 25.6% عام 2022 بفارق 4.9% عن سنة الأساس 2021 والتي بلغت 20.7%.
(لم تتوفر أرقام لعام 2023 والقيمة المستهدفة غير متوفرة)

المؤشر 5: نسبة ملكية الإناث من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم)

يبين الجدول رقم (10) انخفاض ملكية الإناث للأسهم إلى 42.6% عام 2022 بفارق 2.1% عن سنة الأساس لعام 2021 والتي بلغت 44.7

ويظهر الشكل رقم (21)، أن نسبة امتلاك الإناث لكل من مساحات الأراضي و مساحات الشقق قد ارتفع عن ما كانت عليه في 2021، أما الأوراق المالية قد سجلت النسبة انخفاض مقداره 2% تقريبًا، وكانت أعلى نسبة ارتفاع هي في ملكية مساحات الأراضي وقد بلغت 8% تقريبًا (لم تتوفر أرقام لعام 2023 والقيمة المستهدفة غير متوفرة)، وبالرغم من ارتفاع نسب ملكية النساء لمساحات الأراضي والشقق إلا أنها تبقى متواضعة وقد يعود ذلك لعدد من التحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء ومنها تدني الأجور، وضعف المشاركة الاقتصادية وقد تكون قيم وعادات المجتمع الأردني الذي يكون فيها الرجل هو المسؤول عن تأمين المسكن للأسرة أحد المحددات لنسبة ملكية النساء لمساحات للعقارات في الأردن، فغالبية السيدات المالكات لمساحات العقارات تكون بهدف الاستثمار و ليس لحاجة السكن.

الشكل 21: نسبة ملكية النساء لمساحات الأراضي ومساحات الشقق والأوراق المالية

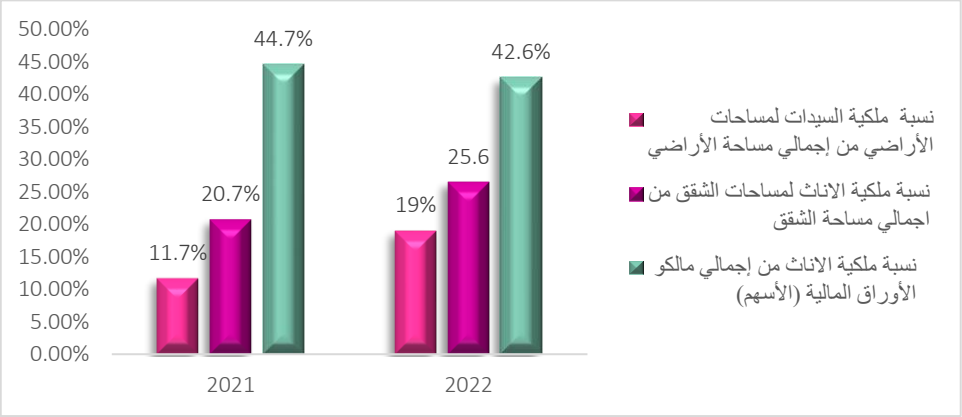

المؤشر 6: نسبة النساء في البرلمان (النواب و الأعيان)

يبين الجدول رقم (10) ارتفاع نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب (العشرون) 2024 إلى (19.6%) حيث فازت 27 سيدة، مقارنة بـ 80.4% للرجال وفجوة جندرية بلغت 60.68 % بحسب البيان الذي أصدرته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة [129] ، فيما كانت نسبة تمثيلهنّ في مجلس النواب التاسع عشر (11.5%) فقط كما هو موضح في الشكل رقم (22)، ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع للتعديلات التي تم إجراؤها في 2023 على قانوني الأحزاب والانتخاب، وقد وضحت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 زاد من مقاعد المرأة في مجلس النواب إذ خصص مقعد للمرأة عن كل دائرة محلية وعددها (18) مقعدًا واشترط أن تعلن المرأة المترشحة لمقعد الكوتا بأنها مترشحة لمسار مقعد الكوتا وليس مقاعد التنافس كما سمح القانون للمرأة الترشح على مقاعد التنافس في الدوائر الانتخابية المحلية وهذا يزيد من فرص حصولها على مقاعد أخرى غير تلك المخصصة لها . واشترط القانون إدراج امرأة في قائمة الحزب " القائمة على مستوى الوطن» وأن يكون ترتيبها في أول ثلاثة أسماء حيث نص القانون على وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التاليين، كما اشترط القانون أيضًا وجود شاب أو شابة يقل عمره أو عمرها عن 35 عامًا ضمن أول خمسة مرشحين في القائمة الحزبية وهذا يعني أنه يمكن للقائمة الحزبية أن يكون فيها امرأة في أول ثلاثة مترشحين وأيضًا امرأة شابة في الترتيب الخامس لأن المادة القانونية تتحدث عن شاب أو شابة أقل من 35 سنة.

الشكل 22: نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب

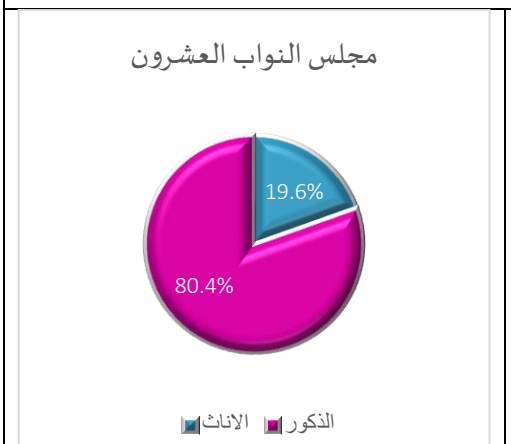

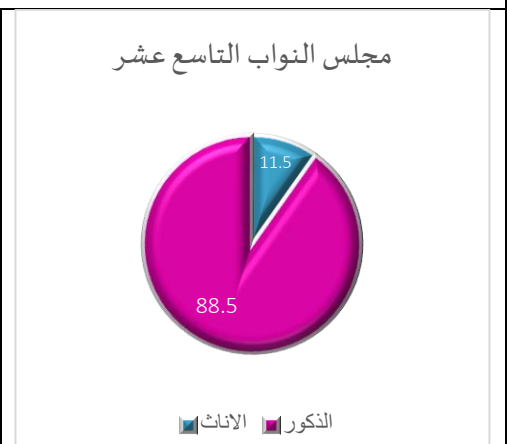

يبين الشكل رقم (23) : نسبة تمثيل النساء في مجلس الأمة التاسع عشر ، والتي تظهر أن للنساء 13% من المقاعد في مجلس الأمة بشقيه بواقع 10مقاعد في مجلس الأعيان و 15 في مجلس النواب، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأعيان هو مجلس يتم تعيينه من قبل الملك و يرأســه رئيس مجلس الأعيان والذي يرأس مجلس الأمة عند اجتماع المجلسين تحت القبة، و لم يتم تحديد المقاعد التي يجب أن تشغلها النساء في مجلس الأعيان ضمن القوانين الحالية النافذة أو النظام الداخلي للمجلس، وعليه فإن جلالة الملك هو الذي يحدد عدد المقاعد التي تشغلها السيدات .[130]

الشكل23: نسبة تمثيل النساء في مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب[131]

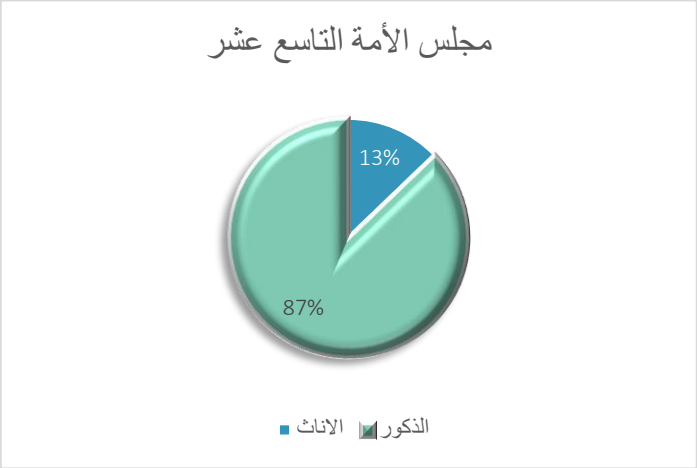

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- قامت الحكومة بإصدار مجموعة من التشريعات لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اقتصاديًا وحماية المرأة العاملة، ومن أهمها:

- إصدار القانون المعدل لقانون العمل لسنة 2023 بتعديل المادة 69 لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بإزالة القيود على عمل المرأة في بعض الصناعات والأعمال وأوقات العمل.
- صدرت تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لعام 2023 لضمان حقوق الأم العاملة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، حيث تتيح التعاقد مع دور حضانة متعددة أو تغطية جزء من التكلفة المالية إذا اختار العامل/ة حضانة معينة. ومع إيجابية هذه التعليمات، يجب ألا تُعتبر بديلاً عن مسؤولية صاحب العمل في إنشاء حضانة داخل موقع العمل.
- نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021، وصدور تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي، حيث شمل النظام عمال وعاملات الزراعة بأحكام قانوني العمل والضمان الاجتماعي وأكد على المساواة في الأجور عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس وعلى استحقاق العاملة إجازة أمومة بأجر كامل.
- تعليمات شروط وتدابير السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل الزراعي لسنة 2021، نصت المادة (4/ز) منه: يلتزم صاحب العمل الزراعي بما يلي: (اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لحماية المرأة العاملة الحامل أو المرضع من الأخطار والأمراض التي قد تنجم عن العمل الزراعي وعن الآلات المستعملة فيه.

- التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل المؤقت وغير المتفرغين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في استحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أطلقت مبادرة (اشمل نفسك) للمحافظة عى حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها.

- سعيا لتمكين المرأة سياسيًّا في المحافظات، خصص قانون الإدارة المحلية 25% من المقاعد في كل من المجالس البلدية ومجالس المحافظات للنساء، كما ورفع قانون الانتخاب لعام 2022 المقاعد المخصصة للمرأة لتكون 18 مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية. كما أوجب على الأحزاب السياسية أن تضمن أن 10٪ من المرشحين هم من النساء.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- يولي الأردن الهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) أحد أهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة، وكان قد كرس على مدى السنوات السابقة جهداً كبيرًا لسد فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات،

- وقد جاءت الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020–2025 لتأطير هذه الجهد، حيث بنيت بشكل أساسي على أجندة التنمية المستدامة 2030 وعكست غايات الهدف الخامس وضمت 32 مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة. وتضمنت الإستراتيجية والخطة التنفيذية المنبثقة عنها أربعة أهداف رئيسة تتناول تحقيق المشاركة الفاعلة للنساء وشمولهن في العملية التنموية وحصولهن على حقوقهن الإنسانية في الفضاءين العام والخاص.

- تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي في الأردن (2019-2024)، ومن أبرز ما أنجز فيها الأدلة الاسترشادية الداعمة لإنتاج بيئة عمل داعمة وآمنة في القطاع الخاص، ومن ضمنها: دليل قياس فجوة الأجور في القطاع الخاص، ودليل الشركات لتطبيق السياسات الحامية من التحرش في مكان العمل، ودليل حول آليات تطبيق العمل المرن وحساب الأجور والاقتطاعات لدائرة ضريبة الدخل. وفُعلت مدونة قواعد السلوك الأخلاقي والمهني للمستخدمين والمشغلين في مرافق النقل العام ووسائطه، وتطبيق "مواصلتي" .

- اعتماد إستراتيجية تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين والخطة التنفيذية لمديرية الآمن العام في الأردن (2021-2024).

- ساهمت مديرية الآمن العام في خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2018-2021) ويسعى كلا الإطارين إلى ضمان ترجمة الالتزامات العالمية تُجاه المرأة والأمن والسلام والمساواة بين الجنسين إلى إجراءات ملموسة .

ثالثًا: البرامج

- نفذت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في العام 2023 ثلاث جلسات توعوية حول (حق المرأة في الميراث وتملك الأصول والعقار) في الجامعات،وتم استهداف (156) طالبًا وطالبة.

- مشروع تمكين المرأة السورية اللاجئة في الأردن، 2021-2022 والذي تم تنفيذه من قبل المجلس الأعلى للسكان ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، بتمويل من قبل الصندوق السعودي للتنمية، حيث هدف المشروع إلى التمكين المعرفي والاقتصادي لعدد من النساء والفتيات السوريات اللاجئات في الأردن من أجل عيش كريم.

- أعد المجلس الأعلى للسكان " دراسة انسحاب المرأة من سوق العمل والصحة الجنسية والإنجابية في ظل تداعيات أزمة كوفيد"، 2023 ، والتي هدفت إلى الوقوف على حجم مشاركة المرأة الفعلي في سوق العمل الأردني قبل وبعد أزمة وباء كورونا، وتحليل أسباب انسحابها من سوق العمل، والتعرف إلى أسباب وخصائص الحاصلات على تعويض الدفعة الواحدة، وتجربة المنسحبات من سوق العمل مع أنظمة العمل المرن؛ وذلك من أجل تقديم السياسات التي من شأنها تقليل انسحاب المرأة من سوق العمل.

التحديات التي تواجه تحقيق هدف تعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة رغم ارتفاع المستوى التعليمي، وضعف البنية التحتية مثل خدمات النقل الملائمة والحضانات.
- محدودية تدريب المرأة على متطلبات سوق العمل وضعف الفرص المتكافئة في القطاع الخاص.
- هشاشة الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الملائمة، خاصة في القطاع غير الرسمي، وعدم شمول العاملات بالحماية الاجتماعية.
- التقاعد المبكر بين النساء يؤدي إلى انسحابهن المبكر من سوق العمل، مما يضعف استمرارية مشاركتهن الاقتصادية.
- التسهيلات المقدمة للنساء لصرف تعويض الدفعة الواحدة، والتي لا تُمنح للرجال، تشجع النساء على سحب اشتراكاتهن من الضمان الاجتماعي بدلًا من الانتظار لاستحقاق راتب تقاعدي. وأدى ذلك إلى أن يصبح سحب الاشتراكات قاعدة شائعة بين النساء، مما يحد من استمرارية اشتراكهن في الضمان، ويؤثر سلبًا على حمايتهن الاجتماعية مستقبلًا، خاصة في غياب شروط صارمة لضبط هذه العملية.
- تعاني النساء العاملات من تدني الأجور وفجوة الأجور وعدم المساواة مع الذكور: يحد ذلك من قدرة المرأة على الادخار والاستثمار.
- المرأة الأردنية ما زالت تواجه مشكلة في امتلاك المشاريع وإدارتها: يقلل ذلك من قدرتها على التصرف بالعائد الاقتصادي، ما ينعكس سلبًا على فرص امتلاكها للأوراق المالية.
- تواجه صاحبات المشاريع تحديات خاصة بتنمية المهارات والتسويق، مع الحاجة لمراجعة سياسات وبيئة الإقراض: يؤثر ذلك على قدرتها في الحصول على تمويل لتوسيع مشاريعها أو الاستثمار في الأوراق المالية.
- قلة الوعي المجتمعي حول العنف الاقتصادي (حق المرأة في الميراث وتملك الأصول والعقار): يعوق ذلك قدرتها على تملك الأصول المالية.

التوصيات العامة المقترحة لتعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- مراجعة سياسات التقاعد المبكر للنساء وتطبيق معايير أكثر توازنًا تضمن استمرارية مشاركتهن في سوق العمل، مع توفير الحوافز لتعزيز بقاء المرأة في الوظائف لفترة أطول، وتقديم برامج توعية تسلط الضوء على أهمية الاستقرار الاقتصادي ودوره في تحسين الحماية الاجتماعية
- إعادة النظر في شروط صرف تعويض الدفعة الواحدة للنساء لتقليل الاعتماد عليه كخيار رئيسي، وتعزيز الوعي بأهمية استمرارية الاشتراك في الضمان الاجتماعي للحصول على راتب تقاعدي مستدام، مع توفير برامج توعية مالية واجتماعية لتشجيع التخطيط الطويل الأمد للحماية الاجتماعية للمرأة.
- تعزيز استمرارية وتنوع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفي موقع العمل التي تستهدف الإناث، بما في ذلك العمل من المنزل
- تشجيع شركات القطاع الخاص على تقديم خدمات رعاية الأطفال والحضانات في المؤسسات الحكومية، وتحسين جودة النقل العام لتخفيف العبء عن النساء العاملات.
- معالجة ظروف العمل غير الملائمة للنساء في القطاع غير الرسمي، خاصة في قطاع الزراعة، من خلال شمولهن في نظام الحماية الاجتماعية، وتوفير بيئة آمنة للعمل.
- تعزيز ثقافة عمل المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال تفعيل الدور الإيجابي للمؤسسات الدينية، التربوية، والإعلامية لتغيير الصور النمطية وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية.

المحور الثاني : المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين المرأة والشباب

الهدف الفرعي الرابع :2.2.4 ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

السياسة العامة : 2.4.1 ضمان تعزيز منظومة تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

السياسات الفرعية :

2.4.1.1 إيجاد بيئة تمكينية تضمن تمتع النساء والفتيات بحياةٍ خاليةٍ من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

تم قياس **هدف ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة الزواج للإناث دون سن 18 ، نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر، نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًا. نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح. نسبة العنف المبلغ عنه النساء من الفئة العمرية (60) عامًا فأكثر، نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات من فئة ذوي الإعاقة، نسبة العنف المبلغ عنه للأشخاص من فئة ذوي الإعاقة، نسبة الأطفال الذين تعرضوا للعنف المبلغ عنه من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث، نسبة كبار السن الذين تعرضوا للعنف من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث)، والتي تظهر في الجدول رقم (11).

الجدول رقم11 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع - ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الثاني : المرأة والشباب							
الهدف العام للمحور: تمكين المرأة والشباب							
الأهداف الفرعية:							
2. 1 .4 ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس. * كافة مؤشرات العنف لا يتم وضع قيم مستهدفة بناء على طلب ادارة حماية الاسرة وانما يتم الاشارة الى خفض النسب عن العام السابق	نسبة الزواج للإناث دون سن 18 من اجمالي عقود الزواج لأول مرة.	%13.7	%11.9	%11.2	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	2.5
	نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر. من اجمالي المجني عليهم خلال السنة	% 50.7	%80.2	%66.9	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	16.2
	نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًامن العدد الاجمالي للمجني عليهم خلال السنة	غير متوفر	%18.7	%15.5	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	% 3.2
	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح.	%20.4 لغاية عام 2018-2017[132]	غير متوفر	%15 مسح السكان والصحة الأسرية 2023	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	%5.4
	نسبة العنف المبلغ عنه من النساء من الفئة العمرية (60) عامًا فأكثر.	غير متوفر	%1.17	%1.33	خفض النسبة عن العام السابق	لم يتحقق	0.16
	نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات من فئة ذوي الإعاقة	غير متوفر	%0.27	%0.24	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	0.03
	نسبة العنف المبلغ عنه للأشخاص من فئة ذوي الإعاقة من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى ادارة حماية الاسرة والاحداث.	غير متوفر	0.59%	0.52%	خفض النسبة عن العام السابق	تحقق	0.07

	نسبة الأطفال الذين تعرضوا للعنف المبلغ عنه من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث	%26.8	%32	%32.43	خفض النسبة عن العام السابق	لم يتحقق	5.63
	نسبة كبار السن الذين تعرضوا للعنف من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث.	غير متوفر	1.31	1.33	خفض النسبة عن العام السابق	لم يتحقق	0.02

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي الرابع: ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

المؤشر 1: نسبة الزواج للإناث دون سن 18

يبين الجدول رقم (11) نسبة الزواج للإناث دون سن 18 ، ويظهر القياس نمطًا متذبذبًا حيث انخفضت النسبة من 13.7% في عام 2021، لتصبح 11.9% في 2022 ، لترتفع بمقدار 2.5% تقريبًا في 2023 حيث بلغت النسبة 11.2% ، وبشكل عام فإن نسبة الزواج للإناث دون سن 18 خلال فترة القياس قد ارتفعت بمقدار 0.6%، وقد أظهرت البيانات أن نسبة الفتيات اللواتي تزوجن عام 2023 وأعمارهن دون سن 18 سنة كانت أعلاها في محافظة المفرق (19%)، بينما بلغت النسبة نفسها بين اللاجئين السوريين عام 2022 نحو 38.%،وإن نحو 120 ألف فتاة دون سن 18 سنة تزوجن خلال السنوات 2010-2023 133، وهذه الفترة هي فترة اللجوء السوري والتي تتركز أغلبها في محافظة المفرق. وبالرغم من أن الأردن يُعتبر من الدول المتوسطة إلى المنخفضة في أعداد النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشر عامًا، إلا أنه وبعد تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة بسبب الحروب.

المؤشر 2: نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر.

يبين الجدول رقم (11) اتجاهات مؤشر نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات ممن بلغن (15) عامًا فأكثر من اجمالي المجني عليهم المسجلين لدى ادارة حماية الأسرة والأحداث ، حيث أظهر المؤشر تذبذبًا واضحًا، حيث بلغ في عام 2021 50.7% لترتفع في 2022 إلى 80.2%، ثم يعود وينخفض إلى 66.9%، ومن الممكن أن يكون ارتفاع نسبة التبليغ مؤشرًا إيجابيًا على زيادة الوعي عند النساء والفتيات بحقوقهن وضرورة التبليغ لأي شكل من أشكال العنف.

المؤشر 3: نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن (18) عامًا فأكثر

تشير البيانات في الجدول رقم (11) انخفاض نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن 18 عامًا من إجمالي المجني عليهم المسجلين لدى إدارة حماية الأسرة والاحداث من 18.7% في 2022 إلى 15.5% في 2023، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها تعد مرتفعة نظرًا للتطور الحاصل في قوانين حماية الأسرة منها قانون الحماية من العنف الأسري و الإطار القانوني للتعامل مع حالات العنف الأسري 2017 ، حيث يهدف قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017 إلى الحد من العنف الأسري وإلى توفير حلول للعنف داخل الأسرة و يوفر طرائق بديلة لحل النزاعات دون محاكمة من خلال إنشاء عملية لتسوية النزاعات تديرها إدارة حماية الأسرة.134

المؤشر 4: نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من قبل الزوج خلال 12 الأشهر السابقة للمسح.

تشير البيانات في الجدول رقم (11) انخفاض نسبة العنف المبلغ عنه للفتيات ممن لم يتجاوزن 18 عامًا من اجمالي المجني عليهم المسجلين لدى ادارة حماية الاسرة والاحداث من 18.7% في 2022 إلى 15.5% في 2023، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها تعد مرتفعة نظرًا للتطور الحاصل في قوانين حماية الأسرة منها قانون الحماية من العنف الأسري و الإطار القانوني للتعامل مع حالات العنف الأسري 2017 ، حيث يهدف قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017 إلى الحد من العنف الأسري وإلى توفير حلول للعنف داخل الأسرة و يوفر طرائق بديلة لحل النزاعات دون محاكمة من خلال إنشاء عملية لتسوية النزاعات تديرها إدارة حماية الأسرة.135

المؤشر 5: نسبة العنف المبلغ عنه النساء من الفئة العمرية (60) عامًا فأكثر

يبين الجدول رقم (11) نسبة العنف المبلغ عنه للنساء من الفئة العمرية 60 عامًا فأكثر، من إجمالي المجني عليهم المسجلين لدى ادارة حماية الأسرة والأحداث وحسب البيانات المتوفرة فقد انخفضت هذه النسبة إلى 1.17% في عام 2023 والتي كانت قد سجلت 1.33% في عام 2022، وقد يعود هذا الارتفاع لعدة أسباب ومنها ارتفاع الوعي عند السيدات المعنفات وإدراكهن لأنواع العنف وأهمية التبليغ عنه.

المؤشر 6: نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات من فئة ذوي الإعاقة

انخفضت نسبة العنف المبلغ عنه للنساء والفتيات من فئة ذوي الإعاقة من 0.27% في عام 2022 إلى 0.24% عام 2023.

المؤشر 7: نسبة العنف المبلغ عنه للأشخاص من فئة ذوي الإعاقة

يبين الجدول رقم (11) نسبة العنف المبلغ عنه للأشخاص من فئة ذوي الإعاقة من إجمالي المجني عليهم المسجلين لدى إدارة حماية الأسرة والأحداث، حيث انخفضت النسبة من 0.59% في 2022 لتصبح 0.52% في 2023، وقد بلغ مقدار الانخفاض 0.07% ، وقد يعود هذا الانخفاض لعدة أسباب، منها ضعف الوعي بأهمية التبليغ أو انخفاض نسبة العنف بسبب البرامج و الإستراتيجيات والجهود التي تبذلها الحكومة للحد من هذه الظاهرة و منها على سبيل المثال لا الحصر الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء للأعوام (2019 -2029) التي أعدها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع وحمايتهم في حقهم بالعيش باستقلالية على أساس المساواة مع الآخرين، حيث إن المنظومة الإيوائية بيئة خصبة لتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف بجميع أشكاله. ومن أهدف الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (2020-2025) تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف القائم على أساس الجنس.

المؤشر 8 : نسبة الأطفال الذين تعرضوا للعنف المبلغ عنه من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث

يظهر الجدول رقم (11)، قياس مؤشر نسبة الأطفال الذين تعرضوا للعنف المبلغ عنه من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة الأسرة والأحداث ، حيث تظهر نتائج قياس المؤشر إلى ارتفاع في النسبة حيث ارتفعت من 26.8% في عام 2021، لتبلغ في عام 2022 32%، وليتواصل الارتفاع لتبلغ النسبة 32.43% في عام 2023 ، وبذلك يكون المؤشر قد ارتفع 5.63% خلال سنوات القياس 2021-2023، وقد يعود هذا الإرتفاع لعدد من الأسباب منها ارتفاع الوعي بضرورة الإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال، كما صدر أيضًا قانون حقوق الطفل في عام 2022، ليكون مخصصًا للفئة العمرية/ لكل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره، وكفل القانون حقوق الأطفال في كافة المجالات التعليمية والثقافية ورعاية حقوقهم في بيئة سليمة وغير ذلك من الحقوق.

المؤشر 9 : نسبة كبار السن الذين تعرضوا للعنف من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف المسجلين لدى إدارة حماية الأسرة والأحداث

يظهر الجدول رقم (11) ارتفاع نسبة كبار السن الذين تعرضوا للعنف من إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف من 1.31%عام 2022 إلى 1.33% عام2023.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات [136]:

- تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور عام 2022 ليصبح حقوق الأردنيين والأردنيات (إضافة كلمة الأردنيات) وواجباتهم وإضافة فقرة للمادة 6 "تكفل الدولة بموجبها تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز."
- إقرار مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023).
- تعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021؛ بهدف فرض العقوبات وتشديدها على الجرائم ذات العلاقة. وكفل القانون الالتزام بسرية المعلومات، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وتوفر دور إيواء مناسبة ومحكمة خاصة للنظر بقضايا الاتجار بالبشر.
- إدراج مبادئ توجيهية جديدة ضمن الإطار القانوني للتعامل مع حالات العنف الأسري، تهدف إلى تعزيز استجابة القطاع القضائي لحالات العنف ضد المرأة والفتاة وإدارتها في الأردن.
- تفعيل النظام الالكتروني لتقديم طلبات الحصول على حجة الإذن بالزواج دون سن 18 سنة في اب 2022.
- أصدرت دائرة قاضي القضاة تعليمات دورات المقبلين على الزواج لسنة 2023 بموجب الفقرة (ط) من المادة (36) من قانون الأحوال الشخصية رقم (15) لسنة 2019 .

التشريعات (القوانين والأنظمة والتعليمات) التي اتخذتها وزارة العمل لمنع العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل على النحو التالي :

- إدراج وتعريف التحرش الجنسي في قانون العمل حيث صدر قانون معدل لقانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته لسنة 2023،
- صدر قرار معالي وزير العمل رقم (2024/9) باعتماد سياسة استرشادية لمناهضة العنف والتحرش في عالم العمل واعتبرت إحدى متطلبات المصادقة على النظام الداخلي لمؤسسات القطاع الخاص التي تنطبق عليها شروط المادة 55 من قانون العمل الأردني.
- تم إعداد دليل إرشادي لمكافحة العنف والتحرش في عالم العمل.
- إصدار ملحق بتشريع سنة 2022 (معايير القائمة الذهبية لسنة 2022) والتي تطرقت في المادة (5) الالتزام بمعايير تكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة ومنع العنف والتحرش الجنسي.
- إصدار نظام تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية وتعيين المشرفين في المؤسسات رقم (33) لسنة 2023 (المادة 11/ج منه تطرقت لإشراك المرأة في لجان السلامة والصحة المهنية).
- إصدار تعليمات تقييم المخاطر في بيئة العمل لسنة 2023 (تطرقت في المادة 5 منها لضرورة الأخذ بعين الاعتبار فئة المرأة الحامل والمرضعة وذوي الإعاقة والأشخاص والذين يؤدون عملاً ليلياً عند إجراء عملية تقييم المخاطر).

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على مأسسة منظومة حماية الأسرة وأفرادها من خلال التركيز على وضع آلية عمل وطنية قائمة على نهجٍ تشاركيٍ يضم كافة المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بحماية الأسرة والممثلة بالإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وإجراءات العمل الوطنية الموحدة، للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن.
- تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف: والذي يعمل تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة المؤطر قانونياً (وفقًا لنظام رقم 33 لعام 2017)، ويضم في عضويته ممثلين عن المؤسسات الوطنية الحكومية والخاصة العاملة في مجال الحماية.

- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتشكيل عدة لجان لتطوير الخدمات المقدمة للأسرة: مثل لجنة عدالة الأحداث، اللجنة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال، اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال.
- إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات دراسة "زواج القاصرات" للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن للأعوام (2018-2022)، والتي تم إعدادها بجهد وطني من كافة الشركاء المعنيين، يُركز على بيئة داعمة (سياسات، بيانات، خدمات) للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن.
- الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023) والمعدة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن وجهات معنية أخرى، الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023) والمعدة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن ووزارة التنمية الإجتماعية وجهات معنية أخرى، والتي تضمنت تحسين مستوى وجاهزية القطاع الاجتماعي للاستجابة لحالات العنف ورفد القطاع الاجتماعي بالكوادر البشرية المتخصصة لضمان الاستجابة لحالات العنف مع نهاية عام 2023 [137].
- إعلان ومنهاج عمل بيجين والقرار الأممي 1325 (المرأة والأمن والسلام).
- أعد المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء للأعوام (2019 -2029) بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع وحمايتهم في حقهم بالعيش باستقلالية على أساس المساواة مع الآخرين، حيث إن المنظومة الإيوائية بيئة خصبة لتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف بجميع أشكاله.
- الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (2020-2025) تضمنت تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف القائم على أساس الجنس.
- تطوير المناهج التعليمية والتدريبية لتعزيز الوعي بمخاطر العنف والمساواة بين الجنسين.

ثالثًا: البرامج [138]

القطاع الحكومي :

- برامج مديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة والأحداث :
  - أتمتة إجراءات إدارة الحالة: تفعيل نظام أتمتة لإدارة الحالات بما ينسجم مع الإطار الوطني لحماية الأسرة، لضمان تكاملية الإجراءات وجودة الخدمات المقدمة لضحايا العنف.
  - مركز الخدمات المتكامل (One Stop Shop): تقديم خدمات شاملة ومتكاملة لضحايا العنف الأسري في مكان واحد.
  - التدريب وبناء القدرات: تدريب كوادر إدارة حماية الأسرة والأحداث في مجالات متخصصة مثل تقنية الربط التلفزيوني، الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ومهارات التعامل مع الصدمة الأولى (PTSD).
  - إعداد دليل إجراءات العمل: تطوير دليل إجراءات عمل مشترك مع الشركاء الوطنيين لتنظيم وتوحيد جهود التعامل مع حالات العنف الأسري والاعتداءات الجنسية.
  - تنويع وسائل الإبلاغ عن العنف: زيادة وسائل الإبلاغ عن العنف الأسري لتشمل وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، ونظام تلقي البلاغات لذوي الاحتياجات الخاصة عبر رقم الطوارئ الموحد.
  - فرق الاستجابة المبكرة: توفير خدمات الطوارئ مثل فرق الاستجابة 911، الإسعاف، والتدخل المبكر لإدارة الحالات عبر إدارة حماية الأسرة والأحداث.
  - إصدار النشرة الشهرية والدورية حول نسب العنف والإساءة الواقعة على الفئات السكانية ومنها الأطفال والنساء وكبار السن.

- شهدت حالات العنف انخفاضاً ملموساً خلال الاعوام الأخيرة اتجاه كبار نتيجة للحملات التوعوية التي تقوم بها الجهات المعنيّة مثل المركز الوطني لحقوق الانسان، ومركز العدل للمساعدة القانونية، وآمانة عمان الكبرى .
- برامج توعوية متعددة الوسائط: تنفيذ برامج توعوية عبر وسائل التواصل المختلفة (وجاهي، مرئي، مسموع، وتكنولوجي) تستهدف الإناث وسيدات المجتمع المحلي وطلاب المدارس والجامعات، مع إشراك العنصر النسائي في دورات تدريبية للإعلام الأمني.

- دائرة قاضي القضاة: إذكاء الوعي قبل وبعد الزواج بحقوق وواجبات الزوجين، مع التأكيد على أن أي عنف يُعتبر ضررًا يُوجب العقوبة والتعويض.
- الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف: متابعة التزام المؤسسات بتطبيق السياسات والإستراتيجيات ذات العلاقة بحماية الأسرة، الإشراف على تنفيذ وثيقة الإطار الوطني، ومراقبة جودة الخدمات المقدمة باستخدام نظام إلكتروني لمتابعة حالات العنف الأسري.
- وزارة التنمية الاجتماعية :

- توفير دور الإيواء وخدمات الرعاية الاجتماعية ومكاتب الحماية للنساء والفتيات الأكثر ضعفًا واحتياجًا.
- رفد دور الرعاية الايوائية والحماية باخصائيين اجتماعيين/ نفسيين حيث بلغ الذين رفدهم في دور الرعاية الايوائية (54) مختصًا في المجال النفسي والاجتماعي. ورفد مكاتب الخدمة الاجتماعية/ حماية الأسرة والاحداث والدور الإيوائية بعدد من المختصين النفسيين من معهد العناية بصحة الأسرة ، ومنظمة الهيئة الطبية الدولية ومن القوات المسلحة الأردنية بالاضافة إلى تعيين (8) بتمويل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- كما قامت الوزارة وبموجب اتفاقية الشراكة مع كل من جمعية ضحايا العنف الأسري، ومؤسسة نهر الأردن بتزويد دار رعاية الفتيات و مكاتب الخدمة الاجتماعية / حماية الأسرة بتزويدها بعدد من الأخصائيين الاجتماعيين .
- ترفد وزارة التنمية الاجتماعية المحاكم النظامية بمراقبي السلوك من كلا الجنسين للعمل على قضايا العنف الأسري بمعدل عشر مراقبي سلوك بشكل سنوي، ولكن الوزارة عملت على توفير مراقبي سلوك في المحاكم المختصة من موظفي الوزارة من خلال إجراء الاستقطابات الداخلية والنقل والتكليف والاعتماد كمراقبي سلوك، وذلك بسبب محدودية التعيينات من ديوان الخدمة المدنية، حيث يشار أن العدد الذي تم استقطابه (54) فردًا، وهذا يدل على الحاجة إلى الكادر البشري المختص للعمل كمراقبين للسلوك في المحاكم.
- كما بلغ عدد المؤسسات الملتزمة في تقديم الخدمة (الاجتماعية والإيوائية) في كودات البناء لتراعي الخصوصية والسرية والترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن (64) مؤسسة بنسبة (22.85%) من القيم المستهدفة والبالغة (280) مؤسسة.
- كما تم إجراء دراسة وطنية مسحية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وقضايا حماية الطفل والمرأة تناولت الجوانب الآتية: (المعرفة، الاتجاهات، المواقف).
- أن لدى وزارة التنمية الاجتماعية توجد خطة توعية تتضمن رفع الوعي بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، كما توفر الوزارة بوابة إلكترونية على موقع الوزارة الرسمي تسهيل عملية الاتصال والتواصل.

- وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية: تقديم الخدمات الصحية والطب الشرعي والنفسي، وتنفيذ برامج تدريبية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل.
- صندوق المعونة الوطنية: تدريب الكوادر وتوزيع مواد توعوية بالشراكة مع الجهات المحلية، وتعزيز الأنشطة التوعوية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع الجهات المعنية عام 2023إعداد دليل توعوي للحد من زواج من هم دون سن 18 عام.
- قام المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة بالعديد من المبادرات، ومن أهمها :

- إعداد دليل الحماية من العنف للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة والوكالة الإيطالية للتنمية (AIDOS).

- تنفيذ أكثر من 30 جلسة توعوية استهدفت 500 شخص من المجتمع المدني حول مخاطر العنف الموجه ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير مراكز التميز لتقديم خدمات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق متعددة (صويلح، الزرقاء، الكرك، شرق عمان، إربد، دير علا) تشمل الصحة الجنسية والنفسية، والتأهيل، والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إعداد دليل إرشادي لبروتوكولات الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العنف، يشمل مواد مرئية بلغة الإشارة وفيديوهات توعوية.
- إجراء 217 زيارة تفتيشية للجهات الحكومية وغير الحكومية للتحقق من الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد الانتهاكات وتحسين جودة الخدمات.
- معالجة حوالي 4000 طلب وشكوى تتعلق بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة من 2021-2023.
- إنتاج 15 فيلمًا توعويًا حول العنف المبني على النوع الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة.

منظمات المجتمع المدني :

- المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تقدم خدمات الحماية مثل: الإحالات، الدعم والمشورة، الرعاية الصحية الجسدية والنفسية، الإيواء، المساعدة القانونية المجانية، من خلال فرق متنقلة وعيادات قانونية متخصصة في أماكن آمنة للنساء والفتيات المعنفات داخل مخيمات اللاجئين.
- معهد العناية بصحة الأسرة والطفل يقدم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية والنفسية، وخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ينفذ حملات كسب التأييد والمناصرة للحد من العنف الأسري وتوفير بيئة أسرية آمنة.
- مركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع يعمل على مجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ عدة فعاليات، ومنها :

- إنشاء خدمات دعم نفسي واجتماعي للضحايا، تدريب العاملين في القطاعات الصحية والقضائية والشرطية على التعامل مع الضحايا، وتوفير خدمات قانونية للنساء المتعرضات للعنف.
- إنشاء صندوق ودور إيواء: توفير دعم مالي ودور إيواء مناسبة للضحايا، وإنشاء محكمة مختصة للنظر في قضايا الاتجار بالبشر.
- الخطة الإرشادية لشبكة "شمعة": تضمنت بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ورفع مستوى الوعي حول العنف وتغيير المواقف السلبية المؤدية إليه.
- برنامج توعوي حول الجرائم الإلكترونية والتنمر: استهدف تدريب 85 من الكوادر التعليمية في 30 مدرسة حكومية في الأقاليم الثلاثة لتوعية الطلاب بالجرائم الإلكترونية والتنمر، مع حملات توعية شملت 880 طالبًا لتعزيز الفهم حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وكيفية التصدي للتنمر، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية.[139]
- حملات إعلامية وتوعوية: تضمنت حملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والنواة الشبابية للجنة الوطنية لشؤون المرأة، للوصول إلى 20 ألف شخص لتغيير المفاهيم المغلوطة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري.
- إجراء عدة دراسات حول العنف، ومنها : دراسة تكلفة العنف الأسري ضد المرأة (2023)[140]، دراسة الأحكام القضائية في جرائم القتل الواقعة على النساء داخل الأسرة في الفترة (2011–2020)[141]، دراسة العنف ضد النساء في المجال العام والسياسي (2022).
- كما تم تطوير عدة أدلة لمجابهة العنف ، أهمها : دليل إجراءات وزارة الصحة، دليل إجراءات وزارة التربية والتعليم، دليل إجراءات وزارة الداخلية وإدارة حماية الأسرة، الدليل الاسترشادي لحماية الأسرة من العنف (2023)، الدليل التوعوي حول الآثار المترتبة على زواج من هم دون سن الثامنة عشرة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة،إعداد حقيبة توعوية حول تعزيز الرجولة الإيجابية.

المنظمات الدولية :

تعمل منظمات الأمم المتحدة مثل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل تعاوني ووثيق مع الحكومة الأردنية والشركاء الآخرين لدعم منع العنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة له [142]

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق هدف ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس والتوصيات المقترحة للحد منها

- النظام الوطني للحماية من العنف بحاجة إلى الدعم بسبب ندرة الموارد والتنسيق المحدود بين السياسات وتقديم الخدمات، مما يعيق توفير الدعم الكافي للناجيات من العنف.[143]
- الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي لخدمات العنف ضد المرأة في قطاعات الصحة والعدالة والرعاية الاجتماعية يهدد استدامة هذه الخدمات بسبب محدودية الميزانيات الوطنية والتمويل المقدم من الجهات المانحة.
- دور الإيواء لا تغطي جميع المحافظات: مما يحد من إمكانية توفير ملجأ آمن للضحايا في مختلف المناطق. مع صعوبة الوصول إليها.
- عدم إفصاح الضحايا خوفًا من الوصمة الاجتماعية أو من ردة فعل الجاني والعائلة: يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الإبلاغ عن العنف.
- تقبل المجتمع للكثير من أفعال العنف وتبريرها: مما يعزز ثقافة الصمت تجاه العنف ضد النساء والفتيات.
- ضعف قدرات بعض مقدمي الخدمات والمعتقدات الشخصية لبعضهم: يؤثر ذلك على جودة الاستجابة لحالات العنف والتعامل مع الضحايا.
- ارتفاع معدلات الجرائم المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية خلال الفترة 2018-2022 يمثل تحديًا كبيرًا، حيث بلغ عدد حالات الاغتصاب 838 حالة، والإساءة الجنسية (هتك العرض) 4763 حالة، والدعارة 261 حالة، وجرائم القتل بداعي الشرف 7 حالات في عام 2022. كما سُجلت 723 حالة زنا، و102 حالة إجهاض، و743 حالة انتحار بين 2018-2020، بالإضافة إلى إجراء 802 فحص اعتداء جنسي في عام 2022. هذه الأرقام تسلط الضوء على الحاجة الماسة لتعزيز الوقاية والحماية ومواجهة هذه الجرائم بشكل فعال.
- تفتقر التشريعات الوطنية مثل قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لعام 2017 إلى نصوص واضحة تخص حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف. كما أن عدم وجود آلية توثيق وطنية شاملة تشمل معلومات مفصلة حول حالات العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة (النوع الاجتماعي، نوع الإعاقة، العمر، شدة الإعاقة) يعيق التخطيط لتقديم خدمات وقائية وحمائية فعّالة.

التوصيات العامة المقترحة لضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس

- العمل على مراجعة التشريعات الوطنية لضمان خلوها من التمييز ضد المرأة، وتضمين تعريف واضح للعنف الأسري في قانون العقوبات.
- إصدار نظام لحماية المبلغين عن العنف وخاصة مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية والشرطية.
- وضع دليل إرشادي للتبليغ عن العنف .
- وضع خطة وطنية للتعامل مع المسيء وأن ترتبط بالفريق الوطني للحد من العنف تحت إشراف المجلس الوطني لشؤون الأسرة .
- تعزيز أنظمة البيانات لدى الجهات المقدمة للخدمة من خلال تمكين التشغيل السليم لنظام التتبع الوطني الآلي لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الخدمة اللاحقة.
- دعم التمويل لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي توفر الملاجئ والخدمات القانونية والنفسية المجانية للناجين من العنف المنزلي.
- تصميم برامج ونشر إستراتيجيات خاصة بإشراك الرجال وتنظيم حملات التوعية الشعبية لتعزيز الوقاية من الجرائم المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية.
- إنشاء برامج لتمكين الناجين من العنف المنزلي اقتصاديًا وتوسيع برامج الدعم النقدي لتشمل الناجين من العنف المنزلي.
- بالرغم من أن قانون الجرائم الإلكترونية يجرم ويعاقب الانتهاكات عبر الإنترنت، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أنه لا يذكر على وجه التحديد أنواعًا مختلفة من الجرائم الإلكترونية. وقد تختلف هذه المعوقات من محافظة إلى أخرى بسبب التفاوت في الدخل والتعليم والتوظيف.

- العمل على مواجهة وصمة العار على مختلف المستويات والدعوة إلى استعراض (مراجعة) تعريف الاغتصاب في القانون ومراجعة الإبلاغ الإلزامي.
- الاستمرار في الرقابة ومتابعة التفتيش على دور الإيواء وفق المعايير المعتمدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة التقصير أو مخالفة تلك المعايير.
- تقوية التنسيق بين المؤسسات والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني للتوعية المجتمعية حول أضرار الزواج المبكر وأثره على الفتيات والمجتمع. وقلة التمويل وعدم وجود برامج دائمة لتوفير البدائل التعليمية أو الاقتصادية للفتيات المعرضات للزواج المبكر.
- تعزيز أتمتة الإجراءات والتوثيق الخاصة بالتبليغ عن العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز الربط بين إدارة حماية الأسرة والجهات المقدمة للخدمة.
- تدريب الكوادر العاملة في مراكز الحماية من العنف على إتيكيت التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية تقديم الخدمة لهم، ورفع قدرات العاملين في الإدارات التابعة لإدارة حماية الأسرة بالإضافة إلى مراكز الحماية من العنف التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية على آلية تقديم خدمات الحماية من العنف للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان أن تكون جميع آليات الإبلاغ عن العنف مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توفير الترتيبات التيسيرية المطلوبة، والترويج الإعلامي لهذه الآليات بطرق ميسرة لضمان وصولها للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى رفع الوعي وتنفيذ التدريبات اللازمة لكيفية استخدامها والاستفادة منها عند الحاجة.

المحور الثاني : المرأة والشباب

الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين المرأة والشباب

الهدف الفرعي الخامس :2.2.5 ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس

السياسة العامة : 2.5.1 تطوير واستدامة سياسات تضمن وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس

السياسات الفرعية :

2.5.1.1 توفير البيئة التمكينية لتعزيز قدرات لنساء والفتيات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرّية في مجتمعٍ خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس

2.5.1.2 وجود مؤسسات قادرة على تطوير واستدامة سياسات وهياكل وخدمات داعمة للعدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تم قياس هدف " ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس" من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة النساء الأردنيات من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر، معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر / أردني، معدل البطالة بين النساء 15 سنة فأكثر / أردني، نسبة النساء في المناصب الإدارية، نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر، مؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (ppp) للعام2020) كما يظهر الجدول رقم (12).

يستمر الأردن في إعطاء الأولوية لتعميم منظور المساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماعي، ويعد مبدأ عدم ترك أي شخص وراء الركب جزءًا لا يتجزأ من نهج الحكومة الأردنية وتقوده العديد من المؤسسات ذات الصلة. فتعمل تلك المؤسسات على ضمان إدراج احتياجات النساء والفتيات، وتحدياتهن، وأولوياتهن، بغض النظر عن العمر أو الموقع أو الوضع، على جدول أعمال التنمية.

الجدول رقم 12: مؤشرات الهدف الفرعي الخامس- ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية								
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد		
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الثاني : المرأة والشباب							
الهدف العام للمحور: تمكين المرأة والشباب							
الأهداف الفرعية :							
2.5 ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس	نسبة النساء المشتغلات الأردنيات من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر	144 18.8	% 18.7	%19.1	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	0.3
	معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر / أردني	14	13.9	14	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	1 إيجابي طفيف لا يوجد تغيير
	معدل البطالة بين النساء 15 سنة فأكثر / أردني	30.7	31.4	30.7	32.7	تحقق	0
	نسبة النساء في المناصب الإدارية145	% 57.2	47.5	%52.3	غير متوفر	لم يتحقق	4.9
	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر	146 15.7	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
	مؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (ppp) للعام 2020	10.5% عام 2017	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي الخامس: ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس

المؤشر 1: نسبة النساء المشتغلات الأردنيات من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر

يبين الجدول رقم (12) اتجاهات مؤشر نسبة النساء المشتغلات الأردنيات من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر خلال السنوات 2021-2023، وتشير النتائج إلى ارتفاع طفيف في نسبة النساء المشتغلات من 18.8% في سنة 2021 إلى 19.1% في عام 2023، رغم وجود تراجع طفيف في عام 2022 ،حيث انخفضت النسبة إلى 18.7%. هذا الارتفاع العام البالغ 0.3% خلال سنوات الرصد يعتبر تطوراً إيجابيا، وقد لا تزال مشاركة المرأة محدودة بسبب عوامل اجتماعية وثقافية، مثل ثقافة العيب، إلى جانب تحديات البُعد الجغرافي للمواقع الوظيفية ونقص شبكات المواصلات الآمنة. لتحقيق تقدم ملموس.

المؤشر2 : معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر / أردني

يبين الجدول رقم (12) اتجاهات مؤشر معدل النشاط الاقتصادي المنقح للنساء 15 سنة فأكثر خلال السنوات 2021-2023 ، ويظهر من النتائج ثبات المؤشر تقريبًا عند 14% خلال سنوات الرصد (2021-2023) إلا أنها انخفضت إلى 13.9% في 2022 ، و قد يكون السبب في هذا انخفاض الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا، حيث يعد المعدل البالغ 14% منخفضًا وبعيدا عن القيمة المستهدف تحقيقها في عام 2025 والبالغة 20% ، وتعد بيئة العمل من أهم المعيقات التي تحد من نسبة النساء المشتغلات إذ هناك حاجة إلى أن تكون بيئة العمل لائقة وآمنة ومراعية للنوع الاجتماعي والاحتياجات الخاصة للمرأة، عدا عن الدور الاجتماعي للمرأة الذي يتطلب منها رعاية الأطفال وفي حال عدم توفر حضانات أو بدائل حضانات فهذا يحد من مشاركتها في سوق العمل.

المؤشر3: معدل البطالة بين النساء 15 سنة فأكثر/ أردني

يبين الجدول رقم (12) اتجاهات مؤشر معدل البطالة بين النساء الاردنيات 15 سنة فأكثر ، والذي أظهر ثباتاً إلى حد ما خلال سنوات الرصد، حيث بلغ المعدل 30.7% في 2021 ليرتفع إلى 31.4% في 2022، ويعود وينخفض إلى 30.7% في 2023، وهذا التذبذب الذي حدث في نتائج المؤشر يتوافق بشكل كبير مع المؤشرات التي تم تحليلها سابقًا في هذا المحور وهو ما تفسره تداعيات الجائحة اقتصاديًا على المشاركة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بنتائج عام 2022، وأما بشكل عام فإن معدل البطالة الذي يتجاوز ثلث الأردنيات 15 سنة فأكثر يعد مرتفعًا و أحد التحديات الهامة التي يواجهها سوق العمل الأردني، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإناث في المجتمع الأردني وتزايد أعداد الخريجات منهن وارتفاع مستوياتهن التعليمية إلا أن نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل تعد من النسب المتدنية على مستوى العالم وذلك يعزى لأسباب أهمها الانسحاب المبكر من سوق العمل وارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم وإحجام النساء عن العمل المهني،

المؤشر 4: نسبة النساء في المناصب الإدارية

يبين الجدول رقم (12) انخفاض نسبة النساء في المناصب الإدارية من 57.2% لسنة الأساس 2021 إلى 47.5% عام 2022 وبفارق 9.7% ، ليعود و يرتفع في 2023 لتبلغ النسبة 52.3 %، وبذلك تكون النسبة بشكل عام قد ارتفعت خلال سنوات الرصد ما مقداره 4.9%،ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا لما كشفه تقرير تحليل واقع حال المرأة في قطاع الخدمة المدنية عام 1472022، أن الإناث يشكلن 17% من موظفي الفئة العليا في القطاع العام مقارنة بالذكور 83% وبفجوة نوع اجتماعي بلغت 66% لصالح الذكور، وهذا يدل على أن المرأة تنسحب في أوقات مبكرة أكثر من الرجال وذلك لمحدودية فرص الترقي بالنسبة للنساء وعمر الشيخوخة والذي يحد من وصولهن إلى الفئة العليا .

المؤشر5: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر

تم تحليل المؤشر في المحور الأول الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية ضمن الهدف الفرعي الأول الحد من الفقر

المؤشر6: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (ppp) للعام 2020

تم تحليل المؤشر في المحور الأول الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية ضمن الهدف الفرعي الأول الحد من الفقر.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات[148]

- صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تلزم الدولة بضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين والقرار الأممي 1325 (المرأة والأمن والسلام) والخطة الوطنية لتفعيله للأعوام 2018- 2021 .[149]
- إصدار قانون رقم (10) لسنة 2023/ قانون معدل لقانون العمل رقم (8) لسنة 1996، متضمناً أحكامًا تتعلق بمنع التمييز على أساس الجنس وحماية المرأة الحامل والمرضعة وكذلك العمل المرن.

- إصدار تعليمات بدائل الحضانات لعام 2021 بموجب المادة 72 من قانون العمل وتم تعديلها عام 2023.وقامت وزارة العمل وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2018-2021 بإدراج الحضانات المنزلية ضمن الحضانات المعترف بها .
- تم اعتماد نموذج الأنظمة الداخلية للمؤسسات في القطاع الخاص في عام 2022 بحيث يشمل على مواد لمنع التمييز في الأجور عن كل عمل ذي قيمة متساوية بين الجنسين واعتماد سياسة الحماية من العنف والتحرش.
- إصدار نظام عمال الزراعة رقم (19) لسنة 2021 والذي تضمن مواد لحماية حق المرأة العاملة في الزراعة بإجازة أمومة مدفوعة لمدة عشرة أسابيع، مع حماية الحوامل والمرضعات من المخاطر في مواقع العمل الزراعي. كما حدد النظام ساعات العمل بثمانٍ يومياً، وراعى المساواة في الأجور بين الجنسين. صدرت تعليمات لضمان سلامة وصحة العاملين وشروط عمل لائقة، تشمل عقود العمل، الأجور، الإجازات، والتأمين الصحي والاجتماعي.
- خصص قانون الإدارة المحلية 2015 نسبة 25% للنساء في المجالس البلدية ومجالس المحافظات، ورفع قانون الانتخاب المقاعد المخصصة للمرأة إلى 18 مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية. بلغت حصة النساء في المجالس البلدية 28.5% وفي مجالس المحافظات 22.8% عام 2023، مع فجوة جندرية لصالح الرجال.[150]

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي العديد من الإجراءات والمبادرات والبرامج في مجال تمكين المرأة اقتصاديًّا وتحقيق المساواة بين الجنسين،
- قامت الحكومة بتعديل خارطة الطريق المستقبلية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في عام 2022 واضافة محور تعميم منظور المساواة بين الجنسين وادماج النوع الاجتماعي .
- عززت خطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024) إدماج النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- تمكين المرأة اقتصاديًّا هو إحدى الأولويات الإستراتيجية للخطة الإستراتيجية لوزارة العمل 2022-2025.
- تضمنت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للأعوام 2021-2030 أهدافًا لتمكين المواطنين وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية وخاصة النساء ومن منظور النوع الاجتماعي.
- تم خلال عام 2023-2024 إعداد سياسة دمج النوع الاجتماعي في وزارة العمل، والتي تهدف إلى توفير الإطار العام الرسمي لتوجهات الوزارة الهادفة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دمج أدوات مأسسة إدماج النوع الاجتماعي في سياساتها وممارساتها وبرامجها وخطتها الإستراتيجية، وتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- إقرار سياسة إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه، حيث حدد الفرص المتاحة لتعزيز مساهمة المرأة في إدارة المياه.
- تبنت مديرية الأمن العام ضمن إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي (2021-2024) .

ثالثًا: البرامج.

- تأسيس وإطلاق العيادة القانونية "واعي/ واعية" خلال عام 2022 من قبل اتحاد نقابات العمال بالشراكة مع وزارة العمل (مديرية التفتيش المركزي) ومنظمة العمل الدولية والتي تستهدف العاملات من خلال جلسات التوعية القانونية والتدخل القانوني في حال وجود خلاف مع صاحب العمل وانتهاك لحقوق العمالة.
- تم تدريب عدد من السيدات كمقدمات رعاية منزلية ، وإعداد دليل تدريبي وتم اعتماده من مركز ضبط الجودة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- برنامج الفروع الإنتاجية لتشغيل الإناث في المناطق النائية.

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق هدف ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس

- على الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها الأردن، ما تزال الحاجة قائمة لاستكمال عملية المراجعة لضمان خلو جميع التشريعات من أي مادة تميز ضد المرأة، بما في ذلك قانون الجنسية وقانون الإقامة والأجانب وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، ثمة حاجة إلى العمل المتعلق بالأطر القانونية التي تعزز وتنفذ وترصد المساواة بين الجنسين في إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة.
- التمويل من أجل المساواة ما زال دون الطموح، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المانحة وتركيزها على غايات أو مناطق جغرافية دون الأخرى.
- إنسحاب النساء في أوقات مبكرة أكثر من الرجال :بسبب محدودية فرص الترقي بالنسبة للنساء وعمر الشيخوخة، مما يحد من وصولهن إلى الفئة العليا.
- ما زال تقدم المرأة في مواقع صنع القرار بطيئًا وغير كاف :حيث إن الغالبية العظمى من السلك الوزاري والسلك الدبلوماسي والنقابات المهنية كان وما زال من نصيب الرجال.
- ضعف القدرات المؤسسية والبشرية وقلة الكفاءات والخبرات في مجال النوع الاجتماعي :مما يؤثر على تمكين المرأة من الوصول إلى المراكز القيادية.

التوصيات المقترحة للحد من التحديات التي تواجه تحقيق هدف ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس

- مراجعة التشريعات لضمان المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، وممارسة النساء والفتيات لحقوقهن الدستورية وحقوقهن الإنسانية.
- تعزيز تمثيل المرأة في رسم السياسات والتخطيط وآليات الاستجابة للأزمات.
- تقديم الدعم الفني والتقني والمالي للقيادات والشبكات النسائية في المجتمعات المحلية.
- زيادة فرص العمل اللائق للمرأة في القطاعات المختلفة، إلى جانب تعزيز وتحفيز الشركات لضمان تشغيلها للنساء وتوفيرها لبيئة عمل جاذبة وتمكينية للمرأة في كافة المجالات وخاصة غير التقليدية منها.
- توفر خدمات الدعم والإرشاد والمساندة القانونية للنساء والفتيات بما في ذلك النساء الريفيات، وذوات الإعاقة واللاجئات، ومن ثم تسهيل عملية وصولهن إلى هذه الخدمات بأمان وبأقل تكلفة.
- العمل على تحقيق المساواة للمرأة الريفية من خلال خلق فرص مدرة للدخل وضمان حقها في الأرض الزراعية، وتنفيذ مشاريع لتمكين المرأة والتنمية الريفية وتعزيز الإنتاج المنزلي.

المحور الثالث

الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الهدف الإستر اتيجي الثالث: تحقيق الرفاه الصحي

يقاس مستوى الإنجاز على مستوى الهدف الإستراتيجي الثالث (**تحقيق الرفاه الصحي**) من خلال الأهداف الفرعية وعددها (4)، وهي :

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل
- ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- تعزيز أنماط الحياة الصحية
- تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية

ويتم قياس مستوى التقدّم المحرز في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث (**تحقيق الرفاه الصحي**) والأهداف الفرعية التابعة له من خلال (30) مؤشر أداء تفصيلي ، منها (14) تقاس كل (5) سنوات، و(16) مؤشراً سنويًا .

شهد القطاع الصحي في الأردن تطوراً كبيرًا خلال العقود الثلاثة السابقة، وقد عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة ما وضع الأردن في مرتبة متقدمة بين دول العالم في هذا المجال،إن استعراض المؤشرات الصحية العامة للقطاع الصحي في الأردن يظهر تحسنًا ملحوظًا يشوبه بعض التباطؤ الناتج عن تداعيات مختلفة كتداعيات جائحة كورونا (كوفيد -19) والتحديات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة كالحرب الروسية والحرب على غزة.

المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحقيق الرفاه الصحي

الهدف الفرعي الأول: 3.3.1 تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل

السياسة العامة: 3.1.1 التوسع في تطبيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل

السياسات الفرعية:

3.1.1.1 الوصول إلى تأمين صحي شامل وعادل بتعزيز كفاءة وشفافية الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة واستغلال الموارد المالية لتحقيق ذلك.

3.1.1.2 تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وتقليل الاستخدام المفرط لخدمات الرعاية الثانوية والثالثية

3.1.1.3 خدمات صحية نوعية وذات جودة وسهلة الوصول

الجدول رقم 13 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول: تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل							
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الثالث : محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية							
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الصحي							
الأهداف الفرعية:							
3. 1. 1 تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%). عدد المواطنين الأردنيين المؤمنين بالتأمين الصحي المدني	72% نسبة المؤمنين من الأردنيين [151]	غير متوفر 3.219.177 تراكمي لنهاية عام 2023 مليون نسمة	غير متوفر 3.388.648 تراكمي لنهاية عام 2023 مليون نسمة	غير متوفر غير متوفر	غير متوفر تحقق	169.471

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل

المؤشر1: نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي.

يبين الجدول رقم (13) نتائج قياس مؤشر نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي، ولم تتوفر النسبة من قبل إدارة التأمين الصحي إلا لعام 2021 حيث بلغت 72% بمختلف أنواع التأمين (مدني، عسكري، جامعي) [152] أما في عام 2022 فتوفرت بيانات أعداد المؤمن عليهم بالتأمين الصحي المدني والذي بلغ 3,219,177 وفي 2023 ارتفع عدد المؤمن عليهم 169,471 ليصبح العدد التراكمي للمؤمن عليهم تأمين مدني 3,388,648. ويعود ارتفاع أعداد المؤمن عليهم لعدد من الأسباب على سبيل المثال في 2022 تم العمل على تطوير مظلة التأمين الصحي خاصة للمؤمن عليهم إلزاميًا (موظفين القطاع العام) من خلال توفير المزيد من التغطية للمؤمنين ولأبنائهم وإخوانهم اختياريا وتعديل الشروط لتشمل عدد أكبر من المنتفعين. كما تم فتح المجال للمؤمنين صحياً من الدرجة الثانية والثالثة ليكونوا أسوة بالدرجة الأولى قادرين على مراجعة طوارىء المستشفيات التي سيتم التعاقد معها من قبل وزارة الصحة.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

يعد الوصول إلى التأمين الصحي الشامل والعادل والمستدام من الأولويات الوطنية وقد تم قطع شوط طويل في سبيل التغطية الصحية الشاملة من خلال شريحة المشمولين في التأمين الصحي المدني، ومن أبرز الجهود الوطنية:

أولًا: التشريعات

- إصدار نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة 2022 والذي بمقتضاه تم العمل بإصدار تأمين صحي للمواطنات الأردنيات فئة النساء الحوامل مقابل دفع 50 دينار بدل اشتراك لمدة سنة.
- إصدار نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لعام 2021، وتعليمات شمولهم في نظام التأمين الصحي المدني لسنة 2023.
- إصدار التأمين الصحي الاختياري وأيضا للشركات ضمن تعليمات المادة 30 و31 من نظام التأمين الصحي المعمول به

- إطلاق نظام التأمين الصحي الشامل وتطبيقه بحلول عام 2023 لتوسعة مظلة التأمين الصحي المدني وإضافة شرائح جديدة، وسمي هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة 2022)، ويقرأ مع النظام رقم (83) لسنة 2004، وتم العمل به من تاريخ 17/ 3/ 2022.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 مبادرة تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام، والتوسع في الخدمات الصحية المشمولة أيضًا وتوفيرها بجودة وعدالة من خلال منظومة الشراكة مع مقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص للوصول إلى التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030.
- تضمنت الخطة الإستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية (2023-2026) شمول الأسر الفقيرة بالتأمين الصحي، ويجري العمل على توسيع المستفيدين عبر ربط إلكتروني بين قاعدة بيانات الصندوق والتأمين الصحي، لتحويل غير المؤمنين الراغبين بالحصول على بطاقة التأمين إلى إدارة التأمين الصحي وفق شروط وزارة الصحة. [153]
- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025 تضمنت إجراء التعديلات القانونية الكفيلة بالتوسع في مظلة التأمين الصحي لكبار السن.

ثالثًا: البرامج

- نفذت إدارة التأمين الصحي عدة مشاريع بارزة، منها: دمج الفئات التأمينية ضمن "التأمين الصحي الاجتماعي" واستهداف 1.4 مليون شخص عام 2023، وزيادة منتفعي صندوق المعونة الوطنية بالتأمين الصحي إلى 951,084 شخصًا، وتأمين الأردنيين فوق 60 عامًا مجانًا لـ 140,589 مستفيدًا، وتوسيع تغطية الأطفال من سن 7 إلى 18 عامًا، وإصدار وتجديد بطاقات التأمين إلكترونيًا.
- تنفيذًا لرؤية التحديث الاقتصادي، نفذت إدارة التأمين الصحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ثلاثة مشاريع لتحقيق التغطية الصحية الشاملة: إعداد خارطة الطريق وحزمة منافع التغطية الصحية الشاملة ودراسة تكلفتها، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الأولى من التأمين الصحي الاجتماعي لتوحيد تعليمات التأمين وتطبيق نظام الاستهداف المعتمد.
- أطلقت وزارة الصحة الحزمة الأولى من الخدمات الإلكترونية لإدارة التأمين الصحي المدني والتي تضمنت 7 خدمات تتعلق بالمشتركين بهدف تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والتسهيل عليهم،
- إصدار دليل هُويات الخدمة عام 2022 من قبل إدارة التأمين الصحي المدني[154] والذي يحمل في طياته الخدمات المقدمة بالإضافة إلى المتطلبات والوثائق الثبوتية اللازمة لها والرسوم المستحقة عليها، والمدة الزمنية اللازمة لإجرائها ليكون موجهًا ومرشدًا عامًا للمستفيدين حول الخدمات المقدمة.
- تبنت الحكومات وجود آليات للحماية المالية والاجتماعية للمواطنين، من خلال دعم الخدمات والرعاية الصحية المقدمة في المراكز ومستشفيات وزارة الصحة، وتوفير التأمين الصحي الجزئي في حالة الأمراض الاعتيادية التي تدعمها الحكومة بنحو 80%، كما أن الحكومة توفر تغطية صحية مجانية لأي مريض يصاب بمرض ذي تكلفة علاجية مرتفعة، مثل السرطان والفشل الكلوي وأمراض الدم المزمنة.

توصيات لتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل

- توحيد كافة التأمينات تحت إدارة واحدة مع مراعات خصوصية الطب العسكري في الكوارث والحروب، والذي من شأنه التخفيف على الميزانية الكبيرة الخاصة بالإعفاءات، والتي تشكل عبئا على المالية العامة. والتوسع في التغطية بالتأمين الصحي
- الإسراع في إعلان نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة والذي نفذ عام 2019 المتضمن نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي.

المحور الثالث: محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحقيق الرفاه الصحي

الهدف الفرعي الثاني: 3.3.2 ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

السياسة العامة: 3.2.1 توفير معلومات وخدمات صحة انجابية وجنسية ذات جودة

السياسات الفرعية:

3.2.1.1 خدمات تنظيم أسرة آمنة ذات فاعلية وجودة وسهلة الوصول

3.2.1.2 إدماج مكونات الصحة الجنسية والإنجابية والجنسية ذات العلاقة في خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات القطاعات ذات العلاقة

تم قياس هدف ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (معدل الإنجاب الكلي، توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات) (ذكور، إناث)، نسبة وفيات الأمهات، معدل وفيات الأطفال الرضع، معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي، معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل 1000 مولود حي، معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة، معدل الولادات بين المراهقة (10-14 سنة، 15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية، عدد الإصابات الجديدة بفايروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان، المعدل الوطني لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (CPR)، نسبة الطلب الملبى بالوسائل الحديثة نسبة فقر الدم عند الأطفال، النسبة الوطنية للحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة، الزيادة السنوية في عدد الأزواج المحميين سنويًا من الحمل CYP، وسيط فترة المباعدة بين الولادات ،نسبة الولادات الحية تحت وزن الولادة الطبيعي (ذوي الوزن المنخفض)، نسبة فقر الدم بين السيدات الحوامل، نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز، نسبة الرجال من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز، نسبة الولادات القيصرية، وجود حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية وطنية موحدة تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية المعتمدة وتشمل دورة الحياة (الفئات العمرية) بحسب المحافظة، معدل الوفيات المبكرة من الأمراض غير السارية (الوفيات بين سن 30 و70 عامًا من أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة)،نسبة انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم أكثر من90/140، نسبة انتشار مرض السكري) ، والتي تظهر في الجدول رقم (13).

يولي المجلس الأعلى للسكان أهمية كبيرة لقضية الصحة الإنجابية، باعتبارها مكوناً من عناصر الديناميكيات السكانية، ويقارن المجلس الأعلى للسكان، الصحة الإنجابية كمكون جيد لدعم جهوده لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية من أجل النهوض بالتنمية، وخلق بيئة مناسبة لتحقيق واستثمار الفرصة السكانية، ويسعى جاهداً لتعزيز البرامج الوطنية للصحة الإنجابية، والتي تدمج بشكل كبير خدمات تنظيم الأسرة، للسماح للأردن بتحقيق نمو سكاني مستقر ومستدام واستقرار اقتصادي.

.

الجدول رقم14 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني: ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية							
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2023-2021
		2021	2022	2023	2023		
المحور الثالث: محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية							
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الصحي							
الأهداف الفرعية:							
3.2ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية	معدل الإنجاب الكلي	2.7 (لغاية عام 2017-2018)[156]	غير متوفر يقاس المؤشر كل خمس سنوات	2.6[155]	انخفاض في المؤشر	تحقق	+ 0.1 إيجابي
	توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات) (ذكور، إناث)[157] إجمالي وحسب الجنس	73.3	73.3	75.3	تحسن في المؤشر	تحقق	+2 إيجابي
	ذكر	72.3	72.3	73.8	تحسن في المؤشر	تحقق	+1.5 إيجابي
	أنثى	75.1	75.1	77	تحسن في المؤشر	تحقق	1.9 إيجابي
	معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة معدل الولادات بين المراهقات (10-14 سنة، 15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية	27[159] (لغاية عام 2018)	27 لعام 2017 يقاس المؤشر كل خمس سنوات	17[158]	17	تحقق	10 إيجابي
	المعدل الوطني لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (CPR)	%37 (لغاية عام 2017-2018)[161]	غير متوفر	%38.4[160]	%38	تحقق	+1.4 إيجابي
	نسبة الطلب الملبى لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة	%56.7 (لغاية عام 2017-2018)[163]	غير متوفر	% 54.1[162]	نقصان بنسبة 2%	لم يتحقق	-2.6 سلبي
	النسبة الوطنية للحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة	%14.2. (لغاية عام 2017-2018)[165]	غير متوفر	%10.8[164]	%10.8	تحقق	+3.2 إيجابي

	الزيادة السنوية في عدد الأزواج المحميين سنويًا من الحمل CYP	193356		185393		193644	زيادة سنوية بنسبة 1 %	تحقق	+ 288 إيجابي
	وسيط فترة المباعدة بين الولادات[167]	34.2 شهر (لغاية عام 2017-2018)[166]		غير متوفر		34.7 شهر	ارتفاع عن القيمة السابقة	تحقق	+ 0.5 ايجابي
	نسبة الولادات القيصرية	% 25.8 مسح السكان والصحة الأسرية 2018-2017		%33 [170]		[169]%42.8	%33 [168]	لم يتحقق	17_ سلبي
	وجود حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية وطنية موحدة تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية المعتمدة وتشمل دورة الحياة (الفئات العمرية) بحسب المحافظة	غير موجود		غير موجودة		موجود	غير متوفر	تحقق	موجود عام 2023
	معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية	مع كوفيد 2021	من دون كوفيد 2021	مع كوفيد 2022	من دون كوفيد 2022	[171]23.7 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	6.1
		85.2 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية	29.8 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية [172]	33وفاة لكل 100 ألف ولادة حية	28 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية				
	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي	[174] 17 (لغاية عام 2017-2018)		غير متوفر		[173]14	14	تحقق	3 إيجابي
	معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي	[176]11 (لغاية عام 2017-2018)		8		[175]9	نقصان بنسبة 2%	تحقق	2 إيجابي

	معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل 1000 مولود حي	19[178]	غير متوفر	15[177]	15	تحقق	4 إيجابي
	نسبة فقر الدم عند الأطفال	%31.6 (لغاية عام 2017-2018)[180]	غير متوفر	%32[179]	%32	لم يتحقق	%0.4 سلبي
	نسبة الولادات الحية تحت وزن الولادة الطبيعي (ذوي الوزن المنخفض)	16.7% (لغاية عام 2017-2018)[182]	غير متوفر	% 15.3[181]	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	%1.4 إيجابي
	نسبة فقر الدم بين السيدات في سن الإنجاب 15-49 سنة	%42.6 في سن الإنجاب مسح السكان 2017-2018	21.6[185]	%32.3[184]	21.6[183]	تحقق	10.3 إيجابي
	عدد الإصابات بفايروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها (أردني وغير أردني)[186]	71	112	104	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	+33 ايجابي
	نسبة السيدات الاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز.188	%94.5[187]	غير متوفر	% 96.7	غير متوفر	اتجاه ايجابي للتحسين	2.2 إيجابي
	نسبة الرجال من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز.190	% 89.1[189]	غير متوفر	%87.7	غير متوفر	لم يتحقق	1.4 سلبي
	معدل الوفيات المبكرة من الأمراض غير السارية (الوفيات بين سن 30 و70 عامًا من أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة). **تم تعديل هذا المؤشر من وزارة الصحة إلى** معدل الوفيات للامراض غير السارية من المجموع الكلي للوفيات	%78	%76[192]	%78	%76[191]	تحقق	2 إيجابي

	نسبة انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم أكثر من90/140	غير متوفر	22%[195]	22%[194]	22%[193]	تحقق	
	نسبة انتشار مرض السكري	%8	8%197	8%[196]	%8	اتجاه ايجابي للتحسين	

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

المؤشر 1: معدل الإنجاب الكلي

يبين الجدول رقم (13) اتجاهات معدل الإنجاب الكلي خلال السنوات 2017-2023، حيث سجل معدل الانجاب الكلي انخفاضا طفيفا خلال تلك الفترة، حيث انخفض من 2.7 طفل / للمرأة في سن الانجاب بحسب مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام 2017-2018 الى 2.6 بحسب مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023.مع وجود تفاوت في هذا المعدل خلال عام 2023 ما بين النساء الاردنيات والنساء السوريات(2.5 و 4.1 على التوالي).

ومن الجدير بالذكر أن معدل الإنجاب المكتمل للمرأة الواحدة في الفئة العمرية 40 - 49 سنة لعام (2023) قد بلغ 3.7 طفل للمرأة الأردنية، 4.5 طفل للمرأة السورية، 4.7 طفل للمرأة السورية في المخيمات ويتباين هذا المعدل حسب المستوى التعليمي وحسب شرائح الرفاه وحسب المحافظات.[198] كما بلغ عدد الفتيات في سن الزواج والإنجاب (2023) 2.84 مليون في الأعمار 15-49 سنة.[199]

الانخفاض الطفيف في معدل الإنجاب الكلي في الأردن يعكس تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل تأخر سن الزواج وزيادة وعي النساء بتنظيم الأسرة. ويبرز التباين بين النساء الأردنيات والسوريات دور العوامل الثقافية والاقتصادية، حيث تميل النساء السوريات، خاصة في المخيمات، إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. كما يعكس التفاوت حسب المحافظات والمستوى التعليمي والرفاه الاقتصادي ارتباط الإنجاب بالمستوى المعيشي والتعليم، حيث تنخفض المعدلات في الشرائح الأكثر تعليماً ورفاهًا وترتفع في المناطق الريفية وبين الأسر ذات الدخل المحدود.

ولأن الزواج والإنجاب حق إنساني تحميه الشريعة والأعراف والمواثيق الدولية، ويجب تقديم المعرفة والمشورة لدعم قرارات مستنيرة تلبي احتياجات الأزواج. على المستوى الوطني، يعد مستوى الإنجاب عاملاً رئيسيًا يؤثر على الحالة الديموغرافية من حيث النمو السكاني، والتركيب العمري، والتوزيع الجغرافي، مما يشكل تحديًا للاستراتيجيات السكانية والتنموية

المؤشر 2: توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات) (ذكور، إناث) إجمالي وحسب الجنس

يبين الجدول رقم (13) اتجاهات مؤشر توقع الحياة عند الميلاد، حيث تشير إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع خلال الفترة بين 2021 و2023. ويعبر هذا المؤشر عن عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها الشخص منذ الولادة. وفقًا للشكل رقم (24)، ارتفع توقع الحياة الإجمالي من 73.3 سنة في عام 2021 إلى 75.3 سنة في عام 2023، بزيادة قدرها عامان. وبالنسبة للإناث، فقد ارتفع توقع الحياة من 75.1 سنة في عام 2021 إلى 77 سنة في عام 2023، وهو ما يفوق الذكور بنحو 3 سنوات، حيث بلغ توقع الحياة عند الميلاد للذكور 73.8 سنة في عام 2023، مقارنةً بـ 72.3 سنة في عام 2021، مما يعني ارتفاعا قدره عام ونصف تقريبًا. ويرجح بعض أساتذة علم النفس العصبي التفوّق التاريخي لمتوسط عمر النساء إلى جسد المرأة الذي يمر بصدمات جسدية طبيعية ناجمة عن الحمل والولادة والرضاعة الطبيعية[200]، وجميعها تحديات لا يواجها جسد الرجل، ما يجعل جسد المرأة أكثر قدرة على تحمل التغيرات الفسيولوجية المختلفة، إلا أن البعض يرى أن اقتصار توقع العمر على عامل الجنس هو أمر غير دقيق فهناك عوامل أخرى قد تؤخذ بعين الاعتبار منها الحالة الاجتماعية و الوضع الاقتصادي

والجهد البدني وغيرها. ولذلك يتم دعم هذه المؤشر بمؤشر اخر مهم وهو مؤشر توقع الحياة الصحية (بالسنوات) الذي بلغ عام 2022 للذكور ،68.1 سنة وللإناث 67.2 سنة .

الشكل24 اتجاهات مؤشر توقع سنوات الحياة عند الميلاد للفترة 2021-2023

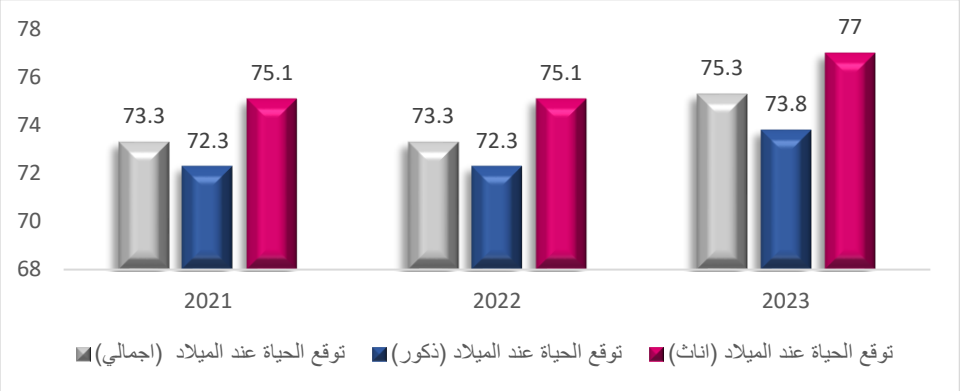

المؤشر 3: معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة

يبين الجدول رقم (13) معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة والذي يقيس معدل الولادات بين المراهقات (10-14 سنة، 15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية، حيث انخفض المعدل من 27% في 2017-2018 ليبلغ 17% في 2023 محققًا بذلك المستهدف وبانخفاض مقداره 10%، بالإضافة إلى أن القيمة الفعلية لعام 2023 تتطابق مع المستهدف المحدد لعام 2023 كما يظهر الشكل (25،) ويُعزى الانخفاض الإيجابي الكبير في معدل الولادات بين الفتيات دون سن 18، إلى تراجع نسبة الفتيات المتزوجات دون سن 18 إلى 11.2% مقارنة بـ 13.5% في عام 2015 وفقًا للتقرير الإحصائي السنوي لعام 2023 الصادر عن دائرة قاضي القضاة، وإلى جهود الوقاية والتوعية حول الصحة الإنجابية وتوفير الخدمات الصحية المناسبة للمراهقات. ومع ذلك، يجب متابعة هذا التقدم وتوجيه المزيد من الجهود للحفاظ على هذا التوجه الإيجابي والعمل على تقليل معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة بشكل مستدام.

الشكل 25: معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة

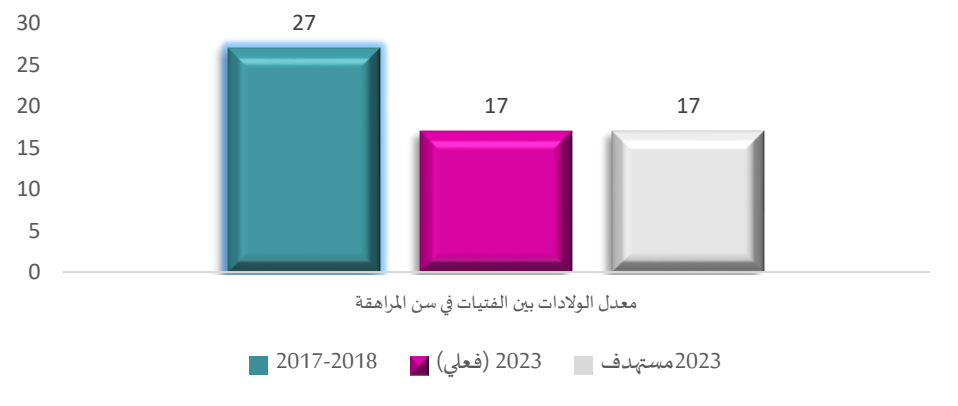

وقد سُجلت النسبة الأعلى لمعدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة في محافظة المفرق وبلغت (19%)، بينما بلغت بين اللاجئين السوريين 38% في عام 2022. فخلال الفترة من 2010 إلى 2022، تم تزويج حوالي 115 ألف فتاة قبل بلوغهن سن 18 سنة. كما أظهر التقرير انخفاضاً في إجمالي عقود الزواج المسجلة في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة، دون الإشارة إلى الفروقات حسب الجنسية. كما يعد انتشار الزواج المبكر لمن هم دون 18 عام لدى اللاجئتين السوريين في الأردن سببًا في زيادة تقبل الفكرة لدى المجتمع المحلي ما يستدعي زيادة التدريبات والحملات التوعوية حول آثار وتبعات الزواج المبكر.

المؤشر 4: المعدل الوطني لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (CPR)

شهد معدل استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة من قبل الأزواج الأردنيين تراجعًا كما يبين الجدول رقم (13)، حيث انخفض من 42% في عام 2012 و37% عام 2017-2018 وإلى 38,4% وفقًا لمسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023، وفي المقابل، ارتفع معدل استخدام الوسائل التقليدية إلى مستوى غير مسبوق، من 14.4% في عام 2017 إلى 22.3% عام 2023، وهو الأعلى بين جميع المجتمعات العربية، والوسائل التقليدية تتصف بمعدلات فشل عالية، وإذا أضفنا لها نسبة المتزوجات اللواتي لديهن حاجة غير ملباة لاستخدام أي وسيلة لتنظيم الأسرة، فإن نسبة الأزواج الذين يحتاجون إلى وسيلة فعالة لتنظيم الإنجاب تصل إلى 32.3%، وهي نسبة مرتفعة جداً، وإذا لم تتم تلبية هذه الحاجة، فستكون مسؤولة عن معظم الولادات غير المقصودة. ونتيجة لذلك انخفض المؤشر 3-7-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الأردن، الذي يقيس نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب اللاتي تم تلبية احتياجاتهن لتنظيم الأسرة بطرائق حديثة. كما تؤكد بيانات وزارة الصحة المتعلقة بتزويد الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة نتائج المسح الأسري الأخير. ودعت الغاية 3-7 من غايات التنمية المستدامة 2030 إلى ضمان وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الشاملة وعدم تخلف أحد عن الركب، وهو ما أكدته أيضًا التزامات قمة نيروبي العالمية لعام 2019 التي استهدفت تحقيق صفر حاجة غير ملباة لتنظيم الأسرة بحلول عام 2030.

المؤشر 5: نسبة الطلب الملبى لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة

يبين الجدول رقم (13) انخفاض نسبة الطلب الملبى لوسائل تنظيم الأسرة خلال فترة الرصد وبفارق 2.6%، حيث كانت النسبة حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 قد بلغت 56.7% لتنخفض إلى 54.1% في 2023 حسب المسح الأخير للسكان والصحة الأسرية و قد يفسر هذا الانخفاض في تلبية الطلب على وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى عدد من الأسباب ومنها تداعيات جائحة كورونا و الإغلاقات التي تسببت بها الجائحة و تحويل الكوادر للعمل على منظومة الرعاية الصحية المتخصصة في الجائحة.

المؤشر 6: النسبة الوطنية للحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة

يبين الجدول رقم (13) النسبة الوطنية للحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة، والتي تظهر انخفاضًا ملموسًا حيث بلغت النسبة حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 قد بلغت 14.2%، لتنخفض حسب آخر مسح للصحة والسكان في 2023 لتصبح 10.8% محققة بذلك المستهدف ومسجلة انخفاضًا قدره 3.2%، وقد يعود هذا الانخفاض في نسبة الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة بسبب التوسع في خدمات الصحة والصحة الإنجابية والتركيز على خدمات تنظيم الأسرة المقدمة من الجهات المعنية، وزيادة الوعي للمجتمع المحلي وتعزيز الاتجاهات والممارسات الإيجابية لقضايا الصحة الإنجابية.

ورغم هذا الانخفاض إلا إنه يحتاج إلى جهود كبيره لخفضه لتحقيق صفر حاجة غير ملباة لتنظيم الأسرة بحلول عام 2030 والذي استهدفته التزامات قمة نيروبي العالمية لعام 2019 ودعت الغاية 3-7 من غايات التنمية المستدامة 2030 إلى ضمان وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الشاملة وعدم تخلف أحد عن الركب.

وتشير بيانات المسوح الأسرية عن وجود فرص مهدورة عديدة لزيادة المعرفة وتقديم المشورة عن عناصر الصحة الإنجابية للمتزوجين، فما زالت نسبة المتزوجات اللواتي يستخدمن وسيلة لتنظيم إنجابهن وأُخبرن عن الأعراض المرتبطة بهذه الوسيلة وعن ما يمكنهن فعله في هذه الحالة وعن وسائل أخرى يمكنهن استعمالها إن حصل لديهن ذلك غير مرتفعة وبلغت 56%. وهذه الفرص المهدورة تحصل في المستشفيات عقب الولادة وقبل الخروج منها خاصة وأن جميع

الولادات تقريبًا تقع في مستشفى، وخلال زيارات الأمهات للمرافق الصحية في أثناء فترة الحمل، وزيارات فترة النفاس وزيارات تطعيم الأطفال، ومن أبرز الأدلة على الفرص المهدورة للمشورة أن نحو ثلاثة أرباع (74.6%) النساء المتزوجات ممن هن في سن الإنجاب وكن غير مستخدمات لوسائل تنظيم الإنجاب، لم يتلقين خلال السنة الماضية مشورة أو معلومات عن تنظيم الإنجاب من عاملة صحية ميدانية أو عندما كن في مرفق صحي حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023.

المؤشر 7: الزيادة السنوية في عدد الأزواج المحميين سنويًا من الحمل CYP

يعد مؤشر عدد الازواج المحميين سنويا من الحمل مؤشرا بديلا عن عدد الأزواج المستخدمين وتُحسب من عدد الوسائل المصروفة للسيدات المترددات على نقاط تقديم الخدمة.

يظهر الجدول رقم (13) انخفاض في مؤشر الزيادة السنوية في عدد الأزواج المحميين سنويًا من الحملCYP إلى 185,393 عام 2022 وبفارق مقداره 7,963 زوج عن عام 2022 حيث كان عدد الأزواج المحمين في 2021 يبلغ 193,356، ثم عاود للارتفاع في عام 2023 ليسجل حوالي 193644، يعطي هذا المؤشر صورة لحجم كمية وسائل تنظيم الاسرة التي يتم توزيعها من قبل وزارة الصحة مجانا على الجهات المقدمة للخدمات ، وتظهر تحليل هذه البيانات للسنوات 2015-2023 التي يصدرها نظام التزويد لوسائل تنظيم الاسرة في وزارة الصحة الى تراجع في حجم الوسائل الحديثة المقدمة للمتزوجات في كافة مواقع الخدمات التي تحصل على الوسائل من وزارة الصحة خاصة في عيادات الخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية.، فبين عام 2015 و2023 انخفض عدد سنوات الحماية من الحمل ن 227594 إلى 193644 عام 2023، ولكن ذلك غير كافٍ ليرفع معدل استخدام الوسائل الحديثة لأن عدد المتزوجات ممن في سن الإنجاب قد ارتفع هو الآخر بوتيرة أسرع.

المؤشر 8: وسيط فترة المباعدة بين الولادات

يبين الجدول رقم (13) انخفاض وسيط فترة المباعدة بين الولادات حيث تراوح ما بين 34.2 شهرا و34.7 شهرا وفقا لمسحي السكان والصحة الاسرية لعام2023 و2017 على التوالي، كما أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الاسرية وفق مسح السكان والصحة الأسرية 2023 أن 27.1% من المواليد في الأردن لم يمضِ على ولادة سابقهم سنتان خلافاً للتوصيات العالمية، وهذه النسبة أعلى بين اللاجئين السوريين (33.7%؛ 36.3% بين القاطنين في المخيمات). وقد تعود المباعدة القصيرة بين المواليد إلى تأخر الزواج عند بعض الأمهات وخشيتهن من تراجع فرص الإنجاب عندهن، أو إلى قصر مدة الرضاعة المطلقة أو الصرفة، أو إلى نقص المشورة حول فوائد المباعدة الأطول بين الولادات بالحماية من حمل مبكر بعد الولادة بإستخدام وسيلة فعالة لتنظيم الإنجاب.

المؤشر 9: نسبة الولادات القيصرية

يبين الجدول رقم (13) اتجاهات مؤشر نسبة الولادات القيصرية من مجموع الولادات ، وقد سجل المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا على مدار سنوات الرصد، فقد ارتفعت النسبة من 25.8% حسب مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام 2017-2018 ليرتفع إلى 33% عام 2022 وليتواصل الارتفاع لتصل نسبة الولادات القيصرية على المستوى الوطني إلى 42.8% - حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2023 أي على الأقل 2 من كل 5 ولادات وبذلك تكون نسبة الارتفاع الإجمالي في الولادات القيصرية خلال فترة القياس 17% وهذه النسبة تتجاوز معدلات الولادات القيصرية المثالية الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية والبالغ 10-15٪. 201 ،إذ تشير النتائج الواردة في التقارير الوطنية الأربعة لوفيات الأمهات (2018-2023-) الى أن وفيات الأمهات بعمليات قيصرية شكلت خلال هذه الفترة ما بين (61.5%-83.6%)من وفيات الأمهات بحالة ولادة قيصرية مقابل ما يعادل (16.4%-38.5% بولادة مهبلية.

المؤشر10: وجود حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية وطنية موحدة تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية المعتمدة وتشمل دورة الحياة (الفئات العمرية) بحسب المحافظة

وفرت وزارة الصحة حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية وطنية موحدة تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية المعتمدة وتشمل دورة الحياة (الفئات العمرية) عام 2023.

ويستمر معهد العناية بصحة الأسرة التابع لمؤسسة الملك حسين في تقديم جهوده في مجال الصحة الإنجابية والجنسية من خلال تحديد حزمة خدمات وتعميمها على المراكز، بالإضافة إلى اعتماد الأدلة الإجرائية لمراكز صديقة للمرأة، وذلك بهدف توحيد آلية تقديم هذه الخدمات بشكل فعال وموحد.

المؤشر11: معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية

يبين الجدول رقم (13) اتجاهات مؤشر معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية، وبسبب جائحة كورونا وآثارها التي طالت الأمهات والأطفال، كان لا بد قياس المؤشر عند الأمهات المصابات بالفايروس خلال فترة الحمل وعند الأمهات اللواتي لم يكن مصابات به خلال فترة الحمل، فإن معدل الوفيات بين الأمهات بشكل عام قد انخفض في 2022 عن ما كان عليه في 2021 سواءً بين الأمهات المصابات بالفايروس أو الأمهات السليمات، حيث بلغت نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية بين المصابات 85.2 وبين الأمهات السليمات من الفايروس 29.8 فقط وبفارق بلغ 55.4 أي أكثر من النصف، وهذا يدل على أثر الفايروس الكبير على صحة الأمهات الحوامل، أما في 2022 فقد انخفض المعدل ليبلغ بين الأمهات المصابات بالفايروس 33 فقط وبفارق قدره 52.2 ما يدل على الاستجابة السريعة للكوادر الطبية و الأمهات مع تطورات المرض وطرق العلاج والتعامل مع الإصابة، أما الوفيات بين الأمهات غير المصابات فقد كان معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية 28 ، وانخفض عام 2023 إلى 23.7 لكل 100 ألف ولادة حية.

وقد كانت أبرز أسباب الوفاة النزيف الدموي التوليدي والجلطات الدموية. وتقوم الجهات المعنية بالعديد من الجهود للحد من معدل وفيات الأمهات ومنها على سبيل المثال لا الحصر تقديم خدمات الحمل الآمن في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة ورعاية ما قبل الحمل ومتابعة الحمل وخدمات ما بعد الولادة، وتحويل حالات الحمل المتوسط وشديد الخطورة لعيادات تخصصية ومتابعتها والتحري عن علامات الخطورة للحمل وفقا لنموذج كوبلاند المحدث وتدريب الكوادر لتوفير الخدمة.

المؤشر 12: معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي

المؤشر 13: معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي

المؤشر 14: معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل 1000 مولود حي

يبين الجدول رقم (13) مؤشر 12و13و14 والذين يقيسون معدل وفيات الرضع وحديثي الولادة والأطفال دون خمس سنوات لكل 1000 مولود حي (على الترتيب) وتظهر البيانات وحسب مسح السكان والصحة الأسرية (2023) انخفاض معدل الوفيات في المؤشرات الثلاث وقد حققت قيمها المستهدفة في 2023 وكان أكبر انخفاض في معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل 1000 ولادة حية وسجل انخفاض مقداره 4 وفيات حيث كان المعدل حسب مسح 2017-2018 يبلغ 19 وفاة ليصبح في 2023 حسب المسح 15 وفاة. ويبين الشكل رقم (26) أن معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي قد انخفض من 17 وفاة بحسب مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام (2017-2018) إلى 14 وفاة حسب مسح السكان والصحة الأسرية للعام 2023 وبفارق 3 وفيات، كما انخفض معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي من11 وفاة لكل 1000 مولود حي بحسب مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام (2017-2018) إلى 9 وفيات حسب مسح السكان والصحة الأسرية للعام 2023 وبفارق وفاتين.

وقد يعود الانخفاض في معدل الوفيات خاصة فيما يتعلق في حديثي الولادة لارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصيين صحيّين مهرة والتي تبلغ(99.7٪)، ولجهود الجهات المعنية حيث تقوم وزارة الصحة بتقديم خدمات رعاية الطفل والمعنية بمتابعة النمو والتطور بشكل مجاني للأطفال،

الشكل 26: نتائج قياس المؤشرات (12،13،14)

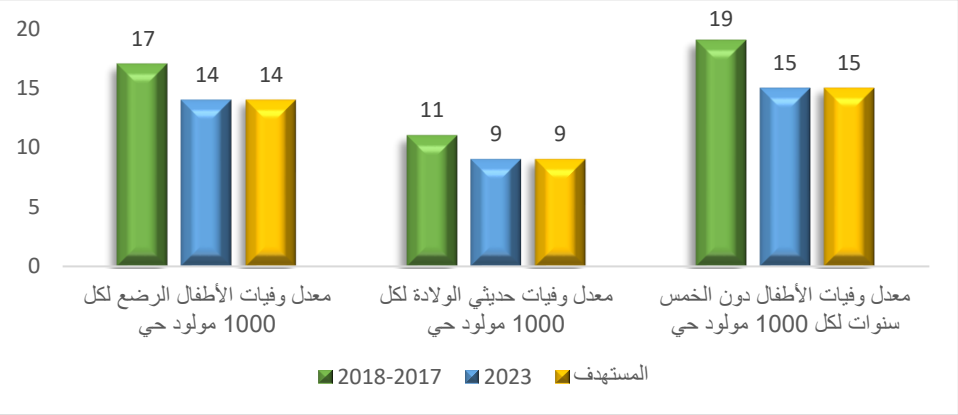

المؤشر 15: نسبة فقر الدم عند الأطفال

يبين الجدول رقم (13) قياس مؤشر نسبة فقر الدم عند الأطفال ويظهر من النتائج ارتفاع نسبة فقر الدم عند الأطفال بفارق 0.4% فقد بلغت النسبة 31.6% حسب مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام 2017-2018 لترتفع إلى 32% حسب مسح السكان والصحة الأسرية للعام 2023، ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع في نسبة فقر الدم عند الأطفال إلى عدة عوامل، منها نقص الوعي بفوائد الرضاعة الطبيعية، الاعتقاد غير الصحيح أن الحوامل اللواتي أنجبن بولادة قيصرية لا يمكنهن إرضاع مولودهن، وانتشار الثقافات والممارسات التي تفضل الحليب الصناعي بسبب ضعف الرقابة على الترويج التجاري لهذا الحليب، وعدم توفر الدعم الكافي للأمهات العاملات ما يؤثر على صحة الطفل وإصابته بفقر الدم.

المؤشر 16: نسبة الولادات الحية تحت وزن الولادة الطبيعي (ذوي الوزن المنخفض)

يبين الجدول رقم (13) اتجاهات مؤشر نسبة الولادات الحية تحت وزن الولادة الطبيعي (ذوي الوزن المنخفض)، حيث بلغت 16.7%حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 لتنخفض بمقدار 1.4% لتبلغ 15.3وفق مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023. تعرّف منظمة الصحة العالمية انخفاض الوزن عند الولادة هو عندما يكون وزن المولود أقل من 2 500 جرام، وهو ما يمكن أن يشمل الولادات المبكرة والولادات الكاملة. وعلى الرغم من انخفاض النسبة في الأردن إلا أنها ما تزال تعد مرتفعة حيث إن معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في الدول العربية 13.3%.

المؤشر 17: نسبة فقر الدم بين السيدات في سن الإنجاب 15-49 سنة

يبين الجدول رقم (13) انخفاض مؤشر نسبة فقر الدم بين السيدات ال اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، من 42.6% حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 لتنخفض ما مقداره 10.3% لتبلغ النسبة 32.3 % في عام 2023، إلا أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة، ومن الأسباب الرئيسة لفقر الدم الأنماط الغذائية غير الصحية.

المؤشر 18: عدد الإصابات الجديدة بفايروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان.

ووفقاً للمعطيات الوبائية يعتبر الأردن من الدول ذات معدل انتشار منخفض جداً للإيدز، حيث لا يتجاوز هذا المعدل حالة واحدة لكل 100 ألف نسمة، وحسب التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الصحة عن الأمراض السارية والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، تم الإبلاغ عن أول إصابة بالإيدز عام 1986 ومنذ تلك السنة وحتى نهاية عام 2023، بلغ العدد التراكمي للإصابات التي سُجلت في 37 سنة (628) حالة بين الأردنيين و(1347 (بين غير الأردنيين. ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى ارتفاع كلفة الأدوية التي تقدمها وزارة الصحة للمتعايشين مع هذه المرض والتي تبلغ نحو ألف دينار شهرياً للشخص المتعايش الواحد. وفيما يتعلق بالوفيات بين الأردنيين بسبب هذا المرض، فقد بلغ العدد التراكمي للمتوفين (173 حالة وفاة) للفترة 1986-2022.

والجدول رقم 13 والشكل رقم (27) يبين اتجاه حالات الإصابة بالإيدز المبلغ عنها بين الأردنيين وغير الأردنيين خلال الفترة 2012-2023 حيث يظهر أن مستوى عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها سنويًا لم يتجاوز (113) حالة (أردنيين وغير أردنيين) وقد سجل هذا العدد من الحالات عام 2018 ثم اتجهت عدد الحالات إلى الانخفاض عام 2019 لتصل إلى 103 حالة وبنسبة انخفاض 7.9% ثم توالى الانخفاض في عدد الحالات ليصل عام 2020 خلال أزمة كورونا إلى 54 حالة وبنسبة انخفاض تقدر ب 47%، وقد يعود هذا الانخفاض إلى ظروف أزمة كورونا وما رافقها من توقف جزئي لنظام الرصد، ثم عادت الحالات للارتفاع مجددًا عام 2021 مع تحسن نظام الرصد حيث بلغت 71 حالة وبنسبة زيادة بلغت 31.5%عن السنة السابقة، وفي عام 2022 ارتفع عدد الحالات إلى 112 حالة مع عودة نظام الرصد إلى عمله بالكامل لتصل نسبة الزيادة إلى 57.7%، وفي عام 2023 انخفضت عدد الحالات إلى 104 حالات بمستوى أقل من عدد الحالات المسجل عام 2018. يتطلب استمرار الجهود في توعية أفراد المجتمع حول فايروس نقص المناعة البشرية ووسائل الوقاية منه، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى الفحوصات والعلاج المناسب للمصابين، وأن تستمر الحملات التوعوية والتدابير الوقائية لضمان تحقيق الهدف والحد من انتشار الفايروس وتأثيراته السلبية على الصحة العامة.

الشكل 27: اتجاه أعداد حالات الإصابة بالإيدز المبلغ عنها خلال الفترة 2012-2023

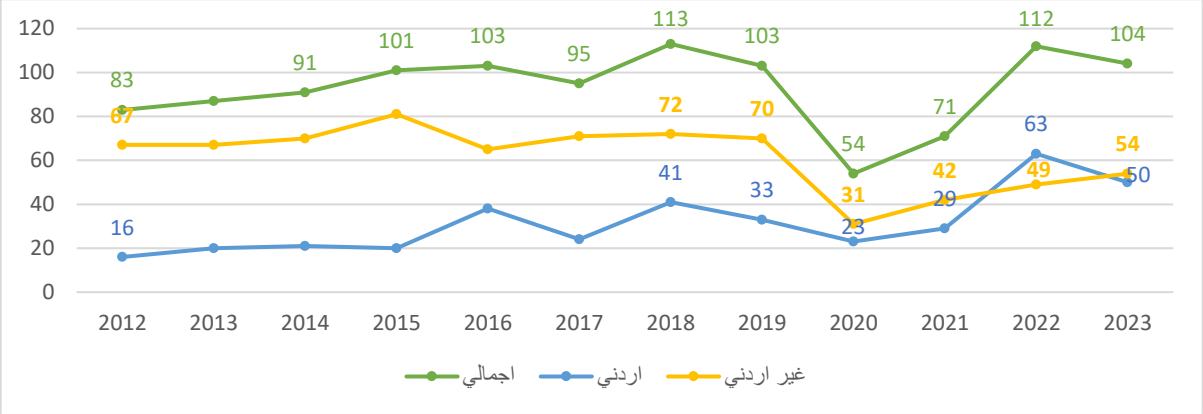

المصدر: وزارة الصحة التقرير الإحصائي السنوي للأمراض السارية 2023، البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، والتقارير الإحصائية السنوية للأمراض السارية 2021-2023

أما اتجاه عدد حالات الإصابة المبلغ عنها بين الأردنيين كما يبينها نفس الشكل فقد أخذت نفس الاتجاه العام بين عامي 2018-2023 لكن بقيت عدد الحالات المسجلة في عامي 2022 و2023 أعلى من مستواها عام 2018 لا بل كانت الأعلى خلال الفترة 2012-2023 أما اتجاه عدد حالات الإصابة بين غير الأردنيين، فقد يشير الشكل إلى الاتجاه بالارتفاع بعدد الحالات بعد عام 2020 إذ ارتفعت من 31 حالة عام 2020 إلى 54 حالة عام 2023 لكن بقي مستوى عدد الحالات خلال هذه الفترة أقل من عام 2018 لا بل أقل من عدد الحالات المسجلة للفترة 2012-2019.

وتتضمن التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الصحة معلومات عن عدد الإصابات السنوية الجديدة بفيروس العوز المناعي البشري المكتسب حسب عمر وجنس المصاب وجنسيته وأين وقعت الإصابة وطريقة انتقال الفيروس إلى المصاب. لقد تسبب الاتصال الجنسي بنحو 72% من أسباب العدوى بالفيروس ليكون بذلك السبب المباشر الأول للعدوى. إن نحو 54% من إجمالي عدد المصابين الأردنيين للفترة 1986-2022 انتقلت العدوى إليهم داخل الأردن، وأكثر من نصف حالات إصابتهم كانت نتيجة الاتصال الجنسي بين رجل وامرأة، وخمسها كانت من خلال الاتصال الجنسي بين رجل ورجل.

أما حسب عمر المصابين، فقد تركزت الإصابات بعدوى هذا الفيروس للفترة 1986-2023 في الفئة العمرية 20-39 سنة، فقد شكلت ما نسبته 61% من الإصابات بين الذكور ونحو 57%% بين الإناث.

وسيتم عام 2024 إصدار ورقة حقائق العدوى و الأمراض المنقولة جنسيا في الأردن ،ومطوية العدوى والامراض المنقولة جنسيا ، ورقة حقائق العوز المناعي البشري ومتلازمة العوز المناعي المكتسب/الايدز في الأردن من قبل المجلس الاعلى للسكان .

المؤشر 19: نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز.

المؤشر 20: نسبة الرجال من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز.

يبين الجدول رقم (13) نتائج قياس مؤشر نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز، و نتائج قياس مؤشر نسبة الرجال من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز حيث أظهرت النتائج أن نسبة النساء اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15—49 الذين سمعوا بفايروس الإيدز أعلى من نسبة الرجال من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس الإيدز خلال فترة الرصد وبفارق بلغ في 2021 ما مقداره 5.4% وفي 2023 زادت نسبة السيدات عن الرجال 8.7 % وكما يبين الشكل رقم (28) فقد بلغت النسبة للسيدات 94.5% في 2021 وارتفعت النسبة 2.2% لتبلغ حسب مسح السكان والصحة الأسرية 96.7% في 2023، وقد يدل ارتفاع النسبة إلى ارتفاع الوعي بمرض نقص المناعة بين المتزوجات. أما الرجال فقد كانت النسبة في 2021 قد بلغت 89.1% لتنخفض 87.7%، ما يؤشر إلى تحسن طفيف حسب مسح السكان والصحة الأسرية 2023 طال نسبة النساء اللاتي سمعن بالإيدز، وتراجع بين الرجال، والحاجة إلى تعزيز البرامج الموجهة للتعريف بمرض الإيدز.

الشكل 28: نسبة من سبق لهم الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز في الفترة 2021-2023

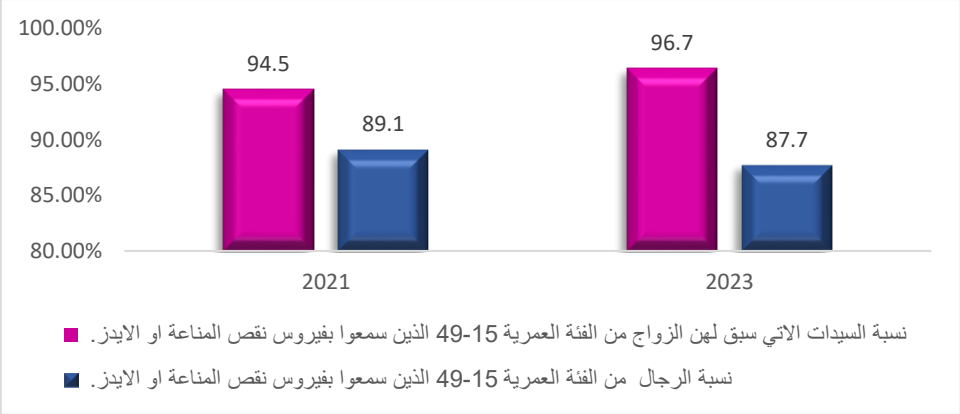

وتشير نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023 إلى نسبة مرتفعة بين الرجال والنساء لديهم مواقف تميزية تجاه الأشخاص المصابين بالفيروس المسبب للإيدز؛ بلغت 91% بين الرجال والنساء على حدٍ سواء، ومثل هذه المواقف التميزية وجدت في دول أخرى أيضاً، وترجع إلى الخوف من الإصابة بهذا الفيروس القاتل بتجنب الاختلاط والتعامل مع شخص مصاب قد يكون أحياناً من الأسرة، رغم أن هذا الفيروس لا ينتقل بالاختلاط العرضي كمصافحة المصاب أو

الجلوس إلى جانبه أو مشاركته الطعام وغير ذلك. وتعرقل المواقف التمييزية ضد المتعايشين مع الفيروس جهود الحماية من الإصابة بالفيروس وقد تتسبب في زيادة فرص انتقاله، إذ يلجأ المصابون بالفيروس بسبب الخوف من الوصم والتمييز إلى التردد في السعي للحصول على الرعاية وتلقي العلاج.

السماع لا يعني المعرفة حيث أظهرت النتائج تفاوتًا بين الفئات، إذ بلغت نسبة المعرفة بين الشابات (15-24) المتزوجات 9.3%، وبين الشباب (15-24) بغض النظر عن الحالة الزوجية 21.5%. وتباينت النسب حسب الجنسية، فبلغت 10.6% بين الشابات الأردنيات مقابل 3.7% للسوريات، و22.2% بين الشباب الأردنيين مقابل 15.5% للسوريين. كما ارتفعت النسبة مع زيادة المستوى التعليمي لدى الشباب والشابات، حيث ارتفعت من 10.5% إلى 37.7% بين الشباب، ومن 6% إلى 15.6% بين الشابات، مع التحصيل التعليمي العالي..[202]

كما كشفت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 أن نسبة ملحوظة من الأردنيين وخاصة الشباب منهم لديهم مواقف تمييزية ضد الأشخاص المتعايشين مع هذا الفايروس، وتُؤخذ المواقف التمييزية كمؤشر على الوصمة التي يحملها الأشخاص نحو من يعرفون أنهم مصابون بالفايروس.

وأظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023 أن نسبة من لديهم مثل هذه المعرفة بطرق انتقال الفيروس، وبطرق الوقاية منه، كانت متدنية جداً بين الشباب في الفئة العمرية 15-24، فقد بلغت بين الشابات الأردنيات ممن سبق لهن الزواج نحو 11% وبين الشباب الاردنيين بغض النظر عن حالتهم الزواجية نحو 22%، مما يتطلب تنفيذ مزيد من الجهود لزيادة معرفة الجمهور المستهدف بطرق انتقال الفيروس أي بطرق الوقاية منه. يضاف إلى ذلك كانت معرفة الرجال والنساء بوجود أدوية خاصة تقلل من احتمال انتقال الفيروس من الأم الحامل إلى جنينها متدنية أيضاً.

المؤشر 21: معدل الوفيات للأمراض غير السارية من المجموع الكلي للوفيات

يظهر من الجدول رقم (13) معدل الوفيات للأمراض غير السارية من المجموع الكلي للوفيات، حيث بلغت النسبة 78% في 2021، وانخفضت إلى 67 عام 2022 ثم عاودت الإرتفاع إلى 78% عام 2023 ، مرتفعة عن المستهدف بمقدار 2% .

وتعمل حاليا وزارة الصحة على إعداد إستراتيجية الأمراض القلبية الوعائية و DM ، وخطتها التنفيذية للأعوام (2024 – 2027) والتي تضمنت إعطاء الأولوية للأمراض القلبية الوعائية والأمراض المنقولة في جدول الأعمال الوطني للصحة والتنمية. وإعداد الأدلة الإرشادية للأمراض غير السارية وتحديثها، وتم تشكيل فريق مركزي لإعداد البروتوكولات العلاجية للأمراض القلبية والوعائية والسكري.

المؤشر 22: نسبة انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم أكثر من90/140

يبين الجدول رقم (13) استقرار نسبة انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم أكثر من90/140 عند 22% خلال سنوات الرصد، وبالتالي يكون المستهدف قد تحقق، ولكن لا بد من السعي لتخفيض هذه النسبة

المؤشر 23: نسبة انتشار مرض السكري

يبين الجدول رقم (13) استقرار نسبة انتشار مرض السكري عند 8% لفترة الرصد بحسب المسح الوطني التدريجي للأمراض غير السارية وعوامل أخطارها للعام 2019، والعمل جاري حاليًا على تنفيذ المسح الوطني التدريجي للأمراض غير الساري والذي ستصدر نتائجه في منتصف عام 2025 كون هذا المسح يعد كل خمس سنوات.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- تفعيل النظام الالكتروني لتقديم طلبات الحصول على حجة الإذن بالزواج دون سن 18 سنة منذ شهر اب 2022.
- أصدرت دائرة قاضي القضاة تعليمات دورات المقبلين على الزواج لسنة 2023 بموجب الفقرة (ط) من المادة (36) من قانون الأحوال الشخصية رقم (15) لسنة 2019 .

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- قام المجلس الأعلى للسكان بتنفيذ مبادرات لتحسين خدمات الصحة الإنجابية والجنسية بالشراكة مع الجهات المعنية، ومنها :

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2020 - 2030) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي أقرت من قبل رئاسة الوزراء. وتضمنت الإستراتيجية على أربعة أهداف إستراتيجية ضمن أربعة محاور وهي: محور البيئة الممكنة من خلال تطوير تشريعات وسياسات داعمة وممكنة لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة، ومحور الخدمات والمعلومات والذي يتحقق من خلال توفير خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية مدمجة ومتكاملة ذات جودة لجميع السكان (الأفراد) في كافة مناطق المملكة، ومحور المجتمع والذي يتناول تحقيق اتجاهات ومعتقدات وسلوكيات مجتمعية إيجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية، إلى جانب محور الاستدامة والحوكمة والذي يركز على تطوير خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية متكاملة.
- إعدادإستراتيجية الاتصال لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2022-2024.
- الخطة الوطنية 2021-2030 لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي بينت الالتزامات الوطنية نحو قمة نيروبي 2019 ، و اقتراح المُداخلات الرئيسة التي تعددت طبيعتها من سياسية إلى توعوية وتثقيفية وإلى تطوير القوانين والأنظمة وإلى خدماتية ومالية وبناء القدرات وإجراء البحوث، وتبع ذلك قائمة بالأنشطة الواجب القيام بها لتنفيذ المُداخلات المقترحة والمؤشرات وآلية المتابعة والتقييم والجهات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المقترحة.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام(2021-2030) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي كان أحد محاورها يركز على الصحة الإنجابية والجنسية وتم تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية الخاصة بمحور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية والتي تمحورت حول الوصول للرفاه الصحي من خلال تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل وضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة السكان وتعزيز أنماط الحياة الصحية السليمة بما يضمن السيطرة على الأمراض المزمنة والسُمنة ومحاربة التدخين.
- إعداد وثيقة المعايير الوطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب عام 2018 وإقرارها من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على المؤسسات المعنية بغايات التنفيذ، وتطبيقها في خمسة مراكز صحية تابعة لمعهد العناية بصحة الأسرة، إلى جانب تطبيق مساق الصحة الإنجابية ضمن الأنشطة اللامنهجية في (13) جامعة، وإنشاء عيادات صحية صديقة للشباب في بعض الجامعات الرسمية منها الجامعة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة الهاشمية وبناء قدرات أعضاء الهيئة التدريسية في مجال تقديم خدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب. بدعم مالي وفني من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبشراكات مع منظمات المجتمع المدني منها الجمعية الملكية للتوعية الصحية، ولغايات مأسسة واعتماد المعايير الوطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب بالتنسيق مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية تم إعداد التقرير التحليلي للمعايير.

- وسيتم عام 2024 المتابعة مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية للوقوف على تطبيق توصيات التقرير التحليلي للمعايير وعقد ورشة عمل وطنية ممثلة لكافة الجهات المعنية لمناقشة مسودة المعايير المعدلة، وعقد ورشة عمل تدريبية بمشاركة ممثلين عن تطبيق المعايير المحدثة بشكل تجريبي في خمسة مراكز لتقديم الخدمة ممثلة للقطاعات المختلفة وهي (مركز صحي العيص -وزارة الصحة مركز طبي مأدبا العسكري- الخدمات الطبية الملكية، مركز الزرقاء – معهد العناية بصحة الأسرة /مؤسسة الحسين، عيادة الشباب في جامعة العلوم والتكنولوجيا، مساحة ليوان) .

- تم إعداد خطة عمل وطنية بالتعاون مع كافة الشركاء للحد من زواج من هم دون سن 18 عامًا، مع تمديد تنفيذها حتى عام 2024 بقرار من مجلس الوزراء. ويتابعها المجلس الوطني لشؤون الأسرة. تضمنت الخطة إطارًا عمليًا يعزز السياسات والخدمات والبيانات للحد من الزواج المبكر، ورفع وعي المجتمع المحلي بآثاره السلبية الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية. كما ركزت على تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحديد الأدوار وتطبيق الحد الأدنى للسن القانوني للزواج، بهدف الانتقال من الإطار النظري إلى تنفيذ خطوات عملية فعّالة.

- أطلقت وزارة الصحة الأردنية خططاً عديدة، منها؛ الإستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025 والخطة الإستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة 2019- 2023 والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة 2020-2024، تم تضمين الإستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 والإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025 محاور متعلقة بالحمل الأمن، كما تضمنت الإستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025 هدفاً استراتيجياً حول " تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة" للحد من انتشار الأمراض غير السارية،
- تقوم وزارة الصحة بتطوير وتطبيق منهجية التعاونيات لخفض نسبة الولادات القيصرية غير المبررة حيث شاركت خمس مستشفيات عام 2023 وبكلفة مالية 50 ألف دينار بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ثالثًا: البرامج

الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة

وزارة الصحة :

- تقوم به وزارة الصحة ضمن البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة وعلى أربعة محاور: محور زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، ومحور تقديم خدمات تنظيم الأسرة وبشكل مجاني في مراكز الأمومة والطفولة حيث تقوم بتزويد وسائل تنظيم الأسرة إلى(الخدمات الطبية الملكية ، المنظمات غير حكومية الأونروا ، معهد العناية بصحة الأسرة ، جمعية تنظيم الأسرة ،... وغيرها) والمستشفيات الجامعية، وتزويد 510 مراكز من المراكز الصحية الأولية والشاملة والمستشفيات التي تتوفر فيها أقسام النسائية والتوليد ، والعيادة المتنقلة التابعة لوزارة الصحة ، ومحور البيئة المكنة، ومحور أمان السلع.
- تطوير بيانات الصحة الإنجابية في وزارة الصحة، إدراج الخدمات الرقمية، وزيادة نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة والمراكز الصحية التي تقدم وسائل تنظيم الأسرة مثل اللولب والغرسة.
- توفير مقدمي خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالتركيز على الكوادر الإناث المناسبة والكافية، خاصة في المناطق النائية، والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- التوسع في خدمات الصحة والصحة الإنجابية وبالتركيز على خدمات تنظيم الأسرة المقدمة من الجهات المعنية، وضبط جودة هذه الخدمات.

- عقد برامج تدريبية لمقدمي الخدمات في خمسة مراكز على الأدلة الإجرائية وبروتوكولات خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لمراكز صديقة للمرأة ومتابعة تطبيقها ومهارة تركيب وإزالة اللولب والغرسات وأساليب ضبط العدوى في عيادات لصحة الإنجابية والجنسية ومسارات علاج الحوامل وبروتوكولات الأطفال حديثي الولادة.
- تحديث أدلة تنظيم الأسرة، اعتماد مساقات تعليمية في الكليات الصحية، زيارات إشرافية للمراكز الصحية، توفير مواد تعليمية بصرية مثل البروشورات والبوسترات.
- إعداد كتب وأدلة معلّم مطورة تتضمن مفاهيم الصحة الإنجابية بالتعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج، وتضمين موضوع يتعلق بالصحة الإنجابية في إطار مبحث التربية المهنية ونتاجاتها ومعاييرها ومؤشرات أدائها.
- رفع الوعي المجتمعي لأهمية تنظيم الأسرة واستخدام الوسائل الحديثة من خلال: الحملة الإعلامية لتنظيم الأسرة (العيلة رأس المال)، والتنويهات من خلال الإذاعة والتلفزيون، اللوحات الإعلانية في الطرق والموصلات والمولات، الرسائل النصية (SMS) حول تنظيم الأسرة والعمل مع الشباب والشابات في برامج متخصصة حول التخطيط الأسري وتنظيم الأسرة، وتحديث أدلة خاصة بالشباب حول تنظيم الأسرة. ومن خلال تمكين لجان صحة المجتمع (الفرق المحورية) ببرامج متخصصة بتنظيم الأسرة والتخطيط الأسري لعقد جلسات نقاشية ومحاضرات تفاعلية في الميدان.
- تعاون وزارة الصحة مع وزارة الأوقاف لرفع وعي السيدات في المراكز الصحية حول تنظيم الأسرة وأهمية المباعدة المثلى بين الأحمال، وتقديم المشورة للحوامل والأمهات الجدد .
- تعمل وزارة الصحة من خلال تقديم مشورة تنظيم الأسرة في الثلث الثالث من الحمل ومشورة تنظيم الأسرة لـــ ما بعد الولادة والإجهاض وتعزيز الرضاعة الطبيعية كوسيلة منع حمل باعتبار أن المباعدة المثلى بين الأحمال هي 3 سنوات رغم أن نحو ربع الأطفال فقط 24% دون سن 6 أشهر يعتمدون على الرضاعة الطبيعية المطلقة في عام 2023 ، وعقد جلسات للسيدات في عمر الإنجاب حول مفهوم المباعدة المثلى وأهميتها على نمو وتطور الطفل وأهمية تنظيم الأسرة على صحة الأم وتمكين المرأة .
- الزواج المبكر: تنفيذ ورش تدريبية وندوات مجتمعية حول مخاطر زواج القاصرات، إعداد دليل تثقيفي بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- برامج دعم الأسرة: تنظيم ورش توعية للمقبلين على الزواج حول التخطيط للأحمال واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وتأهيل مراكز صديقة للمرأة لتقديم خدمات متعددة المراحل.
- خدمات مجتمعية: تنفيذ برامج توعوية للحد من زواج القاصرات بالتعاون مع المجالس المحلية ومراكز الشباب، وتفعيل دور قادة المجتمع لتقديم ورش ومحاضرات حول الآثار السلبية لزواج القاصرات.

المجلس الأعلى للسكان :

- قام المجلس الأعلى للسكان إنشاء منصة المعرفة منصة المعرفة الإلكترونية للصحة الإنجابية للشباب www.drhpy.org.jo لتقديم حزمة متكاملة من المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للشباب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية وتمكينهم من تطبيق هذه القرارات وتهدف المنصة إلى رفع الوعي لدى أفراد المجتمع وبالأخص الشبان والشابات، والارتقاء بصحتهم الإنجابية، من خلال تقديم حزمة متكاملة من المعلومات والبيانات، وتم تضمينها (رسومات توضيحية) إنفوجرافات ملونة جاذبة لمكونات الصحة الإنجابية باللغتين العربية والإنجليزية. وتم عقد لقاءات مع عدة جامعات حكومية وخاصة ومعسكرات الحسين للعمل والبناءمع وزارة الشباب والمراكز الشبابية التابعة لوزارة الشباب والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية واللجان النسوية في مختلف محافظات المملكة للتعريف بمنصة دربي تخللها مسابقات وعرض مسرحي. ويصار عام 2024 إلى تنفيذ حملة كسب التأييد للمنصة تستهدف طلاب الجامعات وأعضاء اللجان النسوية و اللجان الشبابية في مراكز الأميرة بسمة للتنمية التابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- وسيتم عام 2024 تحديث المنصة بشكل يستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة مستجيبة من حيث المحتوى ومن الناحية التقنية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيتم إنتاج مجموعة من الفيديوهات التوعوية الخاصة بقضايا الصحة الإنجابية والمترجمة بلغة الإشارة بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب ترجمة جميع الأسئلة والأجوبة المتضمنة في المنصة والبالغ عددها 42 سؤال إلى لغة الإشارة.
- وعمل المجلس الأعلى للسكان على إنتاج وبث أربعة تنويهات تلفزيونية داعمة لقضايا السكان والتنمية ومنها قضايا الصحة الإنجابية للمشاركة في الجلسات الوطنية التشاورية لتطوير الإعلام الصحي في الأردن ، وإنتاج فيديوهات عن مكونات الصحة الإنجابية وفيلم عن الدليل التوعوي حول حوار

الوالدين مع أبنائهم اليافعين واليافعات فيما يخص الصحة الإنجابية والجنسية، وإنتاج بودكاست صوتي عن معلومات الوالدين وأبنائهم اليافعين بما يتعلق بمعلومات الصحة الجنسية والإنجابية وإنتاج فيديو عن مفهوم التحرش والإيذاء، إعداد لعبة عن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التحرش إعداد لعبة (أدوار) التقاطع ما بين الصحة النفسية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

- أعد المجلس الأعلى للسكان دليل الوالدين في الصحة الجنسية والإنجابية لأبنائهم اليافعين واليافعات وفيلم توعية الآباء في الصحة الجنسية والإنجابية والدليل التدريبي المتخصص لتدريب المدربين حول الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة.
- كما نفذ المجلس الأعلى للسكان وشير نت الأردن مسابقة إعلامية حول مكونات الصحة الجنسية والإنجابية والتي تمثلت بمواضيع (الأهلية والاستعداد للزواج، تنظيم الأسرة، الأمومة الآمنة، فايروس نقص المناعة المكتسبة) الإيدز، سن الأمل، مرحلة المراهقة (اليافعون، العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري).
- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، والحملات التوعوية وبناء القدرات للشركاء من الجهات المعنية حيث عقد بالتعاون مع نقابة الصيادلة ووزارة الصحة وبدعم من شير نت الأردن ورشة تدريبية متخصصة بالمشورة حول وسائل تنظيم الإنجاب، تنفيذ حملات رفع وعي الشباب والشابات دون ال 18 عام والمقبلين على زواج مبكر لتمكين المراة صحياً واجتماعياً واقتصاديًا بالتعاون مع عدة جمعيات منها جمعية نشميات والتي قامت بالتوعية والتفاعل مع طلاب المدارس من خلال منصة الدليلي الوصول إلى ما يقارب ل 1000 من الطلاب وأهاليهم. وتخصيص مكتب مؤهل ومدرب لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، وجمعية أهل الجبل والتي قامت في تدريب 50 سيدة وفتاة على عدة محاور :الصحية والاجتماعية الاقتصادية.
- و سيتم في عام 2024 توقيع مذكرة التفاهم مع المركز الوطني لتطوير المناهج لتضمين مفاهيم الصحة لإنجابية ضمن المناهج الدراسية.
- ولغايات اقتراح السياسات الصحية المبنية على الأدلة العلمية، تم إنجاز العديد من الدراسات وملخصات السياسات من قبل المجلس الأعلى للسكان بما يخدم تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية في الأردن. والأدلة التدريبية والتوعوية لبعض القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية.ومن أبرز هذه الدراسات دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على الوصول إلى معلومات وخدمات تنظيم الأسرة في الأردن عام 2021، ودراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وديناميات النوع الاجتماعي على صحة المرأة والفتاة الجنسية والإنجابية في محافظة جرش. وملخص حول الارتقاء بمؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة والفتاة في جرش 2021، كما صدر ملخص سياسات لتعزيز آليات الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة خلال الأزمات في الأردن عام 2021، إضافة إلى ملخص سياسات تناول دور المساءلة في استدامة برامج الصحة الجنسية والإنجابية خلال الأزمات والأوضاع الهشة في الأردن. وفي عام 2022، وورقة تناولت دور الإعلام والاتصال في كسب التأييد ورفع الوعي بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، إلى جانب ورقة حقائق تناولت الصحة الجنسية والإنجابية لكبار السن في الأردن. وفي عام 2023، نُشرت دراسة تناولت المعلومات والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية للشباب المهمشين في الأردن، بالإضافة إلى ملخص سياسات حول آليات رفع مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل وربطها بالصحة الجنسية والإنجابية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19. شملت الأعمال السابقة دراسات بارزة مثل: "خدمات الصحة الإنجابية للسوريين خارج المخيمات" (2016)، "زواج القاصرات في الأردن" (2017)، و"الخصائص السكانية للسوريين وفرص معالجة تحديات اللجوء في سوق العمل الأردني" (2018). كما تم تناول قضايا الهجرة والنوع الاجتماعي في ورقة حقائق (2021) ومشروع لتمكين المرأة اللاجئة (2021). علاوة على ذلك، قُدمت دراسات متعمقة حول الصحة الإنجابية للاجئين المراهقين، والزواج المبكر للمراهقات اللاجئات بتمويل من جامعة أدنبرة ومجلس العلوم الاجتماعية العربي، ودراسة لفهم أثر العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال جائحة كورونا بتمويل من جامعة غرب أسكتلندا.

الجهات الأخرى

- الخدمات الطبية الملكية: تحديث سياسات وأدلة الصحة للقابلات، وتقديم تدريبات متخصصة حول تركيب وسائل تنظيم الأسرة مثل اللوالب والغرسات، وافتتاح خدمات تنظيم الأسرة في المراكز والمستشفيات الجديدة.
- قيام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بتطوير مواد تثقيفية حول الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين بلغة بريل وكتيب الأشخاص ذوي الإعاقة وترجمته بلغة الإشارة.[203]
- قيام منظمة أنهر بإعداد محتوى مسموع لرفع الوعي حول الصحة الجنسية والإنجابية ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل عدد من المؤسسات منها (حكاية، رنين، جمعية سيدات الطفيلة) وقامت ليوان بإعداد فيديو توعوي حول أهمية الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي

الإعاقة، وإعداد الحملات الإلكترونية من خلال منظمات المجتمع المدني ومن ضمنهم (Ypeer)، جمعية سيدات الطفيلة - رفيق – مركز المعلومات والبحوث- تقاطعات.

أبرز الجهود الدولية في الأردن في مجال الصحة الإنجابية والجنسية:

- مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ برامج ديناميكيات السكان والصحة الإنجابية للأعوام (2018-2027)، يشمل إعداد الاستراتيجيات الوطنية ومتابعة تنفيذها، وبناء القدرات المؤسسية في الدراسات السكانية والصحة الإنجابية.
- شير نت الأردن: منصة المعرفة لبحوث الصحة الإنجابية لإعداد ونشر دراسات وسياسات مبنية على الأدلة في الصحة الجنسية والإنجابية (2016-2024).
- تدريب الجمعيات الشريكة: برنامج تدريبي متخصص حول الصحة الإنجابية والمعايير الوطنية، بتنفيذ المجلس الأعلى للسكان ومنظمة أوكسفام مع جمعيات محلية (2023).
- التشبيك الدولي: المشاركة في المؤتمر الإقليمي حول الصحة الإنجابية والجنسية لذوي الإعاقة، نظمه الشركاء الدوليون (COP28).
- شراكات أكاديمية: التعاون مع جامعات أدنبرة وغرب أسكتلندا لدراسات الصحة الإنجابية للاجئين.
- دراسات حول زواج اللاجئات الأطفال: بالشراكة مع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (2020-2022).
- دراسة زواج الأطفال: تنفيذ دراسات بالشراكة مع جامعة هارفرد والجامعة الأردنية حول الدوافع والآثار الصحية والنفسية لزواج الأطفال.
- تدريب NUFFIC: برامج تدريبية لتحسين استدامة خدمات الصحة الإنجابية بالتعاون مع معاهد دولية متخصصة.
- مشروع تواصل - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تنفيذ أنشطة اتصالية للسكان والصحة الإنجابية، تضمنت بناء القدرات، إعداد الاستراتيجيات، حملات إعلامية، وبرامج تدريبية للشباب في ريادة الأعمال.
- حقيبة تدريبية لليافعين: إعداد دليل تدريبي للفئة العمرية (10-14) عامًا حول الصحة الإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي بالتعاون مع منظمة باث فايندر.
- منظمة بلان إنترناشونال: تكييف دليل دولي لتقديم خدمات صحية تراعي الشباب والجنس، و العاملين وتطوير مواد تدريبية للجمعيات الشريكة.
- منظمة إنقاذ الطفل: جلسات توعوية لليافعات (10-19 سنة) تشمل رفع الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي.

التحديات والمعيقات التي تواجه ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

- وجود تباينات واضحة في معدل الإنجاب المكتمل حسب المحافظات ومستوى التعليم ومستوى المعيشة فمعدل الإنجاب للنساء 40-49 سنة أعلى من المعدل الوطني (3.7 مولود للمرأة الواحدة) في سبع المحافظات حسب المسح الأسري الأخير 2023، وهي الزرقاء، مادبا، اربد، المفرق، جرش، عجلون، والطفيلة. ويتباين معدل الإنجاب للنساء اللواتي وصلن للفئة العمرية 40-49 سنة بوضوح حسب متغيرات أخرى فبينما يبلغ 4.0 مولود بين شريحة الخُميس الأدنى ينخفض إلى 3.5 مولود للمرأة الواحدة بين شريحة الخُميس الأعلى أي الأغنى، ويتباين هذا المعدل أيضاً وبصورة أكبر حسب المستوى التعليمي للنساء، فيبلغ 4.1 مولود للمرأة الواحدة في مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي وينخفض إلى 3.2 مولود للمرأة في المستوى التعليمي فوق الثانوي، أي أن الأسر الأقل دخلاً وتعليماً هي الأكثر أطفالاً رغم أنها أقل قدرة على توفير عيش لائق لهم.
- محدودية التكامل بين برامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وبرامج الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية وخدمات النسائية والتوليد في المستشفيات ونقص وضعف في البرامج التي تقيّم مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدّمة حاليًا في القطاعين العام والخاص.
- غياب خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتخصصة والمتكاملة (طبي ونفسي واجتماعي وأسري) والموجهة إلى الفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي ومرضى الإيدز ومخالطهم.
- ارتفاع الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة إلى جانب ضعف خدمات المشورة، وانخفاض وسيط الرضاعة الطبيعية ، والانتقال السريع إلى إنجاب الطفل الأول. وإنجاب الطفل الذكر.

- محدودية خيارات وسائل تنظيم الأسرة، وعدم وجود نظام معلومات صحي وطني، ومحدودية تمويل برنامج تنظيم الأسرة واعتماد الجهات على وزارة الصحة، وعدم إدراج تنظيم الأسرة في برامج التأمين الصحي في القطاع الخاصز
- هجرة الكوادر الطبية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتعمل وزارة الصحة رغم محدودية مواردها على تحفيز كوادرها وخاصة الذين يعملون في المناطق النائية، ولكن يبقى هذا التحدي، تحديا رئيسًا أمامها .
- وجود نقص في أعداد مقدمي الصحة الجنسية وصحة اليافعين وعدم كفاية البرامج التدريبية المتخصصة في الصحة الجنسية والموجهة إلى مقدمي هذه الخدمات.
- التحديات الاجتماعية التي تحد من فرص المرأة والفتاة للاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وخدمات ما قبل الزواج خاصة في المناطق النائية حيث يُنظر إلى هذه الخدمات على أنها خدمات خاصة بالنساء المتزوجات فقط.
- غياب إدراج برامج الصحة الجنسية والإنجابية في الخطط الوطنية للاستجابة للطوارئ، كما ظهر خلال جائحة كورونا، يمثل تحديًا كبيرًا. خلال الإغلاق الكامل الذي استمر لأكثر من 40 يومًا، واجهت النساء صعوبات بالغة في الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة، حيث لم تتمكن 26% منهن من الحصول عليها بسبب إغلاق المرافق (60%). كما لجأت النساء إلى وسائل طويلة الأمد مثل اللولب (32.5%) أو وسائل لا تتطلب متابعة مقدمي الخدمات مثل الوسائل التقليدية (21.8%) والواقي الذكري (15.2%). وأثر سوء الوضع الاقتصادي على رغبة 44.2% من السيدات في الإنجاب، مع تأجيل الحمل (25.4%) أو تقليل عدد الأطفال المرغوب به (23.6%). هذه التحديات تعكس أهمية دمج الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات الطوارئ للحد من المخاطر مثل وفيات الأمهات، الحمل غير المخطط، وسوء التغذية، والأمراض المنقولة جنسياً، والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

التوصيات العامة المقترحة للحد من التحديات التي تواجه ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

- الحاجة إلى تحديد وتطوير حزمة تعنى بالخدمات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية متضمنة الأدلة الإجرائية وبرامج بناء القدرات.
- تطوير نظام معلومات وطني شامل لخدمات الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات.
- تبني نموذج صحة الأسرة في الرعاية الصحية الأولية كرديف أساسي للطب العلاجي، ودمج الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية والتأهيل الطبي لكافة المراحل العمرية في الرعاية الصحية الأولية.
- الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة في القطاع الصحي ككل، وتوسيع مظلة التأمين الصحي وتحسين الوصول والحصول على الخدمة الصحية بجودة عالية في الوقت المناسب وبالكلفة المعقولة بناءً على احتياجات المجتمع المحلي؛ ومعالجة تفاوت توفر الخدمات الصحية بين المناطق.
- ضمان الوصول والحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية للفئات الأكثر عرضة للإقصاء، بما في ذلك الشباب واللاجئين.
- توفير وتوسيع الخيارات المتاحة من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة لدى كافة الجهات المقدمة للخدمات.
- العمل على خفض الحاجات غير الملباة والتي تسهم في زيادة الإنجاب غير المخطط.
- الحاجة إلى التخطيط المسبق والسليم لإدارة الأزمات والكوارث والاستعداد لها، والأخذ بعين الاعتبار آثار التغير المناخي العالمي والإقليمي على الصحة؛ ومأسسة ذلك في كافة خطط وسياسات وزارة الصحة والجهات المقدمة للخدمات الصحية.
- الحاجة إلى تطوير أنظمة الإشراف والمتابعة والتقييم.
- الحاجة إلى تطوير وتحسين البنى التحتية لتسهيل إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- توفير التمويل الكافي لتعزيز برامج الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة، وضمان استدامة المبادرات المدعومة من الجهات المانحة.
- بناء قدرات العاملين في مختلف القطاعات حول قضايا وخدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية مع التركيز على خصوصية الفئات المختلفة.
- الحاجة لزيادة معرفة فئة اليافعين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (10-24 سنة) عن مرحلة البلوغ وعن كيفية حماية صحتهم الجنسية والإنجابية، ودور المناهج والمربين في هذا المجال.
- رفع الوعي للمجتمع المحلي وتعزيز الاتجاهات والممارسات الإيجابية لقضايا الصحة الإنجابية.
- تعزيز البرامج الإعلامية الدورية المستدامة والمتخصصة في الصحة الجنسية والإنجابية.

صحة الأم والطفل وحديثي الولادة

الجهود الوطنية

- رعاية الأطفال: يتم تنفيذ جميع الولادات تقريبًا بإشراف متخصصين صحيين (99.7٪). تقدم وزارة الصحة خدمات مجانية لمتابعة نمو وتطور الأطفال، وبرنامج التحري عن فقر الدم، وتحديث برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الأطفال وحديثي الولادة في 116 مركزًا صحيًا، بالإضافة إلى برامج دعم التغذية المثلى والتبليغ الإلكتروني عن وفيات المواليد، وبرنامج الرعاية الوالدية. كما تنفذ الوزارة برنامج "مرشد الرضاعة الطبيعية" لتأهيل الكوادر الصحية وتقديم مشورة للأمهات.
- رعاية الحمل الآمن: تقدم المراكز الصحية والمستشفيات خدمات رعاية ما قبل وأثناء وبعد الحمل، مع تحويل حالات الخطورة إلى عيادات تخصصية وفقًا لنموذج كوبلاند. يتم عقد ندوات توعوية حول مخاطر زواج القاصرات ومضاعفات الحمل لمن هن دون 18 عامًا، مع توفير خدمات صحية ومجتمعية داعمة.[204]
- رصد وفيات الأمهات والأطفال: استُحدث قسم وفيات الأمهات وحديثي الولادة في مديرية الأمراض غير السارية بوزارة الصحة، مع دعم النظام الوطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات.

التحديات لمواجهة فقر الدم عند الأطفال

- يؤدي غياب التثقيف الغذائي إلى اعتماد أنماط غذائية غير صحية، مما يسبب نقص العناصر الغذائية الأساسية مثل الحديد.
- تعاني الأسر في المناطق الريفية والنائية من قلة المراكز الصحية وبرامج التغذية، ما يحد من توفير المكملات الغذائية للأطفال.
- يؤدي عدم الالتزام بتناول المكملات الغذائية خلال فترة الحمل والنفاس، مثل الحديد، إلى تأثيرات سلبية على صحة الأم والطفل، مما يزيد من خطر إصابة الأطفال بفقر الدم.

التوصيات المقترحة لمواجهة فقر الدم عند الأطفال

- تعزيز البرامج التوعوية الموجهة للخاطبين والمقبلين على الزواج والمتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (التثقيف والتأهيل الإنجابي قبل الزواج).
- إدراج برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الأطفال وحديثي الولادة ضمن إستراتيجية وزارة الصحة وموازنتها، وزيادة التوعية حول أهمية الالتزام بالرضاعة الطبيعية والتغذية السليمة.
- الدعوة للمباعدة بين الولادات لما لها من آثار إيجابية على صحة الأم والطفل.
- رفع الوعي للمجتمع المحلي وتعزيز الاتجاهات والممارسات الإيجابية لقضايا الصحة الإنجابية، بما في ذلك الالتزام بتناول المكملات الغذائية أثناء الحمل والنفاس.
- إدراج برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الأطفال وحديثي الولادة ضمن إستراتيجية وزارة الصحة وموازنتها.

التحديات التي تواجه خفض نسبة وفيات الأمهات والولادات القيصرية

- إقبال السيدات على العمليات القيصرية الإختيارية دون مبررات طبية، ومنها: الخوف من عملية الولادة المهبلية، مخاوف بشأن الحياة الجنسية في المستقبل، الحاجة إلى ولادة إنسانية لتوقع الأمهات تعرضهن لمواقف سلبية أثناء المخاض من مقدمي الرعاية الصحية، الحفاظ على اللياقة الجسدية، عملية صنع القرار. ولا شك أن ارتفاع نسبة الولادات القيصرية لاسيما دون مبررات طبية، وارتفاع نسبة المواليد الذين يدخلون وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في المستشفيات وتعرضهم إلى الفيروسات وضيق التنفس، والحاجة إلى نقل الدم ومضاعفات التخدير يحمل عبئًا كبيرًا على الأطفال حديثي الولادة، وعلى مرافق الرعاية الصحية والأسر، إلى جانب العواقب على الأم فقد تؤدي إلى تمزق الرحم والحمل خارج الرحم وإستئصال الرحم، والتصاق المشيمة، التوقف المبكر عن الرضاعة الطبيعية.[205]

- غياب التغذية الراجعة من السيدات المحولات من العيادات التخصصية وذلك لوجود ضعف في نظام الإحالة، وضعف التزام السيدات بالمكملات الغذائية الموصوفة لفقر الدم ومتابعتها لدى المراكز الصحية خلال فترة الحمل والنفاس.[206]

التوصيات المقترحة لخفض نسبة وفيات الأمهات والولادات القيصرية

- تعزيز البرنامج الوطني لتقليل عمليات الولادة القيصرية في الحالات غير الضرورية، ورفع الوعي لدى النساء حول منافع الولادة الطبيعية.، والتأثيرات السلبية للولادات القيصرية غير الضرورية.
- الدعوة للمباعدة بين الولادات لما لها من آثار إيجابية على صحة الأم والطفل
- تعزيز البرامج الإعلامية الدورية المستدامة والمتخصصة في الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة التوعية حول أهمية الالتزام بالمتابعة الطبية خلال الحمل والنفاس.

الأمراض غير السارية

الجهود الوطنية :

- **مشاريع وزارة الصحة للحد من الأمراض غير السارية 2023-2025 :**(تشمل مشروع رصد السكري والأمراض القلبية والوعائية (JIERS)بتكلفة 23 ألف دينار، وبرنامج تدبير وعلاج السكري والأمراض القلبية (HEARTS)بتكلفة 50 ألف دينار. وسيتم إستحداث نظام حكيم مستقبلاً، كما تم إدراج خدمات عيادة المجتمع الصحي في 190 عيادة لتعزيز أنماط الحياة الصحية، وإطلاق مشروع الرصد الإلكتروني التفاعلي لتتبع الأمراض غير السارية.
- أعدت وزارة الصحة الإستراتيجية الوطنية للوقاية من السكري والأمراض القلبية، لتقديم الخدمات الصحية المتكاملة في مستشفياتها، والمراكز متخصصة لمعالجة هذا الداء ومضاعفاته في مستشفي الأمير حمزة والبشير.
- **حملات التوعية الوطنية :**أطلقت وزارة الصحة حملة "كل تأخيرة ما فيها خيرة" بالتعاون مع جمعيات طبية وشركة "سانوفي" لزيادة الوعي بأهمية السيطرة على مرض السكري ومضاعفاته. بالإضافة إلى حملات سابقة مثل "تفادى الـ100" (2021) و"ما تضيّع الفرصة" (2020). كما أطلقت الجمعية الأردنية للعناية بالسكري حملة "عالسكري مو بكّير" بالشراكة مع شركة"Merck" ، لتشجيع التشخيص المبكر لمرض السكري ومرحلة ما قبل السكري، خاصة للفئات الأكثر عرضة بدءًا من عمر 35 عامًا.
- **مؤتمر الغدد الصم والسكري :**عُقد المؤتمر العاشر للجمعية الأردنية لاختصاصي الغدد الصم والسكري، والذي ناقش أحدث المستجدات الطبية وطرق معالجة السكري ومضاعفاته، وأمراض الغدد الصم، ونقص فيتامين "د". اشتمل المؤتمر على 7 جلسات علمية و24 محاضرة و20 ندوة بالتعاون مع شركات الأدوية والأجهزة الطبية.
- **البرامج الوقائية :**تركز وزارة الصحة على تعزيز السلوكيات الصحية للوقاية من السكري، الالتزام بالعلاج، وإجراء الفحوصات الدورية مثل فحص السكري الصائم(Fasting blood sugar) ، خاصة للفئات الأكثر عرضة، مثل من لديهم تاريخ عائلي أو يعانون من السمنة أو ضغط الدم المرتفع.

التحديات للحد من الأمراض غير السارية

- ارتفاع نسبة الإصابة بمرض السكري في الأردن وفقًا للمؤشرات الصحية، مع ارتباطه بزيادة خطر الإصابة بأمراض خطيرة مثل الفشل الكلوي (أكثر شيوعًا بعشر مرات بين مرضى السكري)، وأمراض القلب والأوعية الدموية (أكثر عرضة بثلاث مرات)، بالإضافة إلى كونه سببًا رئيسيًا للعمى، النوبات القلبية، السكتات الدماغية، وبتر الأطراف السفلية.

التوصيات المقترحة للحد من الأمراض غير السارية

- إطلاق برامج وطنية متكاملة للوقاية من مرض السكري ومضاعفاته تشمل تعزيز التوعية المجتمعية بأنماط الحياة الصحية، تحسين التشخيص المبكر، وتوفير خدمات إدارة المرض بشكل شامل في المراكز الصحية، إلى جانب دمج الرعاية التغذوية والنفسية، وتطوير نظام متابعة إلكتروني لرصد الحالات ومتابعة تطورها.
- إدماج الأمراض القلبية والسكري في الإستراتيجيات الوطنية للصحة مع التركيز على المحددات الاجتماعية للصحة وتأثيرها على الفقر والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والإنصاف.
- إطلاق حملات توعوية لتعزيز الصحة العامة والحد من المخاطر تشمل تقليل استهلاك التبغ والكحول، وتعزيز الأنظمة الغذائية الصحية، والنشاط البدني، واستهداف المدارس، الجامعات، أماكن العمل، والنساء الحوامل.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل برامج الأمراض القلبية والسكري من خلال وضع معايير واضحة.
- تعزيز قدرات القوى العاملة لتنفيذ خطط العمل الوطنية والتعامل مع تعقيدات الأمراض القلبية والسكري، بما في ذلك الاقتصاد الصحي والتخطيط الحضري والتعليم.
- تفعيل خدمات الرعاية الصحية المبتكرة مثل الرعاية عن بُعد والرعاية المنزلية، مع ضمان توفر الأدوية الأساسية والتقنيات المنقذة للحياة.
- نشر الوعي بمرحلة ما قبل السكري لاكتشاف عوامل الخطر مبكرًا والحد من تطورها إلى السكري من النوع الثاني.
- تعزيز دور الأسرة في الوقاية من السكري وإدارته من خلال التثقيف الصحي، تقديم الرعاية الطبية، ومتابعة نمط حياة صحي.
- الاستجابة لعوامل الخطر المرتفعة للأمراض غير السارية التي أبرزها تقرير STEPS لعام 2019، عبر مكافحة استهلاك التبغ والملح، تعزيز النشاط البدني، والحد من السمنة وارتفاع ضغط الدم.

مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)

الجهود الوطنية :

وزارة الصحة

تقوم وزارة الصحة (مركز المشورة والفحص الطوعي) بتقديم خدمات علاج الفايروس وإجراء المتابعة المختبرية والتحويل إلى المستشفيات عند وجود أعراض مرضية متعلقة بالفايروس وكذلك تقديم خدمة المشورة وتوفير الخدمات التالية : [207]

- الخط الساخن: يجيب مختصون بسرية تامة عن الاستفسارات حول الأمراض المنقولة جنسيًا، أماكن الفحص والعلاج.
- المشورة: يقدم المركز دعمًا لاتخاذ قرارات علاجية واعية، تغيير العادات السيئة، وتعزيز المناعة من خلال الرياضة والطعام الصحي.
- الفحص السريع: يجري بسرية تامة في المركز، وتظهر النتيجة خلال 15 دقيقة. في حال الفحص الإيجابي، تُجرى الفحوصات التأكيدية والإضافية، ويتم تحويل المريض للمتابعة.
- العلاج: صرف علاج شهري مناسب للحالة، مع فحص دوري كل 6 أشهر لمتابعة الصحة العامة وتعديل العلاج عند الحاجة.
- الإرشاد النفسي: توفير خدمات تعديل السلوك والإرشاد النفسي من مختصين.
- دعم الإنجاب: مساعدة الأزواج الراغبين بالإنجاب على اختيار الوقت المناسب، إجراء الفحوصات، وتقديم أدوية وقائية للجنين لمدة 6 أسابيع عند إصابة الأم.
- ضباط ارتباط: تدريب ضباط ارتباط في المستشفيات والمحافظات للتعامل مع المصابين.
- الإنفاق: بلغ إجمالي الإنفاق على الفحص والعلاج لفايروس نقص المناعة البشرية 15,304,856 دينار في 2019، منها: وزارة الصحة: 11 مليون دينار (92.6%)، مؤسسات حكومية أخرى: 3 مليون دينار، المنظمات الدولية والمانحون: 1%، القطاع الخاص: 2.7%، الإنفاق الذاتي: 3.7%.

مركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع : تنفيذ برامج توعية وتثقيف ميداني للمجموعات الأكثر عرضة في عمان، المفرق، إربد، والزرقاء، إضافة إلى تقديم خدمات المشورة، الفحص السريع، الدعم النفسي والاجتماعي، والدعم المالي عند الحاجة. كما يوفر الخط الساخن للإجابة على الاستفسارات وربط المستفيدين بالخدمات، ويطلق حملات إعلامية سنوية لمكافحة الوصم والتمييز المرتبط بفايروس نقص المناعة البشري.[208]

الخدمات الطبية الملكية : إدراء الفحوصات لمنتسبيها عند مشاركتهم في مهام خارج الوطن إضافة للفحص ضمن بنوك الدم التابعة لها.

القطاع الخاص : إجراء الفحوصات المخبرية عند طلبها من قبل متلقي الخدمة

وزارة التربية والتعليم: تصميم كتب المباحث المطوّرة خاصة كتب العلوم وكتب العلوم الحياتية وتضمينها محتوى يتعلق بطرائق الوقاية من الإصابة بفايروس نقص المناعة المكتسبة.

المجلس الأعلى للسكان: نفذ المجلس الأعلى للسكان وشير نت الأردن مسابقة إعلامية حول مكونات الصحة الجنسية والإنجابية والتي تمثلت بمواضيع (الأهلية والاستعداد للزواج، تنظيم الأسرة، الأمومة الآمنة، فايروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز سن الأمل مرحلة المراهقة (اليافعون، العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري).

التحديات لمواجهة مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) والتوعية اللازمة للوقاية منه

- وصمة العار والمعتقدات الخاطئة حول فايروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، إلى جانب نقص الوعي بطرق الوقاية وأهمية الفحص المبكر، تشكل تحديًا رئيسيًا أمام طلب المساعدة وإجراء الفحوصات. كما أن ارتفاع تكلفة العلاج وضعف التمويل الخارجي، بالإضافة إلى قلة الكوادر الصحية المدربة، يزيد من تعقيد جهود مكافحة الفايروس، خاصة في ظل ارتباط الفقر بانتشاره وصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية.
- ارتفاع نسبة المواقف التمييزية تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث أظهرت البيانات أن 91% من الرجال و91.4% من النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عامًا يحملون مواقف تمييزية. هذا السلوك يؤدي إلى تقليل رغبة الأفراد في إجراء فحص الإيدز، وزيادة تهميش المصابين وردعهم عن طلب الخدمات الصحية اللازمة، مما يعوق الجهود المبذولة للحد من انتشار الفيروس.

التوصيات المقترحة لمواجهة مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)[209] وزيادة التوعية

- التوعية المجتمعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول فيروس الإيدز وكيفية انتقاله، مع توضيح أن الفيروس لا ينتقل من خلال التعاملات الاجتماعية العادية مثل المصافحة أو مشاركة الطعام.
- تنظيم حملات إعلامية مكثفة ومتنوعة ومستمرة تستهدف جميع شرائح المجتمع، مع التركيز على الشباب والمراهقين، وتنظيم برامج توعية في أماكن العمل لزيادة وعي الموظفين حول المرض.[210]
- نشر الحقائق العلمية حول الفيروس، بما في ذلك إمكانية التعايش بشكل طبيعي مع المرض باستخدام العلاج المضاد للفيروسات (ART) وضرورة الفحص الدوري.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التوعية وتقديم الدعم للمصابين.
- التشجيع على الفحص الدوري والكشف المبكر عن فيروس HIV والترويج له لتشجيع المجتمع على إجراء الفحص دون خوف من الوصمة.
- توفير بيئة آمنة في المراكز الصحية، حيث يمكن للمرضى المصابين بفيروس HIV الحصول على الفحوصات والعلاج دون الخوف من التمييز أو الوصم.
- إدراج معلومات حول فيروس HIV والإيدز ضمن المناهج الدراسية، لتعزيز الوعي بين الشباب والتأكيد على التعامل الإنساني مع المصابين.
- سن قوانين تجرم التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس HIV في مجالات العمل، التعليم، والرعاية الصحية.
- تدريب العاملين في القطاع الصحي على كيفية التعامل مع المرضى المصابين بفيروس HIV بطريقة خالية من التمييز.

المحور الثالث: محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحقيق الرفاه الصحي

الهدف الفرعي الثالث: 3.3.3 تعزيز أنماط الحياة الصحية

السياسة العامة: 3.3.1 تعزيز البيئة التمكينية لضمان تبني برامج أنماط الحياة الصحية

السياسات الفرعية:

3.3.1.1 تعزيز برامج تبني أنماط الحياة الصحية للحفاظ على الصحة وخفض نسبة الإصابة بالأمراض غير السارية

3.3.1.2 تعزيز التوعية حول الغذاء الصحي

تم قياس هدف تعزيز أنماط الحياة الصحية من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من الهزال، نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من زيادة الوزن، نسبة المدخنين من السكان بحسب الجنس وأعمارهم/ن 15 سنة فأكثر، نسبة مراجعي عيادات التدخين الذين أقلعوا عن التدخين)، والتي تظهر في الجدول رقم (14) .

الجدول رقم 15 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث: تعزيز أنماط الحياة الصحية							
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام	التغير خلال سنوات
		2021	2022	2023	2023	2023	2023-2021
المحور الثالث : محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية							
1.1 الهدف العام للمحور: تحقيق الرفاه الصحي							
الأهداف الفرعية :							
3.3: تعزيز أنماط الحياة الصحية	نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من الهزال[213]	%0.60 (لغاية عام 2020) [212]		%2.5[211]	غير متوفر	لم يتحقق	- %1.9
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من زيادة الوزن	% 4.4 (2017 مسح السكان والصحة الأسرية) [215]		%9 [214]	غير متوفر	لم يتحقق	%3.6
	نسبة المدخنين من السكان بحسب الجنس واعمارهم/ن 15 سنة فأكثر	42.1 (2021)[216]	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		
	نسبة مراجعي عيادات التدخين الذين أقلعوا عن التدخين .	غير متوفر	%6	%27[217]	تحسن عن العام السابق	تحقق	%21

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: تعزيز أنماط الحياة الصحية

المؤشر 1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من الهزال

يبين الجدول (15) نتيجة قياس مؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من الهزال، حيث يقيس المؤشر الوزن بالنسبة للطول (كتلة الجسم) بالنسبة إلى الطول، ويصف هذا المؤشر حالة سوء التغذية الحاد، حيث إن الأطفال دون سن الخامسة الذين تكون درجة الانحراف المعياري لديهم حسب هذا المؤشر أقل من(2 SD -)عن متوسط السكان المرجعيين يعتبرون نحيفين (مصابين بالهزل) ، بينما يعد الأطفال الذين تكون درجة الانحراف المعياري لديهم أقل من (3 SD -)عن المتوسط مصابين بالهزال الشديد.

ويبين مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023، ثبات نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال عند2% منذ 1997 ولغاية 2023 218، وتعد هذه النسبة منخفضة وقد يعود السبب في ذلك إلى التحسينات الجذرية التي حققها الأردن خلال عقود في مجال التغذية منها التقدم المبذول في معالجة نقص التغذية لدى الأطفال ، والذي كان واضحًا من خلال الانخفاض في انتشار التقزُّم بالإضافة إلى المساهمة التي حققها إضافة اليود إلى الملح وتدعيم دقيق القمح بالحديد والمغذيات الأخرى في الانخفاض الحاد في انتشار نقص اليود وفقر الدم الشديد.

المؤشر 2: نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من زيادة الوزن

يبين الجدول رقم (15) نتائج مؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن، وبحسب المؤشر فإنه يصنف الأطفال الذين تكون درجة الانحراف المعياري لديهم لمؤشر الوزن بالنسبة للعمر أكثر من (+2 SD) أعلى من متوسط المجموعة السكانية المرجعية على أنهم يعانون من زيادة الوزن.. وبحسب مسح السكان والصحة الأسرية 2023 فقد ارتفع معدل انتشار الوزن الزائد للأطفال دون سن الخامسة من 4% عام 1997 إلى 9% في 2023[219]، وقد يرجع سبب الزيادة في الوزن للأطفال دون سن الخامسة لعدة أسباب منها تغييرات نمط الحياة، وما صاحبها من تغيرات في الأنظمة الغذائية التي أصبحت غنية في الأطعمة الفقيرة بالمغذيات والغنية بالطاقة. وقد أدى ذلك إلى زيادة مستويات السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي.

المؤشر3: نسبة المدخنين من السكان بحسب الجنس وأعمارهم/ن 15 سنة فأكثر

لا يتوفر بيانات عن قيم مؤشر نسبة المدخنين من السكان بحسب الجنس وأعمارهم/ن 15 سنة فأكثر لفترة الرصد، أما فيما يخص أعداد المدخنين، قدّرت منظمة الصحة العالمية عام 2022 عدد مستخدمي التبغ في الأردن بحوالي 2.77مليون شخص، منهم 2.29مليون ذكر و 483ألف أنثى.[220]

يمثل التدخين تحديًا صحيًا كبيرًا بين السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عامًا، حيث يُظهر الرجال نسبة أعلى بكثير من النساء في استخدام التبغ. تشير البيانات المتوفرة إلى أن 82.5% من الرجال و 19.9% من النساء في الفئة العمرية 18-69 عامًا يدخنون أي من منتجات التبغ، 66% من الرجال يدخنون السجائر التقليدية و 16.4 % منهم يدخنون السجائر الالكترونية ، بينما بلغت نسبة الاناث اللواتي يدخن السجائر التقليدية 17% و 2.5% منهن يدخن السجائر الالكترونية[221]ومن المتوقع أن توفر نتائج المسح الوطني التدرجي (STEPs) للمدخنين، الجاري إعداده حاليًا للفئة العمرية 18-69 سنة، بيانات محدثة مع بداية عام 2025 لتعزيز فهم أنماط التدخين في المملكة.

المؤشر 4: نسبة مراجعي عيادات التدخين الذين أقلعوا عن التدخين

يبين الجدول رقم (15) نتائج قياس مؤشر نسبة مراجعي عيادات التدخين الذين أقلعوا عن التدخين، و يظهر من النتائج ارتفاع النسبة خلال سنوات الرصد 0.7%، حيث كانت 6% في 2022 ، وارتفعت في 2023 لتبلغ 27% وبلغت نسبة المراجعات الإناث المقلعات 19.7 % في عام 2023 وقد يعود السبب في ارتفاع النسبة للجهود التي تبذلها الجهات المعنية، فقد وفرت وزارة الصحة الأردنية خدمة المساعدة على الإقلاع عن التدخين من خلال (29) عيادة متخصصة موزعة في جميع محافظات المملكة[222]، والتي تقدم المشورة والدعم والإرشاد ، بالإضافة إلى توفير العلاجات اللازمة للمساعدة في الإقلاع عن التدخين مجانًا لجميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة، وتضم عيادات الإقلاع عن التدخين طبيباً متخصصاً تم تدريبه في مركز الحسين للسرطان على الطرق العلمية والمعتمدة في الإقلاع عن التدخين و كما يراعي الطبيب الإرشاد النفسي والتغير السلوكي للمراجعين ، وتوفر وزارة الصحة خدمة الخط الساخن لتقديم المشورة وخدمات الإقلاع عن التدخين. ومن الجدير بالذكر أن بلغ عدد الزيارات للعيادات 11487 زيارة من ضمنهم حوالي 4900 مراجع جديد عام 2023.[223]وفيما يتعلق بالإقلاع عن التدخين، فإن حوالي 40% من جميع المدخنين الحاليين الذين يستخدمون منتجات التبغ التقليدية قد حاولوا الإقلاع عن التدخين خلال الأشهر الـ 12 الماضية، و 30% من المدخين الذين زاروا الطبيب في الأشهر الـ 12 الماضية، كان قد نصحهم أخصائيو الرعاية الصحية بالتوقف عن التدخين، مما يعكس تأثير الحملات والجهود المبذولة.مع الحاجة إلى إستمرارية الجهود للحد من تعاطي الدخان وما يرتبط بها من السجائر الإلكترونية والأرجيلة.

الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز أنماط الحياة الصحية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ، وتمت المصادقة على البروتوكول بتاريخ 25 /7/ 2024. ودخل البروتوكول حيز التنفيذ بتاريخ 2023/10/23.
- تعديل الضَّريبة المفروضة على الدُّخان؛ تماشياً مع الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة التَّبغ والتَّدخين بجميع أشكاله.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

الصحة والتغذية

- أعدت وزارة الصحة بدعم من منظمة الصحة العالمية الإستراتيجية الوطنية للتغذية 2023-2030 وإطارها التنفيذي لتعزيز التغذية السليمة والوقاية من سوء التغذية والسمنة والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا كالأطفال، النساء في سن الإنجاب، المراهقين، كبار السن، وذوي الإعاقة، بما يتماشى مع الأهداف الإقليمية والعالمية.

مكافحة التدخين

- تضمنت الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025 برنامج مكافحة التدخين ,
- إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التبغ والتدخين بجميع أشكاله (2024- 2030) وخطة العمل الوطنية (2024-2026) المنبثقة عن الإستراتيجية في 27 / 3/ 2024 وتم إطلاقها في 6 / 6/ 2024.
- توقيع اتفاقية تفويض صلاحيات التفتيش على المنشآت الاقتصادية بين وزارة الصحة وأمانة عمان في عام 2021 ولمدة عامين استنادًا لقانون التفتيش الموحد لسنة 2017. وتعديل قانون الصحة العامة رقم 47 لعام 2008 وإدراج نظام الوقاية من أضرار التدخين كفصل كامل ضمن القانون، حيث تم تعريف المكان العام ومنع التدخين فيه قطعيًا ،وتم تخصيص بنود خاصة في رياض الأطفال، بالإضافة إلى تشديد العقوبات وتم إعداد خطة تنفيذية لتطبيق القانون والتركيز على منع التدخين في الأماكن العامة ووضع خطة تفصلية لذلك.
- إعداد خطة وطنية وتنفيذها من خلال وزارة الصحة بالتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة التدخين (اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني برئاسة معالي وزير الصحة).
- تعد معالجة الإدمان والاعتماد على التبغ إحدى إستراتيجيات برنامج مكافحة التدخين حيث يصعب على كثير من المدخنين الإقلاع عن التدخين بإرادتهم ولكنهم قد يستفيدوا من خدمات المساعدة والدعم التي تتوفر في عيادات الإقلاع عن التدخين في الأقاليم الثلاث للمملكة،

ثالثًا: البرامج

الصحة والتغذية

- تنفذ وزارة الصحة برنامج تعزيز أنماط الحياة الصحية بعقد الدورات التدريبية بكلفة مالية إجمالية 100 ألف دينار للأعوام 2022-2025، وبرنامج القرى الصحية والتي بلغ عددها 246 عام 2023 بكلفة مالية 50 ألف دينار ، وبلغ عدد لجان صحة المجتمع التي تم تشكيلها في المراكز الصحية الأولية والشاملة 215 مركزاً بكلفة مالية 30 ألف دينار عام 2023، وتنفيذ 5 من الأنشطة الاتصالية المنفذة لتغيير السلوك حول تنظيم الأسرة للأعوام2022-2023 بكلفة مالية 1,063,500 دينار بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 224.

مكافحة التدخين

- إجراء بعض الدراسات دورياً لوضع قاعدة معلوماتية حول استهلاك التبغ والمعتقدات والسلوكيات بين فئات المجتمع المختلفة بالتعاون مع WHO و CDC وغيرها من الجهات الشريكة،
- إعداد دليل التفتيش لمفتشي وزارة الصحة على منتجات التبغ.
- تعيين 500 ضابط ارتباط لمكافحة التدخين في كل مديريات الصحة والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة يقومون بدور تثقيفي ورقابي.
- إدخال خدمات المشورة والإرشاد وأدوية الإقلاع عن التدخين مجانًا من خلال عيادات الإقلاع عن التدخين الموزعة في جميع محافظات المملكة.
- التشبيك مع الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المحلي في جميع الجوانب المتعلقة بمكافحة التدخين وإنشاء الائتلاف الأردني لمكافحة التدخين وتسجيله كجمعية تطوعية والذي يضم 8 جمعيات تعمل في هذا المجال من خلال دعم وزارة الصحة، وتم الاتفاق على البدء بالعمل ضمن السياسات الست لمكافحة التدخين (MPOWER)
- التوعية والتثقيف من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بأهمية الإقلاع عن التدخين وأضراره ومن خلال موقع وزارة الصحة.

- التعاون مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ وإطلاق العديد من المبادرات والمشاركة في المنتدى التربوي لمكافحة التدخين والمخدرات والذي يقام سنويًّا، وبث رسائل صحية عن أضرار التدخين في الإذاعة المدرسية في الطابور الصباحي.
- تقوم وزارة الصحة بالتوعية في مجال الممارسات الضارة وخاصة على فئة الشباب لا سيما تلك المتعلقة بالتدخين والكحول والمخدرات والسلامة على الطرق، وقام المركز الوطني لتطوير المناهج بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بتصميم كتب مبحثي العلوم والرياضيات المطوّرة على سبيل المثال لمحتوى ينمّي اتجاهات نحو مكافحة الممارسات الضارة، مثل: التدخين، والكحول، والمخدرات، إضافة إلى تضمينها عدداً من مفاهيم التوعية المرورية.

أبرز الخدمات التي تقدمها عيادات الإقلاع عن التدخين:

- خدمات المشورة والإرشاد، الخدمات العلاجية من قبل أطباء ومختصين ومدربين على طرائق وأساليب الإقلاع عن التدخين

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق هدف تعزيز أنماط الحياة الصحية والتوصيات المقترحة للحد منها

التحديات التي تعيق مكافحة التدخين

- **تزايد معدلات التدخين :**تشير الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التبغ (2024-2030) إلى أن الاتجاهات الحالية لتعاطي التبغ في الأردن لا تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، مما يشكل تحديًا للصحة العامة والتنمية.
- **لارتباط بين التدخين والوضع الاقتصادي :**يُظهر السكان من ذوي الدخل المنخفض معدلات تدخين أعلى، حيث ينفق أفقر المدخنين 25 ضعفًا مما ينفقونه على الصحة، و10 أضعاف على السجائر مقارنة بالتعليم.[225]
- **انتشار المقاهي وزيادة استخدام الأرجيلة :**أدى تزايد عدد المقاهي التي تقدم أراجيل تدخين التبغ والفحم إلى زيادة نسب المدخنين، خاصة بين الذكور.
- **معدلات التدخين المرتفعة عالميًا :**وفق منظمة الصحة العالمية، بلغ عدد المدخنين في الأردن عام 2022 نحو 2.77 مليون شخص، منهم 2.29 مليون ذكر و483 ألف أنثى، ليصبح الأردن الدولة الأعلى في نسبة التدخين في منطقة الشرق الأوسط (36% عام 2022)، مع توقعات بزيادة النسبة إلى 38.3% بحلول عام 2030.[226]
- **انتشار المنتجات الحديثة :**بينت نتائج المسح الوطني التدرجي لعام 2019 أن نسبة المدخنين بلغت 42% من الفئة العمرية (18-69 سنة)، منهم 66.1% من الرجال و 17.4% من النساء يستخدمون التبغ التقليدي، بينما بلغ استخدام المنتجات الحديثة مثل السجائر الإلكترونية 9.6%
- **الأعباء الاقتصادية والصحية للتدخين :**تسبب التدخين في وفاة أكثر من 9,000 شخص سنويًا في الأردن، منهم 56% تحت سن السبعين.[227]

التوصيات العامة لمكافحة التدخين

- تطوير حملات توعويّة وإجراءات فعّالة لتثقيف الجمهور بشأن مخاطر التبغ.
- التعاون بين وزارة الصحة والمجتمعات المحلية لمكافحة تعاطي التبغ بأشكاله.
- تضمين مكافحة التدخين ضمن إستراتيجيات الوزارات الشريكة.
- إجراء تعديلات على نظام الضرائب لزيادة أسعار منتجات التبغ وتقليل وصول اليافعين والأطفال إليها.
- تسليط الضوء على قصص الأقران لدعم الإقلاع عن التدخين وتخفيف الأعباء الاقتصادية.
- تطبيق وإنفاذ قانون الصحة العامة رقم 47 لسنة 2008 وتعديلاته لحظر التدخين في الأماكن العامة.
- تكثيف الجولات التفتيشية لضمان التزام المقاهي باللوائح الخاصة بالتبغ.
- تطوير حملات توعويّة فعّالة موجهة إلى الشباب والفئات الأكثر عرضة.
- تنفيذ برامج تدريب مشتركة لتعزيز الحلول الرقمية وزيادة الوعي.
- تطبيق التوسيم الموحد لمنتجات التبغ وزيادة حجم التحذيرات الصحية.
- تنظيم استخدام المنتجات الحديثة مثل السجائر الإلكترونية ضمن قوانين مكافحة التدخين.
- تكثيف الجولات التفتيشية لضمان عدم بيعها للأطفال واليافعين.
- تعزيز الأنماط الصحية للحد من الأمراض المرتبطة بالتدخين وتحسين جودة الهواء.

التحديات التي تعيق الحد من نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال وزيادة الوزن:

- نقص التوعية الغذائية لدى الأمهات ومقدمي الرعاية: عدم وجود برامج تثقيفية كافية لتوعية الأمهات بأهمية التغذية المتوازنة للأطفال، مما يؤدي إلى سوء التغذية أو الإفراط في الطعام.
- قلة الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية: قلة المراكز الصحية وبرامج التغذية المتخصصة في المناطق الريفية والنائية، مما يعيق تقديم الدعم الغذائي الضروري للأطفال.
- التفاوت في العادات الغذائية: انتشار عادات غذائية غير صحية مثل الإفراط في استهلاك السكريات والدهون بين الأطفال، خاصة في البيئات الحضرية، مقابل نقص البروتين والعناصر الغذائية الأساسية في المناطق الريفية.
- ضعف تطبيق السياسات الغذائية المدرسية: غياب الالتزام بتطبيق برامج التغذية الصحية في المدارس والحضانات، مما يحد من دورها في توفير وجبات غذائية متوازنة للأطفال.
- التأثير الاجتماعي والاقتصادي: ارتفاع معدلات الفقر وعدم قدرة الأسر ذات الدخل المحدود على توفير غذاء صحي ومتوازن لأطفالها، ما يؤدي إلى الهزال أو زيادة الوزن نتيجة الاعتماد على أطعمة غير مغذية أو منخفضة التكلفة.

التوصيات المقترحة للحد من نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال أو زيادة الوزن

- تشجيع أنماط الحياة الصحيّة بين مختلف فئات المجتمع.
- دمج خدمات التغذية والمشورة التغذوية ضمن خدمات التغطية الصحية الشاملة على مستوى الرعاية الصحية الأولية وخدمات الأمومة والطفولة.
- تنفيذ برامج لتعديل السلوك للأشخاص الذين يعانون من عوامل الأخطار للأمراض غير السارية (زيادة وزن – سمنة – خمول بدني).
- تعزيز التوعية حول الغذاء الصحي من خلال حملات توعية حول مخاطر الأغذية غير الصحية.
- اقتصار بيع المقاصف المدرسية على الأصناف الصحية فقط.

المحور الثالث : محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

الهدف الإستراتيجي الرابع: تحقيق الرفاه الصحي

الهدف الفرعي الرابع : 3.3.4 تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية

السياسة العامة : 3.4.1 رفع مستوى التأهب والاستجابة للطوارئ والأزمات الصحية والتعافي منها

السياسات الفرعية :

3.4.1.1 تطوير السياسات الخاصة بالأزمات الصحية وتفعيل خطط الأزمات والطوارئ

تم قياس هدف تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (وجود خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة في الأردن، عدد الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات، نسبة غرف عمليات الأزمات التي تم تجهيزها وربطها مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس من أصل 22 مستشفى في وزارة الصحة)، والتي تظهر في الجدول رقم (15).

الجدول رقم16 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع - تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية								
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد		
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023	
		2021	2022	2023	2023	2023		
المحور الثالث : محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية								
1.1 الهدف العام للمحور : تحقيق الرفاه الصحي								
الأهداف الفرعية :								
3.4 تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية	وجود خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة في الأردن	0	0	موجود	موجود	تحقق	موجود	
	عدد الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات	غير متوفر	64	258	106	تحقق	42	
	نسبة غرف عمليات الأزمات التي تم تجهيزها وربطها مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس من أصل 22 مستشفى في وزارة الصحة.	غير متوفر	العطاء قيد التنفيذ	%100 في22 مستشفى في وزارة الصحة.	%27.3	تحقق	%72.7	

نتائج وتحليل مؤشرات الهدف الفرعي: تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية

المؤشر 1: وجود خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة في الأردن

يبين الجدول رقم (16) نتائج مؤشر وجود خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة في الأردن، وبالرغم من أهمية وجود خطط المخاطر إلا أن وزارة الصحة قامت باستحداث خطة الاستعداد والاستجابة للمخاطر الصحية في عام 2023 فقط، ومن المتوقع أن تكون هذه الخطة تم الانتباه لأهمية وجودها بعد جائحة كورونا، وما ترتب من ضعف في الاستجابة لتداعيات الجائحة بسبب عدم وجود خطة واضحة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة.

المؤشر 2: عدد الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات

يظهر من الجدول رقم (16) عدم وجود كوادر صحية مدربة على إدارة الأزمات في 2021، أما في 2022 فقد بلغ عدد الكوادر المدربة 64، ليرتفع إلى 258 في 2023 وبنسبة زيادة قدرها 400% وهو ما يزيد عن المستهدف بما يقارب 42 من الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات، وهذه الزيادة تدل على الحاجة الماسة لوجود كوادر صحية مدربة على إدارة الأزمات خاصة بعد جائحة كورونا وما سببه نقص الكوادر المدربة في مجال الأزمات الصحية من ضعف في الاستجابة لمتطلبات الأزمة بالشكل المطلوب، وأيضًا ما تمر به المنطقة من تغيرات مناخية واضطرابات أمنية يستوجب الاهتمام بوجود كوادر صحية مدربة على إدارة الأزمات.

المؤشر 3: نسبة غرف عمليات الأزمات التي تم تجهيزها وربطها مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس من أصل 22 مستشفى في وزارة الصحة

يظهر من الجدول رقم (16) أنه في عام 2021 لم يتواجد في وزارة الصحة غرف عمليات الأزمات المجهزة ومرتبطة مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس، وقد تم وضع مستهدف تجهيز ما نسبته 27% من غرف العمليات الموجودة في 22 مستشفى في وزارة الصحة، إلا أنه تم تجهيز 100% من غرف عمليات الأزمات وربطها مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس من أصل 22 مستشفى في وزارة الصحة وبالتالي تم تحقيق المستهدف. ولا بد من العمل على التوسع في ربط غرف عمليات في كل المستشفيات الحكومية والجامعية.

تطلب لرفع مستوى التأهب والاستجابة للطوارئ والأزمات الصحية والتعافي منها استمرارية تطوير خطة صحية محدثة للاستعداد والاستجابة للكوارث تشمل المخاطر المحتملة في الأردن، بناء قدرات الكوادر الصحية المدربة على إدارة الأزمات، والاحتفاظ بسجلات للمتقاعدين من العاملين الصحيين للاستفادة منهم في حالات الطوارئ الصحية، وتجهيز غرف عمليات الأزمات وربطها مع مركز عمليات الطوارئ الرئيس في المستشفيات، وتفعيل الخدمات الصحية الإلكترونية -الرقمية، وتوفير قواعد بيانات عن المستفيدين من الخدمات الصحية مصنفة ومحدثة ، واستثمار الزخم التفاعلي اثناء الأزمات للبناء على الاتجاهات المجتمعية السليمة وتجنب الممارسات السلبية، وتوفير قنوات اتصال وخط ساخن للاستجابة السريعة لملاحظات واستفسارات المواطنين.[228]

المحور الرابع

الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

يقاس مستوى الإنجاز على مستوى الهدف الإستراتيجي الرابع (**التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات**) من خلال الأهداف الفرعية وعددها (5)، وهي :

- تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين
- تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية
- الحد من المخاطر البيئية والطبيعية
- الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
- تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية
- إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية رافقها تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة، وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان والعوامل المسؤولة عن التغير السكاني؛ (المواليد والوفيات والهجرة الخارجية والداخلية والتقدم في العمر). حيث لعبت الهجرة دورًا مهمًا في التغيرات السكانية؛ فقد استوعب الأردن في المئوية الأولى العديد من موجات الهجرة الدولية 229 حيث ازداد عدد السكان إلى 11.7 مليون نسمة (ثلثهم لا يحملون الجنسية الأردنية)؛ وستة (6) ملايين من الحجم الحالي للسكان حصلت في آخر 20 سنة ، وإن متوسط حجم الأسرة في الأردن بلغ 4.8 فرد، فيما بلغ عدد المواليد من جميع الجنسيات المسجلين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2010-2023 نحو 2.9 مليون مولود، أي بمتوسط مليون مولود كل خمس سنوات 230، ويتوقع أن يستمر هذا الحال لأن لدى الأردن نسبة عالية من صغار السن (فنصف الأردنيين دون سن 23 سنة)، لذا ستدخل أفواج كبيرة منهم في سن الزواج والإنجاب كل سنة، فمقابل كل 100 سيدة تبلغ سن 50-54 سنة تدخل نحو 280 فتاة الفئة العمرية 15-19 سنة. وبلغ معدل النمو السكاني السنوي 1.9%[231]، ومن المرجح أن يصل عدد السكان إلى 12.5 مليون مع نهاية عام 2028 232،وقد كان هذا الارتفاع الكبير بسبب النزاعات في الإقليم وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين، وكان لقدوم اللاجئين من سوريا دور فيه إذ بلغ عدد من يحمل الجنسية السورية 1.27 مليون وفق التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. كما ساهم الإنجاب أيضًا في الزيادة السكانية السريعة التي شهدها الأردن، فقد سُجل لدى دائرة الأحوال المدنية والجوزات نحو 2.7 مليون مولود خلال السنوات 2010-2022، أي أُنجب هذا العدد من المواليد في 13 سنة، بمتوسط مليون مولود كل خمس سنوات، وبصورة عامة، أُضيف 6 ملايين إلى سكان الأردن في عقدين من الزمن، ما يعني أن عدد السكان قد تضاعف في فترة زمنية وجيزة. وما تزال أعداد اللاجئين/ات مستمرة في النمو لارتفاع معدلات الإنجاب بينهم حيث بلغ عدد المواليد السوريين المسجلين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2012-2023 نحو 204 آلاف مولود، يشكلون 64% من إجمالي عدد المواليد غير الأردنيين. وبهذا يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين/ات مقارنة مع عدد المواطنين/ات، أما عدد غير الأردنيين فقد ازداد بمقدار 2.5 مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين الأخيرين، فارتفعت نسبتهم أيضًا من حوالي 8% إلى 31%، وبمعدل نمو سنوي غير مسبوق مقداره 18%، مرد معظمه للجوء السوري في السنوات الأربع السابقة للتعداد الأخير لعام 2015، إذ شكل السوريون 43% من إجمالي عدد غير الأردنيين، يليهم المصريون (21.8%)، ثم الفلسطينيون (21.7%) والعراقيون (4.5%)، وبقية الجنسيات الأخرى (نحو 9%)[233]

أما فيما يتعلق بالأردنيين ممن يعيشون خارج الوطن، فإن تعداد السكان الأخير لعام 2015 سجل رقم متواضعاً عنهم بلغ نحو 35 ألفاً تقريبًا، ربما لأن الأسرة بجميع أفرادها مقيمة في الخارج، ولذا لم يتسنَ مقابلة أي منهم.234 ومهما يكن، فإن وزارة الخارجية وشؤون المغتربين تحتفظ عن طريق سفاراتنا في الخارج ببيانات عن الأردنيين المغتربين نهاية عام 2021 إلى أن عدد المهاجرين الأردنيين في الخارج قد بلغ 924,850 مهاجراً ومهاجرة، ووفق البيانات فإن عدد الأردنيين المقيمين في دول الخليج بلغ ما مجموعه (755,730 فرداً) أو ما نسبته 81.7 % من مجموع الأردنيين المقيمين في الخارج، تلاها الأردنيون المقيمون في الدول غير العربية بنسبة بلغت 15.2 %، ثم الأردنيون المقيمون في باقي الدول العربية بنسبة مقدارها 3.1%.[235] لذا نوصي بطلب بيانات عن الأردنيين من الدول التي لديها بيانات عن سكانها حسب جنسيتهم.

المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع : التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

الهدف الفرعي الأول : 4.4.1 تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين

السياسة العامة : 4.1.1 توفير البيئة الملائمة لتعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين وتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الصمود للاجئين

السياسات الفرعية :

4.1.1.1 تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الصمود للاجئين والمجتمعات المضيفة

تم قياس **هدف تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة اللاجئين المستفيدين من الخدمات الصحية في القطاع العام)، وجود خطة الاستجابة للأزمة السورية محدثة، نسبة التمويل المقدم من الجهات المانحة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة للأزمة السورية)،والتي تظهر في الجدول رقم (8).

الجدول رقم 17: مؤشرات الهدف الفرعي الأول 4.1 - تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين								
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد		
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023	
		2021	2022	2023	2023			
المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات								
الهدف العام للمحور: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات								
الأهداف الفرعية :								
4.1تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين	نسبة اللاجئين المستفيدين من الخدمات الصحية في القطاع العام لم تتوفر النسبة وإنما المتوفر هو عدد المراجعين من اللاجئيين السوريين لوزارة الصحة وليس كل القطاع العام	غير متوفر	غير متوفر 520,000	غير متوفر 415.000	غير متوفر	غير متوفر		
	وجود خطة الاستجابة للأزمة السورية محدثة	خطة محدثة 2022-2020	خطة محدثة 2022-2020	خطة الاستجابة 2022-2020 محدثة في 2023	خطة محدثة	تحقق		
	نسبة التمويل المقدم من الجهات المانحة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة للأزمة السورية	%30.6 [236]	% 33.4	%29.2	غير متوفر	لم يتحقق	1.4	

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين

المؤشر 1: نسبة اللاجئين المستفيدين من الخدمات الصحية في القطاع العام من إجمالي المستفيدين

لم تتوفر قيم لهذا المؤشر من وزارة الصحة وإنما عدد المراجعين من اللاجئيين السوريين لوزارة الصحة وليس كل القطاع العام، والذي بلغ 520,000 مراجع عام 2022 و 415.000 مراجع عام 2023 .

أثرت أزمة اللجوء السوري على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة في الأردن، حيث أدت إلى عودة الأمراض المعدية وزيادة الضغط على المستشفيات ومراكز الصحة العامة، خاصة في المحافظات الشمالية. وأشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى تحديات القطاع الصحي، مثل ارتفاع الإنفاق على المستشفيات والأدوية، وانخفاض الإنفاق على الرعاية الأولية، وتوفير الرعاية لـ 1.31 مليون لاجئ سوري. تتطلب هذه التحديات تعزيز إيرادات الخدمات الصحية، تطوير حزمة فوائد ميسرة، وتحقيق كفاءة في الإنفاق عبر خارطة طريق للرعاية الصحية المستدامة والميسرة. [237]

المؤشر 2: وجود خطة الاستجابة الأردنية للأزمة الأسرية محدثة

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في إعداد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة (2020-2022)، وتم تحديثها في 2023 بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة وذلك لمراجعة الأولويات الوطنية والاحتياجات اللازمة في ظل انتشار وباء كورونا، والحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة. تأتي خطة الاستجابة الوطنية متوافقة ومكملة للخطط الوطنية، ومنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، والميثاق العالمي للاجئين، مع الاستمرار باتباع نهج تعزيز المنعة الذي يتناول الجوانب الإنسانية والتنموية لكل قطاع، بالإضافة إلى فصل خاص لاحتياجات الخزينة.[238]

المؤشر 3: نسبة التمويل المقدم من الجهات المانحة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية

ويوضح الجدول رقم (18) قياس مؤشر نسبة التمويل المقدم من الجهات المانحة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية وقد أظهر القياس تذبذبًا طفيفًا ففي عام 2021 بلغت النسبة 30.6% من إجمالي التمويل ليرتفع في عام 2022 ليبلغ 33.4% وبارتفاع قدره 2.8%، ثم لتعود وتنخفض لـ 29.2% في عام 2023، وبذلك تكون نسبة التمويل بشكل عام خلال سنوات القياس قد انخفضت بما مقداره 1.4%، وقد يعود السبب في ذلك توجه التمويل الدولي لأزمات أخرى في الإقليم وتوقف التمويل لبعض الجهات المانحة.

بلغ حجم المنح لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية 506.8 مليون دولار في عام 2023، توزعت بين 132.4 مليون للمشاريع الخدمية في المجتمعات المستضيفة، 31.4 مليون لدعم الموازنة العامة، و343 مليون لدعم اللاجئين السوريين، ما يشكل 23% فقط من التمويل المطلوب البالغ 2.2 مليار دولار.[239]

بلغ عجز تمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية حتى نهاية آب 2023 حوالي 1.9 مليار دولار، أي 83.6% من الموازنة السنوية المقدرة بـ2.276 مليار دولار، مما يفرض على الأردن تعويض النقص رغم ظروفه الاقتصادية الصعبة، مع دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ودعم الأردن في تقديم الخدمات للاجئين.[240]

الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ هدف تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

يؤكد الأردن على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة عبر تشريعاته وإستراتيجياته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف 16 الذي يعزز إقامة مجتمعات شاملة وعادلة. وقد وضع إستراتيجيات لدعم الفئات المستضعفة، بما فيها اللاجئين، عبر إدراج احتياجاتهم وأولوياتهم في التنمية، مع إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 للحد من الفقر وتعزيز نظام حماية شامل وعادل.

وينعكس التزام الأردن بعدم ترك أي شخص خلف الركب في استضافته المستمرة ودعمه للاجئين، يقدم لهم الرعاية والخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم على الرغم من موارده المحدودة ومن أبرزها الجهود المبذولة لتشجيع الأطفال السوريين على العودة إلى التعليم ، كما وتم اتخاذ إجراءات لتسهيل قبول وتسجيل الطلاب السوريين في التعليم العالي، بالإضافة إلى تمديد تصاريح العمل للمساعدة في دخولهم سوق العمل. ويستمر الأردن بالتزامه بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (الأونروا)، ويساهم في توفير الكتب المدرسية لمدارس الأونروا لضمان تعليم الأطفال اللاجئين السوريين. رغم تراجع الدعم الدولي للأزمة السورية [241] حيث أصبح الأردن مجبراً على تعويض هذا النقص، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة ومحدودية الموارد ،كما أن سوق العمل الأردني يضم أعدادًا كبيرة من العمال المهاجرين حيث بلغ عدد العمال غير الأردنيين المسجلين حسب تصاريح العمل الممنوحة من وزارة العمل 351,787 ألف عام 2022، وما زال العمال المصريون يشكلون الجزء الأكبر من هؤلاء العمال إذ بلغ عددهم حوالي 143,877 ألف، ومن بعدهم العاملات في المنازل وبلغ عددهن حوالي 64,867 ألف في نفس العام، أما السوريون فقد بلغ عدد المسجلين منهم رسمياً لدى وزارة العمل 624,57 ألف.242، ويعمل الأردن يعمل على حماية حقوق المهاجرين أفراد وجماعات، حيث تم وضع التشريعات التي تضمن حقوقهم كقانون العمل الأردني والضمان الاجتماعي وقانون العقوبات وقانون منع الاتجار بالبشر وقانون الإقامة وشؤون الأجانب.

وتحقيقاً لمقولة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في كلمته في المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد في جنيف/سويسرا " إن منح الملاذ الآمن للاجئين جزء لا يتجزأ من المبادئ الوطنية الأردنية، خصوصًا في هذه المنطقة المضطربة، فلا يمكننا أن ندير ظهورنا لهم لأن ذلك يتنافى مع صميم هُويتنا. لكن الأردنيين يشعرون

بشكل متزايد بأن العالم يدير ظهره لهم، ويتجاهل جهودهم كمستضيفين للاجئين، وسنبقى ملتزمين بتوفير التعليم للاجئين في مدارسنا، وتقديم الخدمات الطبية لهم في مستشفياتنا، وتمكينهم من الوصول إلى الفرص لكسب معيشتهم، لكن توفر التمويل الكافي محوري لنتمكن من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية".

المجلس الأعلى للسكان في الأردن قدم مجموعة من الدراسات وملخصات السياسات والبرامج التي تعكس اهتمامه بتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية في مختلف الفئات والمناطق وللأجئين . من أبرز ها : ملخص سياسات لتعزيز آليات الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة خلال الأزمات في الأردن عام 2021، إضافة إلى ملخص سياسات تناول دور المساءلة في استدامة برامج الصحة الجنسية والإنجابية خلال الأزمات والأوضاع الهشة في الأردن. شملت الأعمال السابقة دراسات بارزة مثل: "خدمات الصحة الإنجابية للسوريين خارج المخيمات" (2016)، "زواج القاصرات في الأردن" (2017)، و"الخصائص السكانية للسوريين وفرص معالجة تحديات اللجوء في سوق العمل الأردني" (2018). كما تم تناول قضايا الهجرة والنوع الاجتماعي في ورقة حقائق (2021) ومشروع لتمكين المرأة اللاجئة (2021). علاوة على ذلك، قُدمت دراسات متعمقة حول الصحة الإنجابية للاجئين المراهقين، والزواج المبكر للمراهقات اللاجئات بتمويل من جامعة أدنبرة ومجلس العلوم الاجتماعية العربي، ودراسة لفهم أثر العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال جائحة كورونا بتمويل من جامعة غرب أسكتلندا.

التحديات والمعيقات لنفيذ هدف تحقيق تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين

يواجه الأردن تحديات كبيرة بسبب اللجوء، أبرزها الضغوط على الموارد المحدودة كالمياه والخدمات العامة، وتفاقم العجز المالي والدين العام. كما أثرت الأزمة على الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق المضيفة، وزادت من تعقيدات سوق العمل نتيجة دخول اللاجئين غير المسجلين. وأحدثت تغييرات ديموغرافية أثرت على استثمار التحول الديموغرافي. إضافة إلى ذلك، زادت الأزمة الروسية الأوكرانية والحرب على غزة من الضغوط الاقتصادية بفعل ارتفاع أسعار النفط والغذاء عالميًا.

الجدول رقم 18: تداعيات الأزمة السورية وأثرها على أهداف التنمية المستدامة[243]

	الهدف	أثر أزمة اللجوء السوري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.	أدت منافسة اللاجئين السوريين للأردنيين على فرص العمل المحدودة إلى فقدان بعض الأردنيين لمصادر الدخل وكذلك ارتفاع تكاليف السكن والغذاء إلى سقوط أعداد إضافية من الأردنيين في حفرة الفقر.
2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.	ارتفعت مستويات الاستهلاك منذ الصراع السوري، ما شكل عبئاً إضافياً على شبكات الحماية الاجتماعية واستدعى زيادة الإنتاج المحلي والواردات الغذائية ومتطلبات الأمن الغذائي، بما في ذلك قدرات التخزين، وترافق ذلك مع تقلب الأسعار الدولية للأسعار الغذائية الأساسية.
3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.	شهد الأردن عودة الأمراض المعدية بين السوريين، ما أدى إلى حملات تطعيم متكررة بتكاليف مالية وبشرية عالية. كما زاد ضغط العمل وأثر على القدرة التشغيلية داخل المستشفيات ومراكز الصحة العامة، لا سيما في المحافظات الشمالية.
4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	تم استيعاب الطلاب السوريين في المدارس الحكومية الأردنية، ما أدى إلى إجهاد قدرات القطاع وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات، فضلاً عن الازدحام، ما أثر على جودة التعليم. كما تم افتتاح مدارس في المخيمات السورية، والتوسع في بناء رياض الأطفال في التجمعات والمخيمات السورية المضيفة. كما تم إنشاء مدارس مسائية متخصصة للطلاب السوريين، وافتتح العديد منها في المجتمعات المضيفة لمعالجة الازدحام وتوفير القدرات. كما اضطر الأردن إلى زيادة توظيف الكوادر التربوية والمعلمين.
6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	كدولة فقيرة بالمياه، شهد الأردن زيادة في الطلب على المياه بنحو 20٪، وحوالي 40٪ في المحافظات الشمالية، حيث يتركز الكثير من السوريين. أثر هذا الطلب المتزايد أيضًا على البنية التحتية للمياه، وخفض العمر التشغيلي لمنشآت المياه، وساهم في نضوب المياه الجوفية. على الرغم من ذلك، كان الأردن وما يزال قادراً على توفير خدمات المياه والصرف الصحي لنحو 90٪ من السوريين.

الهدف		أثر أزمة اللجوء السوري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	زاد استهلاك الكهرباء في المحافظة الشمالية بشكل ملحوظ، حيث ارتفع الاستهلاك في قطاع الإسكان من 5667 جيجاوات / ساعة في عام 2011 إلى 9100 جيجاوات / ساعة في عام 2020. وسعى الأردن للتخفيف من هذا التأثير من خلال زيادة الوعي حول الاستهلاك وتدخلات كفاءة الطاقة مثل إضاءة LED، مشاريع الطاقة المتجددة في المخيمات السورية والتوزيع العادل للكهرباء في مخيم الأزرق.
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.	شهد الأردن ضغوطاً متزايدة على الخدمات والبنية التحتية والموارد، لا سيما على مستوى البلديات حيث تكون هذه القيود مقيدة بالفعل وأصبح الحصول على سكن جيد أكثر صعوبة، حيث ارتفعت الأسعار في هذا المجال، وظهرت المنافسة المتزايدة بين الأردنيين والسوريين على السكن بأسعار معقولة.
12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	تولد عبء متزايد على قطاع النفايات على مدى السنوات الماضية، مع الضغط على الخدمات الحكومية لجمع ونقل ومعالجة النفايات.

كما يواجه ملف الهجرة في الأردن تحديات متعددة، أبرزها تعدد الجهات المعنية، مما يعيق وضع سياسات فعالة لحوكمة الهجرة. يستدعي ذلك تعزيز الشراكة بين الجهات المختصة، وتأسيس جهة موحدة لإدارة الهجرة وتنسيق الجهود. كما تتطلب التحويلات المالية للعمالة الوافدة آليات لضبطها لضمان الاستفادة منها اقتصاديًا.

التوصيات لتحقيق هدف تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين

- دعم المجالس البلدية المستضيفة للاجئين والمؤسسات الرسمية المحلية الأخرى لتتمكن من الاستجابة للضغوط المتعددة على خدماتها المختلفة المترتبة على تواجد اللاجئين فيها.
- تحسين أداء تقديم الخدمات البلدية في المجتمعات المضيفة للاجئين.
- تشجيع عمل شراكات بين العمال الأردنيين والسوريين ودعم هذه الشراكات وتقديم الحوافز والتسهيلات الرسمية لها.
- زيادة الدعم الدولي وتوفير التمويل لخطط الاستجابة .

المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع : التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

الهدف الفرعي الثاني : 4.4.2 تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية

السياسة العامة : 4.2.1 إعادة توزيع مكتسبات التنمية حسب المحافظات وتعزيز التنمية الحضرية

السياسات الفرعية :

4.2.1.1 تعزيز التنمية الحضرية

تم قياس **هدف تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسب التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات، نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني، تعديل نظام تنظيم واستعمالات الأراضي وتعديلاته رقم 6 لسنة 2007، تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لتطبيق معايير مدن المستقبل، نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة)، والتي تظهر في الجدول رقم (19).

الجدول رقم 19 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني - 4.2 تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات							
الهدف العام للمحور: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات							
الأهداف الفرعية :							
4.2 تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية	نسب التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات	8% إقليم الجنوب 63.5% إقليم الوسط 28.5 إقليم الشمال	8% إقليم الجنوب 63.5% إقليم الوسط 28.5 إقليم الشمال	8% إقليم الجنوب 63.5% إقليم الوسط 28.5 إقليم الشمال	غير متوفر		
	نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		
	تعديل نظام تنظيم واستعمالات الأراضي وتعديلاته رقم 6 لسنة 2007	غير معدل	غير معدل	قيد التعديل للأعوام(2022-2024) داخل الوزارة في مراحله النهائية لرفعه لرئاسة الوزراء	قيد التعديل		
	تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لتطبيق معايير مدن المستقبل	القانون بحاجة إلى تعديل	غير متوفر	قيد التعديل للأعوام(2022-2024) داخل الوزارة في مراحله النهائية لرفعه لرئاسة الوزراء	قيد التعديل		
	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات	23.4% 2018	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية

المؤشر 1: نسب التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات

استقرت نسب التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات لفترة الرصد للأعوام 2021-2023 عند 8% إقليم الجنوب، 63.5% إقليم الوسط، 28.5 % إقليم الشمال، حيث يعاني الأردن من التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان وضار بالبيئة والاقتصاد الريفي والنسوي والأمن الغذائي ومكلف ماليًا وإدارياً، حيث يسكن 8% فقط من السكان في النصف الجنوبي من المملكة بمحافظاته الأربعة ، رغم أنها تشكل نصف مساحة الأردن (51.2%) وتضم معظم الثروات الطبيعية والاقتصادية الوطنية وهي الميناء والفوسفات والبوتاس والمياه الجوفية ومواد البناء والصخر الزيتي واليورانيوم والطاقة الشمسية والمواقع الأثرية والسياحية والحدود الدولية مع ثلاث دول ؛ بينما يسكن 92% في النصف الشمالي (محافظات الوسط 63.5%، محافظات الشمال 28.5%)في 16.2% من مساحة المملكة، ثلاثة أرباع السكان يسكنون في 3 محافظات هي: العاصمة، إربد، الزرقاء؛ ومحافظة المفرق في المرتبة الرابعة وهي المحافظة الأعلى في نسبة (وليس عدد) اللاجئين السوريين بين سكانها.ما يولد أعباء وكلف إدارية واقتصادية باهظة تتمثل في الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي للغايات السكنية والأضرار البيئية المتمثلة في الفيضان العمراني الحضري على الأراضي الخصبة المنتجة للحبوب وتدمير مناطق الاستجمام وعدم قدرة المؤسسات المعنية على توفير خدمات الصرف الصحي والبنية التحتية في مناطق العمران الجديدة. أما محافظات الشمال فتحظى بالنسبة الباقية من السكان والبالغة 28.5% منهم على مساحة 32.6%، وتواجه التحديات نفسها الماثلة في محافظات الوسط.[244]

تظهر بيانات التعداد العام للسكان لعام 2015 تباينًا في معدلات الهجرة الوافدة بين المحافظات، حيث سجلت العقبة أعلى معدل هجرة صافية (19.9%) وإربد أدناها (2.3%). وكانت العاصمة والعقبة الأكثر جذبًا وطردًا للسكان، بينما تصدّر إقليم الوسط استقطاب المهاجرين، مع نسبة هجرة بين المحافظات بلغت 15%. وفي 2023، بلغ سكان الحضر 90.3% مقابل 9.7% في الريف.

المؤشر2: نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

لم يتوفر بيانات حول قيم نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني، مما يتطلب أهمية توفيره من قبل وزارة الإدارة المحلية أو دائرة الإحصاءات العام كونه من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة .

المؤشر 3: تعديل نظام تنظيم واستعمالات الأراضي وتعديلاته رقم 6 لسنة 2007

ما زال نظام تنظيم واستعمالات الأراضي وتعديلاته رقم 6 لسنة 2007 قيد التعديل للأعوام(2022-2024) من قبل وزارة الادارة المحلية وفي مراحله النهائية ومن ثم سيتم رفعه لرئاسة الوزراء لإقراره.

المؤشر 4: تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لتطبيق معايير مدن المستقبل

ما زال قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لتطبيق معايير مدن المستقبل قيد التعديل للأعوام(2022-2024) من قبل وزارة الادارة المحلية وفي مراحله النهائية ومن ثم سيتم رفعه لرئاسة الوزراء لإقراره.

المؤشر5: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

لا يتوفر بيانات حول قيم مؤشر نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ هدف تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- قانون الإدارة المحلية، الصادر في عام 2021 يمهد الطريق للوصول إلى وضع السياسات والتخطيط المكاني والحضري من خلال المجالات الرئيسة التالية: 1) تفويض سلطات أوسع (على المستوى المحلي) في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين و2) تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم وتطوير رؤية مستقبلية من خلال نهج تشاركي وديمقراطي.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- إعداد سياسة حضرية وطنية أردنية تمثل إطاراً وطنياً للتنمية الحضرية لضمان تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية .
- إعداد التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.
- الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، والتخلص منها في العديد من المدن في الأردن، حيث استفادت العديد من الجهات المحلية وزادت من مستوى الأداء الفني والتشغيل بما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة ومكاب النفايات.

ثالثًا: البرامج

- تعزيز التحضر المستدام من خلال برنامج دعم الحكم المحلي، حيث يعمل البرنامج على ثلاث مكونات رئيسة: (1) تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، (2) التطوير المؤسسي، و(3) تعزيز المشاركة والتماسك المجتمعي.
- بدأت عدة بلديات أردنية في دمج أهداف التنمية المستدامة في مبادرات التنمية الحضرية الخاصة بها.
- إطلاق البرنامج الوطني للإسكان والذي يهدف لإنشاء تجمعات سكنية قريبة من الخدمات لتيسير حصول ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة على وحدات سكنية ميسرة الكلفة ضمن المقدرة الشرائية.
- توفر تمويل من خلال البنك المركزي الأردني بقيمة 100 مليون دينار، بالشراكة مع الشركة الأردنية لضمان القروض لغايات تقديم برنامج "ضمان القروض الإسكانية - سكن ميسر" ، الذي يقوم على توفير الضمان لأصحاب الدخل المتدني والمتوسط لشراء شقق سكنية.
- دعم العديد من المبادرات في وسائل النقل العام، حيث تم إطلاق نظام BRT في عمان في عام 2021 لتقليل الازدحام المروري بالشوارع، ويهدف إلى زيادة استخدام وسائل النقل العام من 13٪ إلى 20٪ خلال العام الأول من تشغيله، وقد استخدم أكثر من 25000 شخص النظام منذ إطلاقه. ومن المتوقع أن ينقل أكثر من 315 ألف مسافر يومياً خلال العام الأول من تشغيله.
- تم تنفيذ مشاريع لتوفير المساحات العامة، منها حديقة الملك عبد الله الثاني في عمان كبيئة صديقة للأسرة وذوي الإعاقة، وحديقة الرصيفة البيئية في الزرقاء لتحويل تلال الفوسفات إلى منطقة بيئية مستدامة. كما تُبذل جهود لتحسين شبكة الشوارع لتكون أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ عدد من المشاريع التي ستعود بفائدة تنموية على المجتمعات المحلية، وأهمها : مشروع "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء الأكثر تأثراً في غور الصافي من خلال تحسن الوصول إلى مساحات عامة آمنة وخضراء." ، مشروع "تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمرونة للمجتمعات الأردنية الأكثر تأثراً واللاجئين السوريين في عمان ضد السيول المفاجئة، مشروع تعزيز سلامة اللاجئين الفلسطينيين وقدرتهم على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة "على تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواجهة الجائحة في مخيمات اللاجئين الفلسطينية.
- تعاون المجلس الأعلى للسكان مع وزارة الإدارة المحلية خلال الأعوام 2018-2022 لتعزيز إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي من خلال تنفيذ برامج بناء قدرات لوحدات التنمية المحلية وأعضاء مجالس المحافظات ومجالس البلديات في مجال إدماج البعد السكاني والنوع الاجتماعي في الخطط المحلية وكان ذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والسفارة الهولندية .

التحديات والمعيقات لنفيذ هدف تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية [245] والتوصيات المقترحة للحد منها

التحديات التي تواجه تعيق التوزيع الجغرافي

- يفتقر الأردن إلى إطار متسق لضمان تخطيط المدن والمجتمعات الحضرية، ما يؤثر سلبًا على استدامة توزيع السكان بين المحافظات.
- يؤثر التوسع العمراني غير المنظم على التوزيع الجغرافي للسكان ويعقد عملية تخطيط التنمية الإقليمية.
- غياب البيانات المشتركة بين الحكومات المحلية يحد من القدرة على تحليل التوزيع الجغرافي للسكان واتخاذ القرارات المناسبة.

التوصيات المقترحة للحد من معيقات التوزيع الجغرافي للسكان

- اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، التي توفر رؤية متكاملة لتنظيم التخطيط الحضري بما يضمن استدامة التوزيع السكاني بين المحافظات.
- نقل اتجاهات التوسع الحضري والاستثمارات إلى إقليم الجنوب، مما يقلل الضغط على الموارد في المناطق المكتظة بالسكان.
- الإسراع في تعديل قوانين تنظيم استعمال الأراضي، مثل قانون تنظيم المدن والقرى، ووضع آليات رقابة صارمة على التوسع العمراني خارج مناطق التنظيم.
- سن تشريعات تصنف الأراضي وتحدد استعمالاتها مع ضمان عدم تغيير هذه الاستعمالات بشكل عشوائي.
- إنشاء آلية مركزية لتوحيد البيانات الحضرية وتسهيل الوصول إليها، مما يدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للسكان.

التحديات :للحد من ازدياد السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات

- محدودية الموارد المالية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة :ضعف الإيرادات البلدية وضعف كفاءة استخدام المساعدات الخارجية يؤدي إلى نقص الاستثمار في تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة.
- وجود فجوة ما بين التخطيط والتنفيذ :غياب آليات الرقابة والمتابعة يفاقم من سوء أوضاع المستوطنات العشوائية وعدم تحسينها.
- المناطق الحضرية معرضة للتأثر نتيجة التغير المناخي :التأثير الاقتصادي والاجتماعي للتغير المناخي يزيد من هشاشة السكان في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.
- الافتقار إلى منهجيات تراعي النوع الاجتماعي :غياب البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي يحد من قدرة التخطيط لتحسين أوضاع الفئات الأكثر هشاشة في المستوطنات.

التوصيات المقترحة للحد من ازدياد السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات

- تشجيع قيام الصناعات والمشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل ودعم التنمية في المناطق الأقل حظًا.
- اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية التي توفر إطارًا واضحًا للتنمية الحضرية مع المتابعة والرقابة.
- مراجعة وتعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لتحقيق معايير مدن المستقبل.
- ضبط الاستخدام غير الرشيد وغير المستدام للموارد الطبيعية مثل المياه الجوفية والغابات.
- الحفاظ على المساحات العامة وضمان صيانتها وزيادة المساحات الخضراء لمواجهة آثار التغير المناخي.
- اعتماد نماذج تخطيط حضري شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي تأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات الضعيفة.
- توفير بيانات حول دراسة حركة الهجرة الريفية-الحضرية لفهم احتياجات السكان وتحليلها بناءً على النوع الاجتماعي.

التحديات للحد من معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

- غياب الإطار الوطني للتنمية الحضرية :يؤدي غياب الرؤية المتسقة إلى استهلاك عشوائي وغير مستدام للأراضي مقارنة بالنمو السكاني.
- الزحف العمراني والتوسع في البناء خارج مناطق التنظيم :هذا السلوك يزيد من استهلاك الأراضي بشكل يتجاوز معدل النمو السكاني، ما يضغط على الموارد.
- وجود فجوة ما بين التخطيط والتنفيذ :عدم الالتزام بخطط التنمية الحضرية يؤدي إلى استغلال الأراضي بطريقة غير مستدامة وغير متناسبة مع التوزيع السكاني.
- غياب الإطار الوطني للتنمية الحضرية لضمان رؤية متسقة للتنمية الحضرية، ويواجه الأردن تحديات في ضمان تطوير مدنه ومجتمعاته بشكل مستدام لأنها تتوسع وبشكل سريع مما يصعب أحيانا التخطيط بشكل استباقي.

التوصيات المقترحة للحد من معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

- إعتماد السياسة الحضرية الوطنية الأردنية لتوفير رؤية واضحة ومتكاملة للتخطيط الحضري.
- الإسراع في تعديل نظام تنظيم استعمال الأراضي وتعديلاته رقم 6 لسنة 2007 للأعوام (2022-2024)
- ووضع أنظمة تمنع التوسع العمراني العشوائي وتضمن استدامة الموارد.
- إنشاء آلية فعالة لمشاركة البيانات الحضرية بين الحكومات المحلية لتعزيز التخطيط والتوزيع السكاني.
- تحسين كفاءة الإيرادات البلدية وإدارة المساعدات الخارجية لتعزيز التنمية المستدامة.
- تعزيز آليات الرقابة لضمان تطبيق الخطط الحضرية بفعالية.
- وضع سياسات للحد من تأثيرات التغير المناخي على المناطق الحضرية، خاصة الأحياء الفقيرة.
- اعتماد نهج مراعي للنوع الاجتماعي في التخطيط الحضري لضمان شمولية السياسات.

المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع : التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

الهدف الفرعي الثالث : 4.4.3 الحد من المخاطر البيئية والطبيعية

السياسة العامة : 4.3.1 الحد من المخاطر البيئية والطبيعية

السياسات الفرعية :

4.3.1.1 تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة واستدامتها والحفاظ على عناصر البيئة من مياه وهواء وتربة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتقليل من آثار التغير المناخي والحد من التصحر وتدهور التربة

تم قياس **هدف الحد من المخاطر البيئية والطبيعية** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، نسبة المخلفات الصلبة والسائلة التي تنتج من المخيمات، كمية النفايات الخطرة المعالجة أو التي تم التخلص منها- النفايات الطبية(طن)، كمية النفايات الخطرة المعالجة أو التي تم التخلص منها- النفايات الإلكترونية (طن)، كمية النفايات الخطرة التي تم معالجتها أو التخلص منها- النفايات الخطرة الأخرى، كمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني (طن)، درجة ومرتبة الأردن في مؤشر الأداء البيئي EPI /وزارة البيئة، مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة) ، والتي تظهر في الجدول رقم (20).

الجدول رقم 20 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث - الحد من المخاطر البيئية والطبيعية

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2023-2021
		2021	2022	2023	2023		
المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات							
الهدف العام للمحور: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات							
الأهداف الفرعية :							
4.3: الحد من المخاطر البيئية والطبيعية	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء 246	%26	%27	%26.28	%27	لم يتحقق	1
	نسبة المخلفات الصلبة والسائلة التي تنتج من المخيمات	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		
	كمية النفايات الخطرة المعالجة أو التي تم التخلص منها- النفايات الطبية(طن)247	6570 (2020)	14.400 طن	14.400 طن	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	7.830 طن
	كمية النفايات الخطرة المعالجة او التي تم التخلص منها- النفايات الإلكترونية (طن)248	25000 طن (2020)	14.400 طن	45.000 طن	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	20.000 طن
	كمية النفايات الخطرة التي تم معالجتها او التخلص منها- النفايات الخطرة الأخرى.	60000	60000	77000	77000	تحقق	17000
	كمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني (طن)249	3.980.655 2020	3 مليون طن سنوي مقدرة باستثناء أمانة عمان الكبرى	2.8 مليون طن سنوي للبلديات باستثناء أمانة عمان الكبرى	غير متوفر	وجود اتجاه ايجابي نحو التحسن	1,180,655
	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	غير متوفر	10.000 دونم	10.000 دونم	10.000 دونم	تحقق	
	درجة مؤشر الأداء البيئي EPI	(2020) الدرجة 50,46[251] الترتيب 48 مقارنة مع 180 دولة	(2022) الدرجة 43.60[250] الترتيب 81 مقارنة مع 180 دولة	غير متوفر يصدر التقرير كل سنتين	.....	لم يتحقق	تراجع 33 مرتبة في الترتيب وتراجع 6.8 درجة خلال الأعوام 2020-2022

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي الحد من المخاطر البيئية والطبيعية

المؤشر 1: نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

يبين الشكل رقم (29) نتائج قياس مؤشر نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وكما يظهر في الشكل فقد كانت النتائج متذبذبة بحيث ارتفعت في عام 2022 لتصل إلى 27% وبزيادة مقدارها 1% عن سنة الأساس ثم لتعود وتنخفض في عام 2023 لتبلغ 26.28% ولم تحقق المستهدف والبالغ 27%.

الشكل 29: نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

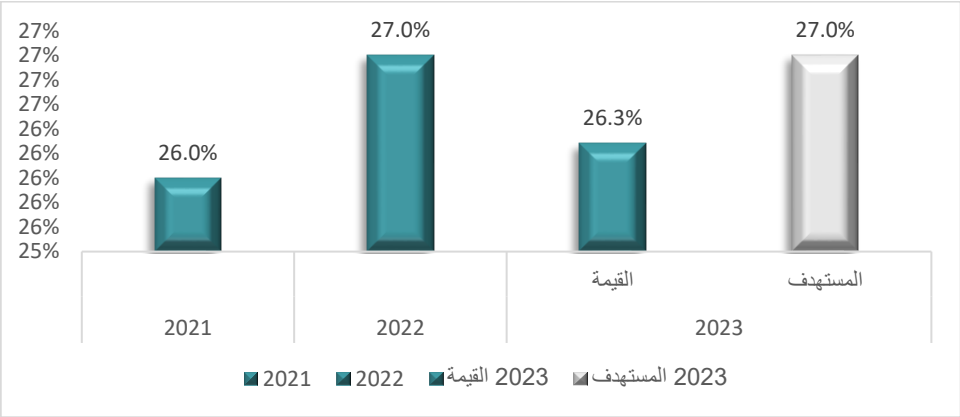

منذ عام 2012، واصل الأردن تحسين البيئة التشريعية لجذب الاستثمار في الطاقة المتجددة، ما أسهم في رفع مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى نحو 27% بحلول عام 2023، مع طموح لزيادتها إلى 31% بحلول 2030. بلغ عدد أنظمة الطاقة المتجددة المرتبطة بالشبكة حوالي 70 ألف نظام باستطاعة إجمالية 2681 ميجاواط، موزعة بين مشاريع تبيع الطاقة لشركات الكهرباء ومشاريع مملوكة للمشتركين.[252]

وتتطلع رؤية التحديث الاقتصادي(2023-2033) إلى التوسع في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام أنواع جديدة من الطاقة مثل (الهيدروجين)، وتشجيع الاستخدام الأمثل للطاقة.

المؤشر 2: نسبة المخلفات الصلبة والسائلة التي تنتج من المخيمات من إجمالي المخلفات الصلبة والسائلة

لم تتوفر قيم نسبة المخلفات الصلبة والسائلة التي تنتج من المخيمات من إجمالي المخلفات الصلبة والسائلة ، مما يتطلب أهمية توفيرها او اقتراح مؤشرات بديلة من الجهات المعنية.

المؤشر 3: كمية النفايات الخطرة المعالجة أو التي تم التخلص منها- النفايات الطبية(طن)

يظهر الجدول رقم (20) ارتفاعا في كمية النفايات الصلبة الطبية الخطرة المعالجة من 6.570 طن في 2020 إلى 14.400 طن عام 2023 وبفارق (7.830 طن) وكانت كمية النفايات الخطرة الصلبة الطبية التي تم التخلص منها هو 14400 طن أيضًا، ويعود هذا التحسن الملحوظ في حجم النفايات الصلبة الطبية الخطرة المعالجة للجهود التي يتم بذلها مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروع التخلص من النفايات الطبية والخطرة ونقلها.

المؤشر 4: كمية النفايات الخطرة المعالجة أو التي تم التخلص منها- النفايات الإلكترونية (طن)

يظهر الجدول رقم (20) تذبذبًا في كمية النفايات الإلكترونية الخطرة التي تمت معالجتها والتخلص منها من 25000 طن في 2020، لينخفض في عام 2022 إلى 14.400 طن فقط وبانخفاض وصل إلى (10600 طن)، ليرتفع في عام 2023 حجم النفايات الصلبة الخطرة الإلكترونية التي تم التخلص منها و معالجتها إلى 45000 طن و بذلك يكون الارتفاع في حجم النفايات الخطرة الإلكترونية التي تم التخلص منها خلال سنوات القياس هو 20.000 طن. ومن المتوقع أن تنخفض مستقبلا نظرًا لإصدار تعليمات إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية، وتم منح تراخيص لـ 5 شركات خاصة للعمل على تفكيك المخلفات الإلكترونية والكهربائية وتصديرها إلى خارج أراضي المملكة.

المؤشر 5: كمية النفايات الخطرة التي تم معالجتها أو التخلص منها- النفايات الخطرة الأخرى

يبين الجدول رقم (20) كمية النفايات الخطرة التي تم معالجتها أو التخلص منها ويظهر من نتائج المؤشر أنه تم ارتفاع معالجة النفايات الخطرة من 60,000 طن في سنة الأساس 2021، إلى 77000 عام 2023 محققا المستهدف، وأن أهم مشاكل عملية التخلص من النفايات هي عدم توفر المواقع المخصصة لذلك، وإن مخاطر التخلص من هذه المواد الخطرة تكمن في أنها مواد عالية السمية، وعسيرة التحلل، وهي في حال دفنت في الأرض فإنها تتسرب إلى مصادر المياه الجوفية والتربة الزراعية فتلوثها، وتعود إلى الإنسان مرة أخرى من خلال سلسلة الغذاء، فتؤدي إلى وفاته أو إصابته بأمراض خطيرة أو إحداث إعاقة مستديمة، كما أنها تلحق بالبيئة آثارًا ضارة قد تمتد إلى آلاف السنين [253]

المؤشر 6: كمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني (طن)

يبين الشكل رقم (20) انخفاض كمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني إلى 3 مليون طن للبلديات باستثناء أمانة عمان الكبرى في عام 2022 و 2.8 مليون طن عام 2023 مقارنة بسنة الأساس 2021 والتي بلغ فيها كمية النفايات الصلبة المتولدة إلى.980.655 3 مليون طن بفارق 1.180.655 مليون طن.

المؤشر 7: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة

إستقرت مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة عند 10.000 دونم للأعوام 2022-2023. ويعود ذلك لتضافر جميع الجهود الوطنية لحماية التنوع الحيوي في الأردن، حيث تعتبر الموارد الطبيعية والغابات والمراعي المستودع الأساسي لكافة الأصول البرية النباتية وموئل للحياة البرية، كما أن تدهور الأراضي من أهم المهددات التي تشكل خطراً على البيئة والامن الغذائي، بالإضافة إلى ضعف البيئة التشريعية لسد الفجوات في القوانين المعمول بها لتعزيز القدرة على السيطرة الكاملة في مجال حماية الحياة البرية واستدامة عناصر التنوع الحيوي ،محدودية المخصصات المالية ،ضعف القدرات وقلة الكوادر المؤهلة.

المؤشر 8: درجة ومرتبة الأردن في مؤشر الأداء البيئي EPI

تم استعراض مؤشر درجة ومرتبة الأردن في مؤشر الأداء البيئي EPI في الهدف الثالث تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا / المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية .

الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ هدف الحد من المخاطر الطبيعية والبيئية 254 (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

أولًا: التشريعات

- إصدار تعليمات إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية لسنة 2021، تم منح تراخيص لـ 5 شركات خاصة للعمل على تفكيك المخلفات الإلكترونية والكهربائية وتصديرها إلى خارج أراضي المملكة.

ثانيًا: الرؤى والإستراتيجيات والخطط

- الخطة الإستراتيجية لوزارة الطاقة والثروة المعدنية للأعوام (2022-2024) و إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030 ، والتي تضمنت أهدافًا واضحة لضمان استدامة قطاع الطاقة، وذلك بهدف الوصول إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في توليد الكهرباء لتصبح 48.5% عام 2030، وزيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لتصبح 31% عام 2030، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات بنسبة 9% بحلول عام 2025.
- وثيقة المساهمات الوطنية، والتي تضمنت رفع نسبة التزامات الأردن بتخفيض الانبعاثات إلى 31% عام 2030 مقارنة بما كان مستهدف وهو 14% وذلك نظرًا لما حققه الأردن من تخفيض للانبعاثات حيث كان لقطاع الطاقة دورًا كبيرًا في ذلك، والذي ساهمت مشاريعه بحوالي 81% من نسبة التخفيض المتحقق.
- خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة/الإنتاج الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات في الأردن للأعوام 2016- 2025.
- إستراتيجية الأمن الغذائي 2021-2030 والتي تضمنت في أهدافها التأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل المهدر من الغذاء والإنتاج.
- الخطط التنفيذية القطاعية في مجالات الطاقة، والسياحة، والمياه، والنفايات، والزراعة، والنقل للأعوام 2021-2025.
- الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة 2015-2034 وخطة عملها والتي تهدف إلى تحويل الإدارة الوطنية للنفايات الصلبة نحو إدارة حديثة ومتكاملة باستخدام نهج " (تقليل - إعادة الاستخدام - إعادة التدوير) في غضون 20 عامًا، وتتضمن الإستراتيجية إنشاء وتأهيل وإغلاق بعض مكبات النفايات والمحطات التحويلية.

ثالثًا: البرامج

- كما وتم العمل على تنفيذ مشاريع عدة تساهم في الحد من أنماط الاستهلاك غير المستدام والتعامل مع النفايات ومنها :

- مشروع التخفيف والحد من الملوثات العضوية الثابتة والانبعاثات الكيماوية الأخرى من أجل الإدارة المتكاملة والسليمة للنفايات الإلكترونية، والنفايات الخطرة، ونفايات الرعاية الصحية، والنفايات البلدية الصلبة، وسوف يحقق هذا تفادياً لانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة وغير المقصودة، وسيسهم في الوقت نفسه في تطوير عناصر برنامج النفايات بناءً على المبادئ الثلاث (الحد منها، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها).
- مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة وإيجاد الدخل في المجتمعات المضيفة تحت مظلة برنامج " النفايات طاقة نظيفة".
- تأسيس محطة سماد وتشغيلها في المفرق ضمن فعاليات برنامج تحسين إدارة ومعالجة النفايات الصلبة وتوليد الدخل لدى المجتمعات المضيفة للاجئين بهدف تحسين الواقع الحالي لإدارة ومعالجة النفايات العضوية الحيوانية (الروث) الناتجة عن مزارع الدواجن والمواشي.
- برنامج تدوير والذي تم تطويره عن طريق تنفيذ أربعة محاور وهي التوعية، جمع المواد القابلة للتدوير، إنتاج وبيع المواد القابلة للتدوير والتدريب
- تأهيل 3 محطات تحويلية،إنشاء محطة تحويل نفايات مغلقة لأول مرة في الأردن، وإنشاء خليتي نفايات للطمر الصحي في مكب الأكيدر وإنشاء مكب صحي في الأزرق، وإنشاء 4 محطات للسماد العضوي في إربد، ومادبا، والكرك ، والأزرق، وإدارة نفايات الحجر الصحي.
- فرز وفحص ١٦٧ طن من النفايات الإلكترونية والكهربائية في مركز معالجة النفايات الخطرة و تحديد النفايات الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة.
- مشروع التغير المناخي والاقتصاد الدائري ضمن مشروع الفرز من المصدر.
- مشروع تأهيل محطة الشعائر التحويلية. ومشروع إدارة النفايات الصلبة. ومشروع الحلول الدوارة لمنع التلوث البلاستيكي .

التحديات والمعيقات التي تواجه الحد من المخاطر الطبيعية والبيئية :[255] والتوصيات المقترحة للحد منها [256]

أبرز التحديات العامة التي تعيق حماية البيئة واستدامتها

ضعف التمويل والمحفزات للاقتصاد الأخضر :نقص الموارد المالية والحوافز اللازمة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاستثمارات المستدامة.

- محدودية الوعي البيئي :انخفاض مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإعادة التدوير.
- التدهور البيئي والتصحر :استمرار فقدان الأراضي الزراعية وانخفاض المساحات المحمية، مما يؤدي إلى تدهور التنوع الحيوي والنظم البيئية.
- نقص البيانات الشاملة :غياب أنظمة فعالة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتوسع الحضري والاستدامة، مما يعيق اتخاذ قرارات مستنيرة.
- ضعف البحث والابتكار في الاستدامة :نقص المبادرات البحثية التي تربط بين قضايا المناخ والتنوع الحيوي والطاقة والنفايات لتطوير حلول محلية مستدامة.

التوصيات العامة المقترحة لحماية البيئة واستدامتها

تعزيز السياسات المناخية والاستدامة البيئية :تحديث استراتيجيات مكافحة التصحر وخطط العمل المناخية مع التركيز على المساواة بين الجنسين، وتشجيع الاقتصاد الأخضر من خلال سياسات داعمة وحوافز مالية للقطاع الخاص.

تطوير التعليم والوعي البيئي :تحديث المناهج الدراسية وبرامج التوعية لتعزيز استراتيجيات الاستدامة، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإعادة التدوير.

تحسين إدارة الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي :توسيع المساحات المحمية، وتعزيز مشاريع الحصاد المائي، واستخدام الأراضي الزراعية بشكل أمثل.

تعزيز البحث والابتكار :إنشاء منصة بحثية وطنية لقضايا المناخ والطاقة والنفايات والتنوع الحيوي، ودعم المؤسسات الأكاديمية لتطوير حلول مستدامة.

زيادة كفاءة جمع البيانات ورصد المؤشرات :تطوير آليات لجمع البيانات حول التوسع الحضري والاستدامة، وإعداد مؤشرات وطنية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحديات التي تحد من مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

- الإفتقار إلى المصادر التجارية المحلية للطاقة.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- محدودية الموارد الممكن توجيهها لدعم الابتكارات وأعمال القطاع الخاص الخضراء الجديدة، وضعف التمويل المقدم من الجهات الدولية في هذا المجال.
- ارتفاع كلفة المنتجات الخضراء والصديقة للبيئة.

التوصيات المقترحة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

- مراجعة وتعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأنظمة المنبثقة عنه لحماية الأراضي الزراعية وتحفيز وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.
- تحفيز السيارات التي تعمل على الكهرباء من خلال تخفيض الضرائب والجمارك وزيادة نقاط الشحن على الطرق الخارجية.
- متابعة مبادرات القطاع الخاص في تعزيز وتشجيع ودعم الصناعات المحلية لتصنيع مكونات الطاقة المتجددة.
- زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك لتحسين إدارة النفايات الصلبة وحماية المناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية.

التحديات لمعالجة أو التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الصلبة

- نقص القدرات والموارد البشرية المدربة في مجال إدارة النفايات.
- ضعف وجود آليات مناسبة للتتبع والإبلاغ ما يتسبب في ازدواجية الجهود وفقدان أو نقص البيانات.
- مقاومة التغيير عالية جدًا عندما يتعلق الأمر بالتحول إلى منتجات جديدة أو تغيير خيارات التخلص من النفايات.
- نقص المعرفة والوعي بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، خاصة فيما يتعلق بالنفايات الخطرة.

التوصيات المقترحة للتخلص أو معالجة النفايات الخطرة والنفايات الصلبة

- تطوير آليات وسياسات وخارطة طريق وطنية للاستدامة والتوسع في تنفيذ الإنتاج الأنظف والكفؤ في استخدام الموارد في القطاع الصناعي.
- زيادة الرقابة على المخلفات الطبية الحيوية والخطرة.
- تشجيع عملية إعادة التدوير للنفايات والبلاستيك.
- تطوير تشريعات وأنظمة لمنع التلوث البيئي والتصحر والرعي الجائر.
- إنشاء منصة بحثية وطنية حول التغير المناخي والنفايات والنقل والطاقة والتنوع الحيوي.
- تشجيع دور البحث والتطوير الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- زيادة الوعي بأنماط الاستهلاك المستدامة وتعزيز مبادرات إعادة التدوير للحد من التلوث البيئي
- تطوير وتشجيع مشاريع الحصاد المائي.
- العمل على زيادة المساحات المحمية وإعلان مناطق محمية جديدة.
- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية المتوفرة.
- شجيع مشاريع الاقتصاد الأخضر وخلق وظائف جديدة مع تحقيق أهداف المناخ والاستدامة.

المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات
الهدف الإستراتيجي الرابع : التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات
الهدف الفرعي الرابع : 4.4.4 الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
السياسة العامة : 4.4.1 تعزيز الاحتفاظ بأصحاب المهارات والكفاءات
السياسات الفرعية :
4.4.1.1 دعم تشغيل أصحاب المهارات والكفاءات

المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات
الهدف الإستراتيجي الرابع : التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات
الهدف الفرعي الخامس : 4.4.5 تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية
السياسة العامة : 4.5.1 توجيه السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة بكفاءة
السياسات الفرعية :
4.5.1.1 تعزيز بيانات الهجرة
4.5.1.2 تعظيم الاستفادة من المغتربين الأردنيين

تم قياس **هدف الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات وهدف تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على إجازات دون راتب وإجازات تفرغ علم يقضونها خارج الأردن من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي، عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال، قيمة تحويلات المغتربين العاملين في الخارج (مليون دينار) ، نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية)، والتي تظهر في الجدول رقم (21).

الجدول رقم 21 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع : الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات و مؤشرات الهدف الفرعي الخامس - تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية

البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات							
الهدف العام للمحور: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات							
الأهداف الفرعية :							
4. 1. 4 الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات 4.1.5 تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية	نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على إجازات دون راتب وإجازات تفرغ علمي يقضونها خارج الأردن من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس	% 5.04	%5.01	%6.9	% 4.71	تحقق	0.33
	عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي	59	20	1	27	لم يتحقق	32 سلبي
	عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال	6	5	2	حسب ما يرد من الطلبات المستحقة للدعم	لم يتحقق	4 سلبي
	نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية	%18.4	%15.9	%15.8[257]	%12.6	لم يتحقق	- 3.2 سلبي
	قيمة تحويلات المغتربين العاملين في الخارج (مليون دينار)[258] نسبة الزيادة في قيمة تحويلات المغتربين العاملين في الخارج (مليون دينار)	2,170.9 مليون دينار أردني %1	2,203.1 مليون دينار أردني %1.5	2,482.7 مليون دينار اردني 1.4%	زيادة 1% سنويًا	تحقق	(311.8) ألف دينار اردني

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي الرابع : الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات و مؤشرات الهدف الفرعي الخامس : تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية

المؤشر 1: نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على إجازات دون راتب وإجازات تفرغ علم يقضونها خارج الأردن من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس

يبين الجدول رقم (21) نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على إجازات دون راتب وإجازات تفرغ علمي ويقضونها خارج الأردن من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ويظهر قياس المؤشر تذبذبًا خلال سنوات القياس، حيث بلغت النسبة في عام 2021 5.04% لتنخفض في عام 2022 لتبلغ 5.01% وبانخفاض قدره 0.03%، وبالرغم من تحديد المستهدف لسنة 2023 لتكون النسبة 4.71% إلا أنه لم يتحقق بل زادت في عام 2023 النسبة عن ما كانت عليه سابقًا لتبلغ 6.9% وبذلك تكون النسبة قد ارتفعت 1.86% عن سنة الأساس. وقد يكون ذلك الارتفاع في النسبة بسبب ازدياد الطلب على أعضاء هيئة التدريس الأردنيين، وتقديم عقود عمل جاذبة لهم ، ما له آثار سلبية على الجامعات الأردنية من الناحية الأكاديمية بسبب هجرة الكفاءات .

المؤشر 2: عدد المشاريع البحثية التطبيقية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي

تم التطرق لهذا المؤشر في الهدف الرابع تحسين جودة مخرجات التعليم وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع / المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

المؤشر 3: عدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الأعمال

تم التطرق لهذا المؤشر في الهدف الرابع تحسين جودة مخرجات التعليم وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع / المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

المؤشر 4: نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية

تم التطرق له في الهدف الثاني تخفيض نسبة البطالة / المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

المؤشر5: قيمة تحويلات المغتربين العاملين في الخارج (مليون دينار)

يبين الجدول رقم (21) ارتفاع التحويلات المالية من 2,170,9مليون دينار أردني في عام 2021 إلى حوالي 2,482.7 مليون دينار أردني في عام 2023 بفارق (311.8 ألف دينار) محققا زيادة قدرها 1.4% وبزيادة قدرها 0.4% عن المستهدف ، والتي تشكل أحد الروافد الأساسية للإقتصاد الأردني، إذ تعزز إحتياطي النقد الأجنبي وتنشط القطاع المالي، لا سيما أن غالبية التحويلات تتم عن طريق شركات الصرافة، فضلاً عن أنها تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية، كالتجارة والعقارات والسياحة وما إلى ذلك. ولا شك في أن قيمة تحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج هي أكبر من تلك المسجلة لدى البنك المركزي الأردني، نظراً إلى أن نسبة غير معروفة من التحويلات تتم عن طريق قنوات خارج المصارف وشركات الصرافة، قد يرسلها المغترب مع الأهل أو الأصدقاء إلى أسرته في الأردن أو يجلبها معه أثناء زيارته للبلد.

وتشير بيانات وزارة الخارجية نهاية عام 2021 إلى أن عدد المهاجرين الأردنيين في الخارج قد بلغ 924,850 مهاجراً ومهاجرة، ووفق البيانات فإن عدد الأردنيين المقيمين في دول الخليج بلغ ما مجموعه (755,730 فرداً) أو ما نسبته 81.7 % من مجموع الأردنيين المقيمين في الخارج، تلاها الأردنيون المقيمون في الدول غير العربية بنسبة بلغت 15.2 %، ثم الأردنيون المقيمون في باقي الدول العربية بنسبة مقدارها 3.1%.[259]

الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ هدف الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات وهدف تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

- الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والتي تضمنت هدفاً لموضوع الهجرة واللجوء، والذي تمحور في التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء، وكانت له أهدافًا فرعية من أبرزها، تعزيز الاعتماد على الذات للاجئين والأردنيين المستضعفين المتأثرين بالأزمات، والتوظيف الأمثل للمهاجرين والعمالة الوافدة، والحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات.
- إعداد دراسة تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن، 2023 من قبل المجلس الأعلى للسكانب دعم من الأسكوا .

التحديات والمعيقات التي تواجه الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات وهدف تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية

- تعدد الجهات التي تتعامل مع ملف الهجرة الدولية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام وضع سياسات فعالة للتعامل مع ظاهرة الهجرة الدولية وحوكمتها، يستدعي تفصيل الشراكة بين كافة الجهات فيما يخص ملف المهاجرين كل حسب اختصاصه، وإيجاد جهة تكون معنية بعملية إدارة وحوكمة الهجرة بكل جوانبها تتولى التنسيق بين كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بالهجرة.
- تشكل التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون جزءًا مهماً سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين، ما يستدعي ضرورة إيجاد آلية لضبط الحوالات المالية إلى الخارج التي تقوم بها العمالة الوافدة.

التوصيات العامة المقترحة للحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات وهدف تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية

- تأسيس جهة مرجعية موحدة تتولى تنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات المعنية بملف الهجرة، بما يشمل وضع سياسات متكاملة لإدارة الهجرة وحوكمة تدفقاتها، وتفصيل أدوار الشراكة بين الجهات المختلفة لضمان كفاءة العمل وتجنب التداخل والازدواجية.
- وضع نظام رقابي ومصرفي متكامل يتيح تتبع التحويلات المالية الصادرة عن العمالة الوافدة، مع تقديم خدمات مالية ميسّرة وآمنة لتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية، وضمان أن تكون التحويلات متماشية مع التشريعات الوطنية ومتطلبات الاقتصاد المحلي.
- وضع إستراتيجية للتواصل مع المستثمرين الدوليين والأردنيين المغتربين وإطلاق برنامج للحملات الترويجية من خلال توفير خدمات استشارية لتسويق الفرص الاستثمارية وإطلاق وتنفيذ إستراتيجية ترويج الاستثمار.
- وأوصت دراسة تحليل أوضاع الهجرة الدولية في الأردن، 2023 المعدة من قبل المجلس الأعلى للسكان بدعم من منظمة الاسكوا بعدة توصيات استنادًا إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، يمكن أن تسترشد بها السياسات والبرامج الفعالة والاستجابات التشغيلية على أرض الواقع، والتي تتمثل أهمها بجمع وتحليل واستخدام بيانات ومعلومات موثوقة ومحدثة تتضمن التركيب السكاني والحركات عبر الحدود وأعداد المغتربين وتوفير الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بسياسات الهجرة، ودعم مؤسسات البحوث الدول لجمع البيانات عن تدفقات المهاجرين الدوليين ومحركات الهجرة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب زيادة التعاون والحوار بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين من أجل تعظيم فوائد الهجرة، والحد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجها المهاجرون في مختلف مراحل الهجرة من خلال احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وتوفر الرعاية والمساعدة لهم، وضرورة حصول المهاجرين على حقوقهم بما في ذلك حقوقهم في التعليم والخدمات بجميع أنواعها260 ، إلى جانب أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وغيرها من أشكال الجريمة التي تؤثر عى المهاجرين، وزيادة تدفق تحويلات المهاجرين واستخدامها في التنمية، وتيسير توفير الخدمات المصرفية التي تُمكن من تحويل أموال المهاجرين بشكل آمن وفي الوقت المناسب، وتعزيز الظروف لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج261.

أبرز التحديات التي تعيق الحد من العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل

- ضعف آليات التفتيش والرقابة على المنشآت لضمان الالتزام بتصاريح العمل وشروط التشغيل، مما يؤدي إلى وجود فجوة في السيطرة على العمالة غير الأردنية المسجلة.
- نقص الموارد البشرية والمالية لدعم عمليات الرقابة والتفتيش الميداني.
- اختلاف التكاليف والمهارات بين العمالة الأردنية وغير الأردنية:
- العمالة غير الأردنية غالبًا ما تكون أقل تكلفة من حيث الرواتب والتأمينات الاجتماعية، مما يدفع أصحاب العمل إلى تفضيلها.
- وجود فجوة في مهارات العمالة الأردنية مقارنةً ببعض القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الأردنية، مثل الزراعة والبناء.
- ضعف تطبيق السياسات والأنظمة المتعلقة بتوطين الوظائف:
- عدم وجود استراتيجية متكاملة لتأهيل العمالة الأردنية وتوجيهها نحو القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير الأردنية.
- غياب تحفيز كافٍ لأصحاب العمل لتوظيف العمالة المحلية من خلال تقديم دعم مالي أو حوافز ضريبية.

التوصيات للحد من العمالة غير الرسمية الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل

- تعزيز آليات التفتيش والرقابة من خلال زيادة عدد المفتشين المدربين وتزويدهم بالتكنولوجيا الحديثة لجمع وتحليل البيانات حول العمالة غير الأردنية، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم جهود الرقابة الميدانية.
- إطلاق برامج تدريب وتأهيل شاملة للعمالة الأردنية تستهدف القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الأردنية، مع تقديم حوافز مالية للشركات التي توظف العمالة المحلية، مثل تخفيض الضرائب أو دعم الرواتب.
- تطوير وتنفيذ استراتيجية متكاملة لتوطين الوظائف تشمل إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لتحديد احتياجات السوق، وتقديم حوافز للشركات التي تلتزم بسياسات التوطين، مع تعزيز التشريعات لضمان التزام أصحاب العمل بتوظيف العمالة المحلي

أبرز التحديات التي تعيق هجرة الأدمغة والكفاءات

- وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل المحلي، مما يدفع الكفاءات للبحث عن فرص أفضل في الخارج.
- التحديات المرتبطة بتعقيد الإجراءات الإدارية ونقص الحوافز التي تحد من استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل داخل المملكة.
- غياب نظام معلومات شامل وموثوق لتتبع الأردنيين المغتربين والكفاءات الأردنية في الخارج، مما يعوق وضع سياسات لاستقطابهم.
- غياب استراتيجيات فعالة للتواصل مع المغتربين، مما يؤدي إلى قلة استفادة الاقتصاد الأردني من أموالهم وخبراتهم.
- غياب الدعم الكافي للابتكارات والمشاريع الإبداعية وعدم وجود برامج شاملة لتحفيز واستبقاء أصحاب المهارات المتميزة.

التوصيات المقترحة للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات

- وضع برامج تدريبية متخصصة ومشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص لتأهيل الخريجين وفق إحتياجات سوق العمل، والحد من هجرة الكفاءات.
- تحسين الإجراءات الإدارية للإستثمار، وتوفير الحوافز لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز على القطاعات المبتكرة والمستدامة.
- تطوير نظام وطني لتتبع الكفاءات الأردنية داخل المملكة وخارجها، وربطه بإدارة الإقامة والحدود لتوفير بيانات دقيقة تدعم السياسات التنموية.
- تنفيذ برامج ترويجية تستهدف الأردنيين المغتربين والمستثمرين الدوليين، بهدف جذب استثماراتهم وخبراتهم، مع تحسين دور السفارات الأردنية في إدارة العلاقة مع المغتربين.
- مأسسة حاضنات عمل إبداعية للقطاعين العام والخاص، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للابتكارات والمشاريع الإبداعية، مع تقديم منح دولية للطلبة المتفوقين وربط عودتهم بخطط تنموية.

المحور الرابع: محور الهجرة واللجوء والأزمات

الهدف الإستراتيجي الرابع: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات

الهدف الفرعي السادس: 4.4.6 إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث

السياسة العامة: 4.6.1 رفع مستوى التأهب والاستجابة للكوارث والأزمات والتعافي منها

السياسات الفرعية:

4.6.1.1 وضع الإستراتيجيات والسياسات اللازمة للاستجابة للأزمات والكوارث

تم قياس **هدف إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث** من خلال عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في (وجود إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيًا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص، عدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص، الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي)، والتي تظهر في الجدول رقم (22).

الجدول رقم22 : مؤشرات الهدف الفرعي السادس - 6.1.4 إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث							
البيان	المؤشرات	القيم				نتائج الرصد	
		سنة الأساس	القيم المتحققة الفعلية		القيمة المستهدفة	تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2023	التغير خلال سنوات 2021-2023
		2021	2022	2023	2023		
المحور الرابع : محور الهجرة واللجوء والأزمات							
الهدف العام للمحور: التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات							
الأهداف الفرعية :							
6.1.4 إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث	وجود إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشـيًا مع إطار سـنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	غير متوفر	3 خطط وطنية	2 خطط وطنية	إعداد عدد من الخطط الوطنية بالتنسيق والتشارك مع الوزارات والمؤسسات المعنية وحسب طبيعة التهديد أو الخطر.	تحقق	
	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	0.09 (2020) 13.27 2015 -2005	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
	عدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	0.16 (2020) 6253 2015-2005	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
	الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي	0.0005 0.015 (2020)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	

نتائج تحليل المؤشرات للهدف الفرعي: إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث

مؤشر 1: وجود إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيًا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

تم إعداد 3 من الخطط الوطنية عام 2022 و2 من الخطط الوطنية عام 2023من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات ، والعمل مستمر في إعداد الخطط الوطنية حسب طبيعة التهديد أو الخطر ، وذلك بالتنسيق والتشارك مع الوزارات والمؤسسات المعنية.

مؤشر2: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص

تعذر توفر قيم هذا المؤشر من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات نظرًا لخصوصية عملها بحسب إفادتها في الكتاب الرسمي الوارد منها.

مؤشر3: عدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص

تعذر توفر قيم هذا المؤشر من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات نظرًا لخصوصية عملها بحسب إفادتها في الكتاب الرسمي الوارد منها.

مؤشر4: الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي

تعذر توفر قيم هذا المؤشر من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات نظرًا لخصوصية عملها بحسب إفادتها في الكتاب الرسمي الوارد منها.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث (التشريعات – الرؤى والإستراتيجيات والخطط - البرامج)

- العمل جارٍ على إصدار النظام المعدل لنظام المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات رقم(62) لسنة 2020 والذي يهدف إلى تحقيق رسالته من خلال تسخير الإمكانيات الوطنية وتوحيد جهود المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بغية الوصول إلى الاحترافية في مجالي الاستعداد والاستجابة للأزمات على المستوى الوطني –بنوعيها الطبيعية والتي من صنع الإنسان– بأقل جهد ووقت وتكلفة وخسائر ممكنة. 262

التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق هدف إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث: [263]

تحديات إدارية ومؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث

- عدم شمولية واكتمال الإطار التشريعي والسياسي لإدارة مخاطر الكوارث في الأردن.
- غياب آلية فعالة لضمان تنسيق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث بين القطاعات وبين المستوى المركزي والمحلي.
- التداخل وعدم الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات على المستوى المركزي والمحلي.
- عدم القدرة للوصول إلى معلومات عن مخاطر الكوارث بشكل مناسب من قبل الوزارات، البلديات، القطاع الخاص، والمواطنين.
- ضعف القدرات لإنفاذ التعليمات والأنظمة القائمة بخصوص الحد من مخاطر الكوارث.
- عدم وجود ميزانية محددة للاستجابة والتعافي على المستوى الوطني والمحلي.

تحديات بيئية وتقنية و اقتصادية في مواجهة الكوارث

- قدرات الإنذار المبكر محدودة وعدم وجود نظام متكامل للإنذار المبكر للكوارث البطيئة والسريعة.
- نقص المهارات التقنية لإنتاج واستخدام وتطبيق معلومات المخاطر.
- ضعف البنية التحتية وقلة الموارد المخصصة لصيانتها وتحديثها.
- تداعيات وآثار مشكلة اللجوء بشكل عام، واللجوء السوري بشكل خاص.
- المخاطر الناشئة، مثل المخاطر البيولوجية والتهديدات السيبرانية.

- النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- التدهور البيئي العالمي، وأثره المباشر على المنطقة والأردن بشكل خاص.
- الأزمات المالية العالمية وتأثيرها المباشر على زيادة الفقر والبطالة.

التوصيات العامة المقترحة لتحقيق هدف إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث

توصيات إدارية ومؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث

- العمل على تحديث التشريعات اللازمة لضرورة إيجاد صندوق للمخاطر لدى الوزارات والمؤسسات لتفعيلها وقت الأزمات.
- وجود إستراتيجيات على المستوى الوطني والمحلي للحد من مخاطر الكوارث تماشيًا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء صناديق خاصة وتخصيص جزء من الميزانية المؤسسية لدعم أنشطة الحد من المخاطر.
- تعزيز الاستعداد للكوارث بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل.
- وجود شراكة عالمية وإقليمية فعالة وتعزيز التعاون الدولي، بما يشمل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة التي تقدمها البلدان المتقدمة للمساعدة الإنمائية.
- الحد من مخاطر الكوارث من خلال تشارك وتوزيع المسؤوليات بين الحكومة المركزية والسلطات الوطنية والقطاعات المعنية.
- تشجيع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة على التشاركية في تبادل المعلومات والبيانات في مجالات الأزمات والكوارث.
- تحديد المسؤوليات والواجبات لكل الجهات المعنية ضمن مراحل الاستعداد والاستجابة والمعافاة.
- دمج النوع، السن، والاحتياجات الخاصة والمنظور الثقافي في جميع السياسات والممارسات.
- تعزيز القيادة النسائية والشبابية.

توصيات بيئية وتقنية و اقتصادية في مواجهة الكوارث

- الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على مواجهتها.
- توفير قواعد بيانات مصنفة حسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي.
- توفير قنوات وخط ساخن للاستجابة السريعة لملاحظات واستفسارات المواطنين.
- توفير التدريب للمجتمعات المحلية، وتعزيز تبادل المعلومات أو التعاون مع المنظمات الأخرى، وتحسين القدرات الذاتية للناس على الابتكار والتكيف مع التكنولوجيات.
- توفير خطط طوارئ واستجابة صحية.
- مشاركة جميع شرائح المجتمع بشكل شامل وميسر وغير تمييزي.
- دمج التدريب العلمي والتكنولوجي لتحسين القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية.

التوصيات العامة للتقرير:

إن النجاح في تحقيق الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2030 لأهدافها والأثر المطلوب يتطلب تنفيذ السياسات التي ستسهم إذا ما تم توفيرها في تعزيز ودعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية. وذلك يترجم من خلال توفر الموارد المالية والبشرية بالإضافة إلى توفير البيانات والأدلة التي يستند إليها في دعم القرار والمتابعة والتقييم من خلال تنفيذ الأبحاث والدراسات بالإضافة إلى:

- تبني وتفعيل السياسات الخاصة بدمج قضايا السكان في جميع الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمحلية.
- تحديد السياسات ذات الأولوية وتطويرها.
- إعداد المؤشرات المركبة ذات الاختصاص الواحد.
- توفر البيانات لمتابعة التقدم تجاه تحقيق الأهداف وخاصة للقيم المستهدفة وقيم الأساس.
- دعم القادة لقضايا السكان وأولوياتها.
- إعداد الدراسات والابحاث، توفر الأدلة، البراهين ونتائج البحوث التي يستند اليها في دعم تبني السياسات والقرارات ذات الأولوية.
- تعزيز دور الديموغرافيين في المجالس العربية والسكان في الأزمات.
- قيام الشركاء بإعداد وتنفيذ خطط دامجة لقضايا السكان.
- بناء القدرات في مجال إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، واستخدام البرمجيات الحديثة في إجراء التقديرات السكانية، وتنفيذ التعدادات السكانية من خلال السجلات الإدارية.
- بناء القدرات في مجال بلورة خطط الاستجابات الوطنية في أوقات الأزمات بناء على الخصائص السكانية والتحديات القائمة.
- توافر الموارد الكافية والملتزمة بتحقيق الأهداف.
- توافر التمويل اللازم لتنفيذ المداخلات الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للسكان.
- العمل على توفير البيانات للمؤشرات وإكتمالها لغايات الرصد في تقرير الرصد الثاني وخاصة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ومن هذه المؤشرات :

المحور الأول: الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر (خط الفقر المطلق).
- مؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) للعام 2020.
- نسبة الأطفال ضمن المرحلة العمرية (5 – 17) سنة الذين يعملون إلى إجمالي الأطفال في نفس المرحلة.
- درجة الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.
- مؤشر معدل انتشار نقص التغذية ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي .
- نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.
- نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة.
- عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم

المحور الثاني: المرأة والشباب

- نسبة ملكية السيدات لمساحات الأراضي من إجمالي مساحة الأراضي
- نسبة ملكية الإناث لمساحات الشقق من إجمالي مساحة الشقق
- يقترح دمج المؤشرين في مؤشر واحد كما هو مدرج في مسح السكان والصحة الأسرية 2023
- نسبة ملكية الإناث من إجمالي مالكي الأوراق المالية (الأسهم)
- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر
- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من (3.20) دولار في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية ppp)) للعام 2020

المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والانجابية

- نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%).
- نسبة المدخنين من السكان بحسب الجنس واعمارهم/ن 15 سنة فأكثر

المحور الرابع: الهجرة واللجوء والأزمات

- نسبة اللاجئين المستفيدين من الخدمات الصحية في القطاع العام / توفير المؤشرات المصنفة حسب الجنسية ولاسيما مؤشرات الخدمات
- نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني
- نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة
- أهمية توفيره من قبل وزارة الإدارة المحلية او دائرة الإحصاءات العام كونه من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة
- نسبة المخلفات الصلبة والسائلة التي تنتج من المخيمات
- عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص
-عدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص
-الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي

ملحق رقم (1) : الأشكال

الشكل 1: منهجية إعداد تقرير الرصد 4
الشكل 2: الإطار المنطقي لسلسلة الأهداف الإستراتيجية والفرعية 5
الشكل 3: العوامل المرتبطة بالفقر لدى الأسرة 23
الشكل4 : معدل البطالة الاجمالي ومعدل المشاركة الاقتصادية المنقح للسنوات 2021-2023 30
الشكل5 : اتجاهات معدل النشاط الاقتصادي المنقح للأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات 2021-2023 30
الشكل6 : معدل البطالة بين الأردنيين حسب الجنس % 31
الشكل 7 :معدلات البطالة بين الشباب والشابات للفئة العمرية (15-24) 31
الشكل8 : نسبة العمالة غير الأردنية المسجلة لدى وزارة العمل إلى قوة العمل الأردنية % 32
الشكل 9: اتجاهات مؤشر نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة خلال السنوات 2021-2023 41
الشكل 10: المؤشر8: اتجاهات لنسبة المئوية لتغطية خدمات الصرف الصحي (المنازل الموصولة) للأعوام 2022-2023 43
الشكل 11: تطور معدلات الالتحاق برياض الأطفال (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2020/2021و2022/2023 53
الشكل 12 : اتجاهات نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2021/2022و2022/2023 53
الشكل 13: اتجاهات نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي (الإجمالي وحسب الجنس) للعام الدراسي 2021/2022و 2022/2023 54
الشكل 14: اتجاهات نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (إجمالي و حسب الجنس) 55
الشكل 15: اتجاهات مؤشر عدد المشاريع البحثية التطبيقية وعدد المشاريع الابتكارية المدعومة من صندوق البحث العلمي والمحتضنة في الحاضنات ومسرعات الاعمال للسنوات 2021-2023 57
الشكل 16: نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين 74
الشكل 17: عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي (مليون) 75
الشكل 18: نسبة العاملين إلى حسابهم الخاص من إجمالي العاملين (يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتادين) %إجمالي وحسب الجنسية 95
الشكل 19: نسب المشتغلين والمتعطلين وغير الملتحقين بمؤسسات تعليمية/تدريبية بين الشباب الأردنيين 15-24 سنة (2023) 108
الشكل 20 :نسب المشتغلين والمتعطلين وغير الملتحقين بمؤسسات تعليمية/تدريبية بين الشابات الأردنيات 15-24 سنة(2023) 108
الشكل 21: نسبة ملكية النساء لمساحات الأراضي ومساحات الشقق والأوراق المالية 114
الشكل 22: نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب 116
الشكل 23: نسبة تمثيل النساء في مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب 115
الشكل 24اتجاهات مؤشر توقع سنوات الحياة عند الميلاد للفترة 2021-2023 142
الشكل 25: معدل الولادات بين الفتيات في سن المراهقة 143
الشكل26: نتائج قياس المؤشرات (12،13،14) 147
الشكل 27: اتجاه أعداد حالات الإصابة بالإيدز المبلغ عنها خلال الفترة 2012-2023 148
الشكل 28 : نسبة من سبق لهم الزواج من الفئة العمرية 15-49 الذين سمعوا بفايروس نقص المناعة أو الإيدز في الفترة 2021-2023 149
الشكل 29: نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء 185

ملحق رقم(2) : الجداول

الجدول رقم 1 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول الحد من الفقر 22

الجدول رقم2 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني - تخفيض معدل البطالة 28

الجدول رقم3 : مؤشرات الهدف الثالث - تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا 38

الجدول رقم 4 : مؤشرات الهدف الرابع -تحسين جودة التعليم ومخرجاته وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع 50

الجدول رقم5 : مؤشرات الهدف الخامس - توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقدي السند الأسري وتوفير مظلة للجميع. 70

الجدول رقم 6 : مؤشرات الهدف السادس - تحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية 86

الجدول رقم7 : مؤشرات الهدف السابع - تحقيق النمو الاقتصادي 92

الجدول رقم8 :مؤشرات الهدف الثامن - إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي 102

الجدول رقم9 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول: تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفيًا لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة من أجل تمكينهم في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية 107

الجدول رقم 10 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث - تعزيز الأعراف والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأ 112

الجدول رقم11 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع - ضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف المبني على أساس الجنس 119

الجدول رقم 12: مؤشرات الهدف الفرعي الخامس- ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية 128

الجدول رقم 13 : مؤشرات الهدف الفرعي الأول: تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل 135

الجدول رقم14 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني: ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية 138

الجدول رقم 15 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث: تعزيز أنماط الحياة الصحية 162

الجدول رقم16 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع - تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الصحية 168

الجدول رقم 17: تداعيات الأزمة السورية وأثرها على أهداف التنمية المستدامة 177

الجدول رقم 18: مؤشرات الهدف الفرعي الأول 4.1 - تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين 173

الجدول رقم 19 : مؤشرات الهدف الفرعي الثاني - 4.2 تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية 178

الجدول رقم 20 : مؤشرات الهدف الفرعي الثالث - الحد من المخاطر البيئية والطبيعية 184

الجدول رقم 21 : مؤشرات الهدف الفرعي الرابع : الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات و مؤشرات الهدف الفرعي الخامس - تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية 191

الجدول رقم22 : مؤشرات الهدف الفرعي السادس - 4. 1. 6 إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث 196

ملحق رقم (3) : قائمة اللجنة التوجيهية والفنية للإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2030		
الرقم	الاسم	الوزارة/ المؤسسة
.1	الدكتورة ساجدة النداف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.2	الأستاذه نيفين الجعبري	
.3	الدكتورة هديل السايح	وزارة الصحة
.4	الدكتورة زينه خريسات	
.5	الأستاذ صخر البدارين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
.6	الأستاذ مؤيد غنيم	
.7	الدكتورة منال كريشان	
.8	الأستاذ صالح المشاقبة	وزارة التنمية الاجتماعية
.9	الأستاذ قاسم كريشان	
.10	الأستاذه منى الرفوع	
.11	الدكتورة زينب العبوس	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
.12	الأستاذه ميسون برهومة	وزارة العمل
.13	الأستاذه رويده العجالين	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
.14	الدكتور أحمد سويدات	وزارة الزراعة
.15	الدكتور زايد عكور	وزارة التربية والتعليم
.16	الأستاذه روناهي الكردي	
.17	الأستاذ عبدالله الزيود	وزارة البيئة
.18	المهندسةشريهان أبو حصوة	وزارة النقل
.19	المهندسة مجد الساكت	
.20	الدكتورة منتهى العبيدات	وزارة الشباب
.21	المهندسة أمل المشاعلة	وزارة المياه والري
.22	الأستاذ ثمين فاخوري	وزارة الإدارة المحلية
.23	الأستاذه إسراء الرواشدة	المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات
.24	الدكتور علي الشبلي	دائرة الإحصاءات العامة
.25	الأستاذه فضة العنانبة	
.26	الدكتور صالح الحباشنة	
.27	الدكتور إبراهيم عقل	معهد العناية بصحة الأسرة
.28	الأستاذه بانا المعاني	
.29	الأستاذه نيفين عاشور	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية/ جدكو

.30	الأستاذه روان المعايطة	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
.31	الأستاذه جميلة السكارنه	صندوق المعونة الوطنية
.32	الأستاذ نائل هندي	مؤسسة التدريب المهني
.33	الرائد موفق سليمان محمود	مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة والأحداث
.34	الأستاذ أمجد النمورة	هيئة الخدمة والإدارة العامة
.35	الأستاذ خالد الرقب	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
.36	الدكتورة غادة الفايز	صندوق التنمية والتشغيل
.37	الأستاذه إقبال العتوم	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
.38	الأستاذ بهاء حمدان	
.39	الأستاذ محمد الزعبي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
.40	الأستاذه عبير الدقس	
.41	الأستاذه مجد نمور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
.42	الأستاذه اسمهان العواسا	
.43	الأستاذه زمن الخزاعلة	هيئة شباب كلنا الأردن
.44	الدكتورة ميسون الدبوبي	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
.45	الرائد صدام العجارمة	مديرية شؤون اللاجئين السوريين/ الآمن العام
.46	عطوفة الاستاذ الدكتور عيسى المصاروة	المجلس الأعلى للسكان
.47	الأستاذه عطاف الحديد	
.48	الأستاذه بديعة قيبلات	
.49	الأستاذه جوانا سماوي	
.50	الأستاذه رانيا العبادي	

المصادر :

1 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2023
2 دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة 2018/2017
3 الحكومة الأردنية، وثيقة رؤية الأردن 2025 رؤية وإستراتيجية وطنية
4 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية التحديث الاقتصادي 2033 والبرنامج التنفيذي للأعوام 2022-2025
5 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022
6 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025
7 وزارة النقل، إستراتيجية قطاع النقل للأعوام 2024-2028
8 المجلس الأعلى للسكان، الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019 - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25+ / تسريع الوعد للأعوام 2021-2030
9 المركز الوطني لحقوق الإنسان، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025
10 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام 2020 -2023
11 صندوق المعونة الوطنية، الخطة الإستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية 2023 –2026
12 أمانةعمان الكبرى، الخطة الإستراتيجية لأمانة عمان الكبرى للأعوام 2022 -2026
13 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030
14 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة/ الجزء الثاني – البرنامج التفصيلي - 2021 – 2024
15 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030
16 وزارة العمل،استراتيجية وزارة العمل للأعوام 2022-2025
17 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل لعام 2023 (النتائج السنوية)
18 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
19 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
20 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
21 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
22 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
23 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
24 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2022
25 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2021، مأخوذ من: العمالة والبطالة سنوي (dos.gov.jo)
26 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023
27 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2022
28 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2021، مأخوذ من:مسح العمالة والبطالة سنوي (dos.gov.jo)
29 دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة
30 وزارة العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية للأعوام 2019-2023
31 وزارة العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية للأعوام 2019-2023
32 وزارة التخطيط والتعاون الدولى، تقرير الاستعراض الطوعى الوطنى الثانى 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030
33 وزارة العمل ، التقرير السنوي 2022
34 المجلس الأعلى للسكان، الحالة الديموغرافية لسكان المملكة الأردنية الهاشمية 2024 ورقة مرجعية
35 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل 2022
36 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030، مأخوذ من:
37 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030، مأخوذ من:

38 https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Global_Report_Sep_2022.pdf

39 https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2.1.1-prevalence-of-undernourishment/ar#:~:text=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%2D9%86%D9%82%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20(%D8%A7%D9%84%D9%8%0D8%A4%D8%B4%D8%B1,1%20%D9%85%D9%86%20%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D%5AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%8

40 https://epi.yale.edu/epi-results/2022/component/epi

41 https://epi.yale.edu/downloads/jrc120879jrcauditepi2020.pdf

42 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

43 بيانات وزارة المياه والري

44 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030، مأخوذ من:

45 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية التحديث الاقتصادي 2033 والبرنامج التنفيذي للأعوام 2022-2025

46 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

47 بيانات وزارة الزراعة، 2023

48 وزارة التربية والتعليم، الإستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية (2025 - 2021)

49 وزارة الطاقة ، استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030

50 صندوق المعونة الوطنية، التقرير السنوي 2023

51 وزارة الصحة، تقرير الإستدامة ، 2023

52 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل الأردني2023

53 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

54 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023

55 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية التحديث الاقتصادي 2033

56 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

57 المجلس الأعلى للسكان، الدكتور عيسى المصاروة، 2023

58 وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 2020-2021، مأخوذ من:

https://moe.gov.jo/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_llm_ldrsy_2020-2021_1.pdf

59 وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 2020-2021، مأخوذ من:

https://moe.gov.jo/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_llm_ldrsy_2020-2021_1.pdf

60 خطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم)2018 2022-(، وزارة التربية والتعليم،)2018(مأخوذ من:

pdf1._10-10-2018_2018_final_esp/files/default/sites/jo.gov.moe.www://h

61 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

62 رئاسة الوزراء، الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025

63 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

64 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

65 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

66 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

67 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

68 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

69 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

70 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

71 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2021

72 https://www.akhbaralyoom.com/article/38790

73 المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، نظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية لسنة 2021.

74 المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021

75 المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تقرير تقييم واقع دُور رعاية المُسنين في الأردن (دراسة تحليلية) 2021

76 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

77 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

78 دائرة الإحصاءات العامة العامة، وثيقة الأردن بالأرقام لعام 2023

79 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاستعراض الطوعي الثاني ، 2022

80 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاستعراض الطوعي الثاني ، 2022

81 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاستعراض الطوعي الثاني، ، 2022

82 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاستعراض الطوعي الثاني، 2022

83 دائرة الإحصاءات العامة، مؤشرات التنمية المستدامة

84 وزارة النقل تقرير ليجاتوم للازدهار2023

85 وزارة النقل، إستراتيجية قطاع النقل للأعوام 2024-2028

86 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

87 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

88 https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/07/16/ fight-to-tackle-covid19

89 بيانات البنك المركزي الأردني https://www.cbj.gov.jo/ar/Pages/Maineconmicindicators

90 وزارة العمل،استراتجية وزارة العمل للأعوام 2022-2025

91 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023

92 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023

93البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2023

https://www.cbj.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Research/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A_2023_1.pdf

94 البرناج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي

95 البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&start=1961

96 رؤية التحديث الاقتصادي، الخطة التنفيذية لرؤية التحديث الاقتصادي

97 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023

98 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023

99 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021

100 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021، مأخوذ من:

101 مؤسسة التدريب المهني، التقرير السنوي 2021، مأخوذ من:

102 دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الاحصائي السنوي2022

103 دائرة الإحصاءات العامة

104 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021

105 https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/2023/

106 https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/2023/

107 https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/2023/

108 رؤية التحديث الاقتصادي، الخطة التنفيذية لرؤية التحديث الاقتصادي

109 وزارة العمل، فرص العمل المستحدثة،2022

110 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

111 رؤية التحديث الاقتصادي ، 2022-2033

112 وزارة الزراعة، خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر 2021-2025

113 وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الإستراتيجية 2021-2025

114 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

115 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

116 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

117 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018، مأخوذ من:

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/DHS2017_KF.pdf

118 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018

119 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

120 مؤسسة ولي العهد، الموقع الالكتروني https://cpf.jo

121 المجلس الأعلى للسكان، دراسة تعزيز اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل نحو ريادة الأعمال والبيئة المؤسسية الداعمة فى الأردن،2018

122 وزارة الشباب ، الإستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025

123 https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2023/economy-profiles-5932ef6d39

124 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2023

125 https://dosweb.dos.gov.jo/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82%D9%88%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85/

126 https://dosweb.dos.gov.jo/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

127 https://dosweb.dos.gov.jo/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82%D9%88%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85/

128 المنتدى الاقتصادي العالمي ، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي 2023

129 https://women.jo/ar/node/8241

130 https://senate.jo/ar

131 https://senate.jo/ar

132 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018

133 الدكتور عيسى المصاروة، المجلس الأعلى للسكان، المشهد الديومغرافي في الأردن (أيلول 2024)

134 https://www.jordankmportal.com/resources/n-y-r-15-2017

135 https://www.jordankmportal.com/resources/n-y-r-15-2017

136 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

137 المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيزالاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل2021-2023

138 المراجعة السادسة حـول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

139 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، التقرير السنوي لعام 2023

140 اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، دراسة تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري ضد المرأة في الأردن 2023

141 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، دراسة الأحكام القضائية في جرائم القتل الواقعة على النساء داخل الأسرة في الفترة (2011–2020)

142 المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الخطة التنفيذية للأولويات الوطنية لتعزيزالاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وحماية الطفل2021-2023

143 Women-UN and UNFPA 2020 ,Jordan review of health, justice and police and social essential services for women and girl survivors of violence in the Arab States , Cairo , Egypt : UNFPA

144 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021

145 دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل ، للأعوام 2021-2023

146 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021

147 ديوان الخدمة المدنية، تقرير تحليل واقع حال المرأة في قطاع الخدمة المدنية عام 2022

148 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حـول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

149 https:// unwomen.jordan.org/ sites/ default/ files2022

150 الهيئة المستقلة للانتخاب، السجلات الإدارية،2022

151 دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة ، 2017

152 دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة ، 2017

153 صندوق المعونة الوطنية، التقرير السنوي 2023

154إدارة التأمين الصحي المدني، دليل هويات الخدمة، 2022

155 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023

156 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018

157 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2022 ،2023

158 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023

159 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاستعراض الطوعي الثان، 2022

160 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023
161 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
162 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023
163 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
164 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023
165 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
166 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
167 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
168 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
169 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023
170 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
171 وزارة الصحة، تقرير وفيات الأمهات في الأردن، 2023
172 وزارة الصحة، تقرير وفيات الأمهات 2021، مأخوذ من:
https://www.moh.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/mmr_2021_feb_26.pdf
173 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية،2023
174 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
175 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية،2023
176 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
177 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية،2023
178 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021
179 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2023
180 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
181 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2023
182 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
183 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2023
184 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2023
185 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
186 وزارة الصحة، البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، والتقارير الإحصائية السنوية للأمراض السارية
187 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
188 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
189 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
190 دائرة الإحصاءات العام، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018
191 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
192 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
193 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025
194 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025

195 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025

196 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025،

197 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025

198 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، 2023

199 المجلس الأعلى للسكان، مؤشرات المشهد الديموغرافي (آب 2024)، الأردن

200 Shadyab, A., Gass, M., Stefanick, M., Waring, M., Macera, C., Gallo, L., Shaffer, R., Jain, S., & LaCroix, A. (2017). Maternal Age at Childbirth and Parity as Predictors of Longevity Among Women in the United States: The Women's Health Initiative. American Journal of Public Health, 107, 113-119. https://doi.org/10.2105/AJPH.2016.303503.

201 https://www.who.int/news/item/16-06-2021-caesarean-section-rates-continue-to-rise-amid-growing-inequalities-in-access

202 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية،2023

203 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حول التقدم فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 ، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

204 وزارة الصحة، قسم صحة المراة

205 الحتاملة، الشريدة، دراسة "طلب الأم للولادة القيصرية دون مبرر طبي، دراسة نوعية في الأردن" 2019

206 وزارة الصحة، قسم صحة المراة

207 وزارة الصحة ، مديرية الأمراض السارية

208 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

209 ورقة حقائق - فيروس العوز المناعي البشري ومتلازمة العوز المناعي المكتسب / الإيدز في الأردن 2024 – شير نت

210 وزارة الصحة ، مديرية الامراض السارية

211 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023

وزارة التخطيط التقرير الطوعي الثاني 212

وزارة التخطيط التقرير الطوعي الثاني 213

214 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023

215 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023

216 وزارة التخطيط التقرير الطوعي الثاني

217 بيانات مديرية التثقيف الصحي، وزارة الصحة

218 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023

219 دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023

220 المجلس الأعلى للسكان ، الإحاطة الإعلامية اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ

221 Population and Family Health Survey 2023 Summary Report

222 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025

223 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025

224 وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025

225 وزارة الصحة 2020، المسح الوطني التدرجي (STEPs) لرصد عوامل الخطورة المرتبطة بالأمراض غير السارية 2019

226 المنتدى الاقتصادي الأردني، ورقة سياسات " اقتصاديّات التدخين في الأردن"،وذلك بحسب تقرير حديث بعنوان " اتجاهات تعاطي التبغ 2000-2030" الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

227 وبينت ورقة سياسات "اقتصاديّات التدخين في الأردن" الصادرة عن المنتدى الاقتصادي الأردني عام 2024

228 وزارة الصحة، مديرية الأزمات الصحية

229 المجلس الأعلى للسكان، المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، تقرير المراجعة الوطنية للأعوام 2018-2022

230 الدكتور عيسى المصاروه، المجلس الأعلى للسكان، مؤشرات المشهد الديموغرافي (أيلول 2024)

231 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2023

232 دائرة الإحصاءات العامة ،الكتاب الاحصائي السنوي الأردني 2022

233دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 2004، 2015.

234 المجلس الأعلى للسكان، الحالة الديموغرافية لسكان المملكة الأردنية الهاشمية 2024 ورقة مرجعية

235 المجلس الأعلى للسكان، الأسكوا، دراسة تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن، 2023

236 http://www.jrp.gov.jo/

237 صندوق النقد الدولي ، تقرير كفاءة الإنفاق على الصحة: القضايا وتوجهات الإصلاح، موقع قناة المملكة تاريخ النشر 9-1-2024 : https://www.almamlakatv.com/news/133574

238 الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://www.mop.gov.jo

239 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية كانون الثاني – تشرين الثاني 2023

240 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية كانون الثاني – تشرين الثاني 2023

241 موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي - التخطيط تحت المجتمع الدولي لتمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية mop.gov.jo))

242 وزارة العمل، تقرير مؤشرات سوق العمل الوطنية (2018 -2022)

243 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

244 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2023

245 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

246 وزارة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

247 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

248 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

249 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

250 https://epi.yale.edu/epi-results/2022/component/epi

251 https://epi.yale.edu/downloads/jrc120879jrcauditepi2020.pdf

252 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

253 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@africa/@ro-abidjan/@sro-cairo/documents/publication/wcms_720975.pdf

254 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

255 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

256 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 حول أجندة التنمية المستدامة 2030

257 وزارة العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية 2019-2023

258 المجلس الأعلى للسكان، الأسكوا، دراسة تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن، 2023

259 المجلس الأعلى للسكان، الأسكوا، دراسة تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن، 2023

260 المجلس الأعلى للسكان، ورقة حقائق الهجرة والنوع الاجتماعي 2021

261 المجلس الأعلى للسكان،تحليل أوضاع الهجرة الدولية في الأردن، 2023

262 المركز الوطني للامن وإدارة الأزمات الموقع الالكتروني https://www.ncscm.gov.jo/

263 المركز الوطني للامن وإدارة الأزمات، الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث للأعوام 2023-2030